ملاجامی

أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد
لصاحبها: قاسم محمد الرجب

بين المشارق والمغارب عند الفضلاء مقبول اولان (عبد الرحمن جامى) حضرتلرينك علم جودت
(فوائد الضيائيه) نام كتاب مستطابنك مشكلات وغوامضى طلبه علومه حل ايدرد رجه ده يرده اساسيدر
مذكور كتابلرده تحشيه وايضاح اولديغى كبى امم تحاليك استمرى كلان يرده تاريخ تولدموفا قلرى
وتأليف ايلمش اولدقلرى كتابلرك عدد لرى دخى نفعاً للطالبين علاوه اولنه رق محرره اخوان خلصدن
بردعا آرزو سيله موقع انتشار وضع اولندى

اسامى كتب

عصمنا الله محى الدين مصطفى چلبى احمد بن كمال محمد امين عصمى الدين عبد الغفور وجيه الدين
قاوقجى نافع الشيروانى عمال عصام على الكافيه انموزج محصول تسهيل فاضل الامير فاضل البهتك
عوض نام ديكر عافيه على الكافيه قدقى خلاصة الافكار ضوء على المرتضى اطلس داود الخوافى ابن ملكات
محرم افندى التوقادى زنجى زاده محمود افندك دون لوزاده كاملة سيد الشريف سعد الله سلكوفى
هوادى مغنى اللبيب نجدوانى حافظ الدا شكندى اصفهندى مفاتيح جمع الجوامع حسن افندك لباب
بيضاوى كفاية الطالبين متوسط شيخ الرضى مختصر الكافيه للبركوى فيض الله مكمل اصباح مظهر
حل الابيات فالى نجم الدين مختصر المعانى مطول مفصل حسن چلبى شرح موشح جيبى
شرح الكافيه شرح الالفيه شيخ زاده كشف الوافيه شرح الجمل قطب الكلائى جاروب
امتحال الاذكياء ايضاح سيد عبد الله ابرنى افندك عبد الصمد شرح الارشاد الهندى مصباح وغيرها

مطارف نظارت جليله سنك (٢٩٩) نومرولى و (٣٧) تشرين اولى ١٣١٢ سنه تاريخلو رخصت وامتياز نامه سيله
فرطاسى جاده سنده (٣٦) نومرولى قره چلبى عبد الله افندينك مطبعه سنده دفعه اولى اولمق اوزره طبع اولنمشدر

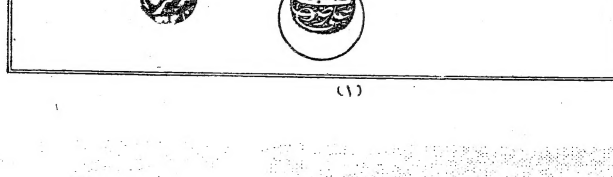

ملا جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر

في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه

واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير

للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف

والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف

كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل

وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر

رسالته بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل

ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى

حتى يصدر بها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا

ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم علم الادب مصطفى چلبي

قوله ذكر وان الباء للاستعانة وان الآلات والوسائل غير مقصودة فدفع

بان الوسائل قد يكون مقصودا كالانبياء عليه السلام فانهم وسائل الى

الله مع انهم مقصودة ايضا ولذا يتم الايمان بهم

فان قيل لم قال الحمد لوليه ولم يقل الحمد للخالق والرازق وغيرهما من الاوصاف

المشتقة قلت لئلا يتوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف

فلو قال الحمد للخالق لتوهم ان استحقاق الحمد مختصة بهذا الوصف دون وصف

الآخر محي الدين

٦ قوله بعد الظرف من الظروف المكانية استعير هنا للزمان لكونه مضافا

اليه

٧ قوله فهذا اي هذه الامور الحاضرة في العقل على تقدير تقدم المقاصد

وفيه او في التلفظ وفيهما في الكتابة على تقدير تقدمها على الديباجة

عصمت

٨ قوله فوائد وهي اسم كتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق اسم

كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف عن الا تحسين الكلام

التبليغ عصام

١٠ قوله للعلامة هو من احاط الفنون والاصول وجمع بين المنقول والمعقول

فالشيخ في الفضل والاشتهار كالشمس في دار النهار يرشدك تتبع كتبه اصولا

وفروعا معقولا ومنقولا ومن هنا ظهر فساد ما قيل في وصف ابن الحاجب

بالعلامة تطول لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام

العلوم كما هو حقه من النقلية والعقلية وليس ابن الحاجب الا من اهل

العلوم العقلية احمد ابن كمال

١٢ قوله الشيخ هو صاحب الوقار سنا او علما

وكلا المعنيين محتمل كما صرح الجزري في اسماء الرجال انه مات وهو ابن سبع

وسبعين سنة ومن لم يتنبه على ذلك زعم ان المراد هو الثاني بناء على ان الشيخ

عرفا شابا ابن كمال

١٣ قوله الشيخ ابن الحاجب وهو ابو عمرو عثمان بن عمرو بن ابي بكر لانه

كان والده حاجبا للامير عز الدين توفي في الاسكندرية وله سنة سبعين

وخمسمائة وملت سنة ست واربعين وستمائة ودفن خارج

باب البحر ابن كمال ٦٤٦

حتى يكون بتركه أقطع لجواز اتيانه بالجملة من غير تحصيله جبرا بكلام دليل
بتعريف الكلمة والكلام لا يخفى في هذا الكتاب عن الطالع
فقدم بعرفا كيف بحث عن احوالها وقدم الكلمة على الكلام لكونه
افرادها جزأ من افراد الكلام ومقدم بها الجزء من مفهوم فقال الكلمة
لفظ هي والكلام منقلان من الكلم بتشكين اللام وهو الجرح لتأثير
معانيها في النفوس كالجرح وقيل غير تشبيه بشيء عن مصدر آخر تأثيرها
بالجرح حسا قال جراحات السنان لها التام ولا ملام
ما جرح اللسان كلم جدير لأن جرحه كثير ومرؤه قليل
قول تعالى الا اصعد الكلم الطيب وقيل جمع تحت لا يقع الا على اثنين
فصاعدا وان الكلم الطيب اولى بحسن الكلم واللام فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا مناقاة بينهما لجواز نصاب الجنس للوحدة
والواحد بالجنسية يقال هذا التمر والحنطة وذلك الواحد جنس
ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة عقيب
التاء (لفظها) اللفظ في اللغة الرمي يقال لكل ما ترمه لفظت
اللواة اي رميتها ثم نقل الى عرف النحاة اشتباها او بعلاقة

في محل اوراتم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى عبارة قيد المعنى
المعنى ما يقصد شيء فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى القصد ومقصد
مبني بمعنى المفعول او محققه مبني اسم مفعول كمرمى ومكان
المعنى اخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده
عنه فخرج بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع او ما يتعلق بها
وضع وتخصيص صلة ويقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فان قلت فقد وضع بعض الالفاظ
بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى فلنا هذه المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون للفظ او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لغير ما وضع له فلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها المركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة واجيب بان المركب انما يسب
ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا فالباء في

كلي فاوله القاف كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة وغيرها

ولا يخفى عليك ان هذا الحكم متوقف بادنى التفاتة الى الفارق بين الالفاظ المخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس فيها مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة (مبين وهو اما محمول على صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء وفي اربوهي ان اللفظ موضوع لمعنى الشيء بالا واو والتركيب قبل الهضم وليس الامر كذلك فان انشا المعنى بالا واو والتركيب انما هو بعينا الوضع فينبغي ان يكتب مجموعا بكتابة واحدة هكذا قبل وقوع على بصيغة الفعل ومعناه وحينئذ ما لا يدل جزء على جزء معناه ولا يدخل من بان كتبه في ايرادا حد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان الكتبة في النسبة بقدم الوضع الا واو حينا في بصيغة الماضي مخالفا للاواو واما غيره وان لم يساعدهم رسم الخط فيما ترجمان من اضعف المسكين في وضع واو نحو ان معنى فان معنى بواسطة اللام وجه صحيح ان الوضع والتركيب ينبغي تقدما على الافراد بحسب الذات لكنهم مقارنان لبحسب الزمان وهذا القدر كاف

الدلالة فهي اما ان تدل على معنى كان او في نفسه اي في نفس
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسه ان تدل عليه بنفسها من غير ضم
الصباح كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية ومن غير صفة لان الاول اعم
في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة على الى ضمام كلمة اخرى اليها اعم
استقلالا بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك وبيانه الاسمي بناء على القسم
الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسه الا بحرفي لكن وفي فانها يحتاجان
في الدلالة على تحقيقها الى معنى الابتداء والانتهاء الكائنة ايتداء وانتهاء
في ذلك الشيء سيرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان
في اللغة الطرف وهو ظرف لما يتم به غيره كما سمي الحرف الذي هو مقابل
عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما سمي الفعل الذي هو مقابل
على معنى في نفسها اذ لو لم يصرف ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
والمراد بمقترنا بأحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اذ يجوز
ان لا يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها والفعل عند امام الائمة
الثالث القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة الا بسبب احوج من البسيط وهو العلوق سلمنا ان الحرف
حيث يترك منه وحده الكلام رديا نحو الى وفي وهو العلامة

أعم من الاول بثبت الثاني فقط وفي كل موضع لا يمكن الاعم الا من
الاول يثبت الاول والثاني

قوله الثاني اعم فانه يصدق على الاسم والفعل ما كذا وكذا الخ اقول
قوله الاول وقوله الثاني فمما لا يخفى ما فيهما اذ لا معنى لان يقال ما كذا
على الحرف الا ان يقال ما كذا على الاسم والفعل ولا لان يقال ما كذا على
الحال في قوله الثاني الاسم والافعل

قوله اما قصد الدليل الخ اقول ان اراد بقوله الدلالة على المعنى
الدلالة على المعنى بحسب الوضع كما هو المتبادر من اطلاق الدلالة
فذكر مرة في بدء ومرة في ختم فتكرار لا يليق بالمقام وان اراد بها
الدلالة على المعنى بحسب الوضع او بحسب القصد فلا يتم التقسيم
الذي ذكره بقوله اما ان تدل على معنى الخ لان قصد المتكلم
الى معنى لا يكون ذلك المعنى معينا في الدلالة على المعنى بحسب الوضع
لم يفهم معناها الا الى الابتداء والانتهاء فيه معنى آخر والا لما كانت
من والى حرفا بل معانيها الابتداء والمفهوم المفرد هو اعتبار المعنى
مستقلا

قوله اشارة الى ان المراد بالابتداء والانتهاء ابتداء خاص وانتهاء خاص
لا مطلق الابتداء والانتهاء

قوله اذ لا يجاب مفاد بلام والفعل ام بقال او يجاب من الكلام لا
يقع جزأ له بخوف لا تخر

قوله بحسب القسم الثاني يعني ان الحرف في العرفية والجامدة فاسد على ما
تحقيقه وهذا التفكيك باعتبار الاسد ترسل الضياع في تلك الرأيت
اسدا والمراد بالمعنى الذي يدل عليه القسم مجازا بعلاقة التشبيه

قوله لان الاسم ان لم يكن مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا
مسندا والحرف لا يتجاوز الا مسندا او مسندا اليه

قوله والمراد بالاقتران وضعا فاظهر وعلى هذا يكون الترديد بحسب
الوضع ومنثر وما احسن ما جمع بين الاقتران في الاستعمال والاقتران
بحسب الجهات وصبه وسر وتحوين ضرا بالاداة وامثلتها

قوله فتدبر والعارض

قوله ذلك المعنى المدلول له يشير الى ما ورد على ظاهر عبارة
المصنف من ضمير يقترن راجع الى الظاهر المراد بالمعنى الذي هو مدلول
الكلمة والا فاقتران ما لا زمانا ومعنا في فاسد وبقوله ذلك المدلول له
بنفسها اشارة الى ان مقترنا وصف للدال بوصف المدلول ويكون المراد
به ما من شأنه الاقتران اي المعنى في قولنا ما دل على معنى في نفسه ما من شأنه
ان دل على معنى في نفسه هو الذي اختاره المصنف في كون حقيقة

لانه علامة على مسماه و القسم (الاول) وهو ما يدل على معنى مقترن

باحد الازمنة الثلثة (الفعل) سمي به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر

(وقد علم بذلك) اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة (حد كل واحد منها) اى من تلك

الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها

بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن

باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم

الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم

بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران

فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس

المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله دره المصنف حيث اشار الى

حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها

فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع (الكلام) فى اللغة ما يتكلم به قليلا

كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة (ما تضمن) اى لفظ تضمن (كلمتين) حقيقة او

حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه والمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن

باسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما (بالاسناد) اى

تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد

لانه لا يخلو من ان يعلم من هذا التقسيم حد كل من الاسم والفعل والحرف اولا يعلم فان علم فلا يحتاج الى قوله وقد علم آه وان لم يعلم يلزم منه التخلف فى قد علم آه قلنا قد علم من التقسيم حد كل واحد منها الى الكيس المتطلع دون الغبى المتبلد لان صورة الحد غير مذكورة فى القسمة بالفصل بل بالقوة فهذا اشارة الى انه يمكن ان يعلم من القسمة حد كل واحد منها بقوله وقد علم آه وصرح بالنسبة الى الغبى دون الذكى ان الذكى يعلم من التقسيم الصريح الدائر بين النفى والاثبات

اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلثة وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكلية فى اجزائه

فان قلت كيف قال واحد منها مع ان الحد لا يتركب الا من الاجزاء الداخلة وما ذكر فيه من المميز امور عدمية كعدم الدلالة وعدم الاقتران ومن المحال ان تكون الماهية مركبة من الوجودى والعدمى قلت هذا باعتبار الوضع والاصطلاح وما ذكرتم فى الامور الحقيقية لا فى الاعتبارية عوض افندى

ثم تفسير الشارح قوله هنا بقوله اى بوجه الحصر اشارة الى ان قوله قد علم بيان لقول المص

قوله لكنه مقترن انما اورد كلمة لكن لانه لما ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها بعد قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى آه توهم منه ان يكون فى الفعل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه مقترن بخلاف الاسم فانه لا يجرى فيه هذا التوهم فلا يحتاج الى دفعه فلم يورد فيه كلمة لكن

واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك آه لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالنص المشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال المصدر بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف

يعنى ان الحرف مشترك لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما بكون المعنى فى غيره

قوله وليس المراد آه ثم كانه قيل المص حد كل واحد منها مع ان الحد لا يكون الا بالذاتيات وعدم الدلالة فى تعريف الحرف وعدم الاقتران فى تعريف الاسم ليسا بذاتيين لكونهما عدميين فالظاهر ان يقول المص تعريف كل واحد منها بدل حد فان التعريف عام يكون بالذاتيات وغيرها فاجاب بقوله وليس المراد آه وحاصل الجواب انه ليس المراد بالحد فى هذا الفن التعريف الذى يكون بالذاتيات كما هو مصطلح المناطقة وغيرهم من العقلاء ... بل المراد بالحد فى هذا الفن هو تعريفها الجامع لافراده والمانع عن دخول غيرها سواء

ولا يخفى

ولا يتأتى الا بحصول (ذلك) اى الكلام الاول ضرورة ان اسنادا جعليا مستفادا من الاسناد الخبرى لا يتصور بدون تصور المسند والمسند اليه

والاحرف مسند اليها (واى) ضرورة (تسلم مسند اليه (او فعلا مسندا وصحيح

او فعلا واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة ترتفى السنة

اقسام ثلثة منها من جنسين واحدا سما واسم وفعلا وفعل وحرف وحرف و

ثلثة منها من جنسين اسم وفعلا اسم وحرف فعل وحرف ومن اليقين

ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسنا

وهو لا يخفى ان الاولى اسما واسم وفعلا اما الاقسام الاربعة الباقية

فعلى ما فى كلامها مفقودان وفى الفصل والفعل والفعل والحرف

المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فانا لا نسلم كون

مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود وعلى

بتقدير ان يعود ذيدا فلا يكون من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل

والاسم الذى هو المنوى فى دعوا (الاسم ما دل) اى كلمة دلت

على معنى كائن (فى نفسه) اى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فلذكر التعميم

ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى ما دل على معنى باعتبار

فى نفسه وبأنه ليس فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه فقوله

الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك

Marginal commentary in Arabic

قال الحرف ما دل على معنى في غيره أي حاصل في غيره أي باعتبار تعلقه
لا باعتباره في نفسه إن هي كلا من ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كالاء في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك
في الذهن معقولا هو مدلول نيابة وآلة للاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما
وبمعقول هو مدلول نيابة وآلة للاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما
فالابتداء مثلا إن لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
فيصلح أن يكون طرفا في نسبة وإن لاحظه تبعا وبالآلة لم يصلح لذلك
فالابتداء مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه إلى ضم كلمة
البتة لتدل عليه مع تعلقه وهذا هو المراد بقولهم إن الاسم مع تعلقه كأن
في نفسه الكلمة الدالة عليه وإذا لاحظ العقل من حيث هو حالة في السير
والصيرورة مثلا وجعلها آلة لتعريف الجهة التي كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح أن يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن أن يعقل إلا بذكر متعلقه
بصيرورته ولا تدل عليه إلا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل أن لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
بواسطة الخصوصية المعقولة من حيث نيابتها عن الآلة لتعلقها بها والآلة هي التي يحاول بها أمر آخر وذلك
المعنى الكلي يمكن أن ينقل قصدا ويلاحظ فيصدق أنه قد نقل إلى المفهومية
وليصلح بنفسه أن يكون محكوما عليه وبه وإما تلك الجزئيات فلا تستقل
بالمفهومية أصلا لا بالقصد ولا بالتبع فلا يصلح شيء منها لأن يكون محكوما عليه ولا به
فقد ظهر أن الابتداء بالمعنى الذي ذكرناه يصلح أن يكون طرفا للنسبة
وأن الابتداء بالمعنى الذي ذكره المحقق مفصلا لا يصلح لذلك
فالمحقق مفصلا لا يخالفنا في مدلول لفظ الابتداء وإنما يخالفنا في مفهومه
وقد عرفت أن الكلام في الأول دون الثاني

بالضميرية ولا تسهل ان يكون محكوما عليها وبها الا بدّ في كل منها
ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ارتقاء النسبة بينه وبين غيره بذلك
الحركات لا تفعل الا بذكر متعلقاتها لتكون الان لاحظ احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم في تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا
على ان المراد بكونه المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وكونه ليس
في نفسه دلالتها عليه من غير حاجة الى تتم كلمة اخرى اليها الاستقلال
بالمفهومية فرجع كونه المعنى في نفسه وكونه المعنى في نفسه الكلمة
عليه الامر واحد هو استقلاله بالمفهومية فعبر مرة بالكلي الضمير
في نفسه تحمل ان يرجع الى الموصول الحرفي عبارة عن الكلمة وهذا هو
ليكون طبقا لما سبق في وجه الحصر مركبة المعنى في نفس الكلمة وقوله
ظاهره والمعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى احد مسوغيها يأباه
الى المعنى وفيما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتاج احد الامرين جميعا ولا احدهما
لا يغيرذلك لان معانيها مفهومية كلية قابلة بالمفهومية ملحوظ وحدها
فقال والفاء المفيدة للتفصيل
فقال والفاء المفيدة للتفصيل

ما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها فتدل المتعلقات مخصوصة
الدلالة المخصوصة الموضوعة من وضع تلك الأسماء الأزمنة الإضافية وقوله
أما الغير فسيرد ومنها ما ذكرها لغير هذه الخصوصات الأربع
أصل المعنى فوضع اللغة على معانيها معتبرة في حدانفسها لا في غيرها فمتى دل
وحدا لاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار ما
الشخصي أعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الأزمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله (غير مقترن باحد الأزمنة الثلثة)
أي غير مقترن مع احد الأزمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فهذا هي الصفة الاولى لخرج الحرف فإنه ليس باسم
الفعل والمراد بعدم الاقتران بكون بحسب الوضع الاول فيشمل ما سمّيه
الأفعال الآتي جميعها اما منقول عن المصادر بالاصالة سواء كان النقل
بسيط نحو احذر ونحوها مما لم يستعمل مصدرا الا نادرا أيضا او غير بسيط
نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا نادرا على قولك هيهات مصدر فوق
او عن المصادر المركبات في الاصل صوتا نحو صه او عن الظرف
او عن الجار والمجرور ونحوا مما يك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء
منها الدلالة على احد الأزمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج
عنه الأفعال المسلوبة عن الزمان نحو عسى وكاد فإن معناها
بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع أيضا فانه على تقدير اشتراكه

بين الحال والاستقبال بدل على زمانين معينين من ازمنة الثلثة

فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقتضي في الدلالة على معين

الدلالة عليها سواء نعم يقتضي في ارادة المعين ارادة ما سواه وان الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حال الاسم راداته بدء بذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال (ومنها خواصه) منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وهي التعريف علما بما ذكره بعض منها وهو جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهما بما شاملة لجمع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فهو خواص الاسم (دخول لام) اعلام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قولك السلام ليسير امير امصيام في امسفر لكم بتعريف امدم شهرنا وفي رجبنا اللام اشارة الى ان المختار عند مذاهب اليه سيبويه من بناء اداة التعريف على اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل عند الابتداء بالساكن واما المثاليل فقد ذهب الخليل الى ان الكل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه تابع للمعين ومعين يستقل بالفهم بدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقر والفعل يدل

(١٥)

فضمنا لا مطابقة وهذه الحاصة ليست شاملة للجار والاسم فانتفى
الشريف لا يدخل على الضمائر وأسماء الاشارة ونحوها لان كلا
سأل الخواص الخمس المذكورة ههنا (و) منها دخول (اللام) وأخواتها
دخول الجر بالاسم لانه أثر في الجر به لفظا وفي المجرور به
تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا وتقديرا يختص
بالاسم لانه اقتضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم
ليفضي معنى الفعل اليه وأما الاضافة اللفظية ففي رفع المعنوية
فينبغي ان لا يقال انها أصلا بان يختص بما يختلف به
الاصل عن الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل (و) منها
دخول (التنوين) باقسامه الاثنين الترنم وسيجيء في الخاتمة
ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر به اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به ووجهه عدم اختصاص تنوين الترنم به (و)
منها (الاسناد اليه) هو ارفع عطف على الدخول لا على ما يدخل
لان الياء ونحوها من الدخول للذكر في الاول والمخاطبة بالآخر وكلاهما ينافيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد بكون الشيء مسندا اليه وانما
اقتصر هنا على المعنى والاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسند اليه لزم خلاف وضعه (و) منها (الاضافة) اي كون

(١٧)

الشريف لا يدخل على الضمائر وأسماء الاشارة ونحوها لان كلا
منها مطلقا من خواص الاسم والدليل فاذا دخل الذي هو
أخص فالذي هو أعم اولى وتقدير الزمخشري ان الاسم يقع في المذكور
أخص فالحرف أعم لفظا او تقديرا ممنوع لان الاسم يقع في المذكور
الحرف الجر لا لفظا ولا تقديرا كما يجيء في المضاف اليه بالاضافة
اللفظية فلا يثبت كون صاحبة الاسم فاعلا به بما صار اليه
هذا التعليل مخصوص بالجار الذي هو أخص الحرف الجر كما ترى
وأما علة اختصاصها بالجار الذي ليس كذلك كالواو الاضافة
اللفظية وهي رفع المعنوية

قوله ما قسمناه الخ يعترض الرضي حيث ذكر التنوين باقسامه
في هذا المقام كما ذكره المصنف وأجاب الكتاب بانه المناسب
تأخيره الى محله

وهو ان يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين

خبر مبتدأ محذوف اي هي وكذا الجار بمعنى الاسناد اليه
بالرفع عطف على الدخول كذا الجار

قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه فسر بهذا احترازا عن
كلام المص لغوا يريد ان الالف واللام في الاسناد اليه
عبارة عن الشيء وهو العام من الاسم فلا يكون مسندا كما
هذا ملخص كلام الشارح وقال الاسناد مراد الشارح منها
التضريف او قوله الاسناد اليه ماخوذ ومشتق بالاشتقاق
الاكبر وهو ان يشارك المشتق والمشتق منه في الحروف
الاصول وان تغاير في الترتيب كجذب وجبذ

اي كان شقاقا كليهما او الاسناد اليه انتفاء كليهما في
الاضافة فرجعا بعضا بالرفع عطف على الدخول والكلام
المذكور فالاسناد كالكلام في الاضافة فيكون الشيء
باعتبار مجموع الدليل والنتيجة

اسم الفعل ههنا اسم الكان وقد جاء كذلك

منحى الكون والثبات ، حيثه

فرجعا بعضا بالرفع عطف على الدخول والكلام
المذكور فالاسناد كالكلام في الاضافة فيكون الشيء
باعتبار مجموع الدليل والنتيجة

الفعل لا يكون مسندا الا بتغيير فان واحدا منهما لا يصح ان يكون
مسندا اليه

ضمن لا يقوم معناه ولا يتغير فان واحدا منهما لا يصح ان يكون
مسندا اليه

وانما وضع لان يكون آه

هذا التقييد لدلالة الاضافة على عدم استقلال المضاف
وانما ساغ ذلك لان المضاف اليه اكثر ما يجيء مخصصا

وتوهم الصيرورة لان المضاف اليه بعض المضاف
ليست اضافة حقيقة

لان الاسناد لا يكون فاعلا ولا في الآخر بل يكون في وسط الكلمتين

الاضافة

الشيء مضافا لمقدر فيلزم ايجاز بحذف المضاف اليه وجر المضاف بالاضافة
او اختصاصا لفظا ومحلا بالاسم فقط فيلزم اطناب بذكر المضاف اليه
او اختصاصا بالاسم فقط فيلزم مساواة بعدم ذكر المضاف اليه
لوازيد من التعريف والتخصيص التحسيني ولما قسمنا الاسماء قد يكون
مضافا لان الفعل والحال قد يقع مضافا اليه كما في قولك قتالك يوم نصع
الصاد فتريد قتالك يوم نصع الصاد وقد يقال هذا بتأويل المصدر اي يوم نصع الصاد
فالاضافة بتقدير حرف لم مضافا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا فقط
لان الفعل والحال قد يقعان مضافين بتقدير حرف لم كما في قول زيد يوما
حرف لم لما ينقضي يقع لنا مررت بزيد فانا مررنا مضافا الى زيد يوما
حرف لم لفظا (وهو) اي الاسم قسمان (معرب ومبني) لانه لما لم
يكن مركبا مع غيره او الا والا ولما لم يشبه مبنيا لا شبه اول وهذا
اعلم الكاف الذي يشبه مبنيا لاصل وهو المعرب وما عداها عن يشبه المركب
والمركب الذي يشبه مبنيا لاصل (فالمعرب) الذي هو قسم من الاسم
(المركب) اي الاسم الذي تركب مع غيره تركيبا يحقق معه حالة فيدخل
نحو زيد وقائم وقام هؤلاء في قولك زيد قائم وقام مؤلاء بخلاف
ما ليس كذلك مما الاسماء المعدودة نحو الف باء زيد عمرو بكر
وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا يركبا يحقق معه حالة كقولك
وغلام زيد فانه يجمع ذلك من قبل المنية عند نفس (الذي لم يشبه)
مبنيا مناسبة مؤثرة ومنع الاعرب (مبنيا لاصل) او المبني الذي
هو الاصل في البناء فالاعتبار بيانية وهو الماضي والامر بلا واو ولا نون
ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد ويطلق على الجميع

تقديم الشئ على نفسه فينبغي ان يغرقوا ولا يغيروا عما عرف في الجهر ويجعل
ما عرفوه من جملة احكام كما فعلوا للص (ويكمله) اي من جملة احكام الاعراب
واذا اردوا ترتيبه على مبنى هو معرب (اذ يختلف آخره) اما اعراب
الحكم فالذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل بحرف آخر حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحركة (باختلاف العوامل) اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العبارة بان يجعل بعض تلك العوامل مثلا وما يعمل بعضها
حصصا اختلافا عليه بكونه في العمل الذي ينقضي عنه قولنا ان زيدا
مضروب والمضروب زيدا وان ضارب زيد فاذا لعامل في زيد في هذه
الصور مختلف الاسمية والفعلية والحرفية مثلا اختلف المغرب لم يختلف
باختلاف (الفظا او تقديرا) نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره
وتقديره او على الصيرية اي يختلف اخره في لفظ او تقدير والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك
جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانا مثلا في فتى وفتيا وبفتى انقلبت
الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف في اللفظ والتقدير في الكل
وان لم يكونا حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لان التغير في قولنا
جاءني احمد ومررت باحمد ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين وفتى
فالمسلمين هو ايا ولا النون لا الواو بدلا من التنوين ولهذا
اسقط بالاضافة مصطفى جلبي
لا كتبد لحركة احمد سببا اختلاف في العوامل دان الفتحة
في مالك النصب وان كان منها في نحاة اخر كما غير ما كما
قال ذو الحكم الاول الضرب للعلامات او الجنس وتحقيق
قد قولا وصفة اجمالا شبيه بالصفة لا صفة حقيقة
لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف كما
تابعة له عبد الغفور
اعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام احدها بالاشتراك في الاسماء
والافعال والثاني بالمشابهة كاعراب المضارع واعراب بالنيابة كاعراب
التوابع والثالث اصنافه على ثلثة اقسام الاول لا بالاصالة
كاعراب الالف والفعل الماضي والامر فهو الادوم والثاني بالشركة
كاعراب المثنى والثالث بالنيابة كما في المتنازع
في قولك لا رجل ظريف ولا زيد سيدي

قد اختلفوا العوامل الداخلة عليه لانه مرة لا يختلف عن اختلاف
العامل في وقت ما ولا يختلف آخره وانما يختلف
باختلاف العامل الداخل عليه فيقال لكن بسبب هذا القيد
يخرج عن هذا الحكم اختلافا لآخر بسبب اختلاف العوامل
المعنوية فانها غير داخلة على الحرف الذي هو الحرف
الاول او الآخر وذا لا يضر في الامور المعنوية وكيف
ان يقال الجوع مثلا هذا غير ضمير عصمت الله

قد اي يختلف لا لاجل تميز عن النسبة في جملة
يختلف آخره والتمييز عن النسبة في الجملة يكون في المعنى فاعلا
ولهذا قيل هو ما يختلف لفظا آخرا وتقديره وهو على
الاول يكون تمييزا عن النسبة وهو لا يختلف لا لفظا ولا تقديرا
حتى يلزم حينئذ تعميم العوامل المختلفة عصمت

قد قول يختلف لفظ آخره اي صورة اخره او تقديره
اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير
نفس لا آخر فقط كما في فعلى او تقدير صفته كما في عصى
وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في جاءني غلام
فانا خرها لا يتغير عن قبولا لاعراب بحسب القرس
والحكم وان كان يمتنع عن قبول بحسب الخارج عت

أو محمولا فأيّ فرق اختلفا لعوامل فيه ولا اختلاف في آخر الحقيقة

بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وفي الجار علامة الجر وكذا الحال

في التثنية والجمع فاختلاف العوامل في هذه الصور مختلف الاختلاف والعوامل لا يختلف

فاختلاف لا يحقق الاختلاف ولا في الاعراب ولا في العوامل اذ ادراك معنى لا

المعدودة الفوائد الشائعة التي الاسماء مع عامل ابتداء ويتبرز عليه الاعراب بل

هناك حدوده الاعراب يدخولا العامل قلت هذا حكم العوامل

والاختلاف في حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لما صدق فيه

فان للعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا

القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصّ الاسماء بل الاعم منها

مع حركة او حرف (اختلفا في آخره) اي آخر المعرب نحو جاءني زيدا

وصفة (٣٤) اي تلك الحركة او الحرف وهي ما يراد بها الوصول الى الحركة

او الحرف لارادة العامل المقتضي لوقوعه على آخره نحو جاءني زيدا بالنسبة

المعربة وبقيد الباقية خرج حركة الحرف غير العامل على اختيار المصنف

لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه

ما قيل اياه المتكلم وهذا القيد تم حدا للاعراب جميعا ومنعا لكون المصنف

اراد ان يبنيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فيتم الاقيد ليدخل على المعاني

الاعراب لغة قيل الابانة والظهور يقال اعرب عما في نفسه اذا ابان عنه

واصطلاحا ما اختلف آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا

والمراد بالاختلاف التغاير فيدخل فيه الاختلاف بالحركات والحروف والسكون

والحذف والاشباع والروم والاختلاس والنقل والتضعيف والتخفيف والقلب والادغام

والهمز والتسهيل والاتمام والقصر والوصل والفصل والابدال والتقديم والتأخير

والزيادة والنقصان والتغيير بالتصحيح والاعتلال والتغيير بالاعراب والبناء

والعوامل هي المختلف فيكون الاعراب مختلفا باختلافها

المعانى المعنوية على كثرة ايرادهذا المعنى حيث قال ليس معناه الجحد لانه
خارج عن الحد والتمام فيدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى موضع الاعراب
المفهوم منه يحيى اتحاد الشئ فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالاولى فيه متعلق
بقولها لختلف لخره يعنى اختلف (يدل) الاختلاف وما بالاختلاف على معانى (على الفاعلية والمفعولية والاشتمال المعنوية) على صيغة اسم
الفاعل (عليه) اى على المعرب على تضمين معنى الورود والاستيلاء
يقال اعتوره والشئ وتعاوروه اذا تداولوه واخذه مجئ واحدة بعد واحدة
على سبيل المناوبة والبدلية لاعلى سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى
المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضاربها
ينبغى ان يكون علامتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر
المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على المعانى ووضع بحيث يختلف
بتاخر المعرب لاختلاف تلك المعانى واما احتمال الاعراب واحتمال الاسم المعرب
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صيغة ولا شك ان الصيغة
متاخرة عن الموصوف فلا يتاتى ان يكون الدال عليها بعينها متاخرا عن الدال
عليه وهو اخوه معربة اذا وضح فاذا الاعراب يوضح المعانى المقتضية للاعراب
او موضح معنى اذا فسح على ان يكون الحرف للسبب فيكون معناه
اذا لالتباس فساد سيرتفع لا يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض (وانواعه)

Marginal Arabic commentary text

أي أنواع اعراب الاسم ثلثة (رفع ونصب وجر) هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف والاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية لبنائها بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا

وفي الحركات الاعرابية على قلة (فالرفع) حركة كانت وحرفا (علامة الفاعل) اي علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل المحقق كالفاعل بعينه والمقدر كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة كانت وحرفا (علامة المفعول) اي علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل المحقق كالمفعول به والمقدر كالتمييز والحال (والجر) حركة كانت وحرفا (علامة الاضافة) اي علامة كون الشئ مضافا اليه الحركات الاضافة بنفسها فيما يمكن لم تجئ الى الحاق اليا المتصرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية والمناسب للرفع بالفاعل والنصب للمفعول لا لارفع ثقيل والنصب قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والخفيف للخفيف والمضاف اليه علامة غير الجر حيل

علامة (والعامل) لفظا كان او معنويا (ما يبتغوم) اي يحصل المعنى المقتضى اي معنى الما المعنوية على المرور المقتضية (للاعراب) فيجيء زيد ماء عامل لانه حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل لانه حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل لانه حصل معنى الالصاق في زيد فجعل الجر علامة

مختص بالاعراب والاسماء الثلثة اي هذه الثلثة مختصة بالاعراب والاسماء الثلثة (وهي انواع الرفع) اي الاعراب بالرفع (والنصب والجر) اي الاعراب بالنصب والجر (والاعراب) اي الاعراب بالحركات الثلث والحروف (لغة الابانة والاظهار) اي لغة في الابانة والاظهار (واصطلاحا) اي في اصطلاح النحاة (ما يجلب) اي يجيء (لاجله) اي لاجل الاعراب (في آخر الكلمة) اي كلمة كانت (لفظا او تقديرا) اي لفظا في الظاهر او تقديرا في المحل (من حركة او حرف او سكون) اي من حركة او حرف او سكون (او حذف) اي او من حذف (ليدل) اي الاعراب (على معنى) اي على معنى من المعاني (في الكلمة) اي كلمة كانت (او في) اي على معنى من المعاني في (ما) اي كلمة (تركب) اي تلك الكلمة (معها) اي مع تلك الكلمة (كجزء الكلمة) اي كجزء من اجزاء الكلمة (نحو جاءني زيد) اي فان الاعراب بالرفع في زيد دل على معنى في زيد وهو كونه فاعلا (ورأيت زيدا) اي فان الاعراب بالنصب في زيد دل على معنى في زيد وهو كونه مفعولا (ومررت بزيد) اي فان الاعراب بالجر في زيد دل على معنى في زيد وهو كونه مجرورا بالباء (فالاعراب) اي الاعراب بالحركات الثلث والحروف (في الاسماء) اي في اواخر الاسماء (ثمانية) اي ثمانية انواع (اسم مفرد) اي اسم مفرد (وجمع تكسير) اي جمع تكسير (وجمع مؤنث سالم) اي جمع مؤنث سالم (وجمع مذكر سالم) اي جمع مذكر سالم (وما لا ينصرف) اي وما لا ينصرف (والمضاف) اي والمضاف (والمضاف اليه) اي والمضاف اليه (والتابع) اي والتابع (لما اعرب) اي لما اعرب من هذه الثمانية (من حيث هو تابع) اي من حيث هو تابع (فالاسم المفرد) اي فالاسم المفرد (هو ما) اي اسم (لا يدل جزؤه على جزء معناه) اي على جزء من اجزاء معناه (دلالة مقصودة) اي دلالة مقصودة (كعبد الله) اي فان عبد الله اسم مفرد لان جزأه اعني عبدا ولفظ الجلالة لا يدل على جزء من اجزاء معناه دلالة مقصودة (علما) اي حال كونه علما (لشخص) اي لشخص معين (او) اي علما (لجنس) اي لجنس معين (او) اي علما (لشائع في الجنس) اي لشائع في جنس معين (او) اي علما (لصنف) اي لصنف معين (او) اي علما (لشائع في الصنف) اي لشائع في صنف معين (او) اي علما (لجزئي) اي لجزئي معين (او) اي علما (لكلي) اي لكلي معين (او) اي علما (لشائع في الكلي) اي لشائع في كلي معين (او) اي علما (لغير ذلك) اي لغير ما ذكر من الشخص والجنس والشائع في الجنس والصنف والشائع في الصنف والجزئي والكلي والشائع في الكلي (من انواع المعلوم) اي من انواع المعلوم الذي يتعلق به العلم (وجمع التكسير) اي وجمع التكسير (هو ما) اي جمع (تغير فيه بناء مفرد) اي تغير فيه بناء مفرد (ولو تقديرا) اي ولو تغيرا تقديريا (كرجال) اي فان رجالا جمع تكسير لان فيه تغير بناء مفرده وهو رجل ولو تقديرا لان الالف في رجال مقدرة (وجمع المؤنث السالم) اي وجمع المؤنث السالم (هو ما) اي جمع (زيد في آخر مفرده) اي زيد في آخر مفرده (الف وتاء) اي الف وتاء (نحو هندات) اي فان هندات جمع مؤنث سالم لان الف وتاء زيدا في آخر مفرده وهو هند (وجمع المذكر السالم) اي وجمع المذكر السالم (هو ما) اي جمع (زيد في آخر مفرده) اي زيد في آخر مفرده (واو ونون) اي واو ونون (او ياء ونون) اي او ياء ونون (نحو مسلمون) اي فان مسلمون جمع مذكر سالم لان واو ونون زيدا في آخر مفرده وهو مسلم (ومسلمين) اي فان مسلمين جمع مذكر سالم لان ياء ونون زيدا في آخر مفرده وهو مسلم (وما لا ينصرف) اي وما لا ينصرف (هو ما) اي اسم (لا يدخله الجر والتنوين) اي لا يدخله الجر والتنوين (نحو احمد) اي فان احمد اسم لا ينصرف لانه لا يدخله الجر والتنوين (والمضاف) اي والمضاف (هو ما) اي اسم (نسب اليه) اي نسب الى ما بعده (شئ) اي شئ (بواسطة حرف) اي بواسطة حرف (او بغير واسطة) اي او بغير واسطة حرف (نحو غلام زيد) اي فان غلام زيد مضاف لان غلاما نسب اليه شئ بغير واسطة حرف وهو زيد (وكتاب لزيد) اي فان كتاب لزيد مضاف لان كتابا نسب اليه شئ بواسطة حرف وهو لزيد (والمضاف اليه) اي والمضاف اليه (هو ما) اي اسم (نسب اليه) اي نسب الى ما قبله (شئ) اي شئ (بواسطة حرف) اي بواسطة حرف (او بغير واسطة) اي او بغير واسطة حرف (نحو غلام زيد) اي فان زيدا مضاف اليه لان غلاما نسب اليه شئ بغير واسطة حرف وهو غلام (وكتاب لزيد) اي فان زيدا مضاف اليه لان كتابا نسب اليه شئ بواسطة حرف وهو لزيد (والتابع لما اعرب) اي والتابع لما اعرب من هذه الثمانية (من حيث هو تابع) اي من حيث هو تابع (فالتابع) اي فالتابع (هو ما) اي اسم (يتبع ما قبله) اي يتبع ما قبله (في اعرابه) اي في اعرابه (بواسطة حرف) اي بواسطة حرف (او بغير واسطة) اي او بغير واسطة حرف (نحو جاءني زيد العالم) اي فان العالم تابع لما قبله في اعرابه بغير واسطة حرف (وزيد وعمرو) اي فان عمرا تابع لما قبله في اعرابه بواسطة حرف (والتابع) اي والتابع (هو النعت) اي النعت (والعطف) اي والعطف (والتوكيد) اي والتوكيد (والبدل) اي والبدل (والنعت) اي والنعت (هو ما) اي اسم (يذكر) اي يذكر (لبيان صفة) اي لبيان صفة (من صفات ما قبله) اي من صفات ما قبله (نحو جاءني زيد العالم) اي فان العالم نعت لان العالم ذكر لبيان صفة من صفات ما قبله وهو زيد (والعطف) اي والعطف (هو ما) اي اسم (يذكر) اي يذكر (بعد احد الحروف العاطفة) اي بعد احد الحروف العاطفة (نحو جاءني زيد وعمرو) اي فان عمرا عطف لان عمرا ذكر بعد احد الحروف العاطفة وهو الواو (والتوكيد) اي والتوكيد (هو ما) اي اسم (يذكر) اي يذكر (لرفع احتمال) اي لرفع احتمال (التجوز) اي التجوز (او السهو) اي او السهو (او الغلط) اي او الغلط (نحو جاءني زيد نفسه) اي فان نفسه توكيد لان نفسه ذكر لرفع احتمال التجوز او السهو او الغلط (والبدل) اي والبدل (هو ما) اي اسم (يذكر) اي يذكر (بعد ما) اي بعد ما (يقصد) اي يقصد (بالحكم) اي بالحكم (نحو جاءني زيد اخوك) اي فان اخوك بدل لان اخوك ذكر بعد ما يقصد بالحكم وهو زيد (والمبني) اي والمبني (هو ما) اي اسم (لزم آخره) اي لزم آخره (حالة واحدة) اي حالة واحدة (لعلة) اي لعلة (من العلل) اي من العلل (الآتية) اي الآتية (في) اي في (الاسم المتمكن) اي الاسم المتمكن (والفعل) اي والفعل (المضارع) اي المضارع (والمتمكن) اي والمتمكن (هو ما) اي اسم (لا يلزم آخره) اي لا يلزم آخره (حالة واحدة) اي حالة واحدة (لعلة) اي لعلة (من العلل) اي من العلل (الآتية) اي الآتية (في) اي في (الاسم المتمكن) اي الاسم المتمكن (والفعل) اي والفعل (المضارع) اي المضارع (والفعل) اي والفعل (المضارع) اي المضارع (هو ما) اي فعل (يدل على) اي على (معنى) اي على معنى من المعاني (في نفسه) اي في نفسه (وعلى) اي وعلى (زمان) اي زمان (من الازمنة الثلثة) اي من الازمنة الثلثة (الماضي والحال والاستقبال) اي الماضي والحال والاستقبال (دلالة) اي دلالة (واحدة) اي واحدة (كضرب) اي فان ضرب فعل لان ضرب دل على معنى في نفسه وهو الضرب وعلى زمان من الازمنة الثلثة وهو الماضي دلالة واحدة (ويضرب) اي فان يضرب فعل لان يضرب دل على معنى في نفسه وهو الضرب وعلى زمان من الازمنة الثلثة وهو الحال والاستقبال دلالة واحدة (واضرب) اي فان اضرب فعل لان اضرب دل على معنى في نفسه وهو الضرب وعلى زمان من الازمنة الثلثة وهو الاستقبال دلالة واحدة (والمضارع) اي والمضارع (يعرب) اي يعرب (اذا تجرد) اي اذا تجرد (عن) اي عن (نون التوكيد) اي نون التوكيد (المباشرة) اي نون التوكيد المباشرة (ونون الاناث) اي ونون الاناث (نحو يضربان) اي فان يضربان مضارع معرب لانه تجرد عن نون التوكيد المباشرة ونون الاناث (ويضربن) اي فان يضربن مضارع معرب لانه تجرد عن نون التوكيد المباشرة ونون الاناث (والمبني) اي والمبني (هو ما) اي فعل (لزم آخره) اي لزم آخره (حالة واحدة) اي حالة واحدة (لعلة) اي لعلة (من العلل) اي من العلل (الآتية) اي الآتية (في) اي في (الاسم المتمكن) اي الاسم المتمكن (والفعل) اي والفعل (المضارع) اي المضارع (والمتمكن) اي والمتمكن (هو ما) اي اسم (لا يلزم آخره) اي لا يلزم آخره (حالة واحدة) اي حالة واحدة (لعلة) اي لعلة (من العلل) اي من العلل (الآتية) اي الآتية (في) اي في (الاسم المتمكن) اي الاسم المتمكن (والفعل) اي والفعل (المضارع) اي المضارع (والفعل) اي والفعل (المضارع) اي المضارع (هو ما) اي فعل (يدل على) اي على (معنى) اي على معنى من المعاني (في نفسه) اي في نفسه (وعلى) اي وعلى (زمان) اي زمان (من الازمنة الثلثة) اي من الازمنة الثلثة (الماضي والحال والاستقبال) اي الماضي والحال والاستقبال (دلالة) اي دلالة (واحدة) اي واحدة (كضرب) اي فان ضرب فعل لان ضرب دل على معنى في نفسه وهو الضرب وعلى زمان من الازمنة الثلثة وهو الماضي دلالة واحدة (ويضرب) اي فان يضرب فعل لان يضرب دل على معنى في نفسه وهو الضرب وعلى زمان من الازمنة الثلثة وهو الحال والاستقبال دلالة واحدة (واضرب) اي فان اضرب فعل لان اضرب دل على معنى في نفسه وهو الضرب وعلى زمان من الازمنة الثلثة وهو الاستقبال دلالة واحدة (والمضارع) اي والمضارع (يعرب) اي يعرب (اذا تجرد) اي اذا تجرد (عن) اي عن (نون التوكيد) اي نون التوكيد (المباشرة) اي نون التوكيد المباشرة (ونون الاناث) اي ونون الاناث (نحو يضربان) اي فان يضربان مضارع معرب لانه تجرد عن نون التوكيد المباشرة ونون الاناث (ويضربن) اي فان يضربن مضارع معرب لانه تجرد عن نون التوكيد المباشرة ونون الاناث

عدّ لها (فالمفرد المنصرف) اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد وزجل (وكذا الجمع المكسر المنصرف) اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلحة والاعراب فى هذه القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما ان اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب فيها بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما (بالضمة رفعا) اى حال الرفع (والفتحة نصبا) اى حال النصب (والكسرة جرا) اى حال الجر فضب فولد رفعا ونصبا وجرا على النظير فيه بتقدير مضاف ومحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول منها فى رفع رأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى منها فى رفع طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة (جمع المؤنث السالم) وهو ما يكون تالا لالف والتا واحترز بقيد المكبر فانه قد يعلم (بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا) فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على قرينة الاصل الذى هو جمع المكسر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره منها حال مسلما ورأيت مسلما ومررت بمسلما (غير منصرف بالضبة) رفعا (والفتحة) نصبا (وجرا) فالجر تابع للنصب كما سنذكره ومنها احمد ورأيت احمد ومررت باحمد (احوك

ابوك وحموك) بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها (وهنوك) والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية (وفوك) وهو اجوف واوي لاصلها اذ اصله فوه (وذو مال) وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرة معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة و (مضافة) لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن (الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومباينة تامة وانما اختاروا

ـ٤ لانه موضوع لان يتوسل به الى الوصف باسماء الاجناس مثل رجل ذو مال يوصف الرجل بالمال بواسطة ذو ولا يتأتى الوصف الا به وجيه الدين

ـ٥ فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ خبره محذوف والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعني يكون اعرابها بالحروف سواء اضيف الى الكاف او الهاء او الاسم الظاهر م

ـ٦ لما اشار الى التجريد بقوله اخوك وابوك الخ عن خصوص بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة يتوهم تجريدها عن كونها مكبرة وموحدة ايضا استدرك وقال لكن لا مطلقا عصمت

ـ٧ قوله وموحدة هذا القيد بالنسبة الى الخمسة من الاسماء لان كلمة ذو لا يجمع ولا يثنى محرره

ـ٨ قوله مضافة حال من المبتدأ وما عطف عليه على قول المالكي بلا تأويل او بالتأويل بالمفعول او نائبا لفاعل اي يعرب هذه الاسماء او يعرب هذه الاسماء حال كونها مضافة فيكون الحال حالا من مفعول الكلام او مفعول اعني المقدر كما في شرح العصام او حالا من الضمير المستكن في الظرف المستقر الآتي على قول الاخفش وابن برهان فان الاخفش جوز تقديم الحال على عامله الظرف بشرط تقديم المبتدأ وابن برهان جوز مطلقا كما في الرضي لا على قول سيبويه فانه لم يجوز مطلقا وقيل خبر كان المقدر اي اذا كانت هذه الاسماء مضافة وهو تكلف بعيد زيني زاده

ـ٩ وانما كان اعرابها بالحركات حال الافراد لا بالحروف لئلا يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقا نحو ابن ابا ابن ابين وفي المعرفة حال كونه موصوفا نحو الابو الكريم الابا الكريم الابي الكريم فان قلت الم يلزم هذا المحذور عند في حال الاضافة في نحو ابو البقاء قلت نعم الا انه لا اعتداد به لقلته بالنسبة الى الاول لان لزومه هاهنا بالاضافة الى المعرف باللام وهي ليست بالاكثر وايضا لم يعثر على الاضافة مطلقا بل خصها بكونها الى غير ياء المتكلم عوض افندي

اختاروا اسلم ستة لانا اعراب كلام المثنى والمجموع تثلثة فجعلوا
في مقابلة كل اعراب اسما والغالب اختيار واحد من الاسماء الستة لتثنيا
المثنى فكونه نائبا عن اسم متعدد ولوجود حروف صالح للاعراب وا
حتى الاعراب سماعا لكلا سارا بها المحذوف الا عجاز كيد ودم فا
لم يسمع فيها مما لم يعرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب (المثنى)
وبابا بحتى يراو) هو (كلا) وكذا كلتا (و) يذكر بكونه فرع كلا
(مضافا) اعلم ان كون كلا وكلتا مضافا (الى مضمر) والغالب قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه متن فلفظه
يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحرف وهو عرفيه
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل وهو عراب
لفظ الذي هو الاصل فاعرب بالحركات التي هي الاشتل لكن تكون
حركاته تقديرية لان آخره الف ستسقط بالالتقاء الساكنين نحو جاء
كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع وعجانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحرف وقد التي هي الفرع نحو جاء كلي هما ورأيت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كونها اعرابه بالحرف بكونه مضافا الى مضمر (واثنا ها)
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن موضوعها

Powered by Google

صفة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها (بالالف) (وفعا (والياء) المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كاسمين (جمع المذكر السالم) والمراد به ما سلم اصل احاده وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون (فيقال في عشرين وأربعين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون (او) ما الحق به وهو (اولو) جمع ذو لاعن لفظه (وعشرون واخواتها) اى نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح طلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير العشرة وعلى هذا القياس الى واخواتها وايضا هذه الالفاظ تدل ومعان معينة ولا تتعين فالجموع (بالواو) (وفعا (والياء) نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسبا ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكونا اعرابهما فرعا لاعرابه كانهما فرعان لانا لاعراب بالحركة وفروع الاعراب بالحركة وانما جعل اعرابهما بالحروف وكانت حروفا لاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعرابه كلا واحد منهما بحال بالحرف الثلثة لوقع التباس بينهما ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى

الجمع بالواو والنون طريق
بالواو والنون والياء طريق
فلت مذهب سيبويه والجمهور ان الجمع بالواو والنون طريق
مستقل غير مأخوذ من المفرد ولا من الجمع بالالف والتاء
وذهب الاخفش والمبرد والزجاج الى انه مأخوذ من المفرد
قوله بالواو والنون والياء طريق فيجوز ان يكون طريقا
فيجوز بكونه مأخوذا من المفرد ويجوز بكونه مأخوذا من
الجمع بالالف والتاء ويجوز بكونه طريقا مستقلا غير
مأخوذ من المفرد ولا من الجمع بالالف والتاء وهو
الصحيح عند المحققين فيما يظهر لي والله اعلم

قد اجمع الذكر السالم وما على صيغته فيكون مرادهم
بهذا المعطوف والمراد صيغة الجمع المذكر فلا يرد
نحو سنين وسنين وقلنين من جموع المؤنثات ولو
قال الجمع بالواو والنون لكان احسن هندي

قد واعلم ان الواو والنون وعشرون واخواتها يالذكر لان
جمع المذكر السالم كما سبق مفرده تم الحق بذلك
المفرد واو ونون لا لانه علم فوق الاثنين وليس
اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع
لوضع جمع السلامة وليس مفرده المذكر وكذا عشرون
واخواتها وليس عشر وثلث واربع احاد العشرون
والثلثون واربعون شيخ الاسلام

قد واعلم انه قديم اولو على عشرين لانه ضرورة انه لجمع مما
لانه وضع لجماعة معينة لا لجماعة غير معينين كما هو
مقتضى الجمع بخلاف عشرون هندي

قد فلا يكون جمعا مما لما لوجوب ان يكون مفرده من
لفظه وكذا الوان جمع ذات لا عين لفظها فلا يكون
جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر الوان مع جمع المؤنث
السالم ملحقا به واما ذو فهو جمع سالم فلذا لم يعده
من ملحقاته عبد الغفور

قد المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها
السبع وبرقم التنزيل حيث فسر كلا دخلت امة
لعنت اختها فاستعار الاخت للمثل استعارة غريبة
غير مصنوعة للنحاة عصمي

قد جواب سؤال مقدر وهو ان عشرون واخواته
مما صدق على جمع المذكر السالم لا من ملحقاته لكون
عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وعلى هذا
القياس فلا وجه لايراد ها فاجاب بان عشرون
واخواتها ليس جمعا والا لصح اه عصمي

قد اى كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلثون
جمع ثلثة للعلة المذكورة كذلك ح

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وهذا القول تقريب) فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعني ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبّر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم انها احدى عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال (مثل عمر) مثال للعدل (واحمر) مثال للوصف (وطلحة) مثال للتأنيث (وزينب) مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة

لا يفهم

هذا من توجيه الثاني ايضا فتأمل عصمت

٣ والمراد من هذا التوجيه اما كون الالف فاعل الظرف واما كون الالف مبتدأ والظرف خبره وعلى كلا التقديرين قوله زائدة حال من النون والجملة الظرفية حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة محرره

٤ لانه يكون معنى الكلام ح وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى نوح افندي

٥ بان تكلم الالف ثم النون المزيد تام والمعنى حال كونه متصفا بزيادة الالف قبل اتصافه بالزيادة وجيه الدين

٦ لا يخفى ان هذه الارادة بعيدة من الطبع لا تقتضيه وضع ولا قاعدة الا ان الشارح ادعى ان هذا المفهوم عرفا بدليل ان هذا المعنى مفهوم من نظيره وهو قولك جاءني زيد راكبا من قبله اخوه عصمت

٧ لا نجعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه محرم

٨ ولا يلزم ان يكونا راكبين على فرس واحد بل يجوز ان يكونا راكبين على فرسين على حدة بل المراد هنا هذا محرره

٩ الاولى ان يقال او القول بان كل واحد منها مانع لان المذكور في نظم ابي سعيد المانع لا العلة حيث قال موانع الصرف تسع اه وقد اعتذر عن هذا بان الموانع جمع مانعة وتأنيثه باعتبار ان موصوف العلة فكانه قال العلل الموانع للصرف تسع عصمت

١٠ والاثنان اي الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كشكر علما واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى له عبد

ملحخ اشارة الى قسمي الاسم اللفظي والمعنوي (وابراهيم) مثال للعجمي (ومسلمات) مثال للجمع (ومعديكرب) مثال للتركب (وعمر) مثال للعلم المنقول (واحد) مثال لوزن الفعل (وحكم) اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من جر بالكسرة نيابة عن جر بالفتحة لما على علمين او علما واحدة تقوم مقامها (الا لانه كسر) فيه (واثنوين) وذلك لان كل علم فرعية فاذا وقع فالاسم علما حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل المزيد حرفان لان فرعيتين فالاسم علما احدهما اما فقاده الى الفاعل واخرهما اشتقاقه بالنسبة الى الاسم احدهما فقاده الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من الجملة فمنع مثله الاخر المختص بالاسم وهو الكسر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان كل علم فرعية لان العلم فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والجمع في كلام العرب فرع العربية اذ الاسل في كلام الآدمي ان لا يخالف الشيء آخر والجمع فرع الواحد والتركب فرع الافراد والالف والنون اذا وقع فرع بازيد تاء تأنيث ووزنا الفعل فرع وزنا الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون لفعل الوزنه المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا الوزنه الاصلي (وتنوين) اي لا يمنع سواء كان بغير روي او غير مروري (صرف) اي حمله في كل المنصرف بادخال الكسر والتنوين

ك اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف الموقوف بل يشمل وغيرها كفرعية المرجوع للراجح والمهأ للتصغير فيما ذكر كون الاسم مثنى او غير ذلك لكن لم يغيروها ولم يعلم وجهه عبد الغفور

ك اعلم ان المشابهة الاسم الفعل تلك مرتبا علاها يوجب البناء كما في اسماء الافعال وتنع جميع انواع الاعراب عنه والوسطها يوجب عدم الانصراف كما في غير المنصرف وادناها يوجب كون الاسم عاملا كما في الاسم العامل الجزء

ك اعلم الاعراب المختص بالاسم الحركة اما ركنه او حرف عليه لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع مناسب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان في الفعل والاسم والجزم بالفعل وفي غيرها غيرها وتنوين

ك قوله والتنوين عطف على قوله وهو نحو وصحة اكمل مع قطع النظر عن عمومه في قوله الاعراب ما اختلف آخره بسبب كونه وصفا ما مما لا انواع الاعراب فيكون مجازا بعلاقة التلازم وعطف على الاعراب لانه عن ركنه كما لا يخفى سيد جلال

ك قوله وانما قلنا الكل علة فرعية اراد الظاهرة ليدخل المقدرة في المقام الآتي لقوله المحتمي الآتي آه اي بان يكون اعتبار واحدها مأخوذا عن اعتبار الاخر كما في المذكر والمؤنث فان اعتبار المؤنث بعد اعتبار المذكر ولذا تقول قائم ثم تقول قائمة والاعتبار بسوا، توقف واحتاج الى الاسم ولا قائم الفرعية في الكل بلا تكلف تعم الظاهرة كلا منهم ان المراد فرعية اللفظ للفظ كما والفعل لا فرعية المعاني والاسماء وكذا يستدل على فرعية التأنيث للتذكير بانك تقول قائم ثم رجل قائم ثم قائمة والرجل وح يكون اقام بعشرة دروه الا بالتكلف والاولى تعميم المراد بالفرعية تأمل عبد الصمد الصفوي

ك قولك ان العدل فرع المعدول عنه اذ لولا تحقق المعدول عنه اولا لم يمكن العدل وهذا اولى مما قيل لانه الاصل بقاء الاسم على حاله عبد

ك قوله لان المشابهة الخ اقول ان اراد ان المشابهة علة لمنع الصرف فلا نسلم ان كل ما فيه مشابهة يمنع الصرف فان الفعل المضارع فيه مشابهة ولا يمنع الصرف وان اراد ان المشابهة علة لمنع الصرف في الجملة فلا نسلم ان كل ما فيه مشابهة يمنع الصرف فان الفعل المضارع فيه مشابهة ولا يمنع الصرف وان اراد ان المشابهة علة لمنع الصرف في الجملة فلا نسلم ان كل ما فيه مشابهة يمنع الصرف فان الفعل المضارع فيه مشابهة ولا يمنع الصرف وان اراد ان المشابهة علة لمنع الصرف في الجملة فلا نسلم ان كل ما فيه مشابهة يمنع الصرف فان الفعل المضارع فيه مشابهة ولا يمنع الصرف

فيه لاجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصرّ ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه (للضرورة) اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله ؛ صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ أَنَّهَا ؛ صُبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا ؛ واما الثاني فكقوله ؛ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع ؛ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة (او للتناسب) اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات

وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة
عصام

ـه يشير الى ان كون اللام للعوض عن المضاف اليه والعهد فان الضرورة مخصوصة بالشعر لا توجد في النثر وقوله للضرورة من قبيل خرجت مخافة الشر جلبي

قالت ام المؤمنين فاطمة الزهرى

اول البيت

ماذا على من شم تربة احمد ؛ ان لا يشم مدى الزمان غواليا

والمعنى ما الذي واي شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي والمعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد ان لا يشم اه والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي عصام الدين

ـلا والمعنى نزلت علي مكروهات مكروات لو نزلت على الازمنة في نهاية الصفاء صارت تلك الازمنة في الظلمة كالليل قبل غروب الشمس فلو لم يجعل مصائب في حكم المنصرف بادخال التنوين لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثاني بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء وصا

ـه قال الامام الشافعي في مدح امام الاعظم رحمه الله

اول البيت

هنيئا لارباب النعيم نعيمهم ؛ وللعاشق المسكين ما يتجرع

ـه جواب سؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح علة لذلك الامر بحذف اللام رضا

ـد فلما كان كلمة لكن من حروف العاطفة كيف ان تجامع مع الواو العاطفة مع انه لا يجوز اجتماع حرفي العطف قلنا نعم الامر كذلك ان كلمة لكن اذا وقعت بعد الواو تخرج عن كونها للعطف وتتمحض للاستدراك كما ان اللام اذا اجتمعت مع سوف تخرج عن كونها للحال وتخلص للتاكيد شيخ زاده للقاضي

ـلا مبتدأ مخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اي سلام اي سلام من قبلي بمعنى التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب لوفادى

الكلمات امر مهم عندهم وانما اصل الحد الضرورة (مثل سلا وغلا) حيث صرف سلا سلا لتناسب المصروف الذي يليه غير غلا ولا فرق سلا ولا غلا لا مانع للجمع غير الشرط الذي لم يتحقق هنا (وما يقوم مقامها) اما العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين مثل العلم التسع علتا مكررتا قامت كل واحدة منها مقام العلتين لتكررها احداهما بالجمع (الجمع) البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمع حقيقة كالكاب واسا وزا وبا عة أو حكما كالجموع الملفوفة بها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وتاتها التاء لكل لا مطلقا بل بعد تصحيح (او) هو الفا التاءين) المقرونة والمجردة اي كل واحدة منهما كتاء جمع لانها لازمة للكلم وصيغا لا انفرادا فانها اصلا لا يقال في جمل جمل ولا في فجر فجر بحيث يحصل الوهم على الكلمتين بل تأنيث الجمع اما التأنيث مكررا فظاهر لانها ليست لازمة للكلمة بحسب الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلوهم عرا اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يفد قوة اللزوم الوضعي (في العدل) مصدر مبني للمفعول اذا كون الاسم معدولا (خروجه) اي خروج الاسم اي كونه مخرجا (عن صيغة الاصلية) اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون له الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست

صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها

وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير

انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء

المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه

عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى مغايرة للاولى

ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة

كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات

الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل

اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما

عني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب

على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب

واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم

تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه

فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه

فيحصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح

هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات و(اعلم) انا نعلم قطعا انهم

لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا

ث قوله كما كانت الاولى داخلة تحته اي تحت اصل كثلاثة ثلاثة مثلا فانهما من اسماء العدد والاصل القاعدة في اسماء العدد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلاثة الى العشرة والثلاثة داخلة في تلك الاصل بخلاف ثلث ومثلث فانهما ليسا بداخلين تحت اصل وقاعدة اذ ليس اصل وقاعدة حتى يكون ثلث ومثلث داخلة تحته شجاع

مد قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية نحو قال وقول مقام ومكان فان كلا منهن داخل تحت القاعدة اما الثلاثة فظاهر واما قول فلانه ماضي يفعل بضم العين يجيء على فعل بفتحها وجيه الدين

ٮ قوله واما المغيرات الشاذة جواب سؤال وهو ان المغيرات الشاذة كاقوس وانيب مغيرة عما هو القياس فيهما كاقواس وانياب على ما عرف من ان الاصل في الاجوف واويا كان او يائيا لا يجمع على افعل وتقرير الجواب انا لا نسلم ان الصيغة الاصلية انياب واقواس وانهما خارجتان عنهما بل انما جمعا على اقوس وانيب ابتداء من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم عدل عنهما الى اقوس وانيب بخلاف نحو ثلث فانه اعتبر اولا ثلثة ثلثة ثم عدل عنه الى ثلث وجيه الدين

ملا قوله واما المغيرات نقل عن المصنف انه لا بد في العدل من الخروج عن المعنى ايضا لئلا يرد الجموع الواردة على خلاف القياس والمصغرات والمنسوبات كذلك وح لا حاجة الى ما ذكره الشارح الا ان السيد امر بالتامل في جريان ذلك في جميع المعدولات فتامل وقد تعرض به دار الحديث وانتبه ثم انه نقل عن المصنف ايضا شرط اتحاد المعنى لئلا يرد المشتق ونحوه ولعل المراد اتحاد اصل المعنى وان اختلف شيء من العوارض فلا منافات فتأمل وارجع الى المطولات عيسى الصفوي

مه اما الجموع الشاذة التي لا وجود لاصولها فلا يتوهم ورودها اصلا فتامل وجه ان يختص بالجموع الشاذة ههنا انما هو بناء على ان لا بد للعدل الحقيقي من المعدول عنه المحقق المستعمل وهو في حيز المنع اذ اللازم له انما هو اقتضاء دليل غير منع الصرف ان يكون اصل المعدول شيئا آخر ولم يلزم وجود ذلك الشيء في نفس الامر مصلحه

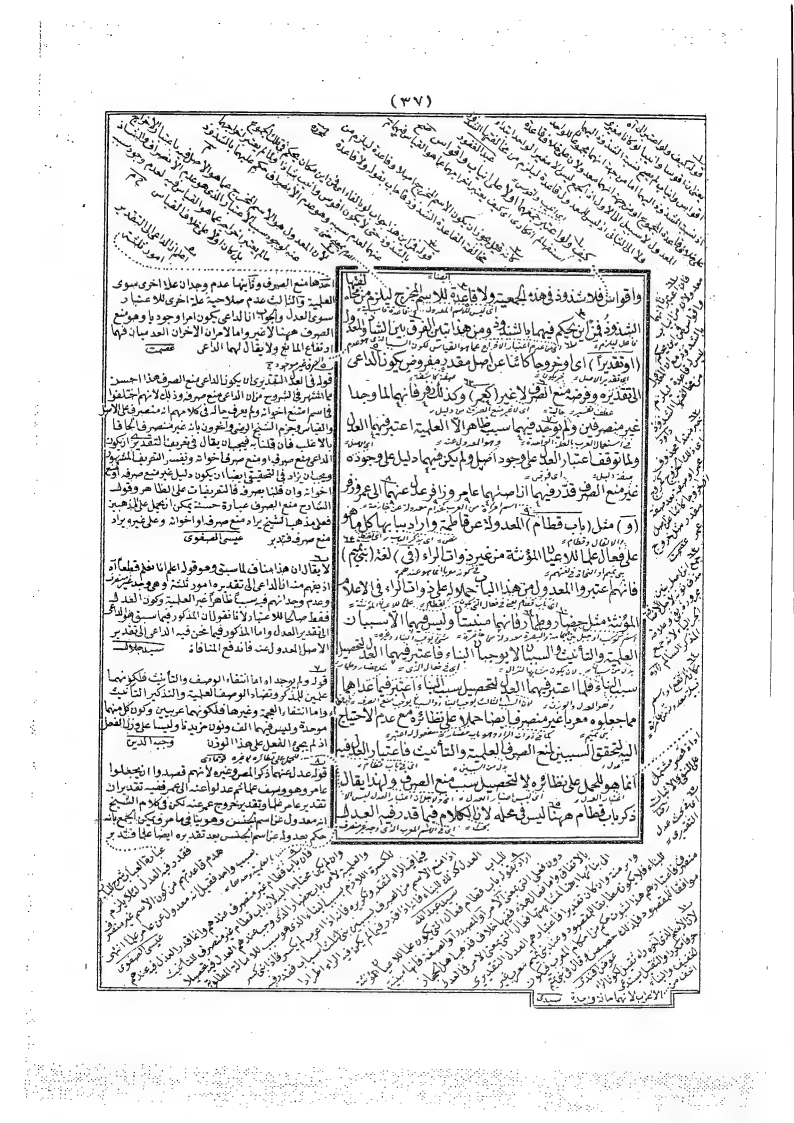

التحصيل سبب منع الصرف وانما قال في نحو فيم لان الحمار ينسب وذا يكون مما فيه والمراد من نحو فيم اكثر هو فان لا قليل منهم لم يجعلوا ذا الزيادة مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العلمية فيها لتحصيل البناء وحمل ما عداها عليها (الوصف) وهو كون الاسم دالا على ان مسماه مأخوذ مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة لا بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذ فيه معنى صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل رابع فهو كذلك بنسبة موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية كما في المثال المذكور وانما يلحق ما جرى فيه على النسبة التي هي من قبيل العدد وان لا الاعداد على انها مرت بنسبة موضوع بالاربعية وهذا معنى وصفه عرضي في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العرضي لعروضه هذا لك قال الناص (شرطه) اي شرط الوصف في سببية منع الصرف (ان يكون) وصفا (في الاصل) الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت بعد (فلذا) بان تخرج عن سببية منع الصرف (العلمية) اي غلبة (الاسمية) على الوصفية

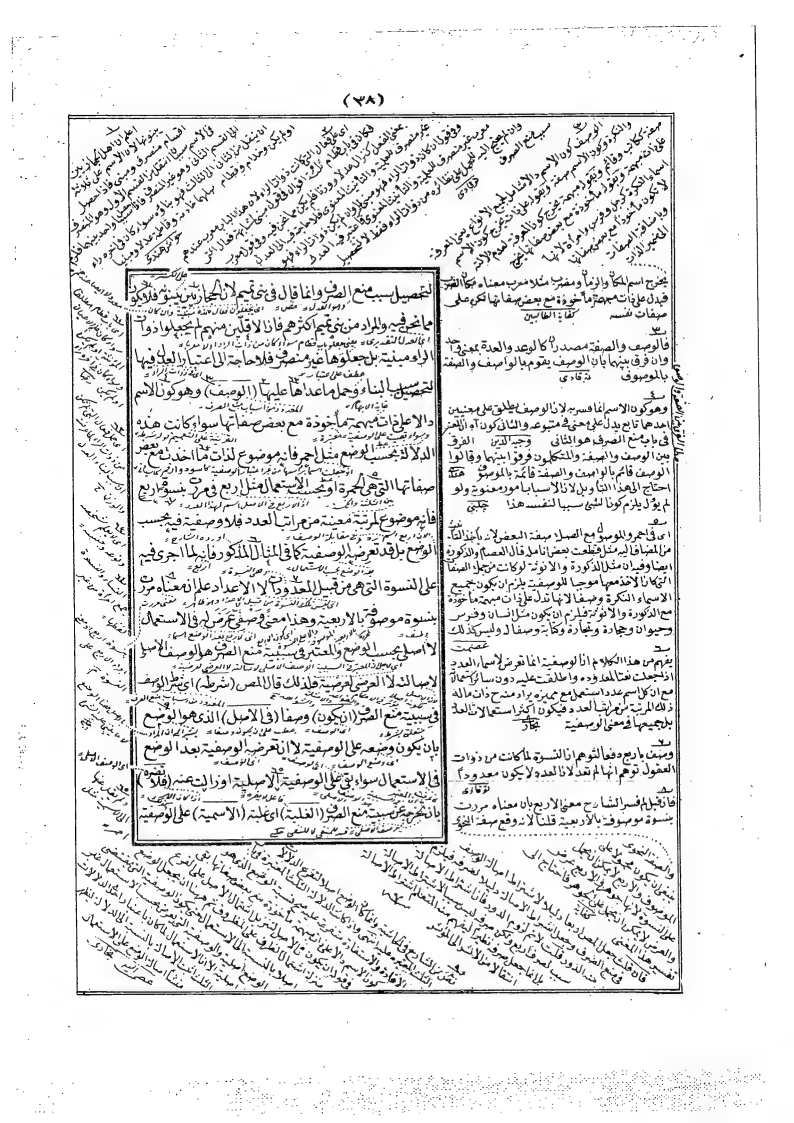

الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصها ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة (فلذلك) المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة (صرف) لعدم اصالة الوصفية (اربع في) قولهم (مررت بنسوة اربع وامتنع) من الصرف لعدم مضرة الغلبة (اسود وارقم) حيث صارا اسمين (للحية) الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض (وادهم) حيث صار اسما (للقيد) من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية للغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يحجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها بوزن الفعل والوصف في الاصل والحال (وضعف منع افعى) اسما (للحية) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث (و) كذلك منع (اجدل للصقر) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة (واخيل للطائر) اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية مطلقا

اشارة الى المتعدد لانه اراد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ع

تفسير للدهمة وهي السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اي اسود وسوداء وفي قوله تعالى مدهامتان اي سوداوان والحديد الاسود كقول قبعثرى ملك من العرب للحجاج بن يوسف وقال الحجاج للقبعثري متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج فقال مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير مختصر

قوله الاول للحية السوداء تبع الشارح الشيخ الرضي وبعض كتب اللغة لكن مقتضى كلام المص كما صرح به السيد ان اسود للحية مطلقا وبه صرح في القاموس حيث قال ان الحية العظيمة ولم يعتبر السواد وارقم لاخبث الحيات او ما فيه بياض وسواد للحية الذكر انتهى ومنه يعلم انه لا يلزم في عروض الاسمية بقاء المعنى الوصفي في الجملة كما جزم به الشيخ واقتضاه كلام الشر وان المصنف لم يرد بالغلبة المعنى الاصطلاحي بل مجرد اكثرية الاستعمال في معنى اسمي عيسى الصفوى

جواب سؤال مقدر وهو انه من اين علم انها اوصاف بحسب الوضع واذا استعمل اسود في كل واحد من افراده بلا حظ فيه الوصفية واذا نقل الى الاسمية بالغلبة لا يلاحظ فيه الوصفية محرره

قوله بالكلية لانها استعملت في نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد وانت خبير ان في معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية توقادى

لا فى الاسم ولا فى الفعل ولا فى الاسم المقدر التأنيث اللفظى
(بالتاء) لانها لا تلزم لانث حقيقى (نحو) فى تسمية مذكر بطلحة (اسم) علم
علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لانها لا تكون محفوظة على الصرف
بعد الاسمكان ولانها للعلمية ومع تاء وكلاهما وضعت الكلمة عليه
لا ينقل مع الكلمة (و) التأنيث (المعنوى كذلك) اى كالتأنيث اللفظى
بالتاء فى اشتراط العلمية فى الاتيان بما وفى اتيانها فى التأنيث اللفظى
بالتاء فقط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجواز منع الصرف ولا بد
فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله (وشرط تحتم تأنيره) اى شرط
وجوب تأنير التأنيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة (زيادة
على الثلثة) اى بزيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب (او تحركه)
(الاوسط) من حروفها الثلثة مثل سقر (او العجمة) متلبسا بها وجودها
اشترط فى وجوب تأنيره احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة
بنقل احد الامور الثلثة عن الحالة التى هو عليها ان تعارضه علة احد
السببين فى جواز الصرف بدل على ذلك فتصح كما اشار اليه بقوله
(وانقل لعرب) (شديد جوز صرفه) نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأنير التأنيث
المعنوى عن علما الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببه
(وزينب وسقر) علما للطفلة مرتجلا تارة وما وجوز) علمين

قوله لا فى الاسم ولا فى الفعل اى لا فى الاسم المتمكن ولا فى الفعل اما الاول فلان التاء فيه اما ان تكون للتأنيث فلا تلزم لان التأنيث قد يكون بغيرها واما ان تكون للالحاق فلا تلزم ايضا لان الالحاق قد يكون بغيرها واما الثانى فلان التاء فيه اما ان تكون للتأنيث فلا تلزم لان التأنيث قد يكون بغيرها واما ان تكون للالحاق فلا تلزم ايضا لان الالحاق قد يكون بغيرها

علمين للمذكر (ممنع) صرفه إما لأنه للعلمية والتأنيث للمعنوي مع تحتم تأثيره وهو لزيادة على الثلثة وإما لتقدر للعلمية والتأنيث للمعنوي مع تيسر تحتم تأثيره وهو لزيادة على الثلثة وإما ماه وجود فللعلمية والتأنيث للمعنوي مع تيسر تحتم تأثيره وهو لزيادة على الثلثة (فان سمي) اي المؤنث المعنوي (مذكر فتيسر) بسببه منع الصرف لزيادة على الثلثة (لا لأنه مؤنث رابع فيحكم) بالتأنيث فاتم مقامها (فقيدتم) وهو مؤنث معنوي سمي به مذكر (وعقرب) وهو مؤنث معنوي سمي به مذكر (ممنع) صرفه لأنه وان زال التأنيث فعلمية للمذكر فالرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر الفا المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف وعقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب مع بقاء الياء والتاء

لأنه رابع قائم مقامه فعقربا اذا سمي رجل (ممنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي (للمعرفة) المجعوب لأن سببه منع الصرف هو وصف التعريف لا زائد المعرفة (وشرطها) اي شرط تأثيرها في منع الصرف (ان يكون علمية) اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة وضعت على ان يكون الياء للنسبة

وأما جعل مشروطة العلية لا تعريف المصرف والمبهما لا يوجد الا وليتبنه

ومنع الصرف من احكام المعربا والتعريف اللام والاسناد فيجعل غير منصرف فكما سيجيء فلا يتصرف كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمي وأما جعل العلم فرد سبب المنع الصرف والعلمية شرطها وأما جعل العلمية

سببا كما جعل المصرف لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية

(التعجمة) وهي كون اللفظ علما وسمع غير العرب ولم تأنيثها في منع الصرف

شرطان (شرطها) الاول (ان تكون علمية) اي منسوبة الى العلم (في)

اللغة (التعجمة) بان تكون محققة وهم العلم في التحقيقة كابراهيم

او ممكنا بان يتقل العلم من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيرد النقل

كقابلون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجذر وواو القراء لوقوعها

قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجم ولو احدث شرطا

للزم ان يتصرف فيها بمثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف في العجمة فلا يتسع

فيسلب التصرف وبعد هذا التوسع بمثل الجام لا يمنع صرف لعدة عليه

في العجمة (و) شرطها الثاني (الاحد الامرين) (احدهما) الحرفي (الاوسط وزيادة

على الثلثة) اي على ثلثة احرف (لا تعارض الخفة احد السببين (فتوح

منصرف) هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف فوح امامهو

لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المعرلا ان العجمة سبب ضعيف لانتمام

فوله اما جعل بمعنى اصل العلية سببا كما حملها والله العلامة

لانه حينئذ يكون مدار العلل فرعا عن غيره وكون التعريف فرعا

عن التنكير اظهر من فرعية العلمية لقائل التعريف التنكير

دون العلمية فان قيل لم لم يكن العلمية سببا منعه فاقال

فيما سبق وما فيه علمية مؤثرة بل الواجب بقاء

وما فيه معرف مؤثر فيجب رفضه على اصطلاح غيره

او حمل الصيرورة ان يراد بالعلمية التعريف العلمي وتأمل

لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له

بالواسطة لان العلمية نوع من انواع التعريف الذي هو فرع

التنكير تجلي

وما الاظهرية في تعريف بلا واسطة وفرعية العلمية بواسطة

كونها واعما من المعرفة مطلقا ولاستنادها الى التعريف بلا واسطة

اظهر منها المعرفية بالواسطة تسعيد قندي

وتعريف العجم منها مخالف لما ذكره ائمة كلام العرب ومنها نزاك الفرس

في اعلامها ومنها الجهل باشتقاقها ومنها اجتماع الصاد

والجيم في كلمة كالصروج وهو ما يجمع فيه الماء والجمر

ومنها جمع الراء والنون نحو رجس ومنها اجتماع القاف

والجيم فاجمعوا على ان العربية لا في الصيغ ولا في المواد

قال في الصحاح هو عاصي معرب لان القاف والجيم لا يجتمعان

في كلمة وهو واحدة كلام ومنها جمع الزاء والجيم الواقف

المرتجلة نحو مهندز ومنها ان يكون فيها غير حروف العربية

كالقاف والباء والجيم والزاء فاضل چلبي

لان العجمة لما كانت امرا خبريا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب

حيث ليس له علاقة ظاهرة كما كانت النقل والوضع وعلاقة مقدرة

كما كانت المعنوم ان تؤثر في منع الصرف في مجرد العلمية بل احتاج

في الامر والدليل غير العلمية الا انها لما كانت سببا في تأسيس

الموضوع له بطلانه في بعض تفرقات مثل اسناد الصفة والرابع

الضمير الى غيره ونحو ذلك فاشترط فيها احد الامور المذكورة حتى

لم تظهر في منع صرف فانها اشترط فيها احد الامرين غير

العلمية نوقادي

امر مظنون فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما الثالثة فلان
فازال علة مفردة ظهر ويبصر البصرة فليس نوع قوة فجاز اعتبره مع
سكون الاوسط وازلا يعتبر فارقلت فاذا عتبرت الجيم وحده او مع
مع سكون الاوسط فيما سبق فلم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها
انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون اوسط احدهما
ولا يازم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها ههنا
بالاستقلال (وشتر) وهو اسم جنس بديار بكر (وابراهيم مجتمع)
صرفها للوجود الشرط الثاني فيهما فان يشتر تحرك الاوسط وفي
ابراهيم لزيادة على الثلثة وانما جص التعريف بالشرط الثاني لا يتعرض
للنبي على ما هو الحق عنده من انصراف نوح وابراهيم قدم انصراف
مع انه ممنوع على انتفاء الشرط الثاني والاول لتقديم ما هو ممنوع
على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة
عن الصرف الا سنة محمد وصالح وشعيب فهو دليكونها عربية ونوح
ولوط لخفتها وقيل اذ هو دا كنوح لان سببيته قرينة معدوده
ما يقاله من التعريف ولما سماعيل ومكائيل فلا يصرفان
وهو قبل اسماعيل هايديه اركما كان نوح (والجميع) وهو سبب قائم
مقام السببين (شهل) اي يخرج قائم مقام السببين (سنة منوعة
من الصرف) وهو العلمية والعجمة (وفالغ) اسم رجل سمي به
لانه في زمانه قسم الارض بين الناس (وعابر) اسم رجل سمي به
لانه كان نبيا في زمانه (وشالخ) اسم رجل سمي به لانه كان
عون لابيه في حياته (والخاسئين) اي المطرودين من رحمة الله
فعال فاء للتكثير ولا جمع جاء على مثله

فلو سمي بلك علم وزن عضد اسم فينوح على السنة وبالسلم
قول حصن بديار بكر او القلعة موسى موقعة بايران بين بوسنج
وكف وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرف للعلمية
والتانيث فيحتمل ان سمي بلدة وكان الشارح لم من هذا وفاته
اسم حصن ولم يقل اسم بلدة لئلا يتوهم ان الظاهر اسم
لنفس البلدة لا لجزء منها
قوله وانما يرد المصرف عائدة الشرط الثاني وهو يرد على
الاول بان يقول فليجز منصرفا لا ليس في محله
قوله فاما هو الحق عنده فيجوز ان يقال لا يتعرض التعيين على
ما هو الحق عنده ما وقع في النزاع من نوح وشتر ونفقة
انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح ثبت
لاصل هذا الكلام على التنزل دون عدم انصراف شتر
ولان انصراف نوح على ما لا يمنع فيه يتارع فيه بخلاف
امتناع صرف شتر فانه ليس بهذا المثابة
قوله والاول تقديم ما هو متفرع اقول فيه بحث فانا لا نسلم
ان المتفرع على الشرط يتوقف على تقدم الشرط عليه بل
عليه فان معنى الشرط انتفاء المشروط عند انتفاء
الشرط لا وجوده عند وجوده وح كان الاولى تقديم ما
يتفرع على اصل معناه فتدبر نعم تظهر فائدة الاسم الاعجمي
وافق عربيا كما سلف فانه حينئذ يحمل على الوسمي فلو سمي به
المعنى المصدر ي فلا عتداد بالعجمة او فاعتبار العلمية مع ما
فيه من صرف قال الوجه ان فاء نجعل التقديم على ما هو
الناس في تسميته باسم الاتباع
قوله فلو اعلم اسماء الانبياء وعليهم السلام الا الاسماء المشهورة
المتداولة في لسان العرب فقيل انما يخلو عن هذه الفائدة
كما يعلمه من له ادنى تتبع في كتب التواريخ والسير ولعله
عهد فاضيت وعزير فلا نجد الا بقصر فيما انتهى اليه الامكان
ان نتصفح عن مستقر الا تفاقات هذه ثبت وعزير وقد يجاب
ان نتسالم بذكرهما في القرآن وان عز ادراجهما في مصر هما
وغيرهما مصرفا وقد قرأ بعضهم قول تعالى وقالت اليهود
عزير ابن الله والحاصل ان لم تفد شيئا لم يذكر في القرآن
قوله قال محمد وهو الصحيح وقيل لا ينصرف وهو قول
قوله فاما هو الحق عنده فيجوز ان يقال لا يتعرض التعيين على
ما هو الحق عنده ما وقع في النزاع من نوح وشتر ونفقة
انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح ثبت
لاصل هذا الكلام على التنزل دون عدم انصراف شتر
ولان انصراف نوح على ما لا يمنع فيه يتارع فيه بخلاف
امتناع صرف شتر فانه ليس بهذا المثابة
قوله والاول تقديم ما هو متفرع اقول فيه بحث فانا لا نسلم
ان المتفرع على الشرط يتوقف على تقدم الشرط عليه بل
عليه فان معنى الشرط انتفاء المشروط عند انتفاء
الشرط لا وجوده عند وجوده وح كان الاولى تقديم ما
يتفرع على اصل معناه فتدبر نعم تظهر فائدة الاسم الاعجمي
وافق عربيا كما سلف فانه حينئذ يحمل على الوسمي فلو سمي به
المعنى المصدر ي فلا عتداد بالعجمة او فاعتبار العلمية مع ما
فيه من صرف قال الوجه ان فاء نجعل التقديم على ما هو
الناس في تسميته باسم الاتباع
قوله فلو اعلم اسماء الانبياء وعليهم السلام الا الاسماء المشهورة
المتداولة في لسان العرب فقيل انما يخلو عن هذه الفائدة
كما يعلمه من له ادنى تتبع في كتب التواريخ والسير ولعله
عهد فاضيت وعزير فلا نجد الا بقصر فيما انتهى اليه الامكان
ان نتصفح عن مستقر الا تفاقات هذه ثبت وعزير وقد يجاب
ان نتسالم بذكرهما في القرآن وان عز ادراجهما في مصر هما
وغيرهما مصرفا وقد قرأ بعضهم قول تعالى وقالت اليهود
عزير ابن الله والحاصل ان لم تفد شيئا لم يذكر في القرآن

الجموع) وهي الصيغة التي كانوا بها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف وسطها ساكن وهي التي لجميع ما فيه التكسير مع التكسير مرة واحدة اسم صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين مرة اخرى بالتكسير فانتهى تكسيرها الغير الصيغة فاما جمع السلامة فانه لا تنتهي اليه فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع اما من جمع ليس على بنا منتهى وصولا جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة منتهى قولي التغيير (غير هاء) متعلقا عرفا بالتأنيث حالة الوقف وليس بها تاء التأنيث بل عوض عنها هاء التأنيث فلا يرد نحو طلحة وحمزة ومع هذا فانما اشترط كونها لغير هاء لانها لو كانت معها كانت علة في المفرد كفرزدق فانها علة في زنة اكاهبة وطواعية بمعنى الكواهب والطاعة فيقال في جمعهما فرازدق وكواهب وطواعي فانها بمعنى مفرد يجمعان بلا تاء فلا يمنعان من الجمع وقولي (ولا لمعاقبة تاء التأنيث) احتراز عن نحو علامة ونسابة فانهما يجمعان بالتاء لان التاء فيهما لمعاقبة ياء النسب لا لمعاقبة التأنيث وقولي (ولا لمشابهة تاء التأنيث) احتراز عن نحو حمزة وطلحة فانهما يجمعان بالتاء لان التاء فيهما لمشابهة تاء التأنيث لا لمعاقبتها وقولي (ولا لمشابهة ما لمعاقبة) احتراز عن نحو ثبة وعزة فانهما يجمعان بالتاء لان التاء فيهما لمشابهة ما لمعاقبة تاء التأنيث وهو الواو المحذوفة من ثبو وعزو لان اصلهما ثبوة وعزوة وقولي (ولا لمشابهة ما لمشابهة) احتراز عن نحو سرادق وسجل فانهما يجمعان بالتاء لان التاء فيهما لمشابهة ما لمشابهة تاء التأنيث وهو الالف المبدلة من الواو في نحو عجوز وعجائز وقولي (ولا لمشابهة ما لمعاقبة) احتراز عن نحو مسلمة وكروان فانهما يجمعان بالتاء لان التاء فيهما لمشابهة ما لمعاقبة تاء التأنيث وهو الياء المحذوفة من مسلمي وكروي وقولي (ولا لمشابهة ما لمشابهة) احتراز عن نحو مهلبة وقرطبة فانهما يجمعان بالتاء لان التاء فيهما لمشابهة ما لمشابهة تاء التأنيث وهو الالف المبدلة من الياء في نحو مهلبي وقرطبي وقولي (ولا لمشابهة ما لمشابهة) احتراز عن نحو مسلمة وكروان فانهما يجمعان بالتاء لان التاء فيهما لمشابهة ما لمشابهة تاء التأنيث وهو الياء المحذوفة من مسلمي وكروي وقولي (ولا لمشابهة ما لمشابهة) احتراز عن نحو مهلبة وقرطبة فانهما يجمعان بالتاء لان التاء فيهما لمشابهة ما لمشابهة تاء التأنيث وهو الالف المبدلة من الياء في نحو مهلبي وقرطبي

لانا للمفرد انا قدرناه على هذه الصيغة بقبيل التغيير

بغير هاء اي بغير الفاء التأنيث وسمي هاء اعتبارا لانقلابها الى الفا عند الوقف ولهذا يندفع ما قيل ان هاء التأنيث مفتوح ما قبلها مفتوح ابدا فكون هاء ليس لانا اذا اتى بالتاء يكون ما قبله مفتوحا بالضرورة لان هذا لا يفيد لفظا ومعنى فلا يكفي فائدة مسألة وكذا هاء المسألة من حيث انها تجيء فلو قوع كل منهما على كل من لم وقوع ايّ عليه ظاهرا وما وقع المفرد المذكور وظاهر ان المصدر وهو مسألة لا تقع على القليل والكثير عاقبت

والياء والهمزة الدال على التأنيث غير الالف بطريق عموم المجاز وهو ان يراد باللفظ معنى بها مع المعنى الحقيقي والمجازي والتعيين للحقيقي والقرينة استعمال الهمزة والياء بهذا المعنى شائع كان القرينة لا اضع فذهبي ارفعلان في الاذان وارفعلان في العرفان لعام يستعمل التي للوصل والوقوف

والمراد بردة التاء رجوعها الى الاول او حقيقة الهاء مراد بها الموقوف فلا يشمل الحالتين اقول يمكن ان يجاب بان يقال ان كونه بغير تاء يستلزم كونه بغير هاء ولانه اصل والاصل بقاء ما كان عليه ما لم يقم دليل على خلافه فاذا لم توجد التاء لم يوجد الهاء وهو ظاهر

وقد ذكرنا ان طلحة ونحوه لا يدخل في الجموع بالتاء منقلبة عن هاء التأنيث بل عن الالف المبدلة من الياء في نحو مهلبي وقرطبي

مسالك الوقف مختصر الكافية للبركوي

عطف على معنى مقدر تقديره المراد بها ان تكون منقلبة عن هاء التأنيث حالة الوقف والمراد بالتغير ما يعم الانقلاب والحذف والزيادة ونحوها

قال الاشعري قولنا فلان فاهم بين اجماعا قين والقارة من الناس الملح الكسن ومنه لا واب لهجيد السير وقالا بجوهري وبقال للمردون والبغل والحمار فارهون بين الفروهة وجمع فرهة وفره مثل صحيح صحيحون

جواب سؤال مقدر تقديره كأنه قيل لو قال المصنف لغير هاء وياء النسب لكان اسهل لشمل بنحو عثمان وعمران فانهما يجمعان على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه مصروف فاجاب بقوله ولا عاقبت

حرفا (او مصابيح) مثال لما بعد الف تلثة احرف وسطها ساكن (واما فوازين) او امثال مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (المفرد)

هذا وقد أطال الشارح في هذا المقام بما لا طائل تحته وبما لا يليق بالمختصرات

جاء تجوز ومنع جوازه كما يقول جاء زيد عمرو ومررت بقادر وما في الياء من النصب فالياء محركة مفتوحة خوفا من اجتماع الساكنين وعلامة النصب لأن الاسم غير منصرف للتعريف مع صيغة منتهى الجموع بخلاف النون التي في الرفع والجر فإنها لم تختلف في هذه الحالة لأن الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لا تنوين العوض لأن العوض إنما يكون عن شيء هو علامة الإعراب والإعراب هنا بالياء لا بالنون فلا يكون عوضا عنها وإنما هو عوض عن الحركة التي كانت على الراء قبل دخول الجار وهو الضمة والتنوين في المفرد كما قبل الإعلال كذلك وهذه الضمة التي كانت على الراء قبل الإعلال هي التي أعربت الجموع بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في حالة النصب والجر وإنما أعربت الجموع بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في حالة النصب والجر لأن الواو والياء والنون أقوى من الضمة والكسرة والفتحة لأن الواو والياء والنون حروف والضمة والكسرة والفتحة حركات والحروف أقوى من الحركات لأن الحروف تدل على الحركات والحركات لا تدل على الحروف فلما كانت الواو والياء والنون أقوى من الضمة والكسرة والفتحة أعربت الجموع بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في حالة النصب والجر لأن الإعراب بالأقوى أولى من الإعراب بالأضعف وإنما أعربت الجموع بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في حالة النصب والجر لأن الإعراب بالأقوى أولى من الإعراب بالأضعف وإنما أعربت الجموع بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في حالة النصب والجر لأن الإعراب بالأقوى أولى من الإعراب بالأضعف

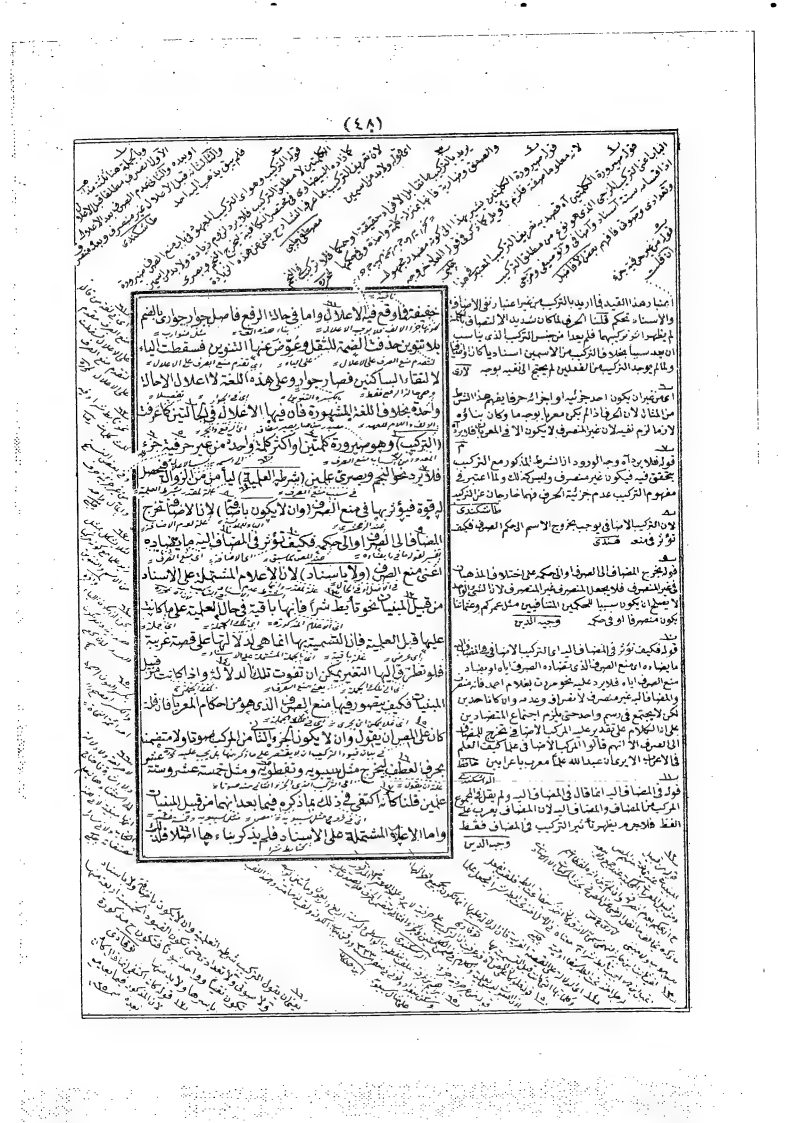

فلزلك احتاج الى اخراجها (مثل يعليك) فاء علم لبلدة مركبة من بعل
هو اسم صنم ويك هو اسم صاحبه فسمى البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يقصد بها نسبة ميتا واسنادة او غيرها الا الى النون المبدة
مما يسامحون فيه من التغيير نسيا منزيدين لانها من الحرف وانما زادوا النون فيها
مصارعتين نصيرا لمضارعتها الالف التأنيث في منع دخول تاء التأنيث
عليها والتاء خلاف فان سببيتها منع الصرف اما كونها مزيدتين
وفرعيتها للمزيد عليه واما شبهها الالف التأنيث والراجح هو
القول الثاني لتم انها (اذ كانا في اسم) يعني ما يقابل الصيغ في الاسم
المقابلة للفعل والى فما ان لا يدل على اثنين ما يوجد فيها صيغة
من الصيغ كرجل وفرس وبدل كاخ وعناب ومضروب فالاول ليس
اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور فيها هو هذا الصيغ الاسم
الشامل للاسم والصفة (فتبصر) اعتبرها الالف للنون في منعها من
الصرف واوالضمير باعتبار انها اسم واحد اوشرط ذلك الا يمنع تاء
التأنيث من الحاقها تحقيقا للزوم زيادتها والتمتم التاء فيتحقق
شبهها بالف التأنيث (كعمران او كانا) في صفة فيشترط انتفاء فعلانة
اي كان الالف والنون في صفة فيشترط انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول
تاء التأنيث عليه بسبب مشابهتها الالف التأنيث على ما لها وليهذا

عمران مع ما بعده لازم بؤنثه برمانة (وقيل) شرطه (وجود فعل) لا مؤنث
كانه مؤنث فعلى لا يكون فعلا فيبقى مشابهتها به الا في التأنيث على ما مر
(ومزيد) اى مزيد على الخماسي المفرد في الشرط (خلاف في جمحر) فانه منصرف
(وغير منصرف فانه ليس له مؤنث لا يجمحر لا جماحة لانه صفة خاصة
لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى على مذهب ولا مؤنث فعلى مذهب
شرط انتفاء فعلا فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
فهو منصرف (دون سكران) فانه لا يجلا في نعم صرف لوجود الشرط على
المذهبين فانه مؤنث سكرى لسكارة (و) دولا (ندمانا) فانه لا يجلا
في صرف لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى مع
انه كان ندمانا بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لانه مؤنث ندمى لا ندمانة (وزن الفعل) وهو كون الاسم على وزن
يختص بالفعل او هو الغلبة في استعماله فيه (شرط) فيها حالا من ترى (اما تختص) في اللغة العربية (بالفعل
بمعنى لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل (كيشتم) على صيغة
الفعل الماضي المعلوم من التشهير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما
للفرس وكذلك يذربا وبعثر يبوسم وحضرم لرجل فقال نقلت الا
الاعمية واما نحو يقعم اسم الصبع معروف وهو العندم وشلم على ما نوع

بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في الاختصاص (و) مثل (ضُرب) على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع الصرف الا بعض النحاة (او يكون) غير مختص لكن يكون (في اوله) اى اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل (زيادة) اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف (كزيادته) اى مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل (غير قابل) اى حال كون وزن الفعل وما كان وزن الفعل غير قابل (للتاء) لا يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في سودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة (ومن ثمه) اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع احمر) عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء (وانصرف يعمل) لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير (وما فيه علمية مؤثرة) اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية سبب آخر

فان قيل اول احمر هي الزيادة فيتحد الظرفان والمظروف قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح ظرفا للاخص ويراد اول حرف الاصول او يقال المعناه في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اه مجازية او على حقيقة

منه فاضل

قال زيادة كزيادته او كالزيادة في اول الفعل منها رع كتغلب ويشكر واحمد فان وقع الاسم على هذا الوزن ولم يكن الحرف الاول منه زائدا كان منصرفا نحو ايفق واولق فان وزن الفعل فعلل في الاول ووزن الثاني فوعل دون افعل لكون الهمزة فيهما اصلية

عوض فندى

قوله ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي اه قال الشيخ الرضي الحاق التاء باسودة لا يضر لانه عارض بسبب غلبة الاسمية والاصل ان يقول في مؤنثه سوداء ومنه يعلم ان المراد غير قابل بحسب الاصل ولا حاجة الى التطويل بقولنا بالاعتبار اه ثم ان المراد عدم القبول ولو لاجل العلمية حتى ان جعل يعمل او ما يقبل التاء علما امتنع لانه بعد العلمية لا يدخل التاء صرح به في المتوسط وغيره فلا تغفل فالمراد عدم قبول التاء بحسب الاصل ولاجل العلمية ويمكن ايراد اربع ايضا لان دخول التاء ليس على الاصل

عيسى الصفوي

قوله ومن ثمه قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلنا قد جرى عادة المصنفين من النحاة وغيرهم ان يجعل القاعدة المطردة المستنبطة شرطا تسهيلا على المتعلمين فكان انتفاء الشرط الذي ذكروه يستلزم انتفاء المشروط فيكون عاد تهم امارة لثبوت الحكم

مصطفى چلبي

بمعنى الذي عبارة عن الاسم الغير المنصرف والضمير المجرور يرجع اليه فالمعنى الاسم الغير المنصرف الذي وصف فيه علمية آه

عوض فندى

كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد صرف ينتج او كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وصغرى هذا الدليل نظرية يحتاج الى البيان فبينها المص بان قال كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لان كل ما فيه علمية مؤثرة اما ان يكون العلمية شرطا فيه وتكون سببا محضا وما يكون

الاصلية لانه يعلم من قوله اعتبارا للصفة الاصلية ان العلمية لجامع الوصفية يكون مطلقا مصطفى چلبى

٦ وعدهما احد المتوسط المعرفة منها فيكون خمسة قيل عليه تركه ذكرها اولى لان المراد من المعرفة في هذا الباب نفس العلمية فلا المغايرة بينهما حتى يصح معنى الجامعة نوح افندى

٧ استثناء من مفهوم قوله الا ما هي شرط فيه لا من منطوقه لانه لو كان من منطوقه لم يكن المستثنى منه متناسبا لان يكون المستثنى عاما ومفهوم التأنيث والعجمة والالف والنون المزيدتان الكائنان في اسم مؤكد

٨ قوله اي لا تجامع غير ما آه فيه اشارة الى مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة من ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا والا يلزم التناقض في الكلام فعلى هذا المعنى قولهم جاءني القوم الا زيدا جاء في غير زيد فلا يرد انه يلزم تعدد الاستثناء من واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد اي بعد تقييد الحكم بالاستثناء الاول چلبى

٩ وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع الصرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث ورباع وكمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة متوسط

١٠ اذ لو كانت شرطا فيهما لزم اذ لا يتحقق العدل والوزن بدونها والثاني باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فظاهر واما بطلان التالي بدونها في ثلث واحمر وان الشيء عام على العدل والوزن وعلى احدهما معا وانما قدر لصحة استثناء قوله الا احدهما والا حج

١١ قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل جاز ان تكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست شرطا فيهما فاذا لم يصدق ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان

واحترز بذلك عما يجامع الفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف فلا تأثير فيه للعلمية (اذا نكر) بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق (صرف لما تبين) اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق (من انها) اي العلمية (لا تجامع مؤثرة الا ما) اي السبب الذي (هي) اي العلمية (شرط فيه) وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية (الا العدل ووزن الفعل) استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر (وهما) اي العدل ووزن الفعل (متضادان) لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف (فلا يكون) اي لا يوجد معهما شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط (الا احدهما) فقط لا مجموعهما (فاذا نكر) غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية (بقي بلا سبب) اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاته والسبب الآخر

فإن قيل يكسر أن الكسر يطلق على الحركة البنائية أيضا وليحاذ هذا
فإن هذا الاسم وهذه الحالة منصرف وغير منصرف فيريد هذا أن
منصرف مطلقا لأن عدم انصرافه إنما كان لشبهه بالفعل فإذا سقطت
هذه الشبهة وبقي ما هو من خواص الاسم اعني اللام والإضافة
قوي جهة الاسمية فيرجع الى أصله الذي هو الصرف فيدخل الكسر والتنوين لأن لا يلحقهم من اللام والإضافة ومن ذهب الى أنه غير منصرف
مطلقا والتنوين مع غير المنصرف لا يمنا هو التنوين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت شبهته بالفعل لم تؤثر الا
في سقوط التنوين دون ما بعده الذي هو الكسر فعاد الكسر الى ما كان وسقط
التنوين لاستتباع عدم الصرف وغير منصرف هنا الى اثنين لان كانا
باقيين مع اللام والإضافة كانا لا يسمى غير منصرف وان زال أحدهما
او زالا جميعا كانا منصرفا وبيان ذلك انا لعلية ترول بالام
والإضافة وان كانتا علية تشرط السبب زالتا معا كما في ابراهيم
وان لم تكن شرطا كما في أحدهما وان لم تكن هناك علية
كما في آخر بقيت العلية دليلا على ما بها وهذا القول انسب عا عرف للعلم
غير المنصرف (المرفوعات) جمع المرفوع لا نه موصوف الاسم وهو مذكر لا يعقل فجمع

قوله يكسر الخ قال هو مانع من صرفه للتنوين المشبه التنكير الذي يدل
على انكسر الحركات لكن الحركات البنائية لا مدخل لها في منع من
احد الحركات لكون المنع للتنوين فاندفع ومعنى قولهم حاذوا
الكسرة التي هي زيادة الجر الذي يصرف الفعل في الكسر بتبعية
منع التنوين

قوله لأن الكسر يطلق على الحركة البنائية ايضا ولو كان احدهما
على سبيل المجاز قلت لكن يرد عليه ان المعرف والموصول يقول
على كل واحد من الاثنين احدهما او اثنان منهما في الحالات ثم نقول
الاولى ان يقال ان الكسر اذا اطلق على الكسر لغة وان كان على
الوطء فهو مشترك الاشتراك بينهما هو المفهوم من اطلاقه
المجرد عن صورة الكسر فلا يلزم ان يكون المراد من التفسير
انه عند الاطلاق فليس على الحقيقة فتامل عيسى الصفوي

قوله اعني باللام واللام والاضافة فان قلت يدخل على خواص
الفعل كالسين والتاء فلا يكون مختصا بالاسم قلت المراد
بالاسم ونحوه هنا ما يعم الاسم الحقيقي والحكمي كالمضارع
الاسم ونحوه هنا فتامل عيسى الصفوي

قوله وحيث ضعفت الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة
بالتنوين كما كانت لوجود ضدك وهو اللام والإضافة
او اتحاد وقوع المنع للصرف بين اللام تارة واللام ووالاسم
صرحوا بان لا اضافة في جواب بينا اذ معاقبة للتنوين
المقدر

قوله وسقوط التنوين اذ هذا خلو النظام مع وجود الاسم
الكسرين ويرد عليه ان ضعف المشابهة مع امكان الاضراف
بعين الاصرائي كان موجودا وهي التعين الضعف لا يجعل
الاسم غير منصرف اي ان الاصل في هذا الكلام ذو نحو الا قيل
لا نحوة واقول بل قيد نحوة لا من قال بعدم الاصراف فجوز في
سبعة نحوهم الفتح في وغيره، وكلام العرب كثير عاشق

قوله فان قيل المرفوعات جمع المرفوعة لا جمع المرفوع قلنا الراجح غير
المقلا جمع السلامة ترجيحي بالالف والتاء لانه لا جمع للواو الا الواو
مخصوص بالعقلاء فاذا يكون واحدها مرفوع لا مرفوعة

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

هذا الجزء مطرح صفة المذكر الذي يعتريه ما يعتريها من التأنيث والتذكير ومجال
استعمال الموصوفات والأيام الخالية (هو) أي المرفوع الدال على الموصوفات
لأنا لتعريف أفاكون لها هيئة لا للفراد (ما اشتمل) أي اشتمل اشتمالا على
علم الفاعلية) أعم علامة كونه اسما فاعلا وهو الناصبة واللواو والألف
والمراد باشتمالها الاسم عليها أن يكون موصوفا بها لفظا أو تقديرا أو محلا
ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلي إذ معنى الرفع المحلي هو أن في محل
لو كان إعراب لكان مرفوعا لفظا أو تقديرا وكيف يتخصص الرفع بما ذكر
الرفع المحلي هو شيء مثلا عن حال الفاعل إذ كان مصدرا متصلا
بما يسمى (فعلا) ومن المرفوع (وما اشتمل على علم الفاعلية (التاءعل)
والمراد بالفاعلية لا نبأ سل المرفوعات عند الجمهور لا يجوز الجمل الفعلية
بها صلة إلا بعد ما علم أو المرفوع بما عمل المبتدأ وقيل أصل المرفوع المبتدأ
لأنه يبتدأ به أو هما والأصل في المسند إليه وهو الفضلة مثلا وأنا فاعل لا
عليه لا بالمشتق (وهو) أي المتأصل (ما) أي هم حقيقة وحكما أيد على
فيه مثل قولهم مجمجي أن ضربت زيدا (أسند للفعل) بالإسناد لا
بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات
والمشبهة والجر وراء غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (أو شبهه)

(ما) اسم موصول أو نكرة موصوفة (أو) أي (ما) اسم موصول أو نكرة موصوفة
(نيب) أي قام (عنه) أي عن الفاعل (فاعلا) أي مفعولا (ما) أي هم حقيقة
وحكما (أيد على) أي أسند إلى (فيه) أي في المفعول (مثل) أي مثل قولهم
(مجمجي) أي مجمج (أن ضربت زيدا) أي إن ضرب زيد (أسند للفعل) أي
بالإسناد لا بالتبعية (ليخرج) أي ليخرج عن الحد (نحو) أي نحو (توابع الفاعل)
أي المرفوعة (كذا) أي كذا توابع الفاعل (توابع) أي توابع (ما) أي هم حقيقة
وحكما (أيد على) أي أسند إلى (فيه) أي في المفعول (مثل) أي مثل قولهم
(مجمجي) أي مجمج (أن ضربت زيدا) أي إن ضرب زيد (أسند للفعل) أي
بالإسناد لا بالتبعية (ليخرج) أي ليخرج عن الحد (نحو) أي نحو (توابع الفاعل)
أي المرفوعة (كذا) أي كذا توابع الفاعل (توابع) أي توابع

المسند اليه) يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته
لانه كما لم يجز معمول الفعل لشدة احتياج الفعل اليه بدلا عن ان يكون كلاما وحده
اللام في ضربت لا تفيد دفع قولك ادرج حركاتي فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
(فلذلك) الاصل الذي يقتضيه تقديم الفاعل على ما لم يسم مفعوله
جاز مع ضمير علامة (زيد) المتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبته فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز (وانما ممتنع
غلامه زيدا) لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني
ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عديا بن حاتم جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل واجيب بانه يحتمل ان هذا ضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا سلم ان الضمير يرجع الى
العدي بل الى المعهد الذي يدل عليه لفعل يجزى ربه الخ (وانما)
ينشأ الاعراب (الدال على ان الفاعل ومشغوليته المفعول به مع
لفظا فيهما) اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمير الامثلة
والمفعول المتقدم ذكره وضمير الامثلة (القرينة) اي الامر المدلول عليهم
بالوضع اولا يتهيأ ان يخلق علم او ضع بازاء شئ ان قرينة عليه
فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنها القرينة شاملة لوجهي اما

لفظية نحو ضربت موجعا لي ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى (او كان) الفاعل
(مضمرا متصلا) بالفعل اذا كان مضربت زيدا او مستكنا كزيد يضرب
غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل المتأخر متصلا
زيدا ضربت (او وقع مفعولا) به مفعول الفاعل (هذا لا) بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرو
(او بعدها منها) نحو ما ضرب زيدا وعمرو (وجب تقديمه) او تقديره
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور الا فيما في صورة انتباه الاعراب
فيها والقرينة فالمجرد عنا لا لتباس في صورة كون الفاعل
مضمرا متصلا فانه واجب الانفصال الا انفصال وامافي صورة وقوع
المفعول بعد الا كان بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير
فالمفعول يتقل لحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيدا الا عمرو
انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد
والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرو الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلبا صحا لا بالعكس
لحصل الخلط وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير
لانه يقدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد
فالظاهر ان معناه الحصار ضاربية زيد في عمرو واذا انحصر شيء في شيء هو

فيما يلي الا فلا يتقدم المعمول فلا يجوز تقديم الفاعل لكن يستحب
بعضهم الا يسبق قبيلا قصر الصفة قبل ما ها وانما قلنا الظاهر اه
فيجاب كذا لاحتمال ان يكون ضميرا ما ضمر اجوازا احد الاعمر زيدا
فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو باطل خلاف الواقع واما كون
تقديمه عليه وصيرورة وقوع المفعول بعد معنى الا لانه لحصر ههنا
فالحكم بالاتصال والمفعول
فاذا جاء الفاعل بعد الا انقلب المعنى قطعا (واذا اتصل به)
اي الفاعل (بعد الا) المتوسطة بينها وبصورة التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا التقديم مثل ما عرفت انفا
(او) وقع الفاعل بعد (معنا ها) اي مجيء الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد
(او اتصل بمفعول) بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
(وهو) اي الفاعل (غير) ضمير (متصل به) نحو ضربك زيد
(وجب تاخيره) اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لبلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا ومعنا ها لئلا ينقلب
الحكم المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فلئلا فات الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
ولقائل ان يقول من المواضع التي يجب تقديم المفعول
على الفاعل كونه الصفة جرت على غير من هي لغوبه عند

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك (وقد يحذف الفعل) الرافع للفاعل (لقيام قرينة) دالة على تعيين المحذوف (جوازا) اى حذفا جائزا (فى مثل زيد) اى فيما كان جوابا لسوال محقق (لمن قال من قام) سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول زيد قام بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى (وكذا) يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل (ليبك) على البناء للمفعول (يزيد) مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله (ضارع) اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر (وهو من يبكيه) واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه (لخصومة) متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة

كذلك بل للفعل الرافع للفاعل فلا يرد. فيض الله

ب — واللام بمعنى الوقت كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت دلوك الشمس واشترط القرينة لانه عمدة لا يجوز حذفه بدون القرينة. متوسط

ب — قال لقيام قرينة مقام الفعل فى الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث. لاري

ب — قال جوازا منصوب على انه نعت مصدر محذوف اى حذفا جائزا او مفعول مطلق بحذف المضاف اى حذف جواز ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه او باضمار فعل من لفظه اى يجوز جوازا. متوسط

ب — قوله اى حذفا جائزا اشارة الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذى هو الحذف. عصمت

ب — قيل لا مطابقة بين السوال والجواب لان السوال جملة اسمية والجواب فعلية قلنا من قام وان كانت بحسب الظاهر اسمية لكنها فى الحقيقة فعلية. سيدى

ب — قوله وانما قدر الفعل دون الخبر الخ دفع لما قال الشيخ الرضى ان زيدا فى المثال المذكور مبتدأ لا فاعل ليطابق الجواب السوال جملة اسمية فان قدر الفعل لم يطابق وان قدر الخبر يطابق فان قلت ان فى تقدير الخبر رعاية مطابقة السوال والجواب وهذا راجح على رعاية تقليل الحذف قلنا فى تقدير الفعل على مناسبة المعنوية مع تقليل الحذف فان اصل من قام اقام زيد ام عمرو ام بكر لا ازيد قام فان الفاظ الاستفهام وحروف النفى بالفعل اولى صرح به الشارح فى بحث اسم الفاعل وكذا زيد. مصطفى چلبى

ب — اول البيت

سقى جدثا اضحى بدومة ثاويا ❊ من الدلو والجوزا غادر ورائح ❊
ليبك يزيد ضارع لخصومة ❊ ومختبط مما تطيح الطوائح ❊

الجدث القبر ودومة اسم موضع قبر فيه يزيد ثاويا اى مقيما منسوبا الى ... خبرا مسى ... والعكس وخبر بعد خبر الدلو والجوزاء من منازل القمر فاذا وصل اليها يمطر كثيرا غادر مرفوع فاعل سقى

من اجل هلاك المهلكات مالا وتوسلا الى التحصيل المآل لا ثمرة
معمول لسائلين بمعنى وسيلة (و) فتحذف الفعل الرافع للفاعل على قرينة
دالة على تعيينه (وجوبا) اى بعد فاء واجبا (فى مثل) قولك (ان احد
من المشركين استجارك) اى وكل موضع حذف الفعل ثم فسر فانه يأتى
التاسع من ذلك فاجره (فاجره) اى لتذكر المفسر لو بقى المفسر مبتدأ بل اجاز حتوما اعمال
المفسر الذى حذف بها حديد وحذف فاجز يجوز لجم سببه وبين مفسره وهو فعل
جاءنى رجل اخ يد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاجره فاجار فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول والمفسر
باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه من
عنه ولا يجوز ان يكون اسم مصدر فرعا بالابتدا ولا متناع دخول حرف
التشبيه على الاسم بل لابد ان يكون فعلا (وقد يحذفان) اى الفعل
والفاعل (معا) وذا اذا فاعلا وحده (فى نحو نعم) جوابا (لمن قال)
اقام زيد) اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها
وهذا الذى اجاز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى
مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استيفاء ذلك واذا قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية ما يقال اى نعم زيد قام ليكون جوابا مطابقا
للسؤال فى كونه جملة فعلية (واذا تنازع الفعلان) بالفاعلان

فلا يمكن قطعه لأنه يلزم القطع عند عدم الاضمار وهو ستم ما عرفت
(فقد يكون) اعتناع الفعلين (في الفاعلية) بأن يقتضي كل منهما أن
الاسم الظاهر عاملا فيكونان متنافيين في اقتضاء الفاعلية (مثل
ضربني وأكرمني زيد و) قد يكون تنازعهما (في المفعولية) بأن يقتضي
كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متنافيين في اقتضاء
المفعولية (مثل ضربت وأكرمت زيدا و) قد يكون تنازعهما (في الفاعلية
والمفعولية) وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يقتضي كل منهما أن
اسم ظاهر ومفعول اسم ظاهر آخر فيكونان متنافيين في ذلك الاقتضاء
مثل ضربت وأهان زيدا ثم اعلم أن وليس هذا قسما ثالثا لما مر التنازع بل هو
اجتماع القسمين الأولين وثانيهما أن يقتضي كل من الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين
فقوله (مختلفين) لتخصيص هذه الصورة بالإرادة يعني فيكون تنازع
الفعلين وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
في الاقتضاء وإن اختلفا في الاقتضاء والمراد بالاختلاف في الاقتضاء
أعم مما يوجد من المثالين أو أحدهما فعلى من المثال الأول
وفعلى من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور بوجوه
منها ضربت وأكرمت زيدا

على تقدير عمل إذا إلا الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور وهما الفاعل
كما هو مذهب الكسائي بل يجب عند إعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل ضمير وإلا اقتضى المفعول جاز فيه وامتنع نحو قولك ضربا وكرما
الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روعي عند تنازعهما الافراد والاضمار
بعد لفظا كما في صوموا تاخير الناصب نحو قولك ضربني وأكرمني بزيد هو وضربت
وأكرمت زيدا هو وفي رواية المازني غير مشهورة عنه أو أحدهما فالمفعول
محذوف ا عن الايثار لئلا يوهم كونه مفعولا لاول وعن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لو اضمر (اذا لم يستغن عنه ولا) اي وان لم يستغن عنه (اظهر) المفعول
نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجب ذكره وانما
مفعولا بابه حقيقة ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة (وانما عمل الفعل الاول) كما هو مختار الكوفيين (اختير
الفاعل) الفعل (الثاني) لو اقتضاه نحو ضرب وأكرمني زيد اذا
جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في أكرم ضميرا راجعا الى زيد
لتقدم رتبة فلا محذور فيه ح لاحد فالفاعل ولا الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز (واختير المفعول في
الفعل (الثاني) لو اقتضاه (على المذهب المختار) وهو الحذف
واذا جاز حذفه فلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور

استغنى فعل الشرط والجزاء بحذوف وجوبا بقيت نية ما قبل
ان وصفت المفعول وانما وجب حذفه لكونه أحد جزأي الجملة
المقيدة وعوضت عنه أو كما للموعن عنه

بانا يكون في غير افعال القلوب سواء كان من الفعل المقتضي
للمفعول الواحد او المفعولين مثال الاول ضربت وضرب
ومثال الثاني اعطيت واعطاني في زيد وهما عاقب

الاول وصرفا للمفعول
ايجاز كي للمفعول واظهاره لا عن نفس المفعول فلا يرد
ان الاستغناء عن المفعول في الفعل المتعدي غير مقصود

اعلم ان علة عدم جواز تقدم
مرفوعه مثلا ولا قابلت النون التي للاتم تمام ما قبلها في لام لا
فصار الالا مفروغ منه محروفا والاستثناء بدل اشتمال حول
الواو عليه

قول وعن الاضمار قبل وربه رجلا شاذ قلت قد سبق
ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يخص العدة
نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن
الاضمار قبل الذكر مفسر محض التفسير في الفضلة

لانها بمنزلة الواحد فلو حذفا فاحد هما كان كحذف فاعل
وهو غير جائز محمد قندي

على وفق الظاهر نحو ضربت وضربني زيدا ضربت وضربا
الزيدين ضربت وضربوني الزيدين ضربني وأكرمني
زيد ضربني وأكرماني الزيدان ضربوني وأكرموني
الزيدون حبيبي

والمراد بالفاعل ههنا هو ما يقوم مقامه ليدخل
نحو ضرب وأكرم ضربه على المفعول محمد ولي

فالمجموع
الثاني مفعولا فاعل ضربني و اضرب الظاهر وأكرمني

وكونا الضمير في احسبانيها الفعل فقط مقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمت زيدا
(الا ان يمنع مانع) مثل الاشتغال كما هو المختار ومن ثم لم يذكره كما هو القول
الغير المختار (فظنيين المفعول فاياز المتعدي لاثنين واخوفي لاسبق
الا الالغاء ظاهرا نحو حسبتني وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقتان
اعلم حسبتني فعل لازيدان فاعلاه ومنطلقين مفعولا لا واما المفعول
الاول فهو حسبتها واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لما بعد وهو
الزيدان فهو مفرد فالمفعول الاول وانما ضمر مثنى فالمرجع وهو
قوله منطلقا والا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لا
المفعول الثاني اسما لا الاعلى اتقدير في ذات ما بالا نطلاق من غير ملاحظة
تثنية وأولاده والا فالفعلان لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال بحيث قالوا قد توجه الفعلان على كفاني
ولما طلبتا الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامر ئ القيس لم يذهب الى هذا وضع
شعره العرب على اعمال الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره

اذ لا قائل بساواة الاثنين فما جاء للمعترض فهو للبصريين وقوله الا وهو
مرجوح القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اذ معنى البيت
الفساد المعنى على تقدير تقديم كل من كفاني ولم اطلب قليل من المال
كان او جزاء او معطوف فاعل احدهما منفيا والمنفي من ذلك منتفيا
فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اما اطلب الخ
والمعنى بايدك يا علي لست متأخرا عن قولك ولكنا اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى بوجه ما الا اسعى
لاني معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد المؤبل
الثابت واسعى لما (مفعول لم يسم فاعله) اي مفعول فعل اوشبه
فعلم يذكر فاعل وانما يحصل عن الفاعل وقد يقل ومنه قاصر
المتأخرين قال وقد منها المتأخرة اتصالا بالفاعل حقيقيا او
بعض المحاة فاعلا (كل مفعول لحذف فاعله) اي فاعل ذلك المفعول
وانما ضبط الفاعل المفعول للاحتراز عن كونه فاعلا لفعل متعلق به (او قام
هو) اي المفعول (مقام) اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او
شبهه اليه (وشرطه) اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

متاع جزاها الاشباع تبرها سوارا وانما مثنيتان وتعيين
فانما كانا مثنيتين يجب اتفاقهما وانما كانا منفيين يجب تنوينهما
ولو كانا احدهما مثبتا والاخر منفيا يجب في المثبت وثبوت
المنوال في النوائبات وايضا حكم المعطوف على جزاء الشرط
حكم جزائها فلعل هذا كان قول ولو ان ما اسعى لاد في
معيشة لا مثبت وقع في سياق لو فلو توجيه اطلب
الى قليل وهو معطوف على جزاء الشرط لوجب ان يكون قيد
اثباتا اطلب قليل فلزم من انتفاء السعي لاد في معيشة
لا يكون طالبا لقليل من المال لانه يستلزم غاية
قول على تقدير تنوين كل من كفاني فاءه اذ كان هذا الطلب
معطوفا على كفاني واما اذا كانت الجملة حالية او معترضة
او معطوفة على انت جليد فلا يلزم هذا الفساد قلنا
لا يجوز الاول للزوم تقييد احد الجزاء بنقيض الشرط والاخير
للزوم حمل الكلام على نفي تأكيد دون التأسيس مع واو
العطف والاعتراض شيء عن ذلك وذلك لان نفي السعي
مستلزم لنفي الطلب اذ قلت السعي اطلب البليغ فكل
احد من اهل العلم يفهم نفي الطلب منه لان الكفاية تحتاج
الى الطلب لا الى الطلب البليغ

لا يلزم اجتماع النقيضين وذلك منبي على معرفة
احد امتين احدهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
فلو جاز لو عدم الميت لصار ذلك الميت منفيا ولو حمل
على المنع لصار ذلك المنفي مثبتا والثاني ان حكم المعطوف
على جواب لو حكم جواب لو

الفاعل والمراد بالمعنى الاحكام

اعتسافا منسوبا كالمفعول به بسبط اي القميص
والبسط اي لم يكن منها الطلب مع القليل من المال ثيابا
لان الوكان سعي لقليل المال المنفي وجد منه ولم يكن
منه طلب وكان السعي لتحصيل مجد مؤثل وهو حكم نفسي
او لنفي صريح المعتذر المتاخر

قوله والمراد بفصله آه اعلم ان الفصل هو ترك العطف
والمراد بالمفعول في هذا الكتاب فصل العتوانات وهو واقع فيها

محمد الفقي

فاعلم واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا (ان تغيّر صيغة الفعل
الى فعل) اى الى الماضى المجهول (ويفعل) اى الى المضارع المجهول فتقول
مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال
المجهولة المزيد فيها (ولا يقع) موقع الفاعل (المفعول الثانى) من
مفعولى (باب علمت) لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند اليه الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا
ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما مختلفا فاعتبر
ذلا لاجدا لاسنادين وهو اسناد الشئ الى نفسه غير تام ولا الى المفعول
الثالث من) مفاعيل (باب اعلمت) اذ حكم حكم المفعول الثانى من باب
علمت كونه مسندا (والمفعول له) بلا لام لان النصب فيه مستمر العلية
فلو اسند اليه فات النصب للاشعار بعلية ما اذ كان غير اللام نحو ضرب التأديب
(والمفعول معه كذلك) اى كالمفعول له والمفعول كذلك اى كالمفعول
الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فانها لا يتعدان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز افامته
مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهو ذليل الانفصال
والفاعل كالجزء من الفعل ولا يدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه
(واذا وجد المفعول الثانى) فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز

الفاعل على كل ما اسند اليه فعل او شبهه فيشمل نحو زيد قائم ابوه وضارب
ابوه ومضروب ابوه ومضروب ابوه غلامه ومضروب غلامه ابوه ومضروب
غلامه غلامه ومضروب غلامه غلام ابيه ومضروب غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام ابيه غلام غلامه
ومضروب غلام غلامه غلام ابيه ومضروب غلام غلامه غلام غلامه
ومضروب غلام غلامه غلام غلام ابيه ومضروب غلام غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام غلام ابيه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلامه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلامه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام غلام غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام ابيه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلامه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلامه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام ابيه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلامه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلامه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلامه
ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام ابيه ومضروب غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام غلام ابيه غلام غلامه

وكذا ثانى مفاعيل عدا الليس نحو اعلم موسى عيسى اخاه
مخطأ فاعلت زيدا هندا ذاهبة

قيل جميع الابواب يجوز فيها ما يجوز فى باب ظننت الا باب الفاعل
والتعجب والاستثناء والحال المؤكدة والصفة المشبهة نحو هذا
ضارب زيد امس وما اضرب زيدا امس وما ضارب زيدا امس الا عمرو
وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة
عمرو وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا وما ضارب
زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا وما ضارب زيدا امس
الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه وما ضارب زيدا امس الا يوم
الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم
الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام ابيه وما ضارب زيدا امس
الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام ابيه غلامه
وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه
غلام ابيه غلام ابيه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا
ضاحكا ابوه غلامه غلام ابيه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم
الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلامه غلام ابيه
وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه
غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا
شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلامه غلام غلام ابيه وما ضارب زيدا امس
الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام ابيه غلامه
وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه
غلام غلام ابيه غلام ابيه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا
شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام ابيه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس
الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه
غلام ابيه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا
ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم
الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه
وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه
غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم
الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه
غلام ابيه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا
ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلامه وما ضارب زيدا
امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه
غلام غلام ابيه غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم
الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه
غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو
ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام
غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا
ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام
غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه
غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه
وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه
غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب
زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام
غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس
الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه
غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم
الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه
غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو
ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام
غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا
ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام
غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه
غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه
وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه
غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب
زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام
غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس
الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه
غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم
الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه
غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو
ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام
غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا
ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام
غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه
غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه
وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه
غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب
زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام
غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس
الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه
غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم
الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه
غلام غلام غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو
ضربا شديدا ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام
غلامه غلام غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا
ضاحكا ابوه غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام
غلامه وما ضارب زيدا امس الا يوم الجمعة عمرو ضربا شديدا ضاحكا ابوه
غلامه غلام غلام غلامه غلام غلام ابيه غلام غلام غلامه غلام غلامه

وقوعها موقع الفاعل (تعين) في المفعول به (له) او في قيد من قيود الفاعل
لشدة شبهه بالفاعل في وقوع فعل الفعل عليه فانا اذا قلنا ضرب زيد عمرا كان
لا يمكن تعقل ذلك الا بتعقل كل واحد منهما بل مضروبية عمرو اشد
المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة (نحو ضرب زيد) واما المفعول
مقام الفاعل يوم الجمعة) ظرف زمان (امام الامير) ظرف مكان (ضربا
شديدا) مفعول مطلق النوع باعتبار الوصف وفائدته وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل الا اذا تضمن
الا لفائدة فيه لدلالة الفعل عليه (في دار) جار ومجرور متعلق بالمبتدأ
مقام الفاعل مثلها (فعين زيد دارا ان كان) او ما هو بمعناه كالظن
فهو مقام الفاعل في الكلام
المفعول به (فالجميع) اي جميع ما سوى المفعول (سواه) في جواز وقوعها
موقع الفاعل (و) المفعول (الاول يجوز ما اعطى) اي الفعل المتعدي
المفعولين ثانيهما غير الاول (اولى) بالقيام مقام الفاعل (من
المفعول (الثاني) لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه ناط
اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك لان
من اليسر واما عند عدم خفي اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد
المبتدأ والخبر) وفي بعضهم وجعل المرفوعات اربعة المرفوع
المبتدأ والخبر جميعا في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاوسط

اوجز في وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل من وقوع

والاولى ان لا يعلل الفعل بما ذكر لان الشدة في المفعول به ايضا
وهي الشدة لا باعتبار الذات او لكل ما ذكر لقيل ضرب زيد
الضياء
جوزوا الحذف وهو ان يذكر الشديد ويحذف ما يلابسه
والجمع في يوم الجمعة وكذا لمولاه ما يقوم مقام الفاعل
هو الضرب واليوم آه
قوله في داره مفعول به لواسطة حرف الجر على اصطلاح الكوفيين
واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه بحسب حمل التقدير
في شرح اللب الى لاشرط المفعول فيه فلم يتكرر نظير
ظرفا المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة
قوله القرائن تدل على التحليل المذكور لانا اذا قلنا قام زيد
فتعين فاعلا فيما اذا قلنا قام تعين زيد كما ترى
قوله صح بناء الفعل كون الحدث اليه مجازا
لان يقوم مقام الفاعل وكذلك البواقي نحو ضرب يوم
الجمعة وضرب امام الامير ضربا شديدا عند باب داره
قوله الفاعل الحقيقي هو الله تعالى والاسببي مجرور اي الشرعي
والجاري الطبيعي لا محل لها اذ لفعل قيل استيفاء الفاعل اعم
والثاني معلوم
قوله المفعول الاول هو الذي اعطيت وليس الثاني لان الاول
لانه مكتوب اعطاه احد فهو الاخذ والثاني الجانب بالفاء والباقي
بالباء مقام وضع عند النسيخ اعطى زيد عمرا
قوله اعطى زيد عمرا بحمل متعلق على قولك فيما قبله الفاعل
اخذ عمرو اعطيت زيدا درهما بالتركيب كما تقول زيدا درهم
اخذ عمرو لانه اعطاه الخ
قوله الكلام متعلق
قوله والاولى ان لا يعلل الفعل بما ذكر لان الشدة في المفعول به ايضا
وهي الشدة لا باعتبار الذات او لكل ما ذكر لقيل ضرب زيد
الضياء

استعمال في التعريف عطف على الاسم

فقريشي مجذ واليا والتصغير منسوب الى قريش اسم ابي قبيلة تصغير قرش على وزن فرس وهو واحد عظيم كوثر فيجوز الهمزة تعيب بالسين تقوم النار وتاكلوا تاكل وتقلو ولا تقل قسمي تضرين كاتم مزاحم اعداء النبي عليه السلام كما في قوتر وشيعا عتم تسمى قبيلة كذا في الهوادي تمضوعليه

وكاد ذكر الفا الاستفهام لانها للاصل في باب الاستفهام واما عداها الحق بها وليس الحال وصرفا التي تكد الاعراب حرى هو الاصل في النفي وما اعداه محمول عليه هندي

هذا اعلى انه من جعل اسم التفضيل في الظاهر مطلقا كما سيبويه وبوشر لهذا قال ابن هشام في القطر ولا رافع له الفاعل الا في مسئلة اكحل داود

وجه الحسن انا الصفة يجعل الفعل كانها الفعل لكل مطلقا فكذلك الصفة التي تشابهه كبير

اخي البدت ذا الداعي المنوب قال بلا التشويب في الفجر ان يقل الصلوة خير من النوم سعد الله

خير مبتدأ محذوف اي وهي خير من النوم وفي بعض النسخ خير بدون من

وفي بعض النسخ ما يدل على ان قوله خير خبر مبتدأ محذوف اي وهي خير من النوم وفيه بعد وزيادة

الاولى ان يقول الكوى معمولا اذ كرها هو معمول اذ حينئذ اسم التفضيل ليس اجنبيا والام يكن كذلك يجوز الا يجيز بناء العامل عليه

قولها واقعة ظاهرا متازع عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحروف النفي الواقعة نحو ما قائما ان الزيدان قائمان فانها تسد مسد الخبر مبتدأ كان او الزيدان فاعلا لها سادا مسد الخبر لم يشملا ان الفعلا وشبهه اذا اسند الى الظاهر هل يشملهما

فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدا (هو الاسم) لفظا او تقديرا ليتاتى النحو ان يتصور موخرا كما مر المجرد عن العوامل اللفظية (والكتابة في عامل لفظي اثر ظاهر او مقدر يجري على الاسم الذي هو عامل لفظي كاسمي ان وكان وكاد اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى الذي هو جزء من مدلول الجملة وهو الاسناد اليه

مثل (ابتدء زيد) من (مبتدء الية) واخبر زيد (خبر) ونائبه (فهي المبتدء) كائن (مضروب) وحسن (وجاريه) مجرها (كزيد في الدار) سواء كانت (مستقرة كضربت) او (غير مستقرة كمررت) بزيد (في الدار) بعد حروف النفي (كما) ولا (في لا يستقيم) وغيره كهل وما ومن وعبر بيجوز جواز الابتداء بها من غير استفهام وليوافق قولي والحنفية

(ولا يخبر به لك حسنا وعليه قول الشاعر شر يخبر عند الناس منكم) في شر بتقدير مضاف اي ذو شر

(وخبر فاعل ولو حمل خبر خيرا عن نحو للفصل بانه اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بالجر وهو غير جائز لضعف عمل صفة ما لم تعتمد كقولهم كليهما وتمرا اكرم) (رافعة لظاهر) وما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل

(كما لا يخبر عنه نحو قولك ما راكبا ان ضربت عن الضمير وانما يخبر عن نحو قائم الزيدان لانه قائما رافع لضمير عائد الى الزيد ولو كان رافعا لهذا لما ثنى

(والجر تتبعه) (مثال يد قائم) مثال للفصل الاول من المبتدا (وما قائم الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي (وأقائم الزيدان) مثال

للصفة المذكورة تأكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء وعامل في المبتدأ والمبتدأ عامل
في الخبر وقال الاخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وهو
هذا لا يكون مجرورا من العوامل اللفظية وأصل المبتدأ ان يكون
اسما مفردا معرفا لفظا او تقديرا او محلا كما تقدم ويجوز
ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا الا المبتدأ
ذات الخبر حالا من الجوالها والذات متقدمة على احوالها (ومنها)
ان يكون مبتدأ اذا لا اصل في المبتدأ التقديم لفظا (اخا) قولك (اخو
زيد) مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لانك
التقديم (وامتع) قولهم (صاحبها في الدار) لعود الضمير الى الدار
وهو في سياق الجار الذي اصله التأخير فلزم عود الضمير المتأخر
لفظا وتقديرا وهو غير جائز (وقد يكون المبتدأ نكرة) وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب من الكلام الوقوع
في النكرة انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل (اذا تخصصت) تلك النكرة (بوصف) مزيحوه التخصيص نحو
اشترك لها فقير يعني المعروف منا قولا فعلا (وليس هو مؤمن مثل ذلك)

الوسط المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم على قابل
الفاعل بالحكم عليه وليس من حقه ان يكون مقدما على فضلة
قدمنا قدم رضيها ما فيه من ذلك وهو كونه في الفعل ما هو
الفاعل ورتبة العامل ان يتقدم على معموله

الاصل المبتدأ ذات والحكم صفة وصفة الذات ان تتقدم الذات
على الصفة ليكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني

واما قول الشارح يقول لفظا لا واحد التقدير به اعني المبتدأ
للمعنوي واجب فعلما واما التقديم اللفظي فقول لكون
وقد لا يكون والاصل ان يكون دائما لأن محكوم عليه وقع

اشار بطريق الاستعاده الى الحكم السابق فانا نحكم الذي
يتخرج منه شيء منتهيه بالكان لان

لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى اما تقديره لفظا
فظاهر واما معنى فلان ضمير الشأن مبتدأ وحدثان يكون قائما

قوله وان كانا لا يصلح ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا الخ
المشهور الاستدلال بانه المبتدأ محكوم عليه ومن شأن المحكوم
عليه ان يكون معلوما ليفيد المحكوم عليه وبانا وردنا على ان تقدم
الفاعل معنى لعبد الشارح المماثل كونه وقد اجيب عن بانه قد
حكم والعمل يوجب تعريفه في الجملة بان تخصصا كما في
وغير بعيد التسليم ويمنع ان يجوز الابتداء بالنكرة عند
تقدم الخبر مطلقا وهو فاسد فلو سلم فهو يقتضي جواز
المحكوم عليه معلوما ولو بوجه وذلك لا يقتضي اشتراط
الاصل وهو العلم بالوجه بوجه في النكرات تأمل وبهذا
ذكره الشارح فيما يأتي ان ابن الناظم التخصيص بهم وان
فالدا على والكلام فيما وان سلم ولو للابتداء بوجه في المعاني
كما وان ابن الاثير هم ولا تقتضي التعريف للاصل لان
ويكون الاتيان بالحالات فتأمل

يقول قد يجيء المبتدأ نكرة من غير ان يوجد معه
احد هذا التخصيص علما مع حصول الفائدة بالاخبار
عنه نحو شر اهر ذا ناب وأكلة اسد للمبتدأ الذي

فان العهد متناول للاوامر والنواهي وصحت وصيته بالخير لمن يحج عنه
فيحصل مبتدأ وخبره (و) مثل قولك (ارجل في الدار امرأة) فان
المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكأنه قال اي الامرين المعلوم كونه احدهما في الدار كائن فيها فاخبر
منهما بالمجهول بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره (و) مثل قولك
(ما احد خير منك) فان النكرة هنا وقعت في حيز النفي فافادت عموم
الافراد وشمولها فصح بذلك تخصيصه فان لا تفيد في جميع الافراد بل
هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات فصيد بها اليوم بمعنى حرة
منجرة (و) مثل قولهم (شر اهر ذا ناب) لتخصيصها بما يتخصص
الفاعل لشبهها بالنسبة على في وصح ما اهر ذا ناب لاشتراط وصفها
الفاعل قبله وهو خصوص كونه محكوما عليه بما اسند اليه فاذا قلت
قام علم منه انه ما يذكر بعده اما نصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت
رجل في قوة موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
للجنس للكلي الشائع للماهية وقد يكون خيرا كاذا كان محمودا حميدا فلا
قد يكون شرا كما اذا كان مذموما وللجنس المحض بمعنى انه ليس غيره شائعا
يكون شرا لا خيرا فصار الاول اصح للتصدير بالنسبة الى الخير فصار
شرا لخير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فقد روصح فتح يصح
اي لا نظير اهر هذا ناب والشيخ على القاعدة يليه حرف النفي المقلع
بانه يفيد التعميم ضمنا كما ذا وجدت معرفا كما ذا وكما
فقوله الا قد رضيا الله عنهما هذا الحديث اذا اهدى احد
اما ابوا جرا ذا في احرامهما فجعلوا يتعمدون ان يحجوا
درها فقال عمر اذا رضي ربكم كثيرا وابا هما تعمرة خير
منجرادة

هذا قول عمر رضي الله عنه قصته هذا الحديث اذا اهدى احد
اما ابوا جرا ذا في احرامهما فجعلوا يتعمدون ان يحجوا
درها فقال عمر اذا رضي ربكم كثيرا وابا هما تعمرة خير
منجرادة

الا ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي عم جميع الافراد
يعني تفيد باجتماع الاستغراق بعد ان اهم بتصلح
ما ختصتها كما في المثال المذكور وتقدير الكلام لم يستغرق
فانك اذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين
غلاما ام ثلثين اشتريت

شرح باب

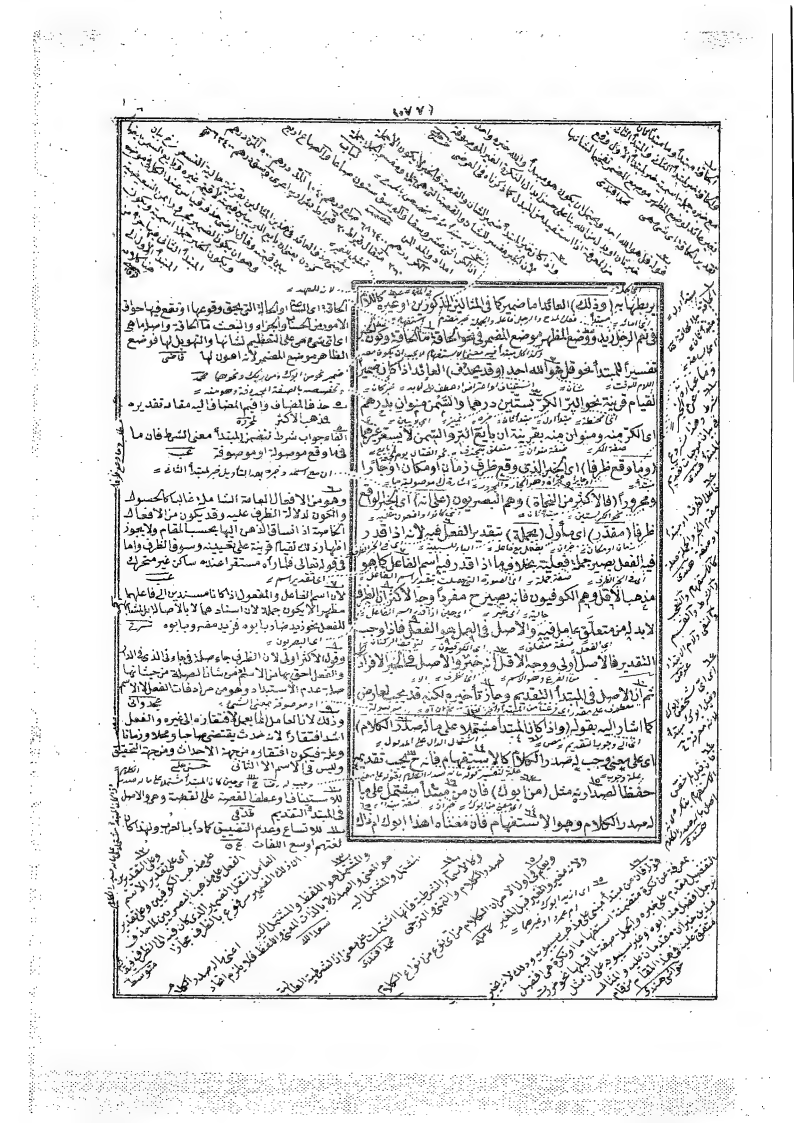

اما الذي يحمل صورة سواء كان بحسب الحقيقة نحو اعتقد جهلا (ماله
صدر الكلام) اما موهوم وجيء مبتدأ لكلام كالاستفهام (مثل أزيد
فوقه مبتدأ وأيرا اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف وفاز قدر بفعل
كان الجملة حقيقة مقررة صورة وان قدر بالفعل فانما كان لكونه مقررا صورة
وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين
ابوه اذ لا يطلق بأخبره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملة
(واكان) الخبر بتقديم (مستحقا له) المبتدأ مرجئا مبتدأ فقيل
معلق نوعا صحيح
يصح وقوعه مبتدأ (مثل في الدار رجل) فانه في الدار خبر مختص
المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او
كان للتعليق) بكسر اللام اكان للمتعلق بالخبر التابع له تبعية يمتنع
معها تقديم على الخبر ولا يرد نحو على ايله عبده متوكل (ضمير) كائن
(في جانب (المبتدأ) راجع الذي للتعلق اذ لو اخر لرجع الاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى (مثل على التمرة مثلها زبدا) فقولك مثلها
اعني مثل التمرة مبتدأ وفي ضمير لتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو
قولك على التمرة والتمرة متعلق به مثل فعلق الخبر والكل (او) كائنا لغير
(غيرا عن (الا) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد
مبتدأ او مؤخرا خبرا نحو ليس الا المفتوحة بالكسورة في التلفظ

قوله واكان الخبر تقديره مستحقا اه حاصل الكلام انه يكون
تقديم الخبر مصححا لكونه كان مصدرا في السابق واللاحق
الخبر اراد الشارح ارجاع الضمير هنا الى الخبر فلذا قال
الخبر تقديره وانما قدر هنا المتعلق لانه لا يلزم من وجود تقدير
مهما فهما احترازا عما اذا لم يكن التقدير مصححا وعند
يظهر ضعف الحاشية من اذا ضمر زعم كون مؤخرا خبر مقدم
نحو زيد قام فانه لو قدم وجب ان يكون قاما فتبصر
قوله على التمرة الخ وهم البيضاوي فجعل مرجع
بمعنى التعلق جره الخبر فقولك على التمرة خبر والجر وجر
بمعنى التعلق بالمبتدأ ضمير يرجع الى الجر الخبر وجب
تقديمه حتى لا يلزم الضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا
على التمرة لكان مثلها مبتدأ في الدار وقد تقدم اضماف
واذا كان الضمير في الصفة المبتدأ نحو على التمرة زبدا مثلها
جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته
نحو زيد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف
بالخبر
قوله حيث ان فاعل
قوله واكان المتعلق بكسر اللام قال الامام الخبازي ان فتح
لام المتعلق يراد به مجموع الخبر لفظا وهو على التمرة في
مثالنا فظاهر انه لا يتقدم عليه المبتدأ وان كسر يراد به المرجوع
اليه بالتمرة فظاهر ان الاجود تقدير وهذا يدل على جواز
الامرين فليم يتعين الكسر تأمل
قوله فيمتنع معها الحاكم بامتناع تقديمه اللزوم تقدم الشيء
على نفسه فان الضمير في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة
عليه لزم ذلك المحذور
قوله لانه الخبر في ليس لها وهو المبتدأ في الاصل
لانه الخبر في ليس لها وفي ضمير فصيد مبتدأ ومتوكل
خبره وعلى الله مفعول متوكل مقدم عليه لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لوجب الاضمار والضمير الذي في المبتدأ وهو
عبده يعود الى متعلق الخبر وهو على الله والخبر متوكل
وما ذكرتم من صيادة في هذه الصورة مما لا يجب
تقديم الخبر على المبتدأ هنا لانه يلزم اضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى ويمكن ان يجاب بانا نقول لا نسلم
ان مؤخر بالمقدم في التقدير تقديره متوكل على الله

لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة (مثل عندي انك قائم وجب تقديمه) اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا (وقد يتعدد الخبر) من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف (مثل زيد عالم عاقل) واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيتشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء (فيصح دخول الفاء في الخبر) ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه (وذلك) المبتدأ المتضمن

حامض للحل فوجه في الاول ظاهر وفي الثاني وجود الاتحاد بينهما في المعنى لان حلو حامض بمنزلة مز قال الاخفش ان الثاني في منزلة الصفة للاول كانه قال حلو فيه حموضة فعلم منه ان التعدد يجوز ان يكون بالواو واذا كان الاخبار من الصفات اعلم ان لا مساغ لدخول الفاء على خبر المبتدأ لانه اما للعطف او للجزاء او للربط ولا مجال للاول لان الغرض ليس اشتراط الخبر بالمبتدأ في الحكم ولا الى الثاني وهو ظاهر ولا الى الثالث لان الربط حاصل بدونه واما اجازة الاخفش من نحو زيد فمنطلق فمؤول بهذا زيد فهو منطلق عوض افندي

٧
التعدد في اللفظ ظاهر واما في المعنى فلان عالم مقابلة الجاهل فلان عاقل مقابلة المجنون حافظ

٨
حال من اللفظ والمعنى لان الجمع اذا قطع عن الاضافة لا يكون الا حالا محمد افندي

٩
اي جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك يكفي ان يقال هذا حلو وهذا حامض ح

١٠
لا يخفى ان في هذه العبارة تسامح لان جوازه يفهم من الاول والثاني جلبي

١١
لان فيه تعدد لا حاجة الى القول وقد يتعدد الخبر فان تعدد الخبر بالعاطف يوجد في الخبر والمبتدأ وغيرهما بلا اختفاء واما التعدد بلا عاطف لا يوجد في هذا الكلام الا في الخبر حواشي هندي

١٢
كالفاعل والمفعول جاءني زيد وعمرو وضرب زيد عمرا وبكرا محرره

١٣
كانه قيل لو جعل المتعدد اعم يجب على المصنف ان يوتى لكل منهما مثالا ولم يقتصر على التعدد بلا عطف فاجاب بقوله بان الاقتصار انما هو لذلك محرره

١٤
اي لكون التعدد بالعاطف لا خفاء فيه ولان التعدد بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه سعد الله

معنى الشرط اما الاسم الموصول نحو فعل أو ظرف) اما لانه جعل صلته جملة فعلية أو ظرفية مما ولم يجعلا فعليه ههنا بالاتفاق واما انه اعطى ان يكون صلته فعلا اوظرفا مما ولا بالفعل لتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف (او النكرة الموصوف بهما) اي باحدهما او في حكمها الاسم المضاف اليها (مثل الذي يأتيني) هذا مثال للاسم الموصول بفعل (او الذي في الدار) هذا مثال للاسم الموصول بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقولك لغلام لك ما لمولاك فقل انا لمولاي الذي تعرفه من فانت حر ملاء فيكون (او) مثل الكل رجل يأتيني هذا مثال الاسم الموصوف بفعل (او) كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم الموصوف بالنكرة المحضة فقولك لكل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم (وليست لام الجر في هذه المواضع بالفعل زائدة على المبتدأ الذي يصح دخول لقاء عليه جوابه واما انها عن حوار عليه لا يصح دخول عليه لما كانت لشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل ترك تلك المشابهة لانها تصير الكلام من الجملة الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك لان الكلام انما هو لاتفاق) من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني والذي

فلو ظهر المبتدأ بعد ذكر الخبر زيد وقد يحذف وأيضا عند من قال في نعم الرجل زيدان تقديره هو زيد لأن قولك المستهل إما المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف ومقول المستهل المصر له هلال إذا رأيتم سرته عند إبصاره (الهلال والله) أي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس مرتبا حذف الخبر بتقدير الهلال إهلال لأنه مقصود المستهل بعين بتبع بالإشارة والحكم عليه بأنها لائية ليتوجه الباطن وروده كذا وإنما أتى بالقسم جريا على عادة المستهلين على الهلال ولكن نصب الهلال عند الوقف (و) قد يحذف الخبر جوازا أي حذفا جائزا لقيام قرينة مع غير قائمة مقام شيء مقامه (مثل) الخبر المحذوف جوازا في قولك (خرجت فإذا السبع) فاء تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فإذا السبع واقف على أن يكون إذا ظرف زمان الذي هو الخبر وغير سادة مسده أي فهو يخرج وقت السبع واقفا قد حذف الخبر لقيام قرينة (وجوبا) إيجابا فإذا واجبا (فيما التزم) أي في التركيب الذي التزم (في موضعه) أي موضع الخبر (غيره) أي غير الخبر وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره المصر أولها المبتدأ الذي بعد (لولا) امتناعية (لولا زيد لكان كذا) أي لولا زيد موجود لأن لولا لا امتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جوازا

ذكر القسم لا ذا لقد الترد ولان المقام مقام التردد فإذا لم يجئ بعد الهلال شيء جيز وإذا يقتضي التعجب بتقدير رأيت فرأيت الف الرابع ٣ عطف على المبتدأ وجوازا على جواز السابق وما قبل عطف الشيئين بحرف واحد على مجموعهما لا واحد ٤ والقرينة للجواز المذاهب لانها تستعمل جملا ابتدائية وخبرا ٥ عطف على قوله قرينة ٦ واجبا حالا لا نعتا ٧ عطف على قوله قرينة ٨ خرجت فعل فاعل فإذا الفاء السببية مبني لان اذا ظرف زمان مبني على السكون منصوب على المفعولية فيه لواقفا الخبر وخبر المبتدأ السبع وهو مبتدأ لواقف لا عمل لها مما لا إعراب ٩ والفرق بين إذا الفجائية وإذا الشرطية هو ان الشرطية لا يدخل على الاسم وإذا الشرطية يدخل على الفعل ١٠ احترازا عن مذهب المبرد وما عليه من هذا لغير الصحيح فليس ما بعض فيه لان منها ان إذا ظرف مكان خبره السبع اي في مكان خروجي السبع ١١ فان إذا تدل على مطلق الوقوف وبانضمام الخروج يدل على لو وقوف المقيد وهو الوقوف بالباب فحذف الاختصار ١٢ والتقدير فالسبع واقف وقت خروجي قدم لكون الخروج سببا للمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب ١٣ اشار الكون ما موصولة والعائد محذوف وهو ضمير

المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله (اخبر ان واخواتها) اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله (هو) اي خبر ان واخواتها (المسند) الى شيء آخر (بعد) دخول احد (هذه الحروف) عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى الجواب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى الجواب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم فانه مأول بقائم

لكن الرفع مقدم في الفعل ومؤخر في هذه الحروف تنبيها بفرعية

٧ ولم يقل الى اسم ان ليدخل فيه ان زيدا يقوم ابوه جملة فان المسند فيها مسند الى الفاعل ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان لوقادي

٨ قوله احد هذه الحروف وانما قد ر لفظ احد حتى لا ينتقض التعريف بقائم في قولنا ان زيدا قائم لانه لا يكون مسندا بعد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف حاشية

٩ وانما قال عليهما لان الدخول بمعنى ورود هذه الحروف لا ايراث الاثر ليس الا لمجموع المسند والمسند اليه فيكون بيانا للواقع وان كان التعريف لا يقتضي ذلك بل يكفي ذكر عليه كما لا يخفى محمد

١٠ كخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني من باب علمت وكالمبتدأ في اقام الزيدان سيدي

١١ اي عن التعريف سوى خبر هذه الحروف وانطبق التعريف عليه لحرره

١٢ قوله لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع والاثر لفظا الاعراب ومعنى التحقيق والتمني والتشبيه والترجي مسعود

١٣ اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى معانيهما فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير ينتقض التعريف بمثل يقوم ويخرج المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة او بعد ان المخففة الملغاة غب

١٤ حاصل السؤال ان يقال ان يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه يصدق عليه انه هو المسند بعد دخول هذه الحروف مع انه ليس الخبر وحده بل الخبر يقوم مع فاعله

مثل) قائم في (ان زيدا قائم) فانه للمسند بعد دخول هذه الحروف

(وامره كامر خبر المبتدا) اعني حكمه كحكم خبر المبتدا في اصالته مرفوعا

وجملة وتكرة ومعرفة وفي احكام مرفوعه واحدا ومتعددا ومثنى

ومجموعا وفي تنزل الظن منزلة الكون جازما فلا يدمن زائد ولا بد في

الا اذا علم والمراد ان امرهما كامر بعدا صح كونه خبرا بوجه ما

وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح كونه خبرا للمبتدا

يصح ان يقع خبرا لها يا يجيء رد بجواز ان يقال ان زيدا وهو

ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا وان من زيارتك الا وقائما

الا ليس امع كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم

وفي جواز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف في فروع

على الفعل في العمل فاريد ان تكون عليها وفيها ايضا والعمل

الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم

المرفوع على المنصوب فلما اعتلت العلل الفرعية لم يتصرف في معمولها

بتقديم ثانيها على الاول كما يتصرف في معمول الفعل نفسها

عزة رجحت الفعل (الا اذا كان خبرها) ليس امره كامر خبر المبتدا

في تقديمه الا اذا كان ظرفا فانه يحكم له بالجواز التقديم اذا

كانا لاسم معرفة نحو قولك تعالى ايانا ان تبتم وفي وجوبه اذا

كما اذا كان فيه معنى الاستفهام نحو زيد اقام فانه لا يقع

خبرا لهذه الحروف اوجعل استفهاما مجيء نحو زيد هل قام

او امرا نحو زيد اكرم او نهيا نحو عمرو زيد لا تهن لانه

والنهي للانشاء وان للخبر فلا يجتمعا معا فلا يقال

ان زيدا هل قام وان للخبر فلا يجتمعا معا فلا يقال

ان زيدا اهل قام وان عمرا اكرم وان خالدا لانه

فهل تضمن الاستفهام ومعنى الشرط

وهل يكفي

الى تقدير خبر وعلى التقدير بن يجعلون ما بمنزلة هيهات في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر (اسم ما ولا المشبهتين بليس) في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها (هو المسند اليه) هذا شامل للمبتدأ وكل مسند اليه (بعد خولها) خبر بتغيير اسم ما ولا وبناء حرف معنى الدخول لا يريد ابوه وما زيد ابوه قائم (مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك) واعلم ان النكرة بعد لا ان لا يدخل الا في النكرة بخلافه فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا الذي اهل الحجاز واما بنو تميم فلا ينونون لها ويعملون عمل ليس عند سيبويه خوافق واما مذهب اكثر البصريين والفراء ان ان النافية لا تعمل شيئا وهو مذهب الكوفيين خلافا للفراء انها لا تعمل عمل ليس وقال ما البصريين ابو العباس المبرد وابو بكر السراج وابو علي الفارسي وابو الفتح بن جني واختاره المصنف وذهب ابو الحسن الاخفش الى انها مهملة لا عمل لها البتة وعلى هذا فالرفع في قولنا ان زيد قائم على الابتداء والخبر والجملة في موضع الخبر وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في باب ان وأخواتها (ولا) وهما (اشاد) قليلا بالنصب ما نهما لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا فخلوها من ذلك الزمان المعين فقضى بجعلها على مورد السماع نحو قوله مهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم فيكون التقدير لا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز ذكرها بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت فعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مبتدأ ومسند اليه بالاصالة لان تتبعه تغريبة ذكر التوابع

التعميم في مواد تخصيص لان نوا لعام يستلزم نفي الخاص ويبدأ عليه قول الخاص صلاة ايضا قافية

يعملون في ذلك المادة مرفوعا بما يعتبر عمل الرفع لان الرجل مبني وقائم المبني تابع لمحل نصب

ولا يصح رفع الفعل المسند اليه ضميرا بارزا وصيغتان وفيما اذا كون مدخول لا مسندا قيل وعلى لا مع كونه نكرة صورة محل نظر فتأمل عصمة

وكذا الا النافية رفع ونصب عند المبرد والكسائي في نحو ما هو مستولى عليه الا الاحرار الملاعين قال الشاعر اعلان اذ هو في مستولى وفي المفصل يجوز اعمالان عمل ليس عند سيبويه خوافق واما مذهب اكثر البصريين والفراء ان ان النافية لا تعمل شيئا وهو مذهب الكوفيين خلافا للفراء انها لا تعمل عمل ليس وقال ما البصريين ابو العباس المبرد وابو بكر السراج وابو علي الفارسي وابو الفتح بن جني واختاره المصنف وذهب ابو الحسن الاخفش الى انها مهملة لا عمل لها البتة وعلى هذا فالرفع في قولنا ان زيد قائم على الابتداء والخبر والجملة في موضع الخبر وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في باب ان وأخواتها (ولا) وهما (اشاد) قليلا بالنصب ما نهما لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا فخلوها من ذلك الزمان المعين فقضى بجعلها على مورد السماع نحو قوله مهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم فيكون التقدير لا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز ذكرها بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت فعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مبتدأ ومسند اليه بالاصالة لان تتبعه تغريبة ذكر التوابع

شرح الفية

فقد يكون اسم وضمير معرفتين وتكونين والاول معرفة والثاني نكرة دون العكس

وزيد على قول النابغة

وملء سواء القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا

وزعم بعضهم ان لا تعمل في المعرفة كما في النكرة فرجح محمد بن علي بن محمد المعروف بابن الصائغ

لان هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به لان المشبه غير متصرف حيث ليس يجيء بعيوب ولا مضارع فيكون ضعيفا والضعيف لا يستوجب غيره فضلا عن تشتبه في العمل

المرفوعات اي المخصوصات

وما هيها اسم واذا عملا في الثاني عمل في الاول

وخاصم اسمها تم بالرفع على الاشتهار

لا الكلمة التي هي احد اقسام الكلم بل لا الجنسية التي هي احد اقسام لا النافية للجنس على ما ذكره الرضي

فما بعد فلا ينقض بالتوابع ولا وقوع من المرفوعات شرع في المنصوبات

وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

(المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعول) المفعول هو المسند اليه الفعل

فخرجت شرحه ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون

الاسم مفعولا حقيقة اومجازا وهو اربع الفتحة والكسرة والالف

والياء فحوا رأيت زيدا ومسلما واباك ومسلمين ومسلمين (شبه)

اي المذكور اوما اشتمل على علم المفعولية (المفعول المطلق) سمي

لصحة اطلاقه فصيغة المفعول عليه تغير تقييده بالياء اوفي اوهو

واللام بخلاف الفاعل لا يتعدى الباقية فانه لا يصح اطلاقا وسمي

المفعول عليها لايجاد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به

وفحوا ومعمر اوله (وهو) اي المفعول المطلق (اسم ما فعل فاعل

فعل) والمراد بفعل الفاعل اياه وقيام به بحيث يصح استناده اليه

لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات مواتا وسمي

حدثا وشرفا شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعل الفاعل

هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر

كلها (المذكور) صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة

كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا

نحو ضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ومضروب وخرج
به المصادر والتي لم يذكر فعلها إلا حقيقة ولا حكما نحو الصرب في قولك
عاز بدليلا معنا له صفة نائبة الفعل وليست له في الحال ولا في الزمان فاعل يعني
ذلك الاسم فاعرف معنى ذلك الاسم جيدا فإن المراد به ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به متنازعا فيه في قولك ضرب
تأديبا فإنه وإن كان ما فعله فاعل لفعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مبتدأ الخبر في نحو زيد هو أخي
فإن للأخوة معنى يدل على الحدث وهو مبتدأ الخبر يحيث وقع بعد الفعل
المذكور واشتق منها فعل استند اليه ولا شك ان معنى الفعل المذكور
مشتمل عليها بحيث وقع عليها فعل الأخوة
فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك ضربت أخاه
فهو مفعول مطلق وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك
ضربت أخاه في بيته فهو مفعول به لا مفعول مطلق إذ ليس في الفعل
مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على
المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على الحد
جامعا ومانعا (ويكون) اى المفعول المطلق (للتأكيد) اذا
لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل (والنوع) اذا دل

لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة فاعل يعني
والمفعول يدل على الحدث فقط فلا يحصل الا كثر على الاقل
فأجابه بقوله وليس الخ

المفعول المطلق

أي المفعول المذكور المشتمل على اسم الكل على ما يذكر
قوله بالمعاني الخ معنى المفعول مشتمل على اسم الكل على ما يذكر
فيما يأتي بل هو مع المفعول المطلق النوعي الحد وعدا به تعريف
لا يجاب لأن على مذهب على مقابله فالمفعول المطلق اسم للفعل
على معنى أنه مشتمل على المطلق اشتمال الكل على الجزء والكون زيد
المفعول المطلق الحدث الذي لفعله الخ ما ذكر وكون ذلك الحدث
من نوع كذا أو عدد كذا فهي أو صافه فتلك المعرفة في المفعول
المقيد في المفعول المطلق هو أن ذلك الكيف والعدد مشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء وجميع أقسام الواحد من معنى
المفعول المطلق ما قصد به من الآحاد والعدد مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء أو الواحد من أحكام الحدث الذي هو معنى ذلك
الفرد وبالجملة فحقيقة المفعول باعتبار أنه مفعول أحدث
تحقيقا في الاسم الذي هو المفعول المطلق لأنها من أحداث
والواو تصلح الاخراج عهد المفعول المطلق انواعا فهو ست
انواعا أه عصام

ما يذكر مع المفعول به

الأول يفاد فاعلها كراهتين احداهما وجد مع وجود متبوعه
عنها بكراهة والأخرى ما وجد بعد ما تعلقت تلك الكراهة
الأولى بخلق الفعل بالمفعول به فصرح بما يقولك كرهت فما
متمايزان بحسب الوجود ويجوز ان يراد بكراهتي معنى مصدر
كرهت لا ما وقعت سابقة عليها فهي كون معمولا مطلقا
والفعل مشتمل عليها فصدق منها ما ذكر فكرهت عصام

الفعل

فيكون المصدر (مؤكدا) للفعل المضاف اليه الفاعل الى
الفعل فيضاف المعرّى عن كراهة

اى الصدور المطلق

اى اعتبار كونه قائما بها اعلم ان الفعل المذكور مشتق من الفعل
المسند الى ذلك الفاعل مبنى باعتبار صدوره وهما غير الفعل
المسند الى غاعل اخر مثل فيما

هذا ما ظهر لي في حل هذا المقام والله تعالى اعلم بالمرام

والشفة والليد (وحمدا) اى يحمد حمدا (وشكرا) اى شكرت شكرا
(وعجبا) اى يعجب عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال
العامة فى هذه المصادر وهذا معنى قولهم الحذف سماعا قيل عليه فقالوا
حمدا لله حمدا وشكرة شكرا وعجبى عجبا فاجابهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما
يستعمل
بالام مفيدة حمدا له وشكرا له وعجبا له (و) قد يحذف الفعل انا
يفهم
المفعول المطلق حذفا واجبا (قياسا) اى يحذف قياسا يفهم له
ذلك
ضابط كلى يجده فى معجم الفعل لزوما (فى مواضع) متعددة (منها)
ايجز هذه المواضع موضع (ما وقع) اى منها (مفعولا مطلقا وقع (مثنى)
اى زيدا ثبات لا شيئا فانه لو اريد نفيه فخمسا وزيد سيرا لا يجوز حذف
(بعد نفى) داخل على الاسم الذى لا يكون) المفعول المطلق خبرا عنه
(او) بعد (معنى نفى) داخل على اسم لا يكون) المفعول المطلق خبرا عنه
اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرنى
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وسيرا لا يسير الا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عن نحو ما سيرنى الا سيرا شديدا
كان مرفوعا على الخبرية (او وقع) المفعول المطلق (مكررا) اى فى
موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو ضربى الابرش

مطلق وقع (للتشبيه) اى لاداة تشبيه (او لحرف واحد زيد عن نحو لزيد
صوت صوت جرس لا يلم يقع للتشبيه (علما) اى مال كونه دالا
على مسمى فعال للجوارح واحد زيد عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء
لا ان الزهد ليس من افعال الجوارح (بعد جملة) واحد زيد عن نحو صوت
زيد صوت حمار (مشتملة) تلك الجملة (على اسم) كائن (بمعناه) اى
بمعنى المفعول المطلق واحد زيد عن نحو ضرب زيد ضرب فاذا لم يشتمل صوت
حمار (او) على (صاحبه) اى على صاحب تلك الاسم اى الذى قام به معناه
واحد زيد عن نحو ضرب زيد البلد فاذا لم يشتمل صوت حمار (نحو مررت بزيد
فاذا الصوت صوت حمار) اى يتصور صوت حمار من حيث الشروع صوتا بعد
صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علما بعد جملة
هو قوله صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى (او) نحو مررت
به فاذا له (صراخ صراخ الثكلى) اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة
مات ولدها (ومنها) اى من تلك الجوامع (ما وقع) اى موضع مفعول
مطلق وقع (مضموم جملة لا محتملا لها) اى لهذه الجملة (غيره) اى غير
المفعول المطلق (نحو لزيد على الف درهم اعترافا) اى اعترف اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضموم جملة وهو قولك لزيد على الف درهم لان

مضمونها الاعتراف ولا يحتمل بها سواه (ويسمى) هذا النوع
هل المفعول المطلق (تأكيدا لنفسه) اى يفسر المفعول لا اثباتا ويؤكد
تفسير ذاته لا امر اخر يغايره ولو بالاعتبار (ومنها ما وقع مصدرا
جملة لها) اى لهذه الجملة (محتملا غيره) اى غير المفعول المطلق
(نحو زيد قائم حقا) اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا
وقع مصدرا جملة وهى قولك زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل (ويسمى) هذا النوع المفعول المطلق
تأكيدا لغيره) لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر دون نفسه
من حيث هو محتمل لحمل فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال
فيه بما المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ومحتمل ان
المراد تأكيد لاجل غيره لينتفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد
بالتأكيد (لنفسه تأكيد لاجل نفسه للتكرير وتقرير حق يحسن
التقابل (ومنها ما وقع مثنى) اى على صيغة التثنية وانما سمى
للتثنية بالتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد
الانشائية اذ ما شيع منها فى الاخبار كقولك لغلامه مرارا اضربه
تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى جاهدوا مكررا وفى جعل الثانى
من تحت التعريف لافادة هذا القيد تكلف (مثل لبيك) اصله

وهو تأكيد لغيره اورده هنا فى الضابطين لان المشترك بالمعنى
القيد وبمطابقة الخبر للواقع وفى الكذب عدم مطابقة الخبر
للواقع وكفى بمطابقة الواقع الخبر وتأباطل عدم مطابقة
الواقع الخبر فافهم وتفسير فى المعانى فتأمل ولا تتم والله
ولا تشترى الاسواق الا كمن طالب العلم الحق

قوله لازم بمعنى هو اه ومدفوع عدم احتمال غيره من حيث عدم
انعقاد الخبر المنصوص عليه بالمؤكد باعتبار وصفها لاحتمال
والمؤكد هو المنصوص عليه بالمصدر فيكون مؤكدا لغيره بالالتزام
والا فهو فى الحقيقة مؤكد لنفسه اذ لو لم يكن كذلك لم يكن المؤكد
مؤكدا لان معنى التأكيد تقوية الثابت بالتكرر والمؤكد المكرر الثابت
فاذا فكيف تقوى واذا كان ثابتا تكرر واغايؤكد نفسه

قيام زيد متحيث انه مضمون الجملة ومحتمل وغير منصور

لانا نقول المؤكد هو القيام بقيد على احتمال الصدق والكذب
والمؤكد لا يدل الا على تحقيقه فكان المؤكد عاما والمؤكد
خاصا فكانت المغايرة بينهما موجودا

وتقررها هو المقصود ولهذا سمى تأكيدا لكن اورد عليه
فوات حسن التقابل فانا نرد فيه بقولنا وعلى هذا اه

وتعريف التأكيد فيكون لغرض تقرير نفسه من غير دفع احتمال
التجوز وقد يكون لتقرير نفسه بدفع احتمال الغير فحسن
القبول وجبه الدين

هذا النوع سماعى ترجح اخذا المثنى على مخالفا فى القياس
فلا يخالفانها سمع من المثنى بهذا المعنى ولا يقاس عليه
المسموع وقياسى من جهة ان كلا مما اخذ المثنى بهذا المعنى
اخذ فعلم وجوبا مغايرا يحتاج الى سماع فتم الدرة

واما وجه الحذف فى هذا القسم لانهم جعلوا اللفظ الاول
مما تكرر انابا مناب افعال الفعل المقدرة كونه يعنى الدعاء لان
الدعاء لا يكون الا افعلا وقال النحوى فى اما بالفاء والتثنية
ليل الصب طويل

Marginal commentary in Arabic

واقصد واخير لكم وهو التوحيد (واهلا وسهلا) اى اتيت اهلا
اى مكانا مهولا يعرفونه لا اجنبيا واوا هلا لا اجانب ووطئت سهلا لا وعرا
لاحزنا (و) الموضع (الثانى) مزيد لك المواضع الاربعة (النداء) وهو
المطلوب (اقال) اناوجهه اليك اما بوجهها وبقلبها اذا فادانى
مقبلا عليك بوجهه حقيقة منزلا يزيد وحكما منزلا باسماء وايجادا
وايا رض فانها نزلت ولا منزلة منزلة صلاحية النداء ثم ادخل عليها
حرف النداء وقصد نداؤها فهى مع ذلك يقال اقبل على المنادى
لا يلتفت على اخر على يحرف النداء وتحرى التنحية لتنزيلهم المنادى
وقصدنا فحرى بهذا التقييد معرفة المنادى وتهيئا اوبه المطلوب كما قد
بالذكر فيما بعد وفى حكم فاالمنادى ايضا فالاولى ان يقال ان المنادى
اقبل اليكما على التفهم فاذا قلت ياجعفر فكانك تنادى وتقول لهذا
فانا مشتاق اليك فالاولى احالة تحت المنادى كما فعل ابن الحاجب
وقول الظام كلام سيبويه ايضا انه راجع فى النداى (يعرف فى منا بالمعنى)
مزيلة وفتحة وهى ايا وايا وهيا واى والهمزة واحترز بقيد عن نحو يقول
زيد لفظا او تقديرا (بتعيين) اى تعيين (اطلب) اى طلبا (لفظيا بان يكون الة
الطلب لفظا نحو ايازيد او تقديرا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف
اعرض عن هذا (او نيابة) اى نيابة لفظية بان يكون الة ملفوظا او تقديرية
الاقبال ونحو الله لا يصدق عليه كونه مطلوبا لا قبال
اللهم الا ان يختار على التحكم بانه مجاز وقد ايستلزم
نسبة الله تعالى ما يكره مطلوبا لا قبال او يكون المراد
المطلوب بالقبال ولو حكما فيصدق عليه لا سيما الاماتة
هندى
اى اقبالا مدلولا بهذا المنادى بصفة المدلول جلبى
ولو قال فلا يدخل بهذا القيد قيد وحكما فى تعريف المنادى
لكان انسب بالولاء لاصره واوضح داود
اى فى اخراج المندوبة والمستغاث بهما يعنى ان المنادى يقول المطلوب اقبالا
وايجابا لاقبال باسماء وايا رض وايا جبال ثم يتم هذا القول
ميرحسينى والحكى
قوله وفى حكم لا المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقبالا كما فى نحو ياسماء وجبال وانما هو مقال المندوب
المندوب ليس بمنادى لانه فى الحقيقة متفجع عليه لا يقصد
نداء الحى بل يخاطب طلبا لاقبال فيه واما غير ياسماء وجبال
فلم اكن فى امر آخر فى الدار تكلف فتدبر معين الندى
وطلبا لاقبال وجب الدرس
قوله وانما قلت ياجعفر الخ لانه حينئذ ان هذا المنوع ضمير
مقصود المخاطب بل مقصوده انما هو التام المسمى معين نسبة
المنادى والضمير اليه طلبا لاقبال المندوب ليوصم مرا لوجوه
لاحقيقة ولا حكما هو المنادى فاياه واسع الدور والدور ان على
السنتهم فهو دور اختلاط على الجارى فى المنادى ومستعد جدا فلم
يكن جعل المندوب بايا عاما مصححا لما المقصود جعله
داخلين فى المنادى مناسبا بالمنادى فى الكل الاحكام
لم يجعلا بايا مستقلا ولم يفصلا من المنادى بل قيدا بعدم
البحث ووجوبا فى خمسة مواضع يجعل موضعا حاسا
ونظرا الى كون بايا واسما كثير الدوران على السنتهم وعدم
شمول تعريف المنادى بدون التكلف لهم مخالفة بالمنادى
فى بعض الاحكام وفى كونه مدخولا وذكره على حدة وفيه بحث
المنادى كما انما المصاحبة عرضا عراضا فعليا على ما سيتضح
عضدى

بان يكون اسما غير مقدر كما في المثالين الاخيرين او المنادى المضاف
مثل ارزيدا لمقة الا ياآسيدوا الى الاباقوما سيدوا وايا نصاب المنادى
عند سيبويه على مفعوبه وناصبه الفعل المقدر واما يا زيد وعمرو زيدا
فحذف الفعل عندهما لازما لكثرة استعماله وذلك لانحرف النداء عوض عن الفعل
فانتفى وعند المبرد حرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي هو مع
ان واخواتها اسماء الافعال هذا في المفعين لا يكون من هذا الباب
اي مما نصب المفعول به عاملا واجب الحذف وعلى المذهب كما مر منادا زيد
جملة والمنادى احد جزئي الجملة فصار سيبويه كلا جزئي الجملة وارا الفعل والفاعل
مقدرا ان وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة وارا الفعل والفاعل
مقدرا وعند ابي علي احد جزئيها الباقي الفعل والاخر ضمير مستتر فيها وبني
على الضم لا لالتقاء ساكنين او التي يرفع بها المنادى نيابة عن ضمة النداء والفعل
مسند الى ضمير وراجعه والضمير فيه وراجع الضمير الاسم غير
ملائم لسوء الكلام الا كان (مفرد) اي المنادى (مفرد) اي لا يكون مضافا
ولا شبيه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اليه (مفرد)
اي النداء وبعده وانما سمي المفرد لوقوعه موقع الكاف الاسمية
في النداء وبعده وانما سمي المفرد لوقوعه موقع الكاف الاسمية

وقولنا في جواب من لا يجوز حذف حرف النداء ومع بقاء عمله
لخلو اسم الفعل وما لا ينوب عنه عن الافادة بالقرائن في اسماء
الافعال وسمي النداء غير مستدرك لان ولا بد يلزم من كون المفعول
به خبرا وواحد في الجزء والوجود ذلك في اسماء الافعال وان
عدل في الجزء بدل في الكل فلا يحمل عليها هندي

قوله عند المبرد اه فيه انكر في لا يقوم مقام الفعل في افادة
معناه والفاعل ضمير مستتر لا يكون ايضا مقدرا لان المقدر
الفعل فلا بد ان يحمل كلام المبرد على انه اشرب قائم مقام الفعل
في العمل ولا حرج في الحال مقدر عصمت

وهو الفعل اذا وجد وجد فيعال لفاعل ثم في النداء مجازا على وجه
كما في الطرفي عجمة

يجيء بمعنى ما هو الاسلوب في الاحكام والقواعد ثم
لما كان العدول موجبا بامر مضاف الى علم شرع يختار فيه
ما يجيء به النبي او على امر فرقي فهو بمنزلة المستثنى من هذه
القاعدة عصمت

اعني بجيء بمعنى والاحسن ان يقال المعنى
كان مبنيا ترك كما هو ع ح

قوله لقلتها بالنسبة الى النصب فانه لا وجه موضع خلافا في انها
موضعان وهي للقرب للبعد والمستعمالات كذا قيل وهذا
انما يقتضي التقسيم لو كان ما يفيد بالبعد للبعيد ولا
نظيرة لك على ان ذكره للبصرة الا ولان يوخر هو انما قلل
باعتبار الموضع والقليل بالنسبة الى الكثير مخصص للاسم
بمنزلة المفرد من المركب والمفرد مقدم على المركب فقدم بيان
القليل على بيان الكثير ايضا وجيه الدين

قوله على اقتضاء اه فعلا ان تقدير اكما في المقصور والمنقوص والتي
قبل الياء مثل هذا هما وهؤلاء وبابه وجاز ايضا هؤلاء
نظرا الى كونه مفعولا به واذا اضطر الى التنوين في المنقوص
عاد به والضرورة كما قال الشاعر سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام عبد الغفور

ينبغي ان يقيد بما ذكر بعد هذا الشباب والمال

الشبيهة لفظا ومعنى لكافي الخطاب المفردة وكونه مثلها واوا وتعريفها
وذلك لانه يزيد يمتنع ادخول ال عليه لكافي كاف لك لفظا ومعنى
والفاعل انه لا يدخل الا على الاسم لا يبنى الا لشبه تام بالحرف والفعل ولا يبنى
الشبيهة الاسم (النوع مثل يازيد ويارجل) مثلا الا لشبهها معنى على الضم
ولها معرفة قبل النداء وتاليها معرفة بعد النداء (ويازيدان)
مثالا لمبنى على الالف (ويازيدون) مثالا لمبنى على الواو وانحفض
(اى يخلص النداء (بلام الاستغاثة) اى بلام يذكر توقع الاستغاثة
وهو لام الخصوص على المستغاث ولا لاعلى يختص بها
بالدعاء نحو يا لزيد) وانما فتحت مثلا ليتميز المستغاث لذا دخلت
المستغاث نحو يا للمظلوم اى اقوم فاريد بها فتح لام المستغاث لعلم
ان المظلوم وهذا للنا المستغاث ومستغاث له وبها يعكس الامر
لان المنادى المستغاث واقع موقع ما والضمير الذي يضمر لام الجر معها
نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان سلطت على
المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لانا الفرق
بينه وبين المستغاث له حيث جعل بعطف على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف لبقائها نحو يا لزيد ويا لعمرو ولبقاء اختصاص
بعد حول لام الاستغاثة لانها بتمامها كلمة مستقلة بالمعنى فجعلها غير
مثل فلان زيداً وعمراً كلاهما مدعوان ولكن اللام تفتح
وهو الفصل عليه ورجح على المعطوف
والفتح للفرق بين المستغاث له وهو الاصل
والكسر للمعطوف
لان المستغاث له للسببين في اللام الاخيرة والمستغاث وهو المطلوب
وقولنا لاعلى يختص بها احتراز عن لام المستغاث فانها تدخل على غيره
ايضا كما مر

فان زيد قولا يزيد بعد النداء والعلية قبل في لك وجهان
احدهما انا نقول ان تعريف العلمية قد زال بسبب وجود تنوين
تعريف النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان وانما في الاعلام
ان تعريف النداء والعلمية اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك انا انا
سمعنا منا يجمع بين تعريفين واما انا بعلامة كام مع الالف
واللام والعلمية ليست بعلامة تفعلية فباب الفرق بينهما
ان ما فيه تعريف العلمية

قال ويازيدان فانك قد اصبت الصواب في التثنية بالالف لانهم
قالوا ان العلماء تجيء جمع واحد بالواو والنون ثم لم يلزم الاسم الذي
اراد لام التعريف لا يصح ههنا فلا بد من تغيير الحال قلت
هذه القاعدة تحتمل بعد المنادى فما يجيء في النداء فانه تمام
لام التعريف لما جاء الا زيد اللهم

وبنى على ما يرفع به

لمشابهة الصيغتين والخصوص بمادة الكوفيين وهما بمعنى
واحد الثانية وانما قال لا يتحقق لم يقل وتكسر كغيره لموارد
الا تخضع بل تقلب العرب والكسر الغالب لمن لم يرد

وانما اختير اللام مزين الحروف الاستغاث مخصوص من
بينها بالدعاء ولذا المتعجب منه مخصوص بالاستعطاء

الاستغاثة وفتح ما بعد مستغاث به

وهو مدعو تقتضي دعوة دعوة عوامل عوامل الفعل المضارع
والمضاف الى ياء المتكلم مفتوح المفعول
يلي المستغاث

اشارة الى ان ما قبل اللام في الاستغاثة لازم فلا يزال وليس
الاستغاثة معنى اللام كما يعطي اللام هو الاختصاص

فان قيل هذه اللام حرف زائد دخل على المظهر يجب كسرها لتوافق
حركة معموليها وصفتها في الضمير كونه الفتح اخف والضمير
ثقيل وما جاء بخلوه وانما فتحت لدخول ال فيما بعدها كما مر

لا يكون الاستغاثة بغير كلا يا ولا لكون لام الاستغاثة الا
لاقام الاغاثة او التنبيه او التهديد

وقد يقال لا نسلم ان اللام في المستغاث له وقد يقال لا نسلم
ان اللام في المستغاث للاختصاص بل هي للتعدية كما في المستغاث
له وقد يقال لا نسلم ان اللام في المستغاث للاختصاص بل هي
للتعدية كما في المستغاث له وقد يقال لا نسلم ان اللام في
المستغاث للاختصاص بل هي للتعدية كما في المستغاث له

علما هو لاسم في قولك هذا يخفض المنادى المضاف الى ياء المتكلم والتهديد ايضا فلا يدخل التحي نحو يا اللاه ويا الله واهي ولام التهديد نحو يا لزيد لا قتلنك فلا يجوز المهرة كرها ويكثر قصد وقولا فيما بعد وينصب اسواها كلا ويجب يا لكلا من مهانتي يا للمهدد اسم فاعل يا لكلا من مهانتي يا للمهدد اسم فاعل سيتعجب للمهدد اسم مفعول للتحير فينقع منه ويستريح من الحصوص وكذا للتعجب نحو يا للتحير فينقع منه ويستريح من الحصوص وكذا للتعجب نحو يا للتحير فينقع منه ويستريح من الحصوص علم الام التحي يوجد كرها في المصرع في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا لله ويا لله واهي ليس يا ولا والداهي وانما المدلد ياوم او يا هؤلاء اعجبوا لله وللرواهي ولا يخفى عليك انا لا نقول يخدد فالمنادى على تقدير كسر الام ظاهر واما على تقدير فتحها فكذلك لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق (وتقع) اعني المنادى على الفتح (لا الحاق الفتحا) اي الحاقا للاستغاثة بالحق لا قتضاء الالف فتح ما قبلها (ولا) الحاق (لام) فتح لانا للام يقتضي الجر والالف فتح فيدا زيها تناقضا وكذا يجمع بينهما (مثاريا زيداه) بالحاق الهاء به الموقف (ويضمان سواها) اي ينضم المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا وتقديرا ان كان معربا قبل حوف الخ في النداء لانه بناء الضم وهي المعروفة متفقة وهي ماغيته مغيرا عن لام وما سوى

قوله ما هو الاسم الخ اي ما هو الاسم الذي يخفض المنادى المضاف الى ياء المتكلم والتهديد ايضا فلا يدخل التحي نحو يا الله ويا الله واهي ولام التهديد نحو يا لزيد لا قتلنك فلا يجوز المهرة كرها ويكثر قصد وقولا فيما بعد وينصب اسواها كلا ويجب يا لكلا من مهانتي يا للمهدد اسم فاعل يا لكلا من مهانتي يا للمهدد اسم مفعول للتحير فينقع منه ويستريح من الحصوص وكذا للتعجب نحو يا للتحير فينقع منه ويستريح من الحصوص وكذا للتعجب نحو يا للتحير فينقع منه ويستريح من الحصوص علم الام التحي يوجد كرها في المصرع في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا لله ويا لله واهي ليس يا ولا والداهي وانما المدلد ياوم او يا هؤلاء اعجبوا لله وللرواهي ولا يخفى عليك انا لا نقول يخدد فالمنادى على تقدير كسر الام ظاهر واما على تقدير فتحها فكذلك لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق (وتقع) اعني المنادى على الفتح (لا الحاق الفتحا) اي الحاقا للاستغاثة بالحق لا قتضاء الالف فتح ما قبلها (ولا) الحاق (لام) فتح لانا للام يقتضي الجر والالف فتح فيدا زيها تناقضا وكذا يجمع بينهما (مثاريا زيداه) بالحاق الهاء به الموقف (ويضمان سواها) اي ينضم المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا وتقديرا ان كان معربا قبل حوف الخ في النداء لانه بناء الضم وهي المعروفة متفقة وهي ماغيته مغيرا عن لام وما سوى

قوله ما هو الاسم الخ اي ما هو الاسم الذي يخفض المنادى المضاف الى ياء المتكلم والتهديد ايضا فلا يدخل التحي نحو يا الله ويا الله واهي ولام التهديد نحو يا لزيد لا قتلنك فلا يجوز المهرة كرها ويكثر قصد وقولا فيما بعد وينصب اسواها كلا ويجب يا لكلا من مهانتي يا للمهدد اسم فاعل يا لكلا من مهانتي يا للمهدد اسم مفعول للتحير فينقع منه ويستريح من الحصوص وكذا للتعجب نحو يا للتحير فينقع منه ويستريح من الحصوص وكذا للتعجب نحو يا للتحير فينقع منه ويستريح من الحصوص علم الام التحي يوجد كرها في المصرع في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا لله ويا لله واهي ليس يا ولا والداهي وانما المدلد ياوم او يا هؤلاء اعجبوا لله وللرواهي ولا يخفى عليك انا لا نقول يخدد فالمنادى على تقدير كسر الام ظاهر واما على تقدير فتحها فكذلك لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق (وتقع) اعني المنادى على الفتح (لا الحاق الفتحا) اي الحاقا للاستغاثة بالحق لا قتضاء الالف فتح ما قبلها (ولا) الحاق (لام) فتح لانا للام يقتضي الجر والالف فتح فيدا زيها تناقضا وكذا يجمع بينهما (مثاريا زيداه) بالحاق الهاء به الموقف (ويضمان سواها) اي ينضم المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا وتقديرا ان كان معربا قبل حوف الخ في النداء لانه بناء الضم وهي المعروفة متفقة وهي ماغيته مغيرا عن لام وما سوى

المفرد المعرفة إما بما لا يكون مفردا بأن يكون مضافا وشبهه مضافا
وإما بما يكون مفردا ولكن لا يكون مفردا وإما بما لا يكون مفردا ولا معربا
فالقسم الأول هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا (مثل يا عبد الله)
والقسم الثاني هو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف (مثل يا رجلا
جيلا) والقسم الثالث هو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معربا (مثل
يا رجلا) مقولا لغير معين إذا لم يقصد غير معين هذا في وقت النصب
رجلا لا تقييد له لأنه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع هو
ما لا يكون مفردا ولا مبنيا على مثل ما يحسن وجه ظريفا ولم يرد به
هذا القسم مثالا انتخبت بعض أنقاء كلام المقيدين على مثل سهر
أنقاءها معافاة الباري مثال لما لم تفرد مع المثال الذي
فلا مثال أراد مثال لم يفرد (وتوابع المنادى المبني على علم يرفع
المفردة) حقيقة وحكما فيما يلي المنادى كونه مبنيا لأن توابع
المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني كونه على علم ليرفع
لأن توابع المستغاث بالألف تجوز فيها الرفع خوا يا زيداه وعمرا

يا طالما الجبلا معرفة بدليل تعريفه بقاء يا طالما الجبلا
الطريق خلافا لمن زعم أنها فاعل تكوفة بدليل عدم تعريفه
لا يقال إنها رجلا الصالح فيرد اعتقد عليه سوء مورد فحذف
والتقدير يا أيها الرجل الصالح فيرد لأنه حينئذ لم يحذف إلا ضمير
لا يتم الكلام إلا به فتأمل تم بتصرف العلامة الكبير. مصباح الأنصاف

وأما قال المفرد مبني لأن النكرة بالقصد والإفراد يصير معينة
مخاطبة فيقع موقع مفرد الخطاب فيبنى قيد بذلك احترازا عما

قبل لا تقييد له إذا لم يكن مما لا يزيل عنه إفادة كان يكون تقييدا له
إذا أحد يقول رجلا مقبلا لعينين وليس يحتمل غلوه يمكن
لا يكون تقييدا له فلزم أن يكون للتوقيت يعني هذا إذا لم يكن
منصوبا وقت كونه مقولا لغير معين حواشي سعدي

يعني إن كون المرء مقولا لغير معين قيدا للنصب إن لم يكن
بدونه هذا القيد لأن المقيد عام والعام يوجد بدون الخاص
وح يلزم أن يوجد نصب المجهول كونه مقولا لمعين وهو
باطل بنى على الضم فيما يوجد نصبه؟ وقد قيدا فليتأمل
يلزمه توقف ا

تقاضه في الخاصة وإما قيد يأتي بقول ظريفا ليكون نصبا وكونه
نكرة إيقصد معين فاندفع ما قيد معين بقا لحسن وجب
الظريف إنما كان في نفس المخاطب إذا قصد معين وجب
تعريفه وصفا لأنا كان منصوبا كالجبلا فاترح لا يوصف
بالعرفة فلا مقالا يا جاهلا لا تجهل الفد وسي الجبال قد وسا
وقال يا نخلة من ذات عرق طويلا ولا يقال الطويلا عند

أخرجها لتحليل حتى للشرط بمعنى إذا مضافا إلى الجملة نصح
وهو فعل شرط وسيل جزاء الشرط والجار متعلق له
لم يورد ..... ملاحظة لأن الشرط ..... معمول له
قول وهذه الأمثلة ..... كما قال ومن سيء مالي المعرف
والمستغاث ومنها ما سوطه فظ للمرفق ولم يمثل بما سوى
المستغاث فأجاب بقوله وهذه الأمثلة ..... فلذا
قيد ..... غير المستغاث بالألف فإنه مبني على الضم لا يرفع
توابعه وغير المبهم ..... مضعف لأن ما الموضع كما سيجيء

يا عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبيها مضافا او حكما بان تكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه والمراد بالحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (من التاكيد) اى المعنوى لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى (والصفة) مطلقا (وعطف البيان) كذلك (والمعطوف) بحرف (الممتنع دخول يا عليه) يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء (ترفع حملا على لفظه) الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز

قوله كامل وقوله الكامل هنا المضاف المعنوى اصابع

قوله والمراد بالحكم يعنى المراد بالحكم الاتي وهو الرفع على اللفظ والنصب في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلق بل مع قيد فلا بد من تفصيل التوابع الجاري فيها هذا الحكم لتعيين تلك التوابع وليخرج ما سواها ولا بد من تقييد ليتعين ما هو جار فيه وهو المعطوف بحرف لا يمتنع دخول يا عليه فظهر ترتيب التفصيل والتقييد فلا يرد ما قيل ان عدم الجريان لا يقتضي التفصيل بل التقييد وجيه الدين

صفة التوابع لان من البيانية ان كان بعد المعرفة يكون صفة وان كان بعد النكرة يكون حالا عنه وههنا هو الاول هندى

قوله اى المعنوى على ما فسره الشارحون وكان المختار عند المصنف ذلك اى اعرابه التاكيد اللفظي رفعا ونصبا واما تقييده في الشرح المفصل فبناء على الاعم الاغلب هذا توجيه ما ذكره الا ان ظاهر المختار عنده في شرح المفصل كما يشعر به التمثيل للتاكيد في شرح الكافية بنحو يا تميم اجمعون واجمعين وجيه الدين

لعدم جواز الوجهين فيه قوله حكمه في الاغلب راجع الى البناء فقط فما الاولى حكمه حكم الاول اعرابا في الكل وبناء في الاغلب بل الاولى حكمه حكم الاول في الاغلب لان البحوث عنه توابع المنادى المبنى داود

لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول لارى

قال الاصمعي لا توصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته كونه مثله في جميع الاحكام رضى

اى سواء كانت صفة جرت على من هي له او صفة غير من هي له سواء كانت ممتنعة دخول الياء عليها او غير ممتنعة وقوله عطف البيان كذلك اى مطلقا سواء كان ممتنعا دخول الياء عليه او غير ممتنع هندى

المراد منها مطلق حرف النداء اذ ذكره بطريق التمثيل ويجوز ان يراد خصوصها

ان يكون تابعا باللفظ (ونصب) حلا على (محله) لا بحرف تابع
المنبئ بأن يكون تابعا لمحل وهو هنا منصوب المحل إما بالمفعولية نحو يا تيم
اجمعين واجمعين في التأكيد (وبا زيد العاقل والعاقل) في الصفة
واقصر على مثالها لانها اكثر وبا شهرا وبا غلام بشير وبشيرا وعطف
البيان وبا زيد وبا لحارث ولحارث في المعطوف فيجر في المتبع دخول يا
عليه (والخليل) برجد وهو استاد سيبويه (في المعطوف) بجر
المتبع دخول يا عليه باختيار الرفع مع تجويزه النصب نظرا لمحل المعطوف
بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حد الاجارة على
على نقد ير مباشرة حرف النداء له وهو الصحة وما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشر حرفا لنداء أجعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا
(وابو عمرو) بن العلاء البصري القاري المقدم على الخليل باختياره
النصب مع تجويزه الرفع فيما لما امتنع فيه نصب رخم النداء بلا
اللام لا يكون منادى مستقلا فلحكم التبعية وتابع المنبي تابع لمحله
ومحل النصب (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف والمذكور كاسم
كأسيم الحسن في جواز نزع اللام عنه (فكالخليل) او ابو العباس مثل
الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام
عنه (والا) وان لم يكن المعطوف والمذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام

(١٠٥)

اللفظية في حكم الانفصال ... وجب التنوين

عنه مثل النحو والصرف فكأنه قيل يا عمرو اي يا ابا العباس يا ابن عبد الله ... بالنصب

لامتناع جعل منادى مستقلا (والمفرد) عطف على المفردة اي توابع

المنادى التي على ما يرفع مع المضاف لانها في تحقيق (المضاف) ... (المنصوب) ... (الاضافة)

اذا وقعت منادى نحو يا زيد صاحب عمرو فنصبها اذا وقع توابع اولى لانه توابع النداء لا يا

مثل اليتيم كلهم في التاكيد ويازيد ذا المال في الصفة ويا رجل باعة

في عطف البيان ولا يجوز المعطوف غير مع المتبوع دخول ياعلى يا علي منه مضافا

لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة في الحقيقة (والبدل

والمعطوف غير ما ذكر) اي غير المعطوف الذي كر مفرد وهو المتبع

دخول ياعلى فجوزه هو المعطوف الذي لا تمنع دخول ياعلى حكم

احكم كلها والحد منها (حكم المنادى المستقل) الذي باشره حرف

النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة

للذكر والمعطوف بالحرف منادى مستقل في الحقيقة ولما لم يتم

حرف النداء على فكون حرف النداء مقدرا فيه (مطلقا) يعني الثوا

كلها منها مطلقا وهذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء

كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف وكرتين فالبدل

مثل يا زيد ويا زيد اخا عمرو ويازيد طالعا جبلا ويازيد رجلا

صالحا والمعطوف مثل يازيد وعمرو ويازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا

جلد وبازيد وبعلبك سيبويه او والعلم المناوي والمبني على الضم اما
كونه منادى وفاقا للكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم
من اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه فانه جواز الضمة لا يكون الا
في المبني على الضم الموصوف بابن محمد وعن التاء او ملحق بها
اعني ابنة بلا يدخل الواسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم فيخرج عنه مثل يازيد الظريف زيد مضروب او مضاف اعني مثل
كون ذلك الابن مضافا الى العلم آخر فهل يكون كذلك يجوز
فيه الضم ام لا فيه تردد والاظهر الاول فيخرج عنه ايضا مثل يا رجل
كريم بن كريم فانه يجوز فيه الضم والنصب على ما مر تفصيله
فتحه كثيرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مستفادة
من التنكير المستفاد من على اختيار
التخفيف المحذوف بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا
به شبيها اي مع هيا التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف
باللام لتحرز اعن اجتماع التي للتعريف بلا فاصل او ويا هذا الآتي
بتوسيط هذا (ويا الهذا الرجل) بتوسط الامرين معا (والزموه
يعني العرب (رفع الرجل) مثلا وادركان صفة وحقهما جواز الوجهين
الرفع والنصب كما مر (لانه) اي الرجل مثلا (هو المقصود) بالنداء
فالمزموا رفعه لكون حركته لاعرابية موافقة للحركة البنائية

(١٠٧)

التوضيح علامة المنادى وقد دل على إنه هو المقصود بالنداء وهو معنى قولنا المتسبب
عزى قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا المدكور هنا بك
ما يخرج صفة الاسم ليهم عزى لك القاعدة (وتوابعه) بالرفع عطفا
على المحل أي الترمواً رفع توابع الرجل مضموما فواو ومفردة منها يا
الرجل الظريف ويا ايها الرجل والمال الا ايها) توابع منادى (معين)
وجواز الوجهين فيما يكون في توابع المنادى المبني (وقالوا) بناءً
على قاعدة تجويز اجتماع حرفي النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة
(يا الله) لان اصلها الله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختصر هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال (نحا)
واما مثل النجم والصعق واية كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس ان كانت اللام في عوض الهمزة
لانا صل الناس كن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناسٌ في سعة
الكلام فلا يتجوز ان يقال يا النجم والناس في لعدم جريان هذه القاعدة
فالتزقوا بكم مع لهاك يا الله ثم قلبي والتزيل يا الوصل عني لانها
ليست عوضا عن محذوف واله كانت لازمة للكلمة حكما على

فاتفقت فتبع محل فيجوز فيه وجهان فالحاصل المستاذ
منها مسموع فاتفقت الحصر منها في الجميع بين توابع المنادى
الأجود الوجهان في توابع المنادى المعرب بل في توابع المنادى
المبني
عصب
اشارة الجواب نعم لا معتد وهو هان يقال انه قلتم
انا نؤدي بالمعرف باللام فيقال يا ايها الرجل والله معرف باللام
فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال لكن قلتم يقال يا الله
وجوابه ان يقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان
اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هي من حروف اصلية
وهو الهمزة ثم إنه فقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت
الهمزة ثم ادغمت اللام في اللام ثم قصدا الله وانما عدم الادغام
الشمسي في طلاقا في الاسماء المبتدة على الله تعالى

فيه عليه كانا بالاصل هو الالف معرفا باللام لم يكن في التعريف
عوض عن الهمزة المحذوفة لاحتمالها معها في الاصل وجوابه
بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ان التعريف
في الالف من قولنا الالف الحكاية لانها المحكي ومراده ان الله
اسم الالف مذكر كما ذكر في تفسير القاضي وانما احتيج الى التعريف
في غير المبتدأ افادة للحصر كما في زيد الامير كما في المطول

لدفع العموم الذي يعلم بالمكانة من تأسيسها واما دخت
اللام في اللهم وضرورة يتضلع الهمزة في النداء

لعدم وجوده شيخ مزاولة هذه القاعدة الكلية في كل مواضع
الالوف وهي قطعا ان امكان الغير هو يا الله وهذا
من قبيل الكل الحاصر في فرد واحد مع امكان كان الشيء مانع
داود

كلية خامسة اشارة الى ان لفظ احكام يخصص بها لفظ يا الله
في باب النداء الالوف قطع همزة وان كانا في اختصاص همزة يا

بالشذوذ في العلامة وفي قولهم في العلامة الإذان في الانتقاء الاسم من
تعليق بقدر محذوف عربة
كليهما حكوا بانه لشذوذه (او لك) في جاز لك (في علة اتم عدي
اي تركيب كبعلبك وفيه الحادي والخمسون مضاف ومفرد مؤنثة وولي الثاني اسم مجرور
بالاضافة في الاول (الضم والنصب) وفي الثاني النصب حسبك
الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه
مضاف الى مدعى المذكور وتتم الثاني تأكيد لفظي فاسم ولي مضاف
والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى مدعى المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب
على ان يكون في الاصل يا تيم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني
كما في يا زيد زيد بالضم وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او
تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلفينكم
في سوءة ثم والبيت يجر بحرفي واد غمر التي الشاعران يجوه وفقا
جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمكم ابا يجوفي فيلقينكم في سوءة
اي مكروه من قبل يعني هجاءه يا هجر (او) المنادى المضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه (وجوه اربعة فتح الياء مثل (يا غلامي) وسكونها
مثل (يا غلامي) واسقاط الياء واكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها
كسرة احترازعن مثل (يا غلام) وقلبها الفا حو (يا غلاما)
المنصوب والمجرور واما الاول فقد
اي تأكيد اللفظي في الاتفاق حكم الاول وحركة حركة
اعراب كانت وبناية فكما انا لا لا يحذف في النوع الاول
فكذا التابع مع التأكيد بخصاص في اشعار الفصل بينها
في السعة مع انا لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه
الا في الضرورة وذلك بالظرف اجمعه في الاغلب لانها
كررا الاول بلفظه وحركة بلا تغيير صارا كالثاني في هو
الاول فكانا لم يفصلا هناك
يكرر جملة مثالية
والفاصل بين المضاف والمضاف اليه جائز بالتأكيد وهذا
المثال بالعطف في بعيره تعويض زراعي وجهة الاسد
وقولهم نصف ودرج رهم قول بين زراعي وجهة الاسد
اول بامن رأى عارسا مستويا سريعا فقال ما رايتها صار
وهو السياب الذي يعترض بالاقوق وزراعي الاسد
كوكبان صيران نزل فيهما القمر وجبهة الاسد كواب نزل
في القمر وانما كانا سيابين بان زعما ان عراعي الاسد وجبهة
الاسد يكون مطر
هندية وحواشي
معيار لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الظرف
وذلك حامت في الظرف كما يجيء في باب الاضافة
خطاب لبني تيم
قوله والسيراني في الضم مختار بل اشار الى رده بتقديم الضم
اعراب حتى يصح الاحتمال في الضم والنصب
قوله وكانا الخ الاولى بكان الضم على الصواب والسياب
الفتح ايضا وكما انا اذا قدرنا الضم والنصب لا يجوز على ترتيب كلامه
فتنبه
قوله لانه اما تابع مضاف او تابع تابع مضاف الخ
على تقدير الاول وهو كون تيم الاول منادى مفردا معرفة
وتابع مضاف بالاضافة والعلمية على تقدير الثاني اما
الاضافة فظاهر وقد يكون تيم الاول مضافا الى العدي المذكور
واما الصفة فهو اذا كان تيم الاول مضافا الى العدي فظاهر
وان كان مضافا الى المحذوف الذي هو المضاف الى العدي
عند سيبويه والمبرد والسيرافي فالنصب كما هو الظاهر
على ان تأمل فلا تغفل عن الغفور

وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لانه لا يليق غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف في يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم (بالهاء) في هذه الوجوه كلها (وقفا) اي في حالة الوقف تقول يا غلامه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل (وقالوا) اي العرب في محاوراتهم (يا ابي ويا امي) على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله (ويا ابت ويا امت معا) اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء (فتحا وكسرا) اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم فيهما نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته

البنوة ثم زيد الهمزة في اوله فقيل ابن ثم صغر الابن فيعود الى الاصل فصار بنيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار بني ثم ادخل عليه حرف النداء فقيل يا بني حواشي هندي

يعني فيما سامطردا فيهما كما في باقي المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه الاربعة المذكورة آنفا في الوصل والقطع تم

قوله بالهاء في هذه الوجوه آه على تقدير ان يكون جعل قوله وبالهاء وقفا مستقلا على حدة عطفا على جملة السابقة او على خبرها يدل على وجوب الهاء في الوقف في الاحوال الاربعة المذكورة لكن الوجوب ليس الا مع الالف والاولى ان يكون قوله بالهاء عطفا على بلا هاء بمحذوف تقديره ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بلا هاء او بالهاء وقفا فيفيد العبارة الجواز لكن يحمل على ما يشمل الوجوب ايضا لئلا يشكل بصورة الالف فان الهاء مع الالف كما ذكرنا. عصمت

يعني اذا كان هذه الوجوه توصل الى ما بعده بلا فاصل لا يؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل تم

وقالوا استينافا واعتراض مستثنى معنى من الوجوه الاربعة للمنادى المضاف الى ياء المتكلم فان لما سيأتي وجهان زائدا على الوجوه الاربعة المتقدمة او عطف على ما قبلها من حيث المعنى فكانه قيل قالوا هكذا في مثل يا غلامي وقالوا آخر زيني زاده

جمع محاورة اي مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام الى ياء المتكلم. توقادي

لان الانسان يكثر نداء لابيه وامه وكثرة النداء تقتضي كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر ذاكرة الوجوه توقادي

(و) قالوا يا اتباع ويا امتيا (بالألف) بعد التاء جمعا بين العوضين (وقوله)

فما قالوا يا تيما ولا امتيا حرارى لحم بين العوض عنه بغيره حرارى و

قالوا (يا ابزام ويا برخ بحاصة) هذا لا يختص بالنظر إلى الام والعم اى

لا يقال يا راع ويا بن خال بل يقال يا برخ ويا بخال لأن المنظر إليه

أيضا فانهم يقولون يا بن ام وابنة عم على الوجوه الاربعة امثلة يا كلا

فقالوا يا ابزام ويا برخ بفتح الباء وسكونها ويا ابزام ويا برخ بضم الباء

والاكثر يا بكسرها ويا برخا ويا برخ بابدال الالف الفا وقالوا (زيادة

ويجب عند ذكر المضاف اليه الكف عن الالف فالوا في الاكثر

بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التسعيف وانما كان حقه

النداء الترخيم مع ضم ما يليه فقال (او ترخيم المنادى) اى الواقع في سعة الكلام

من غير ضرورة بشرط دعتا اليه فارقت الضرورة فالطرف قالوا الاول

(و) هو (في غيره) اى غير المنادى واقع (ضرورة) اى لضرورة شعرية

دعته اليه لا في سعة الكلام (وهو) اى ترخيم المنادى (حذف في آخره

اى المنادى (تخفيفا) اى لغير التخفيف لا ليبنى المحذوف عليه الجزء

المستقل المتخفف فيما هذا كيونس لان المعرب محفوظ بترخيم المنادى بعلا

ترخيم المنادى بالمقابلة ويكون ترخيم غير المنادى مطلقا ناجما

الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور بالام (وشرطه) اى

شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى (١) الا يكون مضافا حقيقيا اجماعا فدخل المضاف الى ياء المتكلم فلا يقال فى يا غلامى يا غلا ولا فى يا غلام زيد يا غلا لان المضاف اليه كالجزء من المضاف فكما لا يحذف بعض الكلمة لا يحذف ما هو كالجزء منها (٢) الا يكون مستغاثا لان المستغاث يلزم ان يكون مجرورا باللام ظاهرة او مقدرة والترخيم يمنع من ظهورها (٣) الا يكون مندوبا لان المندوب يلزم ان يكون مضموما بما قبل الالف المزيدة للندبة والترخيم يمنع من ظهورها وواحد امر وجودى وهو (٤) ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف او لا لانه لو لم يكن كذلك لالتبس بغيره فلا يحصل الغرض من الترخيم وهو التخفيف

(قوله شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى) اى كان التقدير الاول او التقدير الثانى (قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية) اى امور اربعة ثلثة منها امور عدمية (قوله وهى (١) الا يكون مضافا حقيقيا) اى الا يكون المنادى مضافا حقيقيا (قوله اجماعا) اى اجماع النحاة (قوله فدخل المضاف الى ياء المتكلم) اى فدخل فى المضاف حقيقيا المضاف الى ياء المتكلم (قوله فلا يقال فى يا غلامى يا غلا) اى فلا يجوز ان يقال فى ترخيم يا غلامى يا غلا (قوله ولا فى يا غلام زيد يا غلا) اى ولا يجوز ان يقال فى ترخيم يا غلام زيد يا غلا (قوله لان المضاف اليه كالجزء من المضاف) اى لان المضاف اليه فى حكم الجزء من المضاف (قوله فكما لا يحذف بعض الكلمة لا يحذف ما هو كالجزء منها) اى فكما لا يجوز حذف بعض الكلمة لا يجوز حذف ما هو فى حكم الجزء منها (قوله (٢) الا يكون مستغاثا لان المستغاث يلزم ان يكون مجرورا باللام ظاهرة او مقدرة والترخيم يمنع من ظهورها) اى (٢) الا يكون المنادى مستغاثا لان المستغاث يلزم ان يكون مجرورا باللام ظاهرة او مقدرة فى المنادى والترخيم يمنع من ظهور اللام فى المنادى (قوله (٣) الا يكون مندوبا لان المندوب يلزم ان يكون مضموما بما قبل الالف المزيدة للندبة والترخيم يمنع من ظهورها) اى (٣) الا يكون المنادى مندوبا لان المندوب يلزم ان يكون مضموما بما قبل الالف المزيدة للندبة فى المنادى والترخيم يمنع من ظهور الضمة فى المنادى (قوله وواحد امر وجودى وهو (٤) ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف او لا لانه لو لم يكن كذلك لالتبس بغيره فلا يحصل الغرض من الترخيم وهو التخفيف) اى وواحد امر وجودى فى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى وهو (٤) ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف او لا لان المنادى لو لم يكن كذلك لالتبس بغيره فلا يحصل الغرض من الترخيم وهو التخفيف

(قوله فخرج بالعلم النكرة) اى فخرج بقيد العلم فى قولنا اما علما زائدا على ثلثة احرف او لا النكرة (قوله فلا يجوز ترخيم نحو يا رجل) اى فلا يجوز ان يقال فى ترخيم يا رجل (قوله لان الغرض من الترخيم التخفيف) اى لان الغرض من الترخيم الذى هو التخفيف (قوله ولا تخفيف فى الاسم الثلثى) اى ولا يحصل التخفيف فى الاسم الثلثى (قوله فلا يحذف منه شىء) اى فلا يجوز ان يحذف من الاسم الثلثى شىء (قوله وخرج بزيادة الالف نحو حمزة) اى وخرج بقيد زيادة الالف فى قولنا او لا نحو حمزة (قوله فانه لا يجوز ترخيمه) اى فانه لا يجوز ان يقال فى ترخيم حمزة (قوله لان الالف فيه اصلية) اى لان الالف فى حمزة اصلية (قوله فلا يحذف) اى فلا يجوز ان يحذف الالف من حمزة (قوله لان الحذف لا يكون الا فى الزوائد) اى لان الحذف لا يجوز ان يكون الا فى الزوائد (قوله فلا يحذف من حمزة الا الهمزة او الميم) اى فلا يجوز ان يحذف من حمزة الا الهمزة او الميم (قوله وكلاهما لا يجوز حذفه) اى وكلا الهمزة والميم لا يجوز حذفه (قوله اما الهمزة فلانها فاء الكلمة) اى اما الهمزة فلان الهمزة فاء الكلمة (قوله واما الميم فلانها تدل على التانيث) اى واما الميم فلان الميم تدل على التانيث (قوله فلا يحذف) اى فلا يجوز ان يحذف الميم (قوله فخرج بالعلم النكرة) اى فخرج بقيد العلم فى قولنا اما علما زائدا على ثلثة احرف او لا النكرة (قوله فلا يجوز ترخيم نحو يا رجل) اى فلا يجوز ان يقال فى ترخيم يا رجل (قوله لان الغرض من الترخيم التخفيف) اى لان الغرض من الترخيم الذى هو التخفيف (قوله ولا تخفيف فى الاسم الثلثى) اى ولا يحصل التخفيف فى الاسم الثلثى (قوله فلا يحذف منه شىء) اى فلا يجوز ان يحذف من الاسم الثلثى شىء (قوله وخرج بزيادة الالف نحو حمزة) اى وخرج بقيد زيادة الالف فى قولنا او لا نحو حمزة (قوله فانه لا يجوز ترخيمه) اى فانه لا يجوز ان يقال فى ترخيم حمزة (قوله لان الالف فيه اصلية) اى لان الالف فى حمزة اصلية (قوله فلا يحذف) اى فلا يجوز ان يحذف الالف من حمزة (قوله لان الحذف لا يكون الا فى الزوائد) اى لان الحذف لا يجوز ان يكون الا فى الزوائد (قوله فلا يحذف من حمزة الا الهمزة او الميم) اى فلا يجوز ان يحذف من حمزة الا الهمزة او الميم (قوله وكلاهما لا يجوز حذفه) اى وكلا الهمزة والميم لا يجوز حذفه (قوله اما الهمزة فلانها فاء الكلمة) اى اما الهمزة فلان الهمزة فاء الكلمة (قوله واما الميم فلانها تدل على التانيث) اى واما الميم فلان الميم تدل على التانيث

(قوله فخرج بالعلم النكرة) اى فخرج بقيد العلم فى قولنا اما علما زائدا على ثلثة احرف او لا النكرة (قوله فلا يجوز ترخيم نحو يا رجل) اى فلا يجوز ان يقال فى ترخيم يا رجل (قوله لان الغرض من الترخيم التخفيف) اى لان الغرض من الترخيم الذى هو التخفيف (قوله ولا تخفيف فى الاسم الثلثى) اى ولا يحصل التخفيف فى الاسم الثلثى (قوله فلا يحذف منه شىء) اى فلا يجوز ان يحذف من الاسم الثلثى شىء (قوله وخرج بزيادة الالف نحو حمزة) اى وخرج بقيد زيادة الالف فى قولنا او لا نحو حمزة (قوله فانه لا يجوز ترخيمه) اى فانه لا يجوز ان يقال فى ترخيم حمزة (قوله لان الالف فيه اصلية) اى لان الالف فى حمزة اصلية (قوله فلا يحذف) اى فلا يجوز ان يحذف الالف من حمزة (قوله لان الحذف لا يكون الا فى الزوائد) اى لان الحذف لا يجوز ان يكون الا فى الزوائد (قوله فلا يحذف من حمزة الا الهمزة او الميم) اى فلا يجوز ان يحذف من حمزة الا الهمزة او الميم (قوله وكلاهما لا يجوز حذفه) اى وكلا الهمزة والميم لا يجوز حذفه (قوله اما الهمزة فلانها فاء الكلمة) اى اما الهمزة فلان الهمزة فاء الكلمة (قوله واما الميم فلانها تدل على التانيث) اى واما الميم فلان الميم تدل على التانيث

(قوله فخرج بالعلم النكرة) اى فخرج بقيد العلم فى قولنا اما علما زائدا على ثلثة احرف او لا النكرة (قوله فلا يجوز ترخيم نحو يا رجل) اى فلا يجوز ان يقال فى ترخيم يا رجل (قوله لان الغرض من الترخيم التخفيف) اى لان الغرض من الترخيم الذى هو التخفيف (قوله ولا تخفيف فى الاسم الثلثى) اى ولا يحصل التخفيف فى الاسم الثلثى (قوله فلا يحذف منه شىء) اى فلا يجوز ان يحذف من الاسم الثلثى شىء (قوله وخرج بزيادة الالف نحو حمزة) اى وخرج بقيد زيادة الالف فى قولنا او لا نحو حمزة (قوله فانه لا يجوز ترخيمه) اى فانه لا يجوز ان يقال فى ترخيم حمزة (قوله لان الالف فيه اصلية) اى لان الالف فى حمزة اصلية (قوله فلا يحذف) اى فلا يجوز ان يحذف الالف من حمزة (قوله لان الحذف لا يكون الا فى الزوائد) اى لان الحذف لا يجوز ان يكون الا فى الزوائد (قوله فلا يحذف من حمزة الا الهمزة او الميم) اى فلا يجوز ان يحذف من حمزة الا الهمزة او الميم (قوله وكلاهما لا يجوز حذفه) اى وكلا الهمزة والميم لا يجوز حذفه (قوله اما الهمزة فلانها فاء الكلمة) اى اما الهمزة فلان الهمزة فاء الكلمة (قوله واما الميم فلانها تدل على التانيث) اى واما الميم فلان الميم تدل على التانيث

التأنيث) وإن لم يكن علما أو لازيادة على الثلاثة لأن وضع التاء على أنها

فكيفية في مقتض للسقوط فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط

لم فى الاصل ولم تبال ببقاء بخوته وشاة بعد الترخيم علم فى غير

لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم لان التاء انما كان قبله عا

ثلثة (اذا بنا) كلا (اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى اشتمل

المشروط ولا يلتفت الى الاماتة مرخيم يا صاح ويا صاحب فمع شدوده

فالوجه في ترخيم كثرة استعمال (منادى) وقوع مزيدا فيه الطالع

شرح في بيان كيفية الحذف وفي تسببه فقال (فان كان في آخر) اى آخر الكلمة

(زيادتان) كائنتان (فحكم الزيادة (الواحدة) فانها تزيد تارة

والحق تزيد غير ثابتة ومرجانا فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا

ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف فيها الا الاخر كما تقدم) اذا جعلتها

فعلا ومن الوشاة والحسنى هو مذهب سيبويه لا افعالا لجمع اسم

على هو مذهبه غيره لا يزيد على ثلاثة حروف مزيات غير (وهو ان كان) في

الجمع (حرف صحيح) اى صحيح اصلى اثبت رد الى الذهن لان الحكم في

الصحيح الاصالة فيحمل ما شك فيه على الاصالة ولا يحذف منه الا الثاني

(وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرحى ومدعوة فان

الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصالة (قبله مدة) بالف او واو

او ياء (الاخير فيهما في الاصالة (قبله مدة) بالف او واو

(وهو) الحاصل بالترخيم (فيحكم للباقي) والثابت (لا يجبر إجراء فرعي) أو
اللهم إلا أن أكثر فيقال في ياحارث (يا حار) كبقية الرباعي (الاستعمال)
(الأكثر فيقال) في ياحارث (يا حار) كبقية الرباعي (الاستعمال)
(أو) في ياثمود (يا ثمو) بواو مطرحة بعد ضمة (و) يا كروان (يا كرو)
بواو متحركة بعد ضمة (وقد يحمل) قد للتقليل أي يحمل المنادى المرخم
على الاستعمال الأقل (اسما برأسه) كأنه لم يحذف منه شيء فيكون
لفظا بلا ناقص أو زائد واستحسنه الرضي لأن الحذف لعلة قد زالت فكأنه لم يحصل
له في بنائه وإعلاله وصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل (فيقال يا حا)
بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم (ويا ثمى) لأنه لما جعل
ثموا سما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر
ما قبلها كما ذكر (في ترخيم يا كروان) لأنه لما جعل كروا سما برأسه
ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وانقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وقد استعملوا) يعني العرب (صيغة
النداء) يعني ياحاسة في المندوب لأنه لا يدخل عليه سوى هاء السكوت
الشهر صيغة) أكثر (وأولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير النداء
والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه أحد ونحو محاسن يعلم الناس
أمورا مما عظم لبعد رؤيته والبكاء ويشاركوه في النعيم (و)
في الاصطلاح (هو المتفجع عليه) وجودا (أو عدما بـ(يا) أو (وا)

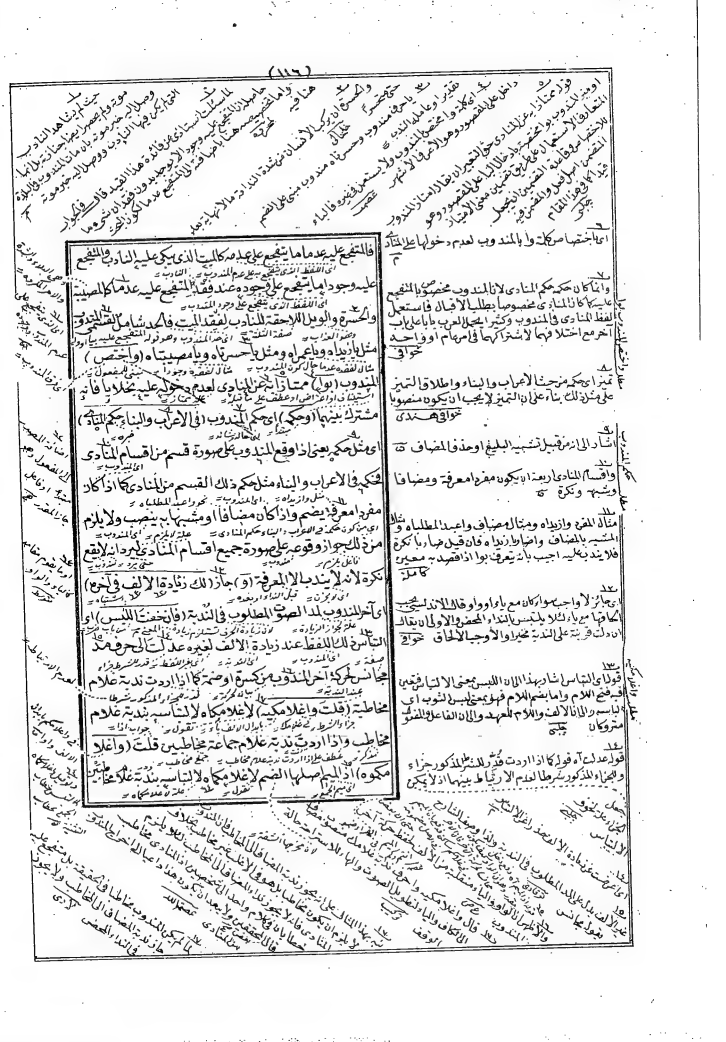

الثاني (و) جاز (لك الباء) التي ألحقها بهذه الثلاث (في) حال الوقف
عليها (ولا يندب) ما (من) قسم المندوب المنتفي عليه عدم (الا) الاسم
(المعروف) الذي اشتهر المندوب به بعد النداء به بموقوف في حالته
(وانتفى عليه (فلا يقال يا زيداه واحلاماه) اذا قلّ شهرته بهذا اللفظ مندوبا
خاص النقل الذهني النكرة وبعرفه بعد النداء به الندبة عليه (وامتنع
لحاقا الالف بصفة المندوب بل يجري عليها الموصوف مثل وازيداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصاله بالمضاف اليه
لا يرجح به تمام المضاف فهو كالجزء منه بخلاف في الصفة فانها جاز
بها بعد تمام الموصوف بخلاف التخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثلا يا امير
المؤمنينا وه ولم يجز (مثل وازيد الطويل ولا حلاوا اليونس) فانه
يجوز لحاق الالف آخر الصفة فاذا تمما الموصوف والصفة وان
كان في اللفظ انفصل من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا ان اتمام
منه مرتبة المعنى لاتحادها بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكي يونس رجلا
ضياع له قد حان فقال واحمجمتي الشاميتاه و الحجمة القدح
(ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء) اذا كان مقاربا نا
(مع اسم الجنس) ويجيء به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف

بالنداء كيا رجل ولم يقع في مثل يا رجلا لان نداءه يكثر كثرة نداء العلم

فلو حذف منه حرف النداء لم يسغ الا في اضطرار او الاشارة

او بالاسم اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام (والمستغاث بالذي

لانه المطلوب في مهامه الصوت وتطويل الكلام والمبني منافية فبقي على هذا

من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم بسبب كان مع مد

حرف النداء كقطفة الله فانه لا يحذف منه الا مع امد اد اللهم المشددة

منه نحو اللهم او مع تعريد (نحو يوسف اعرض عن هذا) او يا يوسف

ولفظة اي اذا وصف بذي اللام (نحو ايها الرجل) او يا ايها الرجل

او بالموصوف بني اللام نحو يا هذا رجلا او يا ايها الرجل واليهود

احذف فيما بعد ها التنبيه ان تصرف هذا بذي اللام والموصول الذي هو اي

كانت نحو علام زيدا فعلت او الموصولات نحو من لزيد اكرم

واما المضمر فيشتد ذا وها نحو ايها انت ويا ايها الك (وبعد) احذف في

النداء من اسم الجنس في (اصبح ليل) او غير صبحا يا ليل فحرف

النداء من الليل مع ايا سمع حسن ندوة او في اطرد فرا) او كاروان وفي شذوذ ان

حذف هذه (واي افيد محتوف) اي يا محذوف قالوا يختص قرفع في الليل

على يا سم سنتي فجتفع وقالوا قد محذوف وحده وحرف النداء عن غير ذي

مع ايا اسم حسن ندوة او في اطرد فرا) او كاروان وفي شذوذ ان

ذوه فرشي

انحذف حرف النداء مع اسم الجنس ترخيم ضرورة العلم قبل هي قيد نصيرون بها الكوفان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى تسمع وطرق حتى يصار الوعي ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصيد وجعل الفرخ فلا تحزني ايضا (و) قد يحذف المنادى (للقياس قرينة جواز انحلالا اسيحدوا) تخفيف الا على ان يحرف تنبيه ويا حرف نداء ويا قوم اسيحدوا والقرينة استاع دخولها على الفعل بخلاف واو اسيحدوا وتشديد اللام لان ليس مرهما الباء فان اتح ناصبة المضارع ادغمت فيها ولا يعمل الا مضمرا فعل مضارع سقط نونه بالنصب (الثالث) من تلك المواضع لام الجحود التي وجد قبل المفعول به فيها (ما) اي مفعولا (اضمر) او قدر (عاملها) الناصب (على شرطية التفسير) لشرط واحد وما يفهمها الى التفسير سيأتي اما اضمر عامل بناء على شرط وهو تفسيره فعلا وشبهه) احترز به عن نحو زيدا يوك ولا يريد به ان يلد الفعل او شبهه متصلا بان يكون الفعل وشبهه جزءا الكلام الذي هو في نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه (مشتغل) عن ذلك الفعل وشبهه (عنه) اي عن العامل في ذلك الاسم (بضميره) اي العامل في ضميره (او في متعلقه) اي متعلق العامل في ذلك الاسم (بضميره)

على واو ارادة الكيان فانه يخفف الا يقف عليها ويبتدا بها سيحدوا وانصم الهمزة محمد وانك

حوابه نعم لو اعتقد رووها نك لو قلت بالتخفيف بقرأ بالتشديد فاجابه بمثل ذلك بقول الجلا في قراءة التشديد بالواو لا يسجدوا المفعول الا يهتدون الذي قبل ولا الله اوجد من اجلها هم او متعلق يصدهم او يزينهم بتقدير اللام من قبيل كل الها وهو الموافق للمعنى والله اعلم

المفعول به

اذا اضمار او اقحما على شرطية وهو تفسيره بما بعده فهو مفسر لما هو في العام الخاص هنده

مأخوذ من الفسر وهو مقلوب من السفر وهو الكشف والاظهار يقال فسر الصبح اذا اضاء حمد وسمي السفر سفرا لظهور جلا فالرحل فيه قيل الفسر اظهار المعاني المقفول والسفر ابراز الاعيان للابصار حاشية

اعلم ان وضع في المضاف لفظ شرطية وشرط وسبب مبتدا فوله بشرط كذا او سبب كذا فالا اضافة بيانية

فولا اضمر عاملا اما اشارة الى ان قول على شرطية ظرف مستقر متعلق بالباء المقدرة ما باعتبار كونه مفعولا للاضمار او مفعولا مطلقا له وتقديره ومن الكلام بناء على شرطية التفسير وجوزان يكون الظرف لغوا متعلقا باضمر على ان يكون على بمعنى مع

قائل هذا جمع الضمير والمفسر في قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فقال اما رأيت الثاني كاملا حيا والاول فكان سائل سأل كيف رأيت وكان فجواب رأيتهم لي ساجدين اوهم تحصيل العلم عند السامع واعادة الفعل الثاني للتاكيد اقليد

عطف على ضميره

قوله النصب بقول تعالى اني رأيت الآية لا نه ليس لي

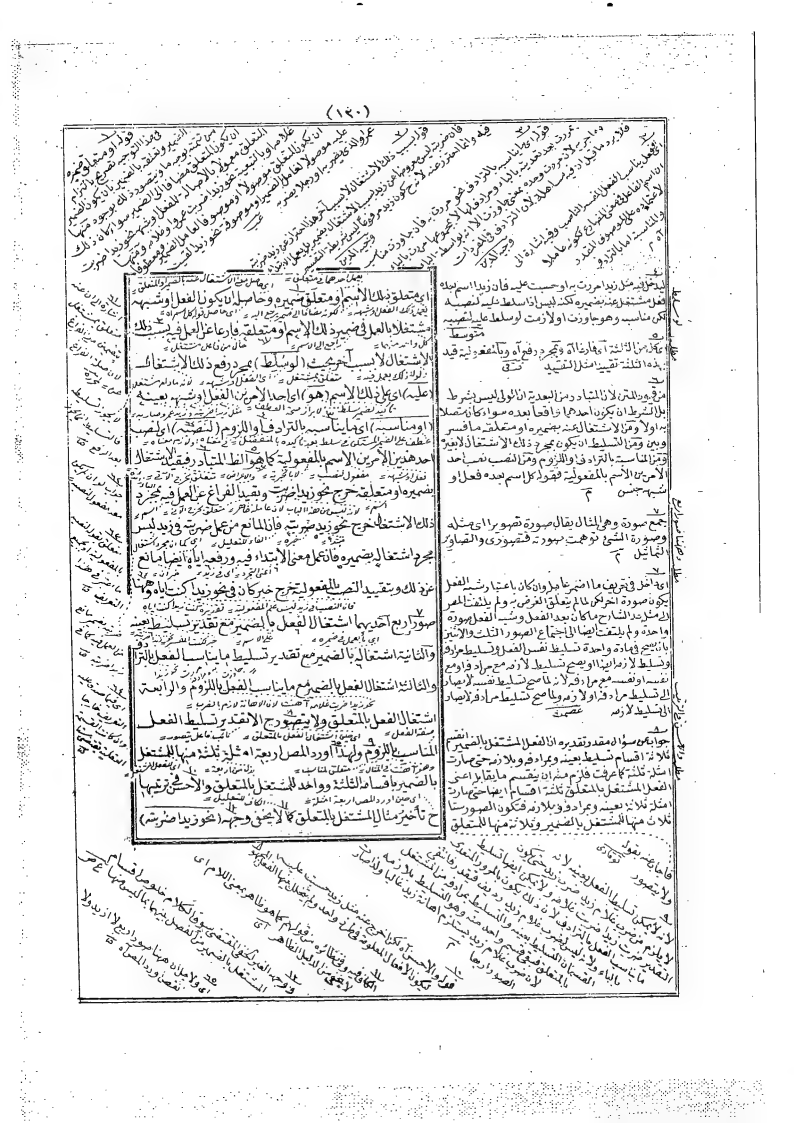

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه (وزيدا مررت به) مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فانه مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت (وزيدا ضربت غلامه) مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق (وزيدا حبست عليه) مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه
ملابسته للمحبوس عليه (ينصب) زيد في هذه الامثلة (بفعل مضمر يفسره
ما بعده اي ضربت) يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني (و) على هذا القياس (جاوزت) فانه مفسر بما يرادفه
اعني مررت به (واهنت) فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب
الغلام يستلزم اهانة سيده (ولابست) فانه مفسر بما يستلزمه اعني
حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير
اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى
هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال (ويختار) في الاسم المذكور (الرفع
بالابتداء) اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويترجح (عند عدم قرينة خلافه) اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب
لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما لصلاحية التفسير

ظرف مستقر فاعل لما والجملة صلة ما او مرفوعة المحل صفة والضمير لبعده راجع الى المستكن في ينصب والى الفعل

المثال للممثل له
اشارة الى ان المفسر قد يكون مبنيا للمفعول مع ان المفسر مبني للفاعل هح

علة لكون ضربت مقدرا ههنا ويحتمل ان يكون علة لارادة المصنف ضربت المقدر قدقي

باللزوم وهو لابست قدقي

باعتبار القول مبتدأ اي قوله جاوزت المقدر في قولك زيدا مررت به

صفة لفعل المضمر

من فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه هندي

من الاهانة التحقير لا من الايهان يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت

خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ

اي لو قدرته ضربت فيه كذبت في القضية لانك انما ضربت غلامه لا زيدا تجدواني

غالبا لان بعض الاحبة الصادقين في المحبة يؤدبون غلمان احبائهم بالضرب وغيره تم

علة لاستلزام الضرب الاهانة

وكذا في ضربت اخاه او صديقه او ما يجري ذلك المجرى بخلاف ما اذا قلت زيدا ضربت عدوه اذ ليس المعنى اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه ولم يستقم واحد مما ذكرناه خوافي

١٣
قوله في مظان اي في مواضع يظن في بادي النظر من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن فيه في الواقع والا لا يصح ان يقال ويختار الرفع بعد الوقوع على شريطة التفسير لانه وجب النصب والظن يحتمل الصدق والكذب محرره

نائب فاعل يختار

ولا يكون لزوم الرفع لان الباب معقود للمفعول به المنصوب بفعل مقدر فلا يستقيم لزوم الرفع لانه يخرجهم حقيقته نجم الدين

ويرجح عليه الرفع الحاصل بالابتداء اي بالعامل المعنوي

قرينة معينة للنصب فتجعل راجح النصب قرينة تعاضدي ترجح الرفع لسلامته عن الحذف وخروج ضربته (اوعبد وجود) القرينة المرجحة من الجانبين

(ولكن كون القرينة المرجحة للرفع (اقوى منها) اي من القرينة المرجحة للنصب (اكافا) الداخل على المالا الامع (غير المطلب) اي بشرط ان لا يكون الفعل المستقبل بعد طلبيا كالامر والنهي والدعاء نحو ليقم القوم واما زيد فاكرمه بالرفع والعطف على الفعل - قرينة النصب وقيل قرينة الرفع وهو قوي لانها لا يلزم بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه يكثر والرفع يقتضي وقوع الاسمية بالسلامة عن كل ما يبطلها ايضا واما زيد فاكرمته بالرفع فالمتبادر منه النصب على الاشتغال وهو لا يتوقف على تقدير شيء

قال مع غير المطلب احترازا عما اذا كان مع المطلب نحو اما زيدا فاضربه فالمتبادر منه النصب فاذا رفع يقتضي وقوع المطلب خبرا وهو لا يتوقف على تقدير شيء

(الا بأو ونحوها ومثل اما مع غير المطلب (اذا) الواقع على الاسم المذكور (للمباغتة) (او كمن مر اقوى) القرائن (في ان يفسر بعد غير) المطلب (فالمختار رفع الرفع فان اذا للمباغتة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فيه الظرف فبناء اذا للمباغتة) يلزم بعدها الاسمية فاذا لم يلزم بعدها الاسمية خلت وقوعها بعدها فلا تباغض (وعبارة النحاة) في المذكور بالعطف (ليس عطف جملة هو فيها (على جملة فعلت) متقدمة (للتناسب) اعارعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها

في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيداً لقيته (وبعد حرف النفي) يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا (و) بعد (حرف الاستفهام) نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه لا يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل (و) بعد (اذا الشرطية) الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه (و) بعد (حيث) الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه (وفي) (ما قبل الامر والنهي) يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور (اذ هي) اي هذه المواضع (مواقع الفعل) اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا (و) كذلك يختار النصب في الاسم المذكور (عند خوف لبس المفسر) اي التباس ما هو مفسر في حال

يشترط التكرار كما في قوله تعالى فلا صدق ولا صلى الآية
داود

لان الاستفهام بالفعل اولى ولذلك كان ازيدا ضربته احسن من قولك ازيد ضربته
خواقى

والفرق بين اسم الاستفهام وحرف الاستفهام ان اسم الاستفهام يمكن جعله مبتدأ وما بعده خبرا له بخلاف حرف الاستفهام فانه لا يمكن
هندى

كانه قيل لا يجوز دخول هل على الاسم اذا كان بعده فعل فاجاب بقوله فانه يجوز آه

اي استقباحا اقل من استقباح هل زيد ضربته ولهذا قال الرضي والنصب ههنا احسن القبيحين
داودى

والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا تعانقه ولهذا قبح هل زيد خارج
لارى

قوله واذا الشرطية وحيث اي فيجوز الرفع فيختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو زيدا تجده فاكرمه وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا بمعنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها من حيث احتياجها الى جملة توضيحية اي بمعنى الشرط ولا يستعمل بهما الشرط
متوسط

كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذا في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية
لارى

قوله فيما قبل قد رد في عبارة المتن الموصول اعني ما مع بعض الصلة اعني قبل فيلزم عليه حذف الموصول مع بعض الصلة وهو قليل وايضا يلزم عليه حذف المضاف وهو كلمة قبل

النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع (بالصفة) فلا يُعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى الحق او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا (مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر) ينصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المعنى الحق ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف الحق فان المراد الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد (ويستوي الامران) اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت (في مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما في الرفع بكونها اسمية فتعطف

صفة او خبرا لا يحتمل المفسر وهما متضادان قدقي

بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا. م

فان المقصود من الآية عمومية القدر في جميع المخلوقات فاذا نصب كل كان تقديرها خلقناه كل شيء بقدر فلم يفد الا المعنى المقصود لعدم دلالة الكلام على ذلك واما اذا رفع كل على الابتداء فيحتمل وجهين احدهما ان يكون خلقناه في محل الرفع بان يكون خبرا لكل شيء وبقدر خبر بعد خبر او متعلق بخلقنا وح يفيد المعنى المقصود ايضا والثاني ان يكون مجرور المحل بان يكون صفة لشيء وبقدر خبره وح لم يفد المعنى المقصود من الآية اذ ليس المراد ان الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا مع ان المفهوم من الكلام ح ذلك فلم يلزم منه عمومية القدر في جميع المخلوقات بمجرد الخبر وهي المقصود منها بل عموميته في جميع المخلوقات التي لها تلك الصفة فالحاصل ان الرفع لما كان محتملا لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب متعينا للمقصود كان ارجح عا في شرح الكافية

قوله بقدر لا الحكم على كل شيء بمخلوق لنا صح جزاد صفة كل شيء المقصود

قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المحذوفة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة لاري

قوله فانه يوهم آه لا حاجة الى الاستدلال بفساد احتمال الصفة لاختيار النصب بل يكفي في نفيه ان يكون المفسر جملة خبرية هو المقصود بالافادة وكونه صفة لامر آخر خلاف المقصود سواء كان له معنى صحيح في نفس الامر او لم يكن والا يلزم ان لا يكون المختار النصب عند المعتزلي فان احتمال الصفة على مذهبهم غير فاسد مع انه ليس كذلك اذ لم ينقل خلاف في اختيار النصب من واحد منهم وقد ذكر علم النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله العلامة والرضي والسكاكي فالاولى ايراد قوله فانه يوهم بطريق العلاوة منهم لا بطريق الاستدلال عصمه الله

اي بين كون ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني الالتباس ليس الا في حال الرفع م

لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا يكون الفعل مفسرا لا يحتمل الصفة واذا كان مرفوعا يكون الفعل

يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة او الخبر

فان قيل فيجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس ولا لبس حقيقة ولذا سماه خوف اللبس هندي

الرفع اصلا لظهور فساد ذلك لانه ليس لكونه مفسرا وجه على تقدير الارتفاع لانه يلتبس على تقدير الرفع انه مفسر ام صفة المفسر عند الانتصاب صالحا لان يقع صفة وغيرها عند قال بالصفة اراد به احتمال التركيب لغير معنى المقصود بان يكون عوض قندي

يكون مفسرا في حال النصب هذه الحال مجاز اولى او كونه لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مع انه ليس بمفسر في نوقادي

الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا لا التباس فيه لان التركيب اي حال النصب حيث

الا يظهر فوائد الاستدلال على اختيار النصب والعطف على شريطة التفسير نوقادي

وانما ذكر عنده او في داره لئلا يورد عليه انه لا يصح عطفا لجملة الثانية على الفعلية فقط لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وفي الجملة الثانية ضمير يرجع الى المبتدأ وهو زيد وليس في المعطوف عليه ضمير يرجع اليه فلا يصح العطف لعدم العائد الى المبتدأ شرح لباب

فالاحتياج الى هذا التقدير انما هو في تقدير العطف على الجملة الصغرى عصمت

اي في الاسم الذي وقع في الجانبين على الآخر من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر

لا لكبرى جملة لا تكون ذات وجهين والا لكانت جملة واحدة صغرى وكبرى بالاعتبارين حواشي هندي

وهذا التفسير اشارة الى ان تساوي الامرين بالنظر الى خصوص المادة رضا

على المحل الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية
فارقت للاتفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا زمانية مقربة للمعلوق عليه
عيا قلنا هذا باعتبار المشترك واما باعتبار الشيء فالصغرى اقرب وفي النصب
فانها وان كانت مجردة عن الشرط فحكمها ما سيجيء فاختيار الفعل مع
غير الطلب واختيار النصب مع الطلب (و) كذا يجب نصب بعد لجود
التخصيص) وهو هلا ولا ولولا ولوما واما وجب تصديرها
لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك
مثال ذكرهن للشرط (والا زيدا ضربته) مثال لهما للتخصيص (وليس
فيه واو) كان يظن في بادئ النظر انه مما اضمر عامل مفسر بعد التفسير
والمختار في النصب لوقوع الاسم المذكور وفيه بعد هذا الاستفهام اكن
يظهر بعد تمعن النظر انه ليس منه فان واو الصحبة لا يدخل عليه الا اسم يصح
متعلقا عنه بضمير ولكنه ليس كذلك اذ لا يصح ليس زيد وما سايه
النصب لان ذهب لا يعمل النصب فكما ما سبه اعني اذ هب فارقت
لا يخص الماضي فاذ هو كما بعد ما سيجيء مثل بلا ولا ذهب
وهو السلامة من الحذف مرجحة للرفع
غيرها مر صحيحا وصحيا كما في وقعت وحيحا وايما الا اذا لم يكن
واسما فيه كاذا الشرطية وحيث لان الشرطية يلتزم
الفعل هنيئة
وهو يعلم قائم
اي في هذا الحين عاريصب الاسم المذكور وجوبا اذا كانا بعد
حرفا الشرط فاذا وهما
عطف على الرفع الرفع الوجوب الرفع
لان ان للاستقبال ولو الما صح الاسم لابد على الزمان
بذا وهي الصب بتقدير ما صح متجنس المفسر
ومن ثم وفي الدلالة دخولها على الفعل الا العوض في النصب في
بعدها نحو الا زيدا لكرمه ما سيجيء الكلام فيه فافهم
لا لفوات التخصيص
قول لوجوب دخولها على الفعل والا لنتفي ارضا لشك
ان التخصيص العرض الاستفهام والنفي والشرط والتمني
معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال
الا ان بعضها غلبت على تلك الاسماء في التخصيص فبعضها
اختصت بالاسم كنت ولعل وبعضها استعملت في
الفعلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام واما
ولا النفي وبعضها اختلفا في اختصاصها كالا للعرض
وكذا ان الشرطية فانها وقوع في الامور هلك يجوز عند
الاخفش ان يكون هندا
والجزا لا يعمل مع اقترانها بالفاء واذا جزا الشرط مع
هذا اشارة الا بصورة الحاكمة من الصور الخمس للاسم
الذي في هذا الا شيا عن باب اشتغل المفسر والرافع فيها
واجب واما غير الاسلوب ولم يقدر وجب الرفع كما قال
ويجب النصب لئلا يتوهم فيها كون ما اضمر عاملا في المحل
كما في الصور السابقة وليس كذلك
فارقت عدم كون مرجعه الباب ظاهرا لشبهة فانا لحاجة

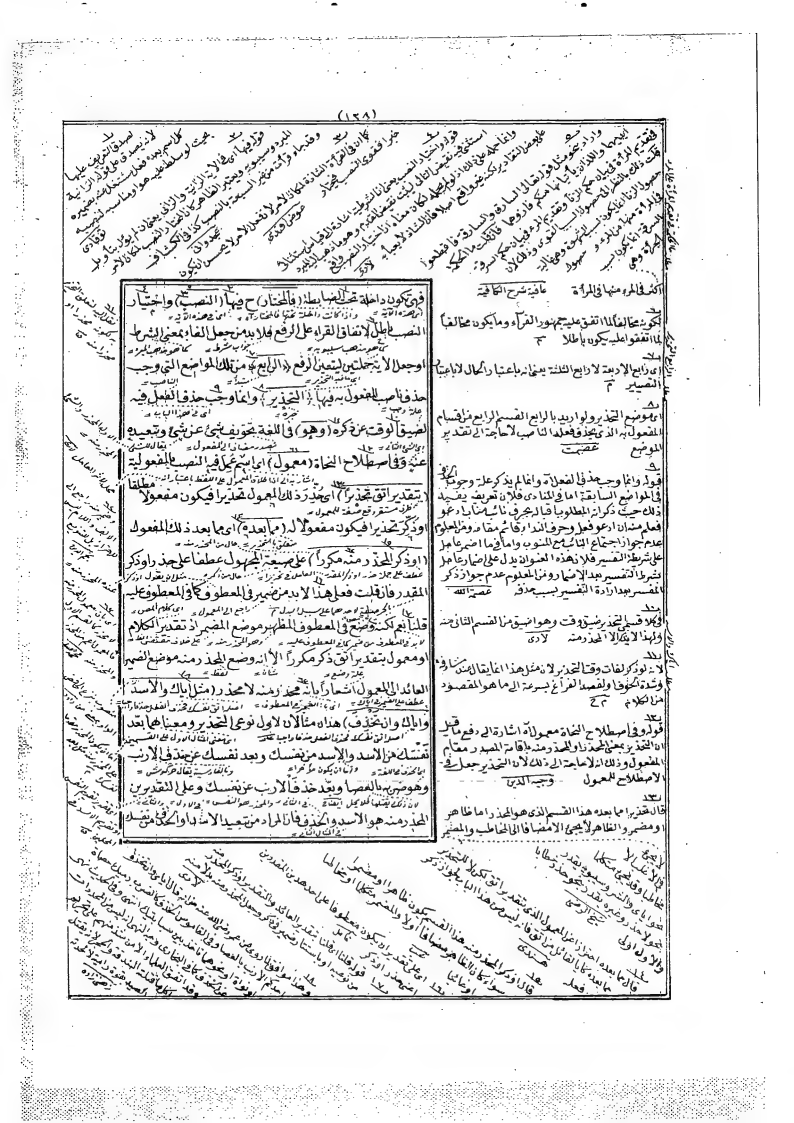

تحذيرها منها الإتحذير منها (والطريق الطريق) مثال ثان
نوعيه اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول
النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر
فيه مثل يعدو نحو وتقدير يتعد في مثال النوع الثاني غير ماسبق لان المعنى
على الاتقاء عن الطريق لا على تجنبه عنه والصواب ان يقال تقدير
تجتنب او اتق او اتوقى ونحوها فيقدر مثل يتعد في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك فيقال المعنى على هذا
يتعد نفسك ما يؤديك بالاسد ونحوه ويقدر مثل تتوقى في
كلمات الذكر وقيل يقدر لفظ الاسد فاياك والاسد خارج عن النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه يصلح تحذيرا واجب
ما تابع للتحذير والتابع خارج عن المحدود بدليل ذكرها فيما
بعد (وتقول) في مثل النوع الاول (اياك من الاسد) كانك تقول
اياك والاسد (ومن ان تحذف) كانك تقول اياك وان تحذف وتقول
في المثال الاخير (اياك ان تحذف فتقدير من) اى اياك من ان تحذف لا تعد
حرفا لجر هنا وان قياس (ولا تقول) في المثال الاول (اياك الاسد
لامتناع تقدير من) وشذوذه مع جواز ان فانه قال طلكم تقدير
العاطف فلما حذف العاطف انفصل شذوذا لان حذف حرف الجر غير

قوله فان المعنى هو هنا بعد نفسك ما يؤديك فيه تقدير بعد
نفسك يوجب كون النفس مجرورا لاعدو وامر فلا يكون
من افراد النوع الثاني وليس هنا افراد النوع الاول ايضا لانه
ليس فيه تحذير اما بعده ويمكن ان يقال لما كانا في النفس امارة بالسوء
يكون مؤدية فيكون تحذيرا منها فيؤول الى التحصيل لانتفاء منها
واما على بعد نفسك مما يؤديك والمؤدي في هذا الظاهر
هو النفس فيكون تحذيرا منها بهذا الاعتبار وان كان تحذيرة
باعتبار ما تصير النفس اليه من الامور بالتحذير والاتقاء عنها فلا
اشكال يترتب عليه الفرق بين هذا النحو وبين ما اجاب الخ منه

قد في حاشيته

وفيه بحث منشؤه رؤية اذا كان معنى نفسك بعد
نفسك ما يؤديك فلم يكن نفسك نفسك في النوع الثاني وحذرا
منه بالحذر فاما جاء بعض المحققين حاصل ان افراد الخبر
من افراد النفس بتعبير هنا على ان ارادة ذلك المؤدي فانه ازالم تتعد
لاحد وبكون ان يقال في الجواب ان كون ما يؤديك
مصيدة ومن القتل والاجل والتعويد نفسك مما جعل
ايذاء النفس بالك بالاسد وح يكون النفس مما يحذر
منه

لان المعنى ان الطرق اما تؤدي الاشياء المؤذية التي كل
في طريق واحدة او متعددة فيكون مترصدا في الحال
واراده احتمال توقادي

لانه اذا قدر من خوف النوع الاول ليس محذرا من بعد
وان قدر خوف في النوع الثاني ليس مكررا مع قول ما تقدير
يكون ما جاء من المحدود

بل يكون تقدير الاسد وغيره معمولا تقدير اتق فيقدر اما بعده
يا يكون المراد مترصدا في بعده اعني مما يكون لفظا او تقدير
في يكون الاسد محذرا منه بعينه تقديرا وعلى هذا التقدير يكون
معنى انه اياك عن الاسد والاسد ما اسناد اما هذا
الاحتمال ايام يقل به من واذا قالوا مع ان يكون الاسد
الاحد ارادته تأمل

ويرد لان تقدير ما تابعا لغير ما تحذير كما اشعر به قولهم ويقدر
ونحوه لا يخرج عن الفاعلية يكون تابعا

قد في حاشيته

مع ان وانّ شائع كثير في غيرهما وامّا حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

(المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل) اي حدث (مذكور) تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيّب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن في مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير للمعرف وقوله (من زمان او مكان) بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرورها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه

ما لا يدل على الزمان الا على الحدث كقولك اعجبني ضربك يوم الجمعة. رضا

المفعول فيه مبتدأ محذوف الخبر اي منه المفعول فيه بقرينة ومنه المفعول المطلق او خبر المبتدأ اي هذا الباب باب المفعول فيه او مبتدأ خبره ما فعل فيه وهو فصل على الاخير وعلى الاولين استيناف. هندي

قدمه على المفعول له والمفعول معه لشدة اقتضاء الفعل اليه لكونه بعضهم لوله بخلاف العلة والصاحب. عافية

قوله اولا يذكر الفعل الذي حدث ووجد في كل واحد منهما لفظا او تقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا. م

لفظة لا لنفي الجنس وقوله محالة اسمها وخبرها محذوف اي لا محالة فيه اي لا شك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما. توقادي

قوله من حيث انه فعل فيه فعل مذكورا اي يأخذ ويلاحظ ويذكر بهذه الحيثية فيوم الجمعة مثلا في مثل شهدت يوم الجمعة وان فعل فيه فعل الشهود الا انه لم يكن بهذه الحيثية اذ لم يقصد ذلك ولم يذكر لاجله بل بحيثية وقوع الفعل عليه فيخرج من التعريف لانه مفعول به لا مفعول فيه. وجيه الدين

قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية يعني ان قيد الحيثية وان كان لا بد منه لاخراج غير الحد ود مثل شهدت يوم الجمعة الا انه يلزم الاستغناء عن قوله مذكور لانه يخرج قوله الجمعة يوم طيب بقيد الحيثية الا ان يكون لزيادة تصوير مفعول فيه وتحقيق ماهيته بان يذكر جميع اجزائه وما يعرف به ماهية قوله فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالحد عندهم هو المقدر في من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور. وجيه الدين

قال من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف

الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم الكسائي حيث جعل المجرور
ايضا مفعولا فيه ولذلك قال (وشرط نصبه) اى شروط نصب
المفعول فيه (بتقدير في) اذ التلفظ بها يوجب الجر (وظروف
الزمان كلها) مبهما كان الزمان (او محدودا كقبل ذلك) وبعد
ذلك لان المبهم مبهم جزء مفهوم الفعل فيصح ان تقيد به بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه في المبهم لاشتراكهما
في الزمانية بخصوصية دهر او فطر يا لوم (وظروف المكان
ان كان المكان مبهما (قبل ذلك) اى تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام مجلوسك خلفك (والا) اى وان لم يكن
مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يحمل على الزمان
المبهم لاحتمالها فيها زائدا وصفة مجلوسك في المسجد (وغير
المبهم) من المكان (ما يحيط بالمتمكن) وهي امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما في معناها فانها امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكونه بها
والم يتناول هذا التفسير بعض الظروف فالكناية الحاضرة
نصبها قال (وحمل عليه) اى على المبهم المقدر بالحيث ما تلست

اداة ما يتسع من قيود عاقبة
ومدت وهو ما يكون مقداره مقدار ما كاليوم والليلة
والشهر والحول عودتها قدمي

قول يحمل
قوله لانا لمبهم منها جاز فالزمان الذي هو جزء الفصل
انما هو احد الازمنة الثلثة لا ظرفا زمان المبهم بالبين
والوقت والزمان قد اخذ احد الازمنة بعينها مبهم فان قال
الزمان المبهم من زمان المذكور هو لا مدة يحصره مدة كانت
وانكرة والمعين مالا نهاية يحصره كاليوم والليلة وتقول
لمكانا ان المبهم ما يحتمل احد الازمنة جزء فكما ان المقابل ايضا جزء
واعلم ان المراد من قولهم لو طرح قبل المكان ذكر اعم قولهم وظروف
الزمان اذ كان هو المظروف واما المقدر فهو مبهم فلا يدخله
مزاظهار فالا ذا اسم في فيجعل مفعولا به

شرح اللباب

لان المصدر لما صيغته على ازمانه كما يدل على المصدر فكما
يعد من المبهم المصدر فكذلك الجميع ظرفا لزمانه وينظر
لان الفعل لا يدل قطعا على الظرف من الظروف لزمانه بخصوصه
تعويد له على الزمان المعين كما مر فيكون من المكان فكذلك
الموقت منه زمانا وهو ما لا المكانا

شرح موشح

لان المراد من الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان
والا لوجب التأنيث وضميرا جاء الى المضاف وهو المرور
فالتذكير رأسا ويدل القسم الثاني والنوع الثاني او يكتب
المضاف من المضاف اليه التذكير او يدل ان تأنيث الظرف غير حقيقي
لكونه تابعا والمتابع

ذلك ما الفعل لا يدل على المكان المبهم سملا لان المقصود
منه لا الا للفظ على الشيء الا ان الوضعية لا العقلية
ولا ان الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو
يدل عقلا على ملزوم المكان لا على مبهم المكان بالتغيير
الذي فسره

شرح الرضي

ولم يجعل المكان المبهم لانه نوع فالحق به كالاستعارة
من المستعير والسائر المقدر هندي

قد لا دخلت الاول الزمان والثاني المكان وصفة الاول
المبهم والثاني محدود ولم يوجد وجه الحمل

توشيح

نحو صمت اليوم او الشهر او الاسكن لا يكون الا مبهما
وفي كون منذ ومذ ظرفين خلاف

نحو صمت اليوم او الشهر او الاسكن لا يكون الا مبهما
وفي كون منذ ومذ ظرفين خلاف

قال السيد عبد الحكيم في حاشية التلويح ان الظرف ما يتضمن
معنى في وهو ان يكون مدلولا التزاميا للفعل بحيث يفهم
منه عند الاطلاق وهذا لا يتحقق في المبهمات لان الفعل
لا يدل على شيء منها بخصوصه بل على القدر المشترك
بينها وهو الزمان او المكان المطلق

المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا
والفعل ما اسند الى الفاعل نحو قام زيد

قال السيد عبد الحكيم في حاشية التلويح ان الظرف ما يتضمن
معنى في وهو ان يكون مدلولا التزاميا للفعل بحيث يفهم
منه عند الاطلاق وهذا لا يتحقق في المبهمات لان الفعل
لا يدل على شيء منها بخصوصه بل على القدر المشترك
بينها وهو الزمان او المكان المطلق

المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا
والفعل ما اسند الى الفاعل نحو قام زيد

(عند ولدي وشبهها) نحو ودون وسوى (الا بهام) اي عند ولدي وفي يد كروجعل شبهها علما لان حكمها حكمها وفي بعض النسخ لابهامها بها هو اظهر وكذا جعل على المبهم من المكان (لفظ مكان) والا كان معينا نحو جلست مكانك (بكرتين) في الاستعمال لا لابهامها (و) كذا جعل عليه (ما بعد دخلت) والا كان معينا نحو دخلت الدار (الكثرته في الاستعمال لا لابهامها (على الاصح) اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعمال الحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعمال الوهذا يحتاج تأمل فاذا لم يفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا تشك انه من الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه لم يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فالبلد الفلاني انه مفعول به لا مفعول فيه وما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص يوقع فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له نحو قعدت فاذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل الى البلد

(وما يقاربه من وزنت وسكت نحو ضربت الدار وزنت الخاتم وسكت البلد) فتعدى (بنفسه) كغيره من الظروف عند سيبويه خروجا في هذا الدار وسكان محدود معين لا بد من نفخه في الا ان عدى فيه لفظ انما عدى لما فيه من معنى الظرفية (و) ما بقاربه من وزنت وسكت نحو ضربت الدار وزنت الخاتم وسكت البلد فتعدى (بنفسه) كغيره من الظروف عند سيبويه خروجا في هذا الدار وسكان محدود معين لا بد من نفخه في الا ان عدى فيه لفظ انما عدى لما فيه من معنى الظرفية (على الاصح) من مذهبي سيبويه والمبرد (لكثرته) اي كثرة استعمال هذا المثال وليكون استعمال الداخل مع المكان الغير والكثرة يستلزم تخفيف ذلك اللفظ (و) على الاصح من ان ذلك متعد وما بعده مفعول به فلو نفوذ في نحو هو في الدار لا كزيد (لا زائم وما بعده منصوب على الظرفية فيكون شاذا وهو لا مع ان مجرده من العوامل يعمل نحو الفعول نحو الدخول والاخلى مصدر اللازم وكذا السكون والنزول ولا نسلم ان الداخل لا يخرج وهو لازم اتفاقا وكذا سكون التحريك وسكون النزول الاركان وهما لازمان ولا نسلم استعمالي هذه الافعال مع في نحو دخلت الدار وسكنت في مساكن الذين ظلموا ونزلت في كما ذكره الزمخشري في اثنا بعدها على الظرفية

(و) اعلم انه (يجوز حذف ما بعد دخلت) وما في معناه (لقرينة) معين او مفهوم (نحو ادخلوا) اي مكانا معينا او مفهوما (ولا تدخلوا) اي ذلك المكان المعين او المفهوم (وقام وقعد) اي مكانا لازما بفاعل وقام بفاعله بطل المفهوم الخاص جلست في مكان كذا ومن يوم الجمعة وانكان متعديا

(و) اعلم انه (يجوز حذف ما بعد دخلت) وما في معناه (لقرينة) معين او مفهوم (نحو ادخلوا) اي مكانا معينا او مفهوما (ولا تدخلوا) اي ذلك المكان المعين او المفهوم الخاص جلست في مكان كذا ومن يوم الجمعة وان كان متعديا

(و) اعلم انه (يجوز حذف ما بعد دخلت) وما في معناه (لقرينة) معين او مفهوم (نحو ادخلوا) اي مكانا معينا او مفهوما (ولا تدخلوا) اي ذلك المكان المعين او المفهوم الخاص جلست في مكان كذا ومن يوم الجمعة وان كان متعديا

دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبته الدخول الى الدار
ليست كنسبته الافعال المكتفية بالفاعل التي فعلت فيها فلا يكون الدار
مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل مبناه على الاستعمال الاعم فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعمالها بدونه في ونقل عن سيبويه ان استعمالها بدون في شاذ
(وينصب) المفعول فيه (بعامل مضمر) بلا شرط التفسير نحو
يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت (او بما
مضمر على شرط التفسير) نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفسير فيه
بعينه كما مر في المفعول به (المفعول له هو ما فعل لاجل) اي لتحصيل
او ايجاد وجوده ويخرج به سائر المفاعيل مما فعل طلقا او به او فيه
او معه (فعل) او شبهه (مذكور) او ما هو في حكمه تحقيقا او تمكنا فلا يخرج
عنه ما كان فعل مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فعمرو مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب فانه لكن كفى يصح
الاحتراز به عنه وهو ان الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما
في ضربت زيدا تأديبا قلنا المراد مذكور معه فانه هو مذكور مع في
ضربت تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وبه يرد
نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجل الايراد مذكور مع
الاعلال والاعلال للمفعول الذكر في الاسماء ولذا للافعال
فلم يجز ان تقول تأديبا فاذا التأديب في مثل الضرب الا لانك
لم تذكره هنا في قولك اعجبني التأديب

وحيث وحروف النفي والاستفهام وقل لا مر والنهي مندرجة
ليس المضمر الا بعد حتى فانها يوم سمت فيه في الصيف بالعطف
على جملا فعلية نحو قام زيد يوم الخميس ويوم الجمعة مبتدأ
وتستوي في الامران في مثل زيد ايسا ر ويوم الجمعة سرت فيه
لاجل وليس مع الرفع بالابتداء عند عدم ضمير يتخطاه او عند
وجوده قوي كما في الفاجأة واما ضربت زيدا فاليوم الجمعة
شاذ فيه وجب الجر وهندي

مبتدأ محمد وفاعل اخبر ومضمر محمد والمبتدأ اعني هذا باب المفعول له
وله معمول مالم يسم فاعله هندي

اشارة الى ان المفعول له هو العلة الغائية وسبب لحكم وهو كونه
قولا لاجل مع عمل عامل موصوف الجار

قوله لتحصيل وايجاد اراد ان المفعول له ضربان
قسم يفعل الفعل لاجل تحصيل وكون غرضها ومقصود من
الفعل تحصيله فيترتب عليه كون علة سببا للفعل او معلولا
سببا للخارج وقسم يفعل الفعل لاجل وجوده وكون غرضا
وموجودا قبل الفعل وهو المعلل يكون علة في الخارج كقولك
قعود عليك يجب ان يكون علة موثرة للقعود موجودة
قبل فاءة فيتأدى بها الضرب فكون تحصيلا قبل تحصيل
باعتبار تقدير وهو التأديب الا لاب هو الاقبال بكلا دم

الاخلاق ... وجب الدين
ضربت زيدا ... القعود ... كقعودي عليك وجبا
اما تحصيلي ... وايجادي حصولي
كان المفعول له للفاعل راضا ... او كان المفعول له للمفعول راضي
كان طالبا خرج سببا للفعل ... والخارج سببا للفعل لم يرضي

اعلم ان العالم للمفعول له التكير في الاسماء ولذا للافعال
فلم يجز ان تقول تأديبا فاذا التأديب في مثل الضرب الا لانك
لم تذكره هنا في قولك اعجبني التأديب

وهو كما مر

ارادة معه للعمل فيه (مثل ضربته تأديبا له) مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه (وقعدت عن الحرب جبنا) مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا لظاهر الزجاج (فانه) اى المفعول له (عنده) اى عند الزجاج (مصدر) من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا يرى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرجها عن حقيقتها (وشرط نصبه) اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان التسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم (تقدير اللام) لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلا الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء او في مع انها من حروف الجر واصل المفعول له

المتوسط بل هو متعلق باصل الباب يعنى بترجمة الباب المفعول له كما هو مذهب البصريين صحيح خلافا للزجاج فانه لا يفرده بابا برأسه بل يجعله من باب المفعول المطلق كما هو مذهب الكوفيين عافية

وافادته في قوله ظاهرا والاظهر انه يقول يخالف الزجاج هذا خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه ع ص

مذهب الزجاج ان ما تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما رأى من كون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبت بالضرب تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فيهما ومثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل والمعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان ليس بيانا لجبن ولا يقال قعود جبن الاعجاز وكذلك قولك جئتك اصلاحك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيان الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف شرح الرضى

ابو اسحق ابراهيم بن السرى بن الزجاج النحوى بعض تأليفاته ما سيذكر كتاب معاني القرآن الكريم وكتاب الامالي وكتاب ما فسر من جامع المنطق وكتاب الاشتقاق وكتاب العروض وكتاب القوافي وكتاب الفرق وكتاب خلق الانسان وكتاب خلق الفرس وكتاب مختصر في النحو وكتاب فعلت وافعلت وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب شرح ابيات سيبويه وكتاب النوادر وكتاب الانواء جمعه ١٩ جمادى الآخر ٣١١ ووفاته سن متجاوز ابن خلكان

قال عنده مصدر لما رأى من كونه مقصود عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تأديبا فان معناه ادبت بالضرب تأديبا لارى

الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر

كقول تعالى سمعا متعمد عامن خشية الله وقول تعالى فظلم من الذين هادوا حرمنا وقول عليه السلام انا مرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها

ولما كان تقدير اللام عبارة عن عدم فهو اعن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاء ها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية

الخبط بالحاجة اليه لئلا تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال (ولما قال) يجوز حذفها) ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فجوز

حذفها كما يجوز ذكرها (اذا كان) المفعول له (فعلا) اجتراز عما اذا كان مصدرا نحو جئتك للسمن (الفاعل الفعل المعلل) اجتراز عما اذا فقدوا فاعلا

واعلم انما اجتراز اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لتجيء انا باباي

(ومقارنا له) اي للفعل المذكور (في الوجود) بان يتحد زمان وجودها

بحيث خوضت تارة بدا اذ زمان الضرب والتأديب واحدا لا مغايرة

بينهما الا بالاعتبار او كون زمان وجود احدهما بعض زمان

وجود الآخر فخرج نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل غير زمان

بعض زمان المفعول لانه اعني الجبن وهو شهود الحرب بقاما للمسلم

يتزلفون فان زمان المفعول لا اعني ايقاع الصلح بعض زمان

الفعل اعني شهود الحرب واجترز بذلك ايضا نحو قعدت عما الله لكبر مقدارنا

لفي الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط

المفعول المطلق يتعلق بالفعول او اسطة تعلق المفعول

فلهذا قال وانما يجوز الآخر ويجب الدين

لاهبي طعنها ولاهبر رسلتها لنا كلوى خشران الارض حتى ثم تجوع والعلش محمد القندى

لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون لفظا فيستفاد ما وضع هو لا من غيره كما كان الاتيان بها

وضع المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالوجود لتتبين جريان الاصطلاح باطلا في كلا اللفظين

ويفرق بينهما بان التقدير في اللفظ مع بقائها في النية

والثاني هو المتروك في اللفظ والنية

اعلم ان اللام تجوز حذفها عند حصول اشتراط ثلثة امور

ان يكون مصدرا وان كان ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل

وان ذلك ان يكون مقارنا في الوجود واعلم ان بذكر المصدر

لان قولا فعلا لفاعل الفعل المعلل اعنا عن ذكره لانه فعل

فاعل الفعل المعلل لا كون الاصيد ا اذا كونا مقارنين والمفعول

المطلق

وقولنا انما يجوز ذلك اذا كان احدهما ايجوز الحذف بمقصود

على حصول ما يذكر مع الشرط وهو اما فائدة انما وتانيتها

ان الباء اللام جائز عند حصولها لكن تفصيل هذا المقام

بان يقال ان جواز الاثبات اذا كان المفعول له معرفا او

قريبا منها واما اذا كان نكرة فضعيف عند بعض النحاة لانه

اذا كان نكرة محضة تكون لرتبة خاصة بالمفعول المطلق

الذي لتاكيد وكما لا يجوز الجر اذ ذاك لا يجوز ايضا

المفعول له لمثل ما يحصل المطلق ولا جرم ينسب الحذف والنصب

من اللفظ لتكبره ومجيء المفعول له غالبا في كلامهم

منصوبا كما يكون منصوبين وانما اشترط

فالمضمر انما يجوز حذف اللام اذا اضمر اشترطا

فان اللام لم يجز حذفها ولا يدخل في الفعل المذكور ايضا لان

اذا لم يكن مصدر او لم يكن من جنس الفعل المعلل كحيث يدخل

لانه ليس بمصدر حتى يكون علة للجيء به وهو حجته ولانه

لا يكون علة

هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها (المفعول معه) اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ∴ وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول (هو مذكور بعد الواو) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء (لمصاحبة معمول فعل) اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم

انه يخبر عنه لكونه لازم النصب ويخبر به وجيه الدين

قوله وفي بعض الحواشي آه لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل والخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل عن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص عب

قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل زيد قائم حقا م

قوله بين العير بالفتح الحمار الوحشي والاهلي ايضا والانثى عيرة والنزوان بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزاء بالكسر اذ وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى. لو تادى

٧ واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدى طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امراته وكان يكرمها فمر بها رجل فكانت ذات خلق واوراك فقال ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل اى قربت اذا مات الضخر وكان ذلك يسمع صخر فقال اما والله لئن قدرت لاقدمنك مني ثم قال لها ناوليني السيف هل تقل يدى فقالت فاذا هو لا يقل فقال في ابيات اهم بامر الحزم لو استطيع وقد حيل بين العير والنزوان شرح اللباب

٨ اى لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو ممتنع م

٩ اى على ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان رضا

١٠ لا فائدة في قوله والضمير لانه على تقدير الاول ايضا يعود الى الالف واللام هج

١١ الكائنة بمعنى مع وهذا وان كان احترازا عما يذكر بعد الفاء ونحوه من حروف العطف لعدم المقارنة في الكل مع انها شرط لثبوت المعية لكنه شامل لمثل قولنا زيد وعمرو

وسواء كان ذلك الفعل (لفظا) او لفظيا كالذي للمذكورين
(او معنى) اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع ولزيد بمنعنا
للعرف الفعل مشاركة لفي ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت
وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا يقصر بالمذكور بعد الواو الواقعة طفة نحو جاء في زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل، والمصاحبة اعم
ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه
بتوسط الواو التي تعني مع انما وضعوا الواو موضع مع لكونها
احصر وسيلة، واو العطف التي بمعنى الجمع فاسبق خلافية
فان كان (اى وجد (الفعل) اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (لفظا) او (معنى)
ولم يمتنع فلا يتقصر نحو سرت انا وزيدا وعمرو
لوجود العطف فيها (فالوجهان) اى العطف والنصب على المفعولية
جائزان (نحو جئنا انا وزيدا) بالنصب على المفعولية وزيدا بالرفع
على العطف (والا) اى وان لم يجز العطف لامتناع تعزيز المضمر
المتصل المجرور الا بإعادة الجار
نحو مررت بك وزيد) فانا نعطف فيمتنع لعدم المماثلة لانا نؤكد
المتصل المجرور بالمنفصل ولا نعزيه (وان كان) الفعل (معنى) اى معنويا

وكما قلت جاء البرد والطيالسة وقالا لعدم الظاهر
هو منصوب بفعل الواو وقالا الاخفش بصبه على الظرفية
وذلك ان الواو آفيت معناه مع المضمرة بالظرفية والواو في
الاصل حرف فلا يجز النصب على النسب ما عدا عارية
كما اعطى بعد الا معنى غير ما بعدها بغير غير وقالا الكوفيون
هو انظار فيكون اما عمل منصوبا كما قلت في الظرفية
وجيء الذين
ولم يبن العامل في نائر المفاعيل لان ما عملها انعمل اتفاقا
يعني كون الواو واسطة بين العامل والمعمول كان اداة
الاستثناء واسطة بينهما
والتحاة والعرب لا يريدون بمفرد اللفظ مجموع اللفظ كما يكون الواو من
الواو نحو في الحقيقة الجمع والتثنية يقولون كلاهما
قوله وان
قوله واصلها الخ ولم لم يجز تقديم المفعول معه على صاحبه
خلافا لابي الفتح ولا مانع اما حملا على المشبع الذي تقدم
مع صاحب على الفعل يجب لم يلزم تقدمه على صاحبه
وامالان الاسم الذي وقع بعد الواو التي يكون بمعنى مع معطوف
على ما قبل ولا يجوز نحسبه في قولك ما انت وعبد الله وانما
لا يجوز نحسبه عبد الله هنا لانه ليس هناك شيء تضمن الفعل
حتى يجعل المفعول معه لان التضمن المفعول مع المصدر واسم الفاعل
او انكار والجر ورد ما بعده ما هنا لتقطع انت ما انت صرح
وليس بمصدر حتى يتضمن الفعل
لا ترتيب ولا تعقيب فيرد ما سبب هذا معية لا في المعية
زيادة احتراز لان
لا المعية والمصاحبة في الشريف كما وكما، وزمانا وزمانا
متسعة فيكون الواو للعطف.
وهذا الكلام ليس اساسي وتضعيف لبيان ان المذكور بعد الواو في
مقام تقييد لذكر بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا
اى وجميعها ثابتة فعول المفعول فيه احوالا ومجملا لا يكون
الا فضلة ولا قال ولا يترك

مستنبطة من اللفظ (وجاز) اى لم يمتنع العطف (تعيّنا لعطف) حيث لا يحتمل على عمل العامل المعنوى بل احتمل مع جواز وجه (وهو العطف (نحو ما زيد وعمرو والا) اى وان لم يجز العطف (امتنع (تعيّن النصب) حيث لا وجه سواه (نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا) فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يحز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما وتفسير الآخر وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيد ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو (الجمل) الما فرغ من المفاعيل شرع في الحديث عنها وهو (ما يبين هيئة الفاعل) والمفعول به) اى حيث جرى هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتبيين وما ضاهاه من الاقوال والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كيضرب المبتدا نحو زيد العالم ابوك ونقيد الخبر بوصف يخرج صيغة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا بحيث هو فاعل ومفعول وهذا التردد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا وكاين (لفظا)

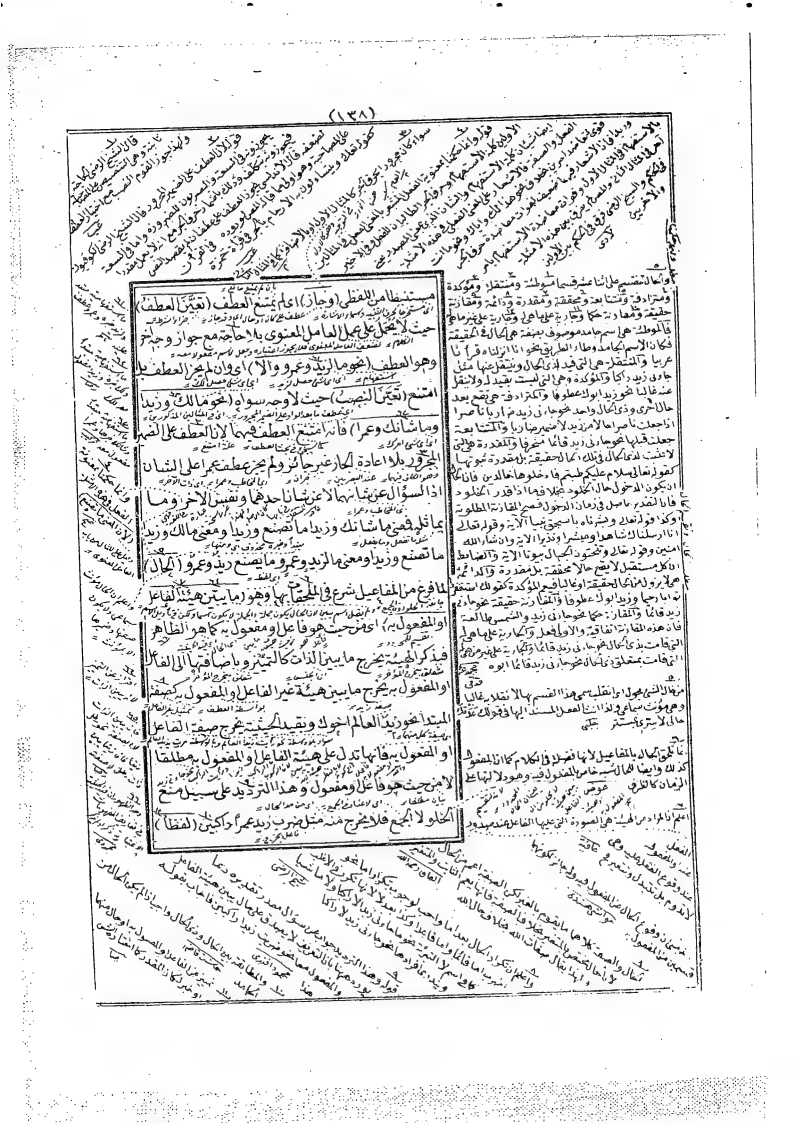

باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكأنه حال عن مجهول مالم يسم فاعله
ولو قرئ بتعين على صيغة الماضي المعلوم مبنيا بالتفعيل وبتعين على
صيغة المضارع المجهول مبنيا بالتفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا
بالمفعول وخرج به الحال من المفعول به او المفعول المطلق من غير عامله
اي العامل الفاعل او المفعول الا ليدخل ما وقع حالا عن المضاف اليه
(مثل ضربت زيدا قائما) مثال اللفظي للمقطوع حقيقة فان فاعليته تأبى
المتكلم ومفعولية زيد اعني باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة (وزيد في
الدار قائما) مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعليته الضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما (وهذا زيد قائما)
مثال اللغوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ
هذا ولانك انما اتيت لهما بما يقصد المتكلم الاخبار بها عن نفسه حتى
يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا
او مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق
الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية

فهو مثال للمفعول المطلق المعنوي لان عامله ليس من لفظه ولا من معناه
لان الفعل المعنوي انما يكون من مادة واحدة مع المفعول المطلق
المعنوي والمفعول المطلق اللفظي ما يكون من مادة واحدة مع عامله
مطلقا سواء كان من لفظه او من معناه كما مر

المفعول له وقد عرفت سابقا مرارا ان لا يقع الا مصدرا

المستثنى ان لا يتقاطع اعرابا الا ان يحتاج المتقدم الفاعل او
المفعول لاجل حول الكلام عن المضاف اليه

اعلم ان يكون حالا من الفاعل اللفظي وهو المتكلم وان يكون
من المفعول اللفظي وهو زيد وان

فان كانت في حالة واحدة فحالية تقيدية صاحب الحال
ان تجعل الحال قائمة بذهن الفاعل والمفعول به وان لم تكن قائمة
بالحال من الفاعل بوجه تعذر به الاخبار صاحبها لا زالة التلبس
بخوفه بل كان زيدا وادام تقدر وجودها مع المفعول

ومنهم من قال الطريق في مثل زيد قائما اقدم او يقوم لا قائما
التلبس الا ازالة على السامع من قبل ما قيل انها منها
بجعلها لا من ابهامها شئ

فانه قائما حال من زيد وهو ليس بواجب لعامله لانه مبتدأ لكنه
قائم مقام عامله اي فاعل حصول واصل الذي هو حصل وفي زيد
المعنى

فانه اسم استقر او حصل او حاصل في محل نصب على الحال
ضميره المجرور في فيكون الدار باعتبار قيامه مقام عامله منويا
ويكون ضميره عامله منويا

ان زيدا في الدار قائما فانه قائما حال من ضمير في الدار وهو فاعل
لفعل

اي بكونه في حكم اللفظ لاستيفائه قيوده واللفظ اما حقيقي
او حكمي اعني اجراء احكام اللفظ عليه

Marginalia and commentary text in Arabic surrounding the main content.

(وعاملها) اى عامل الحال (اما الفعل) الملفوظ او المقدر
خصوصيت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كانا لظرف مقيدا
بالفعل (او شبهه) وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اسم
الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا (او معناه) المستبطن
من قصوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو ليت زيدا قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما
وكاتاسد صائلا (او شرطها) اى شرط الحال (ان تكون نكرة)
لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحكم المتضمن لها بها
يحصل بها والتعريف زائد على الغرض (و) ان يكون (صاحبها
معرفة) لانه محكوم عليه او في معنى فكان الاصل في التعريف اتم
وليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في
غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال بالنسبة
احدها ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل يسعى
تميم فارسا او مختصا والمعرفة لاستعراقها نحو قوله تعالى

هذا لا علم لهم من مظاهر عبارة الشاح وهو ان من العمل
بهم منه وانبه واشهر وجب الدين
جوازه ووجوبه

اعاد الجار وهما لكونها متغايرين فانا لمعطوف عليه قوع
الحال فيه على المقدر والمقحط خلافا في المعطوف
مل

والواو منه مثل الفعل الظروفي وكاد والجوهري وانسي العمل
وغيرها ما يفهم منه معنى لا يجوز معه وقوع الفعل وما يقاربه
شبه مما يفهم منه الفعل يجوز معه وقوع والاسم العامل على
وغيره وهذا هو الاستعمال الشائع وقد يطلق شبه الفعل
على القبيلين كما قالوا المصدر تحت العامل وقد يطلق معنى
الفعل على القبيلين كما في حروف الجر وانما خصه الاستعمال
الشائع لانه لما يقول الحال الا يتقدم على العامل المعنوي
فانه الحال يقدم على شبه الفعل الناقص ولم يكن مانع وقد تحقق
اطلاقات الشك

المستبطن هو بمعنى المضمر
اى معنى الفعل اراد به كون استبطن معنى ولا يكون موافقا له
في الاشتقاق عاقبة

قوله كالاشارة ووجه الاستفهام والتمني واداة ان مثل حروف
المشبهة لعدم الاستعمال على عملها

والعامل وقد يكون العامل فيها وقد يكون فعلا ناقصا
والعامل هذا المقدر وعوامل اذا قد يكون عاملا فلا يكون
جامدين في

فان لم يكن عاملا في الحال معنى ولا شبه فلك لكان العامل
ما يتقوم المعنى المقصود بالعمل به والمقتضى لانتفاء الحال
الحالية وهي لا يتحقق بدون العامل هذا والمعمول وهو الاوجه
بدون هذه الاشياء فلا حرج كما ان العامل في الحال تلك الاشياء

لعدم التصريح بان الحال لا يكون الا نكرة وان الاصل في التعريف
وجوزوا وقوع المعرفة حالا الا نها في الاصل نكرة وما يجوز
في الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير
عندهم ايضا

الاشارة الى ان العامل
الاشارة الى ان العامل

فيها يفرق كلام حكيم أم من عند أن جملتا أم لا من كلام أو
واقعة في خبر الاستفهام نحوهل اتاك رجل راكبا او ببعد الا نفصا
للنفي نحو ما جاءني ذو رجل الا راكبا ومقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا
رجل وثانيهما ما يكون دالا على فيه رهد الا مور وغالبه مواد
وقوع الحال وأكثرها هو هيه القسيم ووقوع الحال وهذا القسيم
مشروط بكون صاحبها منكرة فيقول غالبا قيد لاشتراط كون
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئ عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الإذا يعرض الكلام عن هذا هو يجعل قولهم صاحبها معرفة
مبتدأ وخبرا معطوفا على قولهم ظرفها الا تكون معرفة وإرسالها
العراك ولم يذدها ولم يشفق على نعص الدحال الليب بالشفق
نعيض فجاز او حشني والآن يقول ارسلها العراك او احتشني الآن
وكانا المراد بالارسال البعث او التخلية بين الجهل وما يريده
اذا رسلها معترك متراحة ولم يذد ها الم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يحب على بعض الدحال اي على الم يمنع بعضها
الماء بالدحال والدحال هو اذا شربا البعير ثم قرنى بها تعطر
الحوض ويدخل بين بعير بن عطشانين ليشرب منه عاشرا

سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او تاخر عنه نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده ٣

لانا انما نجيز ما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام الشيء لا يكون مثله قواعدي

اعني في منع تقديم الحال عليها عامل الظرف سواء كان متوسطا او متاخرا او معتمدا او غير معتمد ٣

تقديم الحال على العامل سواء كان ظرفا او غيره اذا كان العامل متوسطا قائما او فعلا ٣ لفصول الفاصل بين الحال وعاملها المعنوي

عملت على جواز ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا ٣

فعلى هذا الاحتمال قوله متحدا حال والظرف يكون متعلقا بمضمر متقدم والكل تعسف عرس

لانك تقول كلا يوم لك درهم ولا تقول قائما لك درهم ٣ تاب

قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لاغير لان الاول يرجح استنادا الى عدم العامل المعنوي لان نيابة الحال عن عامله بقوله الرضي

قوله الاحتمال الثاني وذلك انه قوله خلافا للظرف يدل على ان الظرف عامل لكن السابق المفهوم منه قبول لا يتقدم على العامل المعنوي لان المفهوم من السابق الاسبق الحال لا يتقدم على عامله المعنوي ومطلقا ظرفا كان او غيره ومن الجمع بين الحال قد تقدم عليها عامل المعنوي الذي هو الظرف فلم التناقض ولو قال الا الظرف لصح الكلام ثم قوله خلافا للظرف على مسلك الاناة فيه خلاف العلماء كما كتبه كذا

وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي فيه الجار يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا وشبهه فان الحال يكون كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه الرضي

واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام انه لا يتقدم على العامل المعنوي (تقدما) خلافا (للظرف) اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فانه فيه يجوز له اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش لتبرطه تقدم المتاخر على الحال نحو زيد قائما في الدار فانما مع تاخر المتقدم عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وتجعل الا يكون معناه ان الحال والا كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامل المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا دخلت عليه في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك (لا) تتقدم (على ذي الحال المجرور) سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني غلام زيد ضاحكا وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال وايضا فانه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف

فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو
المختار عند المص ولهذا قال (على الاصح) ونقل عن بعضهم الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند
فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس
مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن
الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي ارسالا
كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل
تكلف وتعسف (وكل ما دل على هيئة) اي صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا (صح ان يقع حالا) من غير ان يأول الجامد بالمشتق
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على
جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد
بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
(مثل) بسرا ورطبا في قولهم (هذا بسرا) وهو ما فيه خموضة
(اطيب منه رطبا) وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما
جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة

ارسلناك الا كافة للناس لانه عليه السلام ما نعا ناهيا

ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي كما اذا جعلت
حالا من الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث الى الثقلين
ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكفه في
وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال
مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال
كما مرت الاشارة اليه عب

قوله والتاء للمبالغة جواب سؤال مقدر تقديره ان
الكاف مذكر والتاء مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا
لذي الحال وتقدير الجواب ان التاء فيه للمبالغة لا للتانيث
كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة اي مانعا للناس
عن الشرك والكبائر مبالغة فيه وجيه الدين

منصوبا بفعل محذوف لان الفاعلة قد يجيء بمعنى المصدر
كالكاذبة والعافية اي وما ارسلناك الا تكف كافة
والجملة حال مقدرة عافية شرح الكافية

وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال
وفعول ومفعال عب

التكلف في الكلام وغيره استلزام غير الظاهر من
غير ظهور دليل والتعسف الاخذ على طريق غير الواضح
كما في راكب التعاسف فهو اقبح من التكلف حاشية

قوله والكل تكلف وتعسف وذلك ان المعنى انا ارسلناك
الى جميع الناس والتأويلات التي ذكروها لا يطابق
هذا المعنى وايضا ان كافة لا يخرج عن النصب على الحالية
فلا يكون مصدرا ولا صفة محذوف وجيه الدين

اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم
الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال
والاستشهاد بالكافة والشافة غير سديد لانه بتقدير
موصوف واما كون الثاني تكلفا فلانه لا حاجة الى التقدير

فلا يدخل على الربط في أول الامر نحو كلمت فوه الى فيّ في هذا من الواو
على الصحيح (والمضارع المثبت) أي الجملة الفعلية التي يكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا ملتبسة (بأنا الضمير وحده) المستتر لفظا أو معنى
(الاسم الفاعل المستغنى بمرفوعه جاءني زيد يسبح (وما سواهما)
أي ما سوى جملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من كل المتقدم على المضارع المنفي وللماضي المثبت والمنفي بالواو
والضمير معا أو بأحدهما أو أحدهما مرتبا ضعيف عند الا كثر فالواو
لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد
وما يكلم غلامه أو جاءني زيد ما يكلم غلامه أو جاءني زيد وما يكلم
عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو
جاءني زيد وما خرج غلامه أو جاءني زيد ما خرج غلامه أو جاءني
زيد وما خرج عمرو (ولا يدخل في المثبتين) أي المتوسطين (من دخول
لفظة (قد) بقرينة زمان ما مضى الى الحال الذي هو الحال في المثبت الواقع
ليدل بها على قرب زمان ضد وقوع الفعل وهو في الحال أو وقوعه
عليه تحقيقا الا لاتساوي زمان الماضي المثبت الذي وقع حالا أو مضيت اعتنا
هو بالنسبة الى زمان الحال فلا يدل على قرب تغير اليه فيقال زيد
وهذا بطلا وقد ذهب أكثر فيلزم لا يوجبون قد ظاهرة

ولا مقدرة سواء كانت (ظاهرة) في اللفظ نحو جاء في زيد قد ركب
او مقدرة (منوية) نحو قوله تعالى وجاؤا ابا هم عشاء يبكون
غلاما او مقدرة (منوية) نحو قوله تعالى وجاءوا على قميصه بدم كذب
او قيد حصرت وهذا بخلاف ما قد مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد ومذهب سيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف
وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية والعالم يشترط ذلك في النفي
لا سيما والنفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل (وجود حدث العامل)
في الحال لقيام قرينة حالية (كقولك للمسافر اي المشارع في السفر
وليتمهما ايراشدا مهديا) اي يسر راشدا مهديا بقرينة حالك
المخاطب وقولك مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال لو قيد الحالية
كقولك راكبا المزيد قولك كيف جئت اجئت راكبا بقرينة السؤال
وبين قوله تعالى لأحبسن او لأذبحنه بقرينة الحال
اي ليجمعهما قادرين (ويجب) حذفا (العامل ق) بعد كل حروف
(المؤكدة) وهي اي الحال المؤكدة بطلقا هي التي تنتقل مزمانها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة (مثل زيد ابوك عطوفا) فان العطوفية لا تنتقل
عن الاب في الحال الا مرا (اي احتقر) بفتح الهمزة اوضمها مخففة

الامر بمعنى تحققتم وصرتم منه على يقين او مزاحققت الامر منه
عطف تفسير او الحال
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت بوعيك لك وصرت منها على
يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احوال المقدرات
عند ذى يعقد بمعنى عطوفا او بشرطها ايضا وجوب حذف
عاملها (اذا تكون مقرونة) اى مؤكدة (بضمير تحليل) احترز به عما
يؤكد بعض اجزاء الكلام مثل قولك تعالى اذا ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذف فعله (اسمية) احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عامليها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى فاما بالفسط
انه جاء به مؤكدة مزيحا علة تهدد ولا يدهنا مزيد آخر وهو ان يكون
عقد ذلك الاسمية من ايسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكانا
عاملها مذكورا فكيف يكون حذف واجبا نحو اقلبه شاهد قائما
بالقسط (التميزما) اى الاسم الذى (يرفع الابهام) واحترز به
عن البدل فانه البدل منه فى حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام
عن شئ بل هو رفع مبهم وايراد موصوف (المستقر) اى كان على ما
فى المغنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فانه المستقر واه كان
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلوب نصر فى الكلام
وهو الوضعى واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فانه ليس
تعليق الاحتراز

هذا تفسير للازم لان المقرر المذكورة بمدحة او
جعل الشئ فى قراره فيلزم التاكيد
والمراد بمضمون الجملة فى المثال المذكورة شفقة الاب
على الابن
فان قيل قول رسولا يؤكد بعض اجزاء الجملة وهو الارسال
اذ المراد به معناه المغوى اما لو اريد معناه الشرعى وهو
انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد
مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى فلا تاخ كون المراد
بالارسال ايضا معناه اللغوى فيؤكد ايضا على هذا الشئ
مضمون بعض اجزاء الجملة فتامل وحينئذ يرد
لشرط ان يكون ما فيها جامدين جمودا محضا لان الغرض
من وضع تلك الجمل ان يدل على هذه الصيغة مرة اجريها
الاستقل ولا يحول فلو كانت مقررة لمضمون الجملة
الفعلية او الى احد جزئيها مما يشتق لما حصل ذلك
الغرض لما ان فى تلك الجملة دلالة على التجدد والحدوث
فى الاغلب غاية شرح الكافية
وهو الله ومضمونه الجملة شهادة الله تعالى لان القيام
بالقسط بغير اسم من الحاء فالمؤكد تيقنا فانا بالقسط
مبتدا محذوف الخبر اى هو المنصوبات اومزالطيبات او غير
محذوف لانه ذا بعد اياك التميز وعلى هذا الوجهين يكون
قولا مرفوع غير مبتدا محذوف اى هو منصوبا مرفوعا مبلغ ايضا وصفته
هندى
فان قيل ما ذكر من ان التميز ما يرفع الابهام
قيل وقد يقال بعضها لان المتكلم يميز بين الاجناس مع
الابهام
اى فى حكم السقوط لان البدل منه فى حكم الاذا لا مزالة
فى المعنى

قوله والمعنى الموضوع له ما يدل عليه اللفظ بالوضع
قوله والمراد بالمستقر الخ اى المستعمل فيه
قوله فانه ليس تعليق الاحتراز
قوله وهو ان يكون الخ
قوله وهو الوضعى
قوله فانه ليس الخ
قوله فانه ليس الخ
قوله فانه ليس الخ
قوله فانه ليس الخ
قوله فانه ليس الخ

انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي فاذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف (مذكورة او مقدرة) صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه (فالاول) اي القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه (عن مفرد) يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف (مقدار) صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين (غالبا) اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق (في) ضمن (عدد نحو عشرون درهما) وسيأتي ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد (واما في) ضمن (غيره) اي غير العدد كالوزن (نحو رطل زيتا) فان الرطل نصف المن (و) نحو (منوان سمنا) وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا (و) كالمقياس نحو

٨- ايما يقابل النسبة الجملية ونسبة شبيه الجملة ونسبة المضاف اي اضافة الى المنسوب اليه المقدر فيها لان المفرد ههنا مقابل للنسبة لا الجملة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وطيب ابا وجيه الدين

٩- اي ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس هندي

١٠- والظاهر ان التفسير من تفسير الشيء بلازمه والا لم يجيء التقدير في اللغة بمعنى معرفة الشيء حسن افندي

١١- قوله غالبا ظرف لقوله مقدار لانه يجيء قليلا من غير المقدار كقولك عندي خاتم حديدا ايضاح

ب- بيان المقادير وهي خمسة العدد وهو مقدار يبين كمية الاحاد والوزن وهو مقدار يبين الثقل والخفة والكيل وهو مقدار يبين الكثرة والقلة والذراع وهو مقدار يبين الطول والعرض والمقياس وهو مقدار يبين عظم الجثة وصغرها قدري

١٢- يعني ان قوله غالبا ظرفا لتحقق الرفع العام في الرفع الخاص لا ظرفا للرفع الخاص والا لزم ان يكون المعنى على مفرد مقدار غالبا قدري

١٤- قوله اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص دفع لما ورد على ظاهر عبارة المصنف من ان الموضوع والمحمول متحدان اذ المراد بالاول ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والمراد بالمفرد المقدار هو هذا بعينه فاجاب الشارح بان الاول عام ومطلق والثاني خاص مقيد فتوجد المغايرة فيصح الحمل مصطفى چلبي

١٣- اي رفع الابهام عن مفرد مقدار في غالب يعني الابهام يكون لمفرد مقدار وغيره ولكن لمفرد مقدار اكثر فرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا محمد افندي

١٤- مفرد مقدار من كون الابهام في غير المقدار والجمل لان المقدار كثيرا ما يستعمل بالتنوين او بنون التثنية والجمع والاضافة تم

(على التمرة مثلها زبداً) والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما وطن زيتا وذراع وعل التمرة
مثلها زبداً المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير
وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه
على بيان ما يتم بالمفرد وهو التنوين كما في وطن زيتا او التنوين كما في سمنا
والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا وليبك يزيد ضارع لامرء القيس
او الاستقبال كما في المقادير وكر رمضان او معنى تمام الاسم اذ لا يكون عليه حال
اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون
التثنية والجمع ومع الاضافة لانها لمضاف لا يضاف ثانية فاذا تم
الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذ تم بالفاعل وصار به كلاما
تاما فيشابه الخبر الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
التام فلما لم يشابه الفعل التام فاعله وهذه الاشياء انما
قامت مقام الفاعل ليكون بها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
الا ترى ان لام التعريف لا دخلة على ولا الاسم وان كان يتم بها
الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي
الرطوح خلا (فيفيء) اي التمييز وان كان الاسم تاما متمنى مجملا

(١) لان المقادير مصدر شرعت وان كان
(٢) مصدر مبني على فعل ذا مر خير من يأتي بفعل طلع بصره الى
التنبيه اعاد ثم ذكر فعلا طلع
(٣) سواء كان لفظا خور وطل زيتا او تقديرا كما في غير المنصرف
والمبني نحو خمسة عشر وحلا
(٤) اي بقولنا التثنية والجمع المراد بهما ما يشمل نحو اثنين والجمع لا
نحو اثنين لان التمييز بعد اثنين يكون عن ذات مقدرة لا مذكورة
نحو هم حسنون وجوها
(٥) وللمضاف اليه كما كان قائما مقام تنوين المضاف كذا ايضا
(٦) بدلا عن الفاء والانقطاع
(٧) اي كون مطمح نظر المص التنبيه على البيان المذكور
(٨) اي بعض اقسام المقادير وهو قولك رطل وموزون لانهما
للوزن نحو اقتدى
(٩) لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة الاتصال
ولا يمكن ان يجمع الاتصال والانفصال في كلمة واحدة
(١٠) لان الغرض من الاضافة التعريف والتخصيص والتخفيف
فاذا حصل الغرض بالاضافة لم تحتج الى الاجتماع
الى اضافة اخرى لان المضاف ثانيا يخصص المضاف المذكور ولا
يلزم احد الامرين اما تخصيص الحاصل او الغاء الاضافة
الاولى وكلاهما باطلان
(١١) اي الفعل فلا يقال غلام زيد عمرو واه كون غلام مضافا
الى زيد ثم عمرو انما قال بحسب الفعل لانه متى نصب
المفعول ثانيا كما يجب وتاخر فانه يكون منصوبا على الزوال
منصوبا قائما كما ذكرنا فيجب ان يكون المضاف اليه كذلك
(١٢) اي بحسب الاصل والا فقد يكون مجرورا بالاضافة
(١٣) اي بحسب الاصل والا فقد يكون مجرورا بالاضافة
(١٤) اي بحسب الاصل والا فقد يكون مجرورا بالاضافة
(١٥) اي بحسب الاصل والا فقد يكون مجرورا بالاضافة

(التمييز) الجنسي (جنسا) وهو ما انتشا بإخراجه وقع محردا عن اثنا على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كلثا والتمر والزبيب والبر بخلاف رجل وفرس (الا ان يقصد الانواع) اي ما فوق النوع الواحد فيتثنى ايضا لا بد لفظ الجنس مفردا عليها فلا يقال مررت بثنتي وبمر قيا وبمحصنات قصدا الانواع بالاستثناء نظرا لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويكون الجواب عنه بان المراد بالانواع ههنا الجنس سواء كانت بالجمع صيغت الكلية او التحصيصية (وجمع) اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فيه اي غير الجنس فجمع عند عدل نوبين او انواعا (ثم ان كان) اي المفرد المقدار (تاما يثنى ويثون التثنية) او المعنى انه وجد التمييز ملتبسا بتثنية المفرد وبنوعه التي للتثنية فانها تلزم الاسم بهما فتصير التثنية والنون كالجزء منه (فتضاف التمييز جازا) او اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن (والا) اي وان لم يكن بتنوين ونون التثنية

Powered by Google

بان يكون بتوالي الجمع والاضافة (فانه) نجيز الاضافة والاقتصار
في نوزده الجم هو عشر وزرهم اما في الاضافة فلا يلزم اضافة
المضاف واما في توالي الجم فلا يجاز ان يضاف المميز هو عشر
وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز
لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
الى رمضان اذا اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من
فلا يضاف في هذه الصورة الا التباس ايضا الا على لغة لكونا اليه
(او قبالي الاطراد (وعشر غير مقدار) عطف على عشر مقدارا اي الاول
كدرهم الاضافة في عشر غير مقدار وكذلك درهم عشر غير مقدار اي
مالم يقيد عدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس (نحو خاتم
حديدا) فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس فان شئت مميزا
(والخفض) احضر المميز ايضا في غير المقدار اليه (اكثر) استعمالا
لحصول الغرض مع الخفة والقصور في غير المقدار عن طلب المميز لان
الابهام في المبهمات اكثر والقصور في المقدار عن طلب المميز
(والثاني) اي
القسم الثاني من المميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة برفع
(عن نسبة) كان انا اذا اردت بقولي عشرون درهما في نسبة اكون
لما كان الابهام في طرفي النسبة يستلزم الابهام فيها ورفع عنها

اشارة الا ان محذوف وعن متعلق برفع المقدر
وبخلاف غير رمضا
يرفعه عن ذات نسبة عن نسبته وهي المنسوب والمنسوب اليه

يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير (في جملة) اي نسبة كائنة في جملة (او ما ضاهاها) اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا (نحو طاب زيد نفسا) مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه (وزيد طيب ابا) مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحينئذ لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا وقوله (وابوة ودارا وعلما) عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع (في الجملة) او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه (او في اضافة) عطف على قوله

يشبه الجملة كذلك قره داغي

٨ اي كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه

٩ والتقدير فيه طاب شيء منسوب الى زيد نفسا فنفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه محمد افندي

١٠ اعلم ان زيدا في طاب زيد نفسا يسمى ما انتصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صار سببا لانتصاب التمييز لا بمعنى ان زيدا عامل وناصب له سيدي

١١ لان الصفة المشبهة وفاعلها مستكن فيها وجه المشابهة بينها وبين الجملة كونها منسوبة الى تمامها كما ان الفعل منسوب الى فاعل لكن تلك النسبة لكونها غير اصيل فيها لم يكن هذه الاشياء جملة معها عافية

١٢ وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة م

١٣ تعليل لقوله فهذان الآن اي بسبب انه لا فرق بين الجملة وما ضاهاها من حيث ان تمييز الجملة يكون للمنتصب عنه ويكون محتملا لهما وتمييز شبه الجملة يكون للمنتصب عنه ويكون محتملا لهما فهذان المثالان اعني طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا في قوة اربعة امثلة تامل

١٤ كانه قيل المناسب ان يمثل اربعة امثلة فاجاب بقوله فهذان المثالان

١٥ اي كانه مثل بفعل وشبه فعل تنازعا في نفسا وابا وكذا فيما عطف عليها ابوة ودارا الى آخره لاري

١٦ الابوة والبنوة والاخوة ونحوها مصادر لا فعل لها مستعمل ووزنها فعولة مثل صهوبة هكذا افادنا استاذنا العدوي رحمه الله

١٧ تكثير الامثلة اشارة الى كثرة اصناف التمييز حيث يكون

في جلاء اوماضا هاما (مثل عجنى طيب نفسا) وتركه لانه اظهر
التمييزات ولاخفائه (اباوابوة وداراوعلما) اوردهذه الامثلة
على وفق ماسبق وزاده عليه قوله (وللة دره فارسا) اشارة الى ان
التمييز قد يكون وصفا مشتقا وقد يكون جامدا وقد يكون مؤولا به
مثالا للتمييز المفرغ على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا عن اب اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا
عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة
الدراليه والدر في الاصل اللبن وفيه خبر كثير للعرب فاريد به الخير
اي للة خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالكسر فمن الفرس
فرس بالضم يعرق باسر الخير واما الفراسة بالفتح مصدر
(ثم ان كان) اي التمييز بعد ما لم يكن نصبا في المنصب عن (اسما
لاصفة (يصح حمله على ما يتبعه عنه) والمراد بحمل الاطلاق عليه
والتعبير عنه بذلك (جاز ان يكون ذلك) التمييز تارة (له) اي المنتسب عنه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه (و) تارة (لمتعلقه) ما ان يكون
تمييزا يرفع الابهام عنه متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل اباه فطاب زيد اباه فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون
تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار ان ابا عمرو

في الا والالين ثم استعمل في الغير ولتحرير سلاوة النفع
اذ في اللين خير كثير للغير اذ به معاشهم في اكثر الاحوال
ثم استعير في مقام المدح فقول الهذلي درده جلدا فيه ثم
كثرة الضرب واناسب له تعالى فيما قيل للنحيف لان سمنه
العجاب فكأنه ضناء ما يحميه قيل يحتمل ان يكون
النحيف هنا لذكر تضعف من تدعو اليه ما اعجب الذي
ابدا مبتدأ خبره الكامل في الصفات
تمييز من الضمير
الغائب الايصال المناسب بهم المنقول عنه وهو اللين
والمنقول اليه وهو الخير وهو المناسبة النفع
بعد الله ربنا مدين صحيح
قال رسول الله اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر
بنور الله تعالى . وقد حكى واحدا مما يحوس كان يدور
على اليمين ويقول ما معنى قول النبي عليه السلام اتقوا
فراسة المؤمن وكان لا يذكر تفسيره ولا ينفعه حتى
التقيا بمعرفة مع الصوفية لعله اجنبي العداد
فسأله فقال اصحاء اه تتعلم الذكا وعلى يسعلك تحتم
فقال صدقت جعلت عالما فاسلم فقال الآن عرفت انك
مؤمن واذا يمانك خفي
اشارة المصور تركه
الجلاء الشرطية مع الجزاء عطف على الجملة الشرطية السابقة
اعني نعم ان كان بنصوبين
قال ثم ان اسما يصح الا قول الا فهو تعلق في هذه العبارة
شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب
زيد نفسا فان نفسا اسم يصح حمله على ما انتصب عنه ولا
يصح ان يكون المتعلق وأجاب قد سبق تقييد مقدمها
بكون التمييز بعد ملابس ضناها انتصب عنه وكذا قيد
مقدم الشرطية الثانية بذلك للالا يتقض بطاب
زيد نفسا والقوم هم فانه قيل وقال ولا تلتفت بشر
ما قال الشارح

طاب زيد علماً والزيدان علماً والزيدون علماً (الا ان يقصد) بالتميز الذي
هو الجنس (الانواع) من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد ح
من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا
اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم
فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى (وان كان) اي التميز (صفة)
مشتقة مثل لله دره فارسا اوما ولذا نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية (كانت) الصفة (صفة له) اي لما انتصب عنه لا للمتعلق
لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل
طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف
الاسم نحو ابا (وطبقه) الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز
ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة
له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره (واحتملت) اي الصفة
المذكورة (الحال) ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فار
اي من حيث انه فارس وحال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله
دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التميز لان من تزاد في التميز

والاستثنا ما ذ يستغنى عنهما لانه ان قصد به الجنس فالمفرد وان قصد النوعان فالمستثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتميز على كل تقدير مطابق لما قصد

من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية

يعني احد الزيدين من جهة علم الصرف والآخر من جهة علم النحو مثلا وقس عليه الجمع

لا حاجة الى تثنية المنتصب عنه وجمعه لانه يكفي المطابقة لما في نفس المتكلم

بان يكون على احدهما الفقه والآخر التفسير وبالعكس

المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلابد من التثنية والجمع عند قصد الانواع

اي الاسم المشتق يعني لا يكون التميز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التاويل

من المتعلق المقدر لانه ان لم يكن الموصوف مذكورا يلزم الاضمار قبل الذكر في بادي النظر وان لم يلزم بعد تعميق النظر

فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث لا يقتضي موصوفا لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له او لمتعلقه

قوله الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها بخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارات النحاة في قولهم شرا هر وابان شرا ابتدا النظا فاعل على معنى تمييز عن النسبة تقديرا

قوله ويجوز ان يكون اي الطبق بمعنى اسم الفاعل كما هو القياس المطرد فيما قصد فائدة المجاز

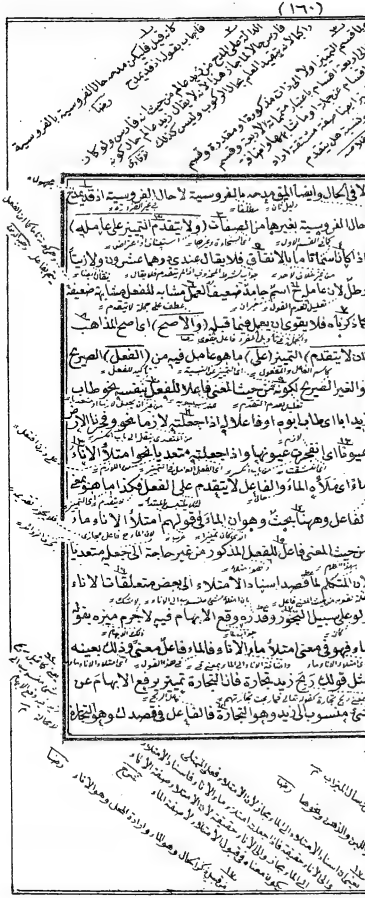

لا بد وان كانا سببا دارجا اليه حقيقة وإليها مجازا وبهذا يندفع ما
يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او مفعول من ان التمييز فهذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا يطرح تلك القاعدة (خلافا للزاوزي والبدر) فانها تجوز ان
تقدير التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا
الى الجوهر العامل فعلا في الصيغة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وفيما
فيه من الفعل فتمعنى فاعل في العمل ومنه سيكما في هذا التحرير قول الشارح
(يتعين تعلقه بالفراق جميعا) وما كان نصبا بالفراق تعلق به الجار
(فالضمير المجرور في تطيب فاعل به يكون) وكما ضمير الشان المذكور معوضا
(عنه ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها بمقدما
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب في نفسا تمييز عن
نسبة كاد اليه وهما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا يصلح وما قيل
(يحتمل انه يعود الى البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بأن يكون
(تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس لزوال المعنى وما كادت
(نفس الحبيب تطيب فكذلك تعسف غير فاح في النسب
(المستثنى) اعم مما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة
على قسمين مما كان معلوم يتهيئا بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف

كافية وتقسيمه قسمين وتعريف كل واحد منهما لا بد لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
(متصل ومنقطع فالمتصل) هو المخرج (اى الاسم الذى خرج
واحترز به عن غير المخرج كمرئيات المستثنى المنقطع (من متعدد)
جزئيات موجود ما جاء فى احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا
نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا) كما ملفوظ الموجود فى القوم
الا زيدا (او تقديرا) اى مقدرا نحو ما جاءنى احد الا زيدا اى ما جاءنى احد
هو المذكور بعدها (اى بعد الا واخواتها (غير مخرج) عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فانها المستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا
زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة حالية عن زيد اولم يكن كجاءنى القوم
الا الحمار (وهو) اى المستثنى مطلقا حينئذ اولا (نوعان لصحة تقسيم
كما عرفت وثانيا لانه يقطن لم يتعرض لتقسيمه اعنى المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج وليذا لم يخرجه على مجرد رسوما
للا خصاء (منصوب وجوبا اذا كان) واقعا (بعد الا) لا بعد غير

Marginalia and commentary text in Arabic surrounding the main text.

وسيوجد غيرها (غير الصفة) قيده وان لم يكن الواقع بعد الا الواحد الصفة

داخلا في المستثنى ليلا يذهب عنه (وكلام موجب) اي ليس نفي ولا نهي

ولا استبهام فخرجوا في القوم الا زيدا واحترزوا عما اذا وقع في

كلام غير موجب لأن ليس عندنا واجب النصب على ما سيجيء ولأما

هنا للقيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى

مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا

على الاستثناء لان الكلام لم يكن منصوبا مطلقا الا في كونه منصوبا

على الاستثناء بدليل قولك ما كان بعد خلا وعدا الا ان يقال لحاجة الى

هذا القيد اما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فإنه مرفوع وجوبا

لانصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء

عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لان ما يرفع يتعلق

بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ ليست الا لما ليس احدهما وقد جاء

بعد تمام الكلام فنا للمفعول (او مقدما) عطف على قوله بعد الا اى

المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما (على المستثنى منه)

سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو خلا في الا زيدا القوم وما حاوى

الا زيدا احد لامتناع تقديم المدلل عليه من (او منقطعا) اى

المستثنى منصوبا بهما وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار

ولا عاملة هنا اما شاركت ذلك الا في الرفع ما قبل الا لا ما بعدها

فيما آخر وهو ان المستثنى بتحريج نحو قرأت الا يوم كذا

فانه يوم هنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ووجه

ان الكلام في نصب المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء

او على الظرفية او على المفعولية كما بعد خلا وعدا وما في العبارة

كما ليس ولا يكون

التمام التام في اصطلاح النحاة في باب الاستثناء ما فسره

بقولنا يكون الا لازى

لو لم يعرض ما يدل على انه مفرغ قبلي لان يكون داخلا

الا لان لازى

سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية

او المفعولية او المجرورية

فائدة وقع بعد الا في كلام موجب مع انه مرفوع نحو ما قام

فاعلم ان حكمي القيد ولم يأت به احد اما في المتقدمين

قوله والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا الخ للشيخ جمع المصنف

العامل في المستثنى منصوب بواسطة الا الاولى ان يقول العامل الا الاكون

هناك فضل ولا معنى لعدم الوجوب الا زيد اخوتك والصحيح

انه يقولها في الاخوة منفصلين وهما الشبيه بالاخوة

اه قال لم يكن في كلامه معنى الفعل اذا ما ينتصب المستثنى

واما عامل المستثنى هو الفعل المذكور قبل الا او الفعل اللازم

بصيرورته متعديا بالفتا الا كما يصير متعديا بحرف الجر فاذا قيل الا

غير انصب في الا عامل له فيجاب بمنع نحو القوم اخوتك الا زيد

والمعنى تواضع القوم الا زيد كذلك

واعلم انهم قالوا ومنقطعا عطف على قولنا في كلام موجب فيكون المعنى

وهو منصوب وجوبا اذا كان بعد الا ومنقطعا وقد اشكل الامر

كما منقطعا بعد الا ليس بالضرورة ان يقيد بذلك بعد من المفصول

قوله والا لاعاملة هنا اما شاركت ذلك الا في الرفع ما قبل الا لا ما بعدها

فيما آخر وهو ان المستثنى بتحريج نحو قرأت الا يوم كذا

فانه يوم هنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ووجه

ان الكلام في نصب المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء

او على الظرفية او على المفعولية كما بعد خلا وعدا وما في العبارة

كما ليس ولا يكون

التمام التام في اصطلاح النحاة في باب الاستثناء ما فسره

بقولنا يكون الا لازى

لو لم يعرض ما يدل على انه مفرغ قبلي لان يكون داخلا

الا لان لازى

سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية

او المفعولية او المجرورية

فائدة وقع بعد الا في كلام موجب مع انه مرفوع نحو ما قام

فاعلم ان حكمي القيد ولم يأت به احد اما في المتقدمين

قوله والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا الخ للشيخ جمع المصنف

العامل في المستثنى منصوب بواسطة الا الاولى ان يقول العامل الا الاكون

هناك فضل ولا معنى لعدم الوجوب الا زيد اخوتك والصحيح

انه يقولها في الاخوة منفصلين وهما الشبيه بالاخوة

اه قال لم يكن في كلامه معنى الفعل اذا ما ينتصب المستثنى

واما عامل المستثنى هو الفعل المذكور قبل الا او الفعل اللازم

بصيرورته متعديا بالفتا الا كما يصير متعديا بحرف الجر فاذا قيل الا

غير انصب في الا عامل له فيجاب بمنع نحو القوم اخوتك الا زيد

والمعنى تواضع القوم الا زيد كذلك

واعلم انهم قالوا ومنقطعا عطف على قولنا في كلام موجب فيكون المعنى

وهو منصوب وجوبا اذا كان بعد الا ومنقطعا وقد اشكل الامر

كما منقطعا بعد الا ليس بالضرورة ان يقيد بذلك بعد من المفصول

بعضهم مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاءوا القوم عدا زيدا واخلا بعضهم او اكثارهم وبعضهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية وانما لم يظهر معها قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء (والاكثر) النصب بها لانها مع اكثر الاستعمال لا تنحل فعلا ماضيا كما عرفت وقد اجيز في علا انها حرف جر قال الشاعر فما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدها محفوظا بها لا الا النصب بها اكثر واما خلا وما عدا فالا يستغنى بنصوب بها لا الا النصب بها اكثر واما خلا وما عدا فالا يستغنى بنصوب ايضا وجوبا اذا كانوا بعدما خلا وما عدا لا يراد بما فيهما مصدرية مجردة بالا فعال نحو جاء في القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرو اتقديره ما خلو زيد وعدو عمرو بالنصب فيهما على الظرفية بتقدير مضاف اوقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت عدو زيد او عدو عمرو او عدو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرو او على الحالية بتحويل المصدر بمعنى اسم الفاعل وجاوا الخالين بعضهم او بعضهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجاوزين عمرو او بعض الاخفش اجاز الجر بها على انها مصدرية زائدة ولعل هذا هو الذي عند المبرد ولم يعتد به ولم ينقل في الاكثر (و) كذا المستثنى بصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد (لا يكون) نحو سيجيء اهلك الا يكون بشرا وانما يكونا النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم

Marginal Navigation

من الفعل المذكور او الاعم او الاخص من المستثنى منه مطلقا وهو في التركيب
في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الا بعد الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام
الا وهي لا يتصرف فيها (ونحو قوله) اى في المستثنى (النصب)
على الاستثناء (ويختار البدل) عن المستثنى منه (فيما بعد الا)
حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا
عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا
وخلا وغيرها (في كلام غير موجب) احترازا عما اذا وقع في كلام
موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد (ذكر المستثنى منه)
احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يجب على حسب العوامل
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام
غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط
انه لا يكون منفصلا ولا مفيدا ما على المستثنى منه لان حكمها قليل
فيما سبق واما كثيرا بذلك (نحو ما قعدوا الا قليل) بالرفع على
البدلية (او الا قليلا) بالنصب على الاستثناء (ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب ما يطرح) البدلية وهو المختار

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله ولا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

قوله اما لعدم الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله او لانه لا يتصور فيها الخ اى لانه لا يتصور فيها معنى الاستثناء وقوله لانها قائمة مقام الا اى لان الا لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ وقوله وهي لا يتصرف فيها اى لانها لا تستعمل الا في الاستثناء المتصل الغير المفرغ

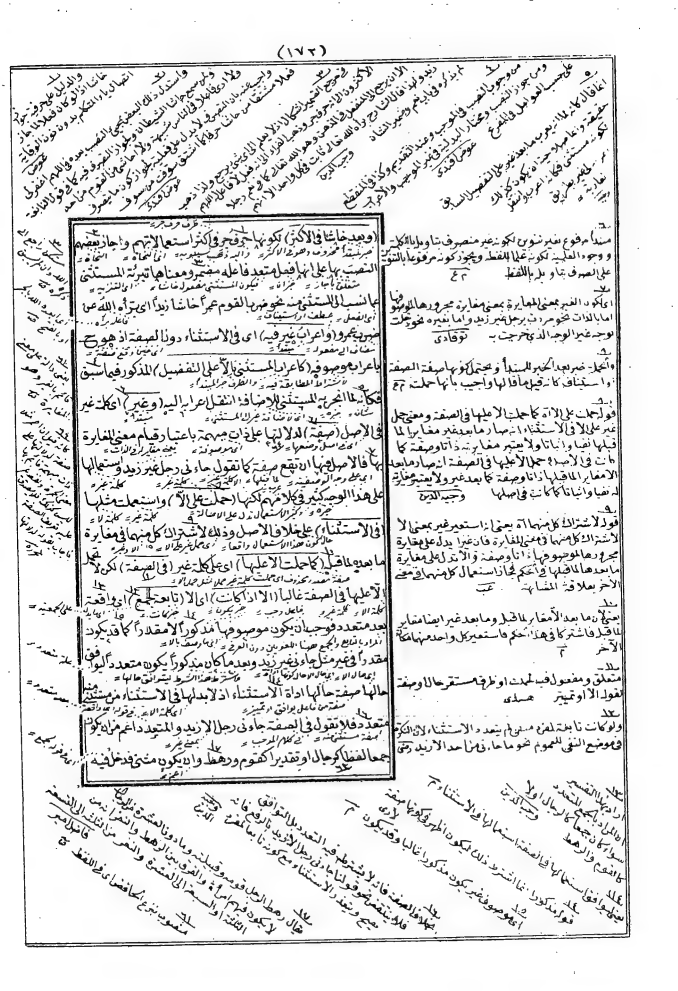

فالإله في الآية صفة لا اسم علم ومنكور وهي إله ويتعذر الاستثناء
المعنى دخول الله في إله يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية
مانع آخر من حمل الأعلى الاستثناء وهو أنه لو حمل عليه صار المعنى أن
فيهما آلهة مستثنى منها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على أن ليس فيهما
آلهة مستثنى منها الله وهذا لا ينفي وحدانية الله تعالى الجواز أن يكون
فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما إذا كانت الصفة بمعنى غير
فانه يدل على أن ليس فيهما آلهة غير الله وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله
يجب لا يتعدد الا آلهة لان العدد يستلزم المغايرة (وصف)
حملا للاستثناء (بغير) اي بمعنى جميع مذكور وغير محصور وصحة الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء والنحو
في قوله ما اتاني احد الا زيدان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر النحاة
تسكا بقوله: وكل اخ مفارقه اخوه: لعمر ابيك الا الفرقدان
فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين
بالنصب وحمل الصفة على المشتق ونحوه وقال في البيت شذوذ ان النحاة
احد هما وصف كل واحد المضاف اليه والمشبه ووصف المضاف اليه اجود
لق وكل لافادة الشمول فقط وتابعها الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل (واعرب سوى وسواء النصب على الظرفية) اي

بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاء في القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد (على) المذهب (الاصح) وهو مذهب سيبويه فهي عنده لازمة الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والنصب فيها رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكارا لرفعه فيقولون جاء في سوادك وفي الدار سواك ومتزهدا في استكار الرفع فيما علمنا نصابه على الظرفية قول تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب (خبركان واخواتها) وستعرف في فصل الفعول من شاء الله تعالى (هو المسند بعد دخولها) اي خول كان واحدى اخواتها والمراد بعدة المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا لتلك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر في الاسناد الواقع بين اخوات كان المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبل فلا ينقض التعريف بمثل كان زيد يضرب اليوم ولا بمثل كان زيد يأتيه قائم بأن يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليس انواع المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض المراد بدخولها

محمول على الضرورة والشذوذ او ان سوى ليس بمثابة بل بالصفة الموصوف مقدرا مع بقائه على سوى العداوة بل لقيت العداوة فقط تحرير التروي

قوله واليه ذهبا صح الشيء امسى وهو عربان عطف على قوله صح والبت السابق وسوى بمعنى بين والعدوان بضم العين الظلم الصريح والعريان وزنا ومعنى مر الدين وهو الجزاء يقال دانه يدينا جازاه وهو جواب لما وصح الشر يصح اكتسف وصح به اكتسفه واظهر وفي بعض النسخ ممكنا صح اصبح وهو اتم وكذا امسى يجيء بمعنى اصبح والمراد الشر والمعنى انا ظهر الشر كما ظهر ولم يبق بيننا وبينهم سوى اصبح على الظاهر الصريح وتجاوز والاحد والانصاف الى استحالة الظاهر جريا على عادتهما في ذلك

قوله الدين اصله دين بساكنا فأعل بإعلال قام وباع وهو الجزاء كما قال الله تعالى مالك يوم الدين اي يوم الجزاء

قوله كما تدين تدان اي كما تعمل من خير او شر تجزى به

قوله ايا ما خرجوه عن الظرفية ونصبوه الخ

قوله مبتدأ خبره محذوف اي فيها وانجلا الاسمية عطف لاعلها عطف على انجلا الغريبة والجيدة الخ

قوله ما قاله الشيخ من تقدير الحكاية في كان وهو لا كثر وجوز عدم اعتبار الحكاية فيه وفتح جرد و بالضم والتنوين اما اول بالتفعل لكونه منصرفا عما قال اليه الخبر او جرد بالفتح بلا تنوين اذا ول بالكلمة منصبا الى الخبر في الزيادة فحفظ فان اكثر الناس عدوا هذا قلوا بل بعضهم لعدم معرفة هذه القاعدة اذا سمعها مكرولو وقد تقدم فيما سبق زاده

قوله ان كان واخواتها

قوله اي اسناد غير كان واحدى اخواتها لا اسناد كان كما يتبادر الى الفهم منه

وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته (ويجب الحذف) اى حذف عامله يعني كان (في)

مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت) منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان

حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا

وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقى الخبر

على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير

كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق

الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر (اسم ان واخواتها)

وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى (هو المسند اليه بعد دخولها) اى دخول

ان او احدى اخواتها (مثل ان زيدا قائم) وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول

فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه

قائم (المنصوب بلا التي لنفي الجنس) اى لنفي صفة الجنس وحكمه واعلم انه قيل

اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب

بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن

اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال

اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح

واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه (هو المسند اليه بعد دخولها)

يعني لما حذف منه ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يستتر المتكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اوتي بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت — سيد علي

فعلى هذا يكون المعنى ان كنت منطلقا في زمان الاستقبال انطلقت فيه — رضا

واما الكوفيون فالتقدير عندهم ان ما كنت منطلقا بكسر الهمزة فانه عندهم للشرط قطعا وان جوزوا فتح همزتها تسهيلا لدخولها على الاسم فعندهم جاز الجزم في الفعل الواقع بعده ذكره الكسائي — عافية شرح الكافية

قوله الا حذف اللام وايضا فيه ما مزيدة للتأكيد لا للتعويض كما في اما تخاف لانه يذكر الفعل بعدها كذا في المفصل فعلى هذا لا يحذف كان فيه وجوبا كما يشعر به كلام الشارح قال الرضي ويحذف كان مع اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة ولعل المص لم يذكر اما المكسورة لاجل هذا — وجيه الدين

لان حرف الجر لا يدخل على حرف الشرط لئلا يبطل الصدارة — محررة

اى في الثاني فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لا يغير معنى كان الدال على المضي فيهما — ح م

اذ يستقيم المعنى على الشرط بدون اللام بخلاف المفتوحة فانه لا يستقيم المعنى بدون اللام لان المعنى المنطلق لاجل انطلاقك — تد

مبتدأ محذوف الخبر لم يقل اسم لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات — هندي

قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا ومانعا — ع ص

بحذف المضاف لان النفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك لا غلام رجل ظريف في الدار او غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا — ح م

قوله لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات يعني انه ليس كلا من المنصوبات لا لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المبنيات فلا يصح جعله مطلقا

منها خبر والرابع (رفعها) بالابتداء لا بحول ولا قوة لا يجوز فيه ما ذكر ولا يجوز فيه إلا الرفع
حول وقوة فيجاء فيهما سابقة للنفي والمعنى والأمر ههنا إضافتها
(رفع الأول) على الإلغاء ليس (على عمل) فإذا عمل الاسم قبل (وفتح الثاني)
بحول ولا قوة إلا الله على أن يكون لا النوع الجنس وبني لتضمنه معنى من مع نصف مع
الأول لا يجوز أن يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لأن كونها معنى ليس لا يناسب
صحت إلغاؤها بالتكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دليل ههنا التوافق الآخر يتبعها
في الإعراب فيهما على التوجيه الأول وتعين لمطلق جعل على الأحوال الإلهية
ولا قوة إلا الله بالرفع قولا إلا الله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل أن يكون مرفوعا على محل مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة كما لا يخفى
(وإذا دخلت الجرة) على التي لنفي الجنس (لتغير العمل) أي جعل لا غير تأثيرها
فيدخولها على ما وبناء لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة لا النافية
وهي على غير ما كانت عليه قبل دخولها
(وهي لنفي الماهية على الإطلاق) أي نفي جنس (أما الاستفهام) حقيقة فقولك
الأرجل في الدار مستفهم بها (وإما التمني) مثل الا نزول عندنا وليت كذلك
أن لا إله إلا الله في العرف كلمة تطهر طهرة بذكرها السيراني وتبعه الجزولي والنصر
وزوة ذلك لا اندلسي فإنه ذهب إلى أنها لا إله إلا الله كلمة تنبيه مرفوعة الأعمال
(أي كون حال الإله في العرف كذلك ليس وجود الواقع كذلك) ش
مثلا ولو وجد وقوع الخصيص فيها نهايا الاسم بعدها نحو الا زيدا كقوله
(و) أما (التمني) نحو الا ماء اشرب سبحت لا يرجع ماؤها أما هو الا رجلا

جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر (ونعت) اسم لا (المبني) لانعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا (الاول) بالرفع صفة للنعت اي الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار (مفردا) حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه (يليه) حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن مفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول (مبني) على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما (ومعرب) لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء (رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا) حملا على اللفظ او على محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (وظريف)

قوله لمكان الاتحاد اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف — عوض

فان بعض الصفات متقدم على بعضها بالطبع وبهذا يندفع الاشكال

الا ان يراد بالاول ما هو اول بحسب الطبع لا بالوضع — م ز د

من المستكن في يليه وقيل خبر كان المقدر

الاول والمستكن في الاول او من المبتدأ على قول من جوز وقيل حال

نعت الاول — زاده

اما مبني على الفتح لو افقه المنعوت واما مبني رفعا ونصبا لانه — قره داود

يعني ان لا في البيت ما غير بعد ما ركبت من همزة الاستفهام ولا لنفي الجنس فكانت بمعنى اه — عافية

بضم التاء والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونني

من الاراءة اصله ترأيون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون

فاجاب بكانه اه — حاشية

كانه قيل حرف التحضيض مختص بالفعل ولا فعل ههنا

٨ لان النفي في قولك لا رجل ظريف قائم نفي للقيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لا عن مجرد الرجل الا ان لبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا وان تكون النعت الاول وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما وان تكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت — ح م ت

٩ كانه قيل ان باردا في لا ماء ماء بارد فلا يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه مع انه لا يجري فيه الحكم بقوله مبني معرب رفعا ونصبا فلا يكون هذه القاعدة مانعة فاجاب بقوله والمبني اه حاصل الجواب ان المراد بالمبني المبني بالاصالة لا بالتبعية فيكون بالنعت نعت المبني بالاصالة ونعت المبني بالتبعية فيخرج بقوله ونعت المبني — طاشكندى

١٠ حيث قال الاصل ان كان المسند اليه بعد دخولها مفردا فهو مبني على ما ينصب به — درر

١١ قوله لا يجوز بناؤه بل تعين فيه الاعراب رفعا ونصبا على حسب الموصوف وهو المكرر كما هو الظاهر بل هو المتيقن لا المتبوع — وجيه الدين

١٢ ويفهم منه اذا دار تابع بين القريب والبعيد فهو للقريب وان كان البعيد مقصودا هذا بخلاف الضمائر واسماء الاشارة فانها للقريب اذا لم يكن البعيد مقصودا والا فللبعيد — حاشية

١٣ قال ومعرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان عب

١٤ وهي مصدران نوعيان لقوله معربا ومنصوبان على نزع الخافض اي معرب برفع وبنصب — هندى

١٥ حال عن الضمير في معرب وبيان لما تعلق بكون النعت معربا من الجهات يعني على تقدير تقييد النعت بالقيود المذكورة جاز فيه البناء والاعراب وعلى تقدير اعرابه جاز فيه الرفع والنصب — عوض افندى

١٦ لان اسم لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء — ح

لوجود الشروط

لانه اسم لا يشابه حركة الاعراب من حيث العروض

ذلك قولك — مفصل

اي على لفظ اسم لا وهو الفتح

فان كونه اسم المنفي جاز في الثالث الاعراب والبناء

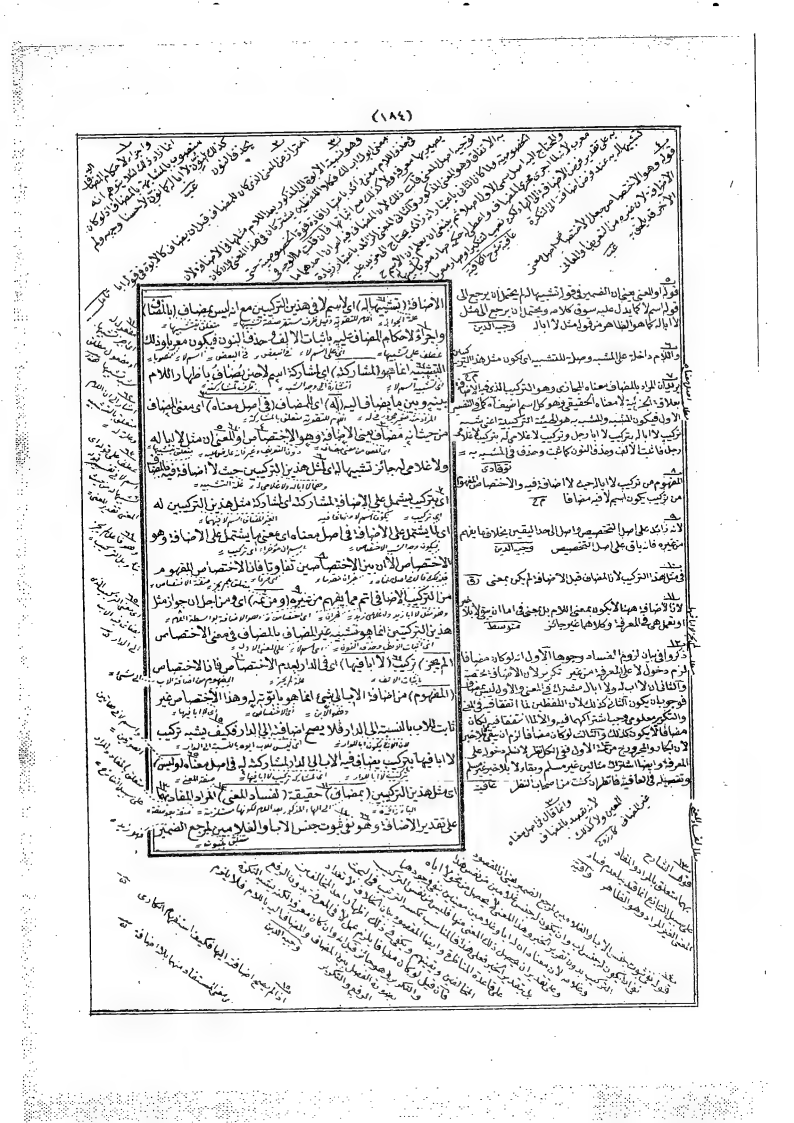

نظر الى الكلام القوم حيث لم يسموا فاكلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
اى بخروج ما لم يضف اليه الاسم اذ اللفظية كذلك الظاهر من كلام الملخص في المتن
والصحيح ما ذهب اليه الشيخ من ان الاضافة المعنوية واللفظية انما هما للاسم
بتقدير حرف الجر الكبير بين بتقدير حرف الجر وبغيره فالاولى تخصيص قوله بتقدير
شيئ فيه تسامح سيما وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة المشبهة الى المفعول
مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العامل بما ذهب اليه الشيخ في اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فاذا ذكر الوجه في قولنا جاءني
زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فاذا في اسناد الحسن الى زيد انهما فاذا لا يلزم
اذا حسن وجيه من حسن فاذا ذكر الوجه كذا قال ومن حيث الوجه فاذا هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف
في اللفظ قلت كان هذا التخصيص فاذا قال الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف
الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ (وهي)
اى الاضافة (بتقدير حرف الجر (معنوية) او بمنزلة المحلية لانها تفيد معنى
في المضاف او تعريفا او تخصيصا (ولفظية) او بمنزلة المحلية فقط دون
المعنى لعدم سراية المضاف اليه (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير
صفة) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة لمعمولها)
فاعلها او المفعول بها في الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة

الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد الا التخفيف في اللفظ بحذف التنوين او النون
ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ولا تقديرا بحرف الجر ولا بمنزلته
وقوله خلافا لبعض النحاة ردّ على ابن السراج حيث ذهب الى ان الاضافة اللفظية
تفيد التعريف او التخصيص
قوله لان الاسم اذا اضيف الى اللفظية فالاضافة ليست الا لتخفيف اللفظ
لا غير وانما قال ذلك لان الاضافة اللفظية لا تكون الا في الاسم الذي يجوز
ان يكون آلة يتوصل بها الى الاسم المضاف اليه كغلام زيد وصاحب عمرو
قوله لانها تفيد معنى زائدا على ما قام بالمضاف وهو معنى التعريف والتخصيص
واراد بالمعنى المذكور قيام ما يقابل اللفظ كذا قرر
قوله لعدم سراية الباء اليه اعلم ان سراية فائدة الباء من اللفظ اليها هذا على
الحق واما على ما ذكره الشارح في احد قولي التعليل المذكورين في الصفة المشبهة
يصير لها له استفادة مزيد لانها تفيد معنى في المضاف فان قولك الوجه
لزيد الحسن الوجه في المضاف فتفيد وجود الحسن في زيد فعدم سراية الباء
انما هو في الحاق ما سراية فائدة الباء منه الى اللفظ الذي يوجد سراية الباء
اليه فتأمل
قوله وهو على اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومضاف الى ياء المتكلم
اى الاضافة في هذه الاسماء ليست مستفادة من حرف الجر بل من الاسم
قوله وتقديرها اربعة اقسام الواقعة خبرا للبتدا بالضم
قوله اذا ولا الى آخره فرق بين اذا الشرطية واذا الفجائية فانها لا تدخل الا على الجملة
بالجملة اسمية كانت او فعلية وان تلتها اسم مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر بعدها

اللام فيه وبهذا الاعتراض يسقط الاشكال الذي ذكره من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد (وهو اى
كونا الاضافة بمعنى في (قليل) في استعمالهم وردها اكثر الفاء الاضافة
بمعنى اللام فانه معهود اليوم ضرب اليوم علما بالوضع الموضوع
فيه فانك فعلها هذا يكون زيد الاضافة بمعنى ما يصلح الى الاضافة بمعنى
للاختصاص الواقع بين العين والمعين فلذا يجب كونها كالاضافة بمعنى
قليلا وزوجها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة كالاعم فالاولى ان يجعل قسما على حدة (نحو غلام
زيد) مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد (وخاتم فضة) مثال للاضافة
بمعنى من اى خاتم من فضة (وضربا اليوم) مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب
واقع في اليوم (وتفيد) اى الاضافة المعنوية (تعريفا) اى تعريف المضاف
(مع) المضاف اليه المعرف (لا لاجل نسبة التركيبية في الاضافة المعنوي موضوع
للدلالة على علومية المضاف اليه لا لاجل نسبة امر كلي معين تستلزم معلومية المضاف
ومعهود تنبها بعد ذلك غير لازم كما لا يخفى فاذا قلت هذا غلام
زيد يمتنع اشارة الى احد هذين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي في موضوع
لمعلومية المضاف فلذا ذلك كانت المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قولك ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك

Bibliotheca Alexandrina

على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد
التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون
المضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك
اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني (و) تفيد
الاضافة المعنوية (تخصيصا) اي تخصيص المضاف (مع) المضاف اليه (النكرة)
نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف
الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه (وشرطها) اي شرط
الاضافة المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (من التعريف) فان كان
ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك
الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد
تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد
او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة لو اضيف
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حينئذ لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما

حتى يلزم ما ذكرتم بل هما زائدان كالالف واللام في اللئيم كما
اشار صاحب الكشاف — محرره

وقال صاحب اللباب لا يجوز ادخال الالف واللام على غير نص
عليه سيبويه لانه لابد لها من الاضافة والمضاف اليه اما مذكور
او منوي والمنوي في حكم الثابت فلا يجمع مع الالف واللام
ولا يجوز تثنيته وجمعه نص سيبويه عليه فلا يجوز ادخال
الالف واللام على كل وبعض لما ذكره الاصمعي ومما لا يعرف
باضافة الجهات الستة وعند وحيث وغيرها — حلبي حاشية متوسط

قيل ان الاضافة في مثل هذه الغير الامثال لفظية لان معنى الغير
المغايرة ومعنى المثل المماثلة ومعنى الشبه المشابهة فلعل المص
اختار هذا المذهب فلم يستثن هذه الامثلة في ذكره من الحكم
الكلي في اضافة المعنوية التعريف وفيه نظر لانها لو كانت
لفظية لا اجتمع اللام فيها مضافات — كاملي

المراد بالغلام افراد الغلام لا الرجل والمرأة مثلا فقوله بين
غلام الرجل اي بين افراد غلام الرجل وكذا حكم قوله غلام امرأة
يدل عليه ما قلنا قوله وقلت الشركاء فيه — دود افندي

فيكون التجريد على حقيقته لكن بشرط كونه معرفة اي وشرط
الاضافة المعنوية اي ما ازيد اضافتها فالاطلاق مجاز — حلبي

قوله نكر بان يجعل آه اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون
بارادة اشتهاره وصفا او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد
ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذا وقال الهندي
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع
التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء — عب

قوله او المراد بالتجريد عطف على المقدر تقديره المراد بالتجريد
ههنا تعرية الاسم عن التعريف اذا كان معرفة او المراد به
تجرده وخلوه والفرق بينهما من وجهين احدهما ان التجريد
على الوجه الاول مصدر معلوم وعلى الثاني مصدر مجهول

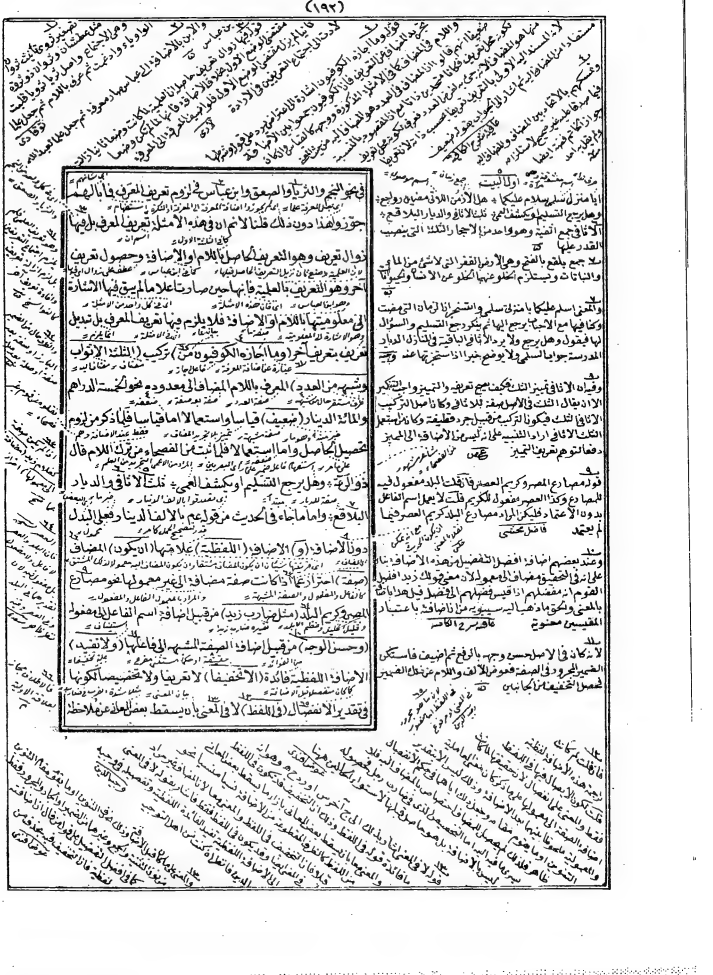

فإن قيل لا يستلزم ما ذكر من الإضافة والتعريف ما ذكر من التخصيص فلا يرد ما ذكر
قلنا المراد بالاستلزام ما يعم الوجوب بحسب الوضع كما في الأمثلة المذكورة
فإن قيل لا نسلم أن التخصيص لازم لما ذكر بل يجوز أن يكون لا بقيد التخصيص
قلنا المراد بالتخصيص ما يعم التخصيص بالفعل والقوة كما في النكرات
فإن قيل لا نسلم أن التخصيص بالفعل لازم لما ذكر بل يجوز أن يكون لا بقيد التخصيص
قلنا المراد بالتخصيص ما يعم التخصيص بالفعل والقوة كما في النكرات
(جاء) تركيب (الضارب زيد والضارب يوزيد) لجموعهما التخفيف بحذف التنوين
(وامتنع الضارب زيد) لعدم التخفيف لا بتنوين الضارب بناءً على سقوط اللام
واللام لا للإضافة ولا للتعريف لا لأنها لا تدخل ولا لأنها تدخل والتعريف لا ينافي التخصيص
ولا لانتفاء التخصيص بل يكون فيه وجوبا لتخفيف فقط وعلى هذا كان
الأنسب تقديم هذا التفريع لكن أخره لكثرة لواحقه (خلافا للفراء)
فإنه يجوز تركيب الضارب زيد إما لأنه توهم أن دخول لام التعريف
عليه يوجب زوال الإضافة فيحصل التخفيف بحذف التنوين فيسلسلها الإضافة
ثم عرفي اللام وأجاب المصنف في شرحه بأنه غير مستقيم لأن القول
بتأثير اللام المتقدم نحساً على الإضافة مجرد ادعاء من غير لفظ وإما
لما وقع في بعض الأعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها، فإن قوله
وعبدها عطف على المائة فصار المعنى باعتبار المعطوف الواهب
عبدها فإذا جاز هذا جاز المعنى بقوله (ومنعهما الواهب المائة الهجان وعبدها)
لا يمنع هذا فإذا جاز المعنى بقوله (ومنعهما الواهب المائة الهجان وعبدها)
بجعل القول ضعيفاً لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على ما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الإضافة والحمل على ما يفيد

لا للاضافة أيها الواسقطت لانها لكان يتبين ان يتصور ذلك أولا ولم يصر
ليكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف وبقال ضارب زيد وزيز ضارب
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف بالاضافة ويقال لا يقول
ضاربك بالتنوين
الا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا لك بالمنفصل باللامين ثم
اضيف ضارب الى الكاف
قلنا اضيف حذفوا التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
فصلا التخفيف جاز ثم حمل الضارب عليه لانها ضارب وجب حيث كان
كل منها اسما فاعلا ومضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينها قبل الاضافة او لا للاضافة ولم يحمل الضارب زيدا عليها لانها
ليست ضارب واحد واعلم انا حملنا قولنا ووضعنا لو اهب المائة الجهان
وعبدها وقولنا الضارب الرجل والضاربك خلا على ظنهم بها على
الاجوبة عن استدلالا لانا لم نقل على جواز الضارب زيد عن جانب
المص على انا قد اقمنا بعض البراهين وذلك ان نجعل كل واحدة منها
اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة لذكر باب امتناع الضارب زيد
فعنى قولنا وضعف لو اهب المائة الجهان وعبدها ان ضعف عطف
المجرد عن اللام على المحلاة باللام المضافة اليه صفة مقصدة بالذكر
بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت واعلم ان حكم
عليه بالامتناع بل لضعف لانه قد يحمل في المعطوف ما لا يحتمل

يجوز ولو الجامع فاعلم مقام منطوقا على فيكون يميز إذ الصفات الغالب
فيصاف للسبب فيدفع الايراد بوصف واحد وهو أن الجامع ليس صفة
للصفات وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقدر الحمقاء متأول بصلوة
الساعة الاولى وبقدر الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التأويل لا يتمشى في عامل العرب فانه لا شك ان الذي توصيف الجانب بالعزيز
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
بجوز وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الكل والاضافة بيانية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل المستقيم المعنى (أو يراد
على القاعدة الثانية وهو قولنا لا صفة الموصوف بها (فلم يجز وظيفة
والخلاء ثياب فان صلها فظيفة جرو ثيابا خلاق فيه بنيت الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه (مثلا ول) بانهم حذفوا فظيفة من
قولهم فظيفة رجم وخمير مارة كانا اسمي غير صفة فلما قصد وتخصيصه
لكونه صالحا لانه يكون فظيفة وغيرها من صالحها لكونه صالحا لانه يكون
فضية وغيرها اضيفوا الى الجنسية الذي تخصيصه كما اضافوا خاتما الى الفضة
فليس اضافة اليها من حيث انه يصفة لها بل من حيث انها جنس لهم فيه
اليها ليتخصص وعلى هذا القياس ثياب (ولا يضاف اسم عامل
اي مشابه (للمضاف اليه العموم والخصوص) الذاتي المضاف اليه

سواء كانا مترادفين (كليث واسد) في الاعيان والجثة (وحبس ومنع) في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق (لعدم الفائدة) في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه (بخلاف) اضافة العام الى الخاص في مثل (كل الدراهم وعين الشيء فانه) اى المضاف فيهما (يختص) اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء (و) يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص (قولهم سعيد كرز) ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب عنه بانه (متأول) بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكأنك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا (واذا اضيف الاسم الصحيح) وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة (او الملحق به) وهو ما في آخره واو او ياء قبلها

يكون في الموجودات والمعدومات والشيء لا يكون الا في الموجود على مذهب المتكلمين رضا

٨ يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثال لان لارى

٩ لو كان للعهد الخارجي فاعمية المضاف ظاهرة لان قولهم عين الشيء بمنزلة عين زيد مثلا سعد الله

١٠ اى ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيد ح

١١ قوله ففيها خفاء لان الشيء في اللغة يتناول الجواهر والاعراض والموجود والمعدوم وكذا العين لان عين الشيء نفسه كذا في الصحاح فلا يكون العين اعم وجيه الدين

١٢ والاظهر ان يراد بالكرز مدلول دون اللفظ وبالسعيد مسماه فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه منلا

١٣ قوله سعيد كرز فان سعيد وكرز اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان متوجها على قوله وشرط تجريد المضاف عن التعريف وكأنه غفل المص عن وروده ثمه فاخره الى هنا واجاب عنه بانه متأول آه ع ص

١٤ بضم الكاف لقب لشخص وسعيد اسم اضيف الى الثاني بتأويل الكرز اللئيم ويقال الحاذق والمراد هنا الاخيرة ح هـ

١٥ العرب يضيف الشيء اذا اختلف اللفظان كقولك حق اليقين والدار الآخرة قاموس

١٥ فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مدلول اللفظ غير اللفظ وجيه الدين

ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لعادمة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون (الى ياء المتكلم كسر آخره) للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به (والياء مفتوحة او ساكنة) وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف (فان كان آخره) اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (الفا تثبت) اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي (وهذيل) وهي قبيلة من العرب (تقلبها) اي الالف حال كونها (لغير التثنية ياء) لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب (وان كان) آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (ياء ادغمت) في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلميّ اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ (وان كان آخره واوا قلبت

هذا اذا كان ما قبلها حرف صحيح او ما يجري مجراه اما اذا كان ما قبلها الف او ياء او واو متحركة ما قبلها يكون ياء المتكلم مفتوحة البتة الا في قراءة نافع كما سيأتي — تكمل

فيما اذا وقع في ابتداء الكلام نحو ق بالتنوين — قع

فيما اذا لم يكن للصدر فانها لا استقلال لها في حكم الابتداء يعني الياء اللاحقة للصحيح او الملحق به نحو ثوبي وداري — ح هندی

ثم الاسم ان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون آخره الفا او واوا او ياء — عوض

ولما بين حكم الاسم اخذ حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان آه — هندی

على الاكثر تثنية كضاربای او لغيرها كعصای لتعذر الحركة عليها الا الف لدى فانها تقلب وفاقا مع الضمائر محمولة على الف الى وعلى للجهة الجامعة بينهما — عافية

واما الف التثنية فعلامة فلا تقلب كغلاماي او يلتبس المرفوع بغيره بسبب القلب بالمشاكلة اي لمجانستها الياء — ح هندی

اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبل — عب

بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو والياء اجتمعتا

لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها قلبت واوا نحو يوسر اصل ييسر وانما لم يجر هذا التفسير فيما نحن فيه لانه

والواو وياء) لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة مثل مسلمون إذا
أضيفا إلى ياء المتكلم قلبتا واوهم ياء (وادغمتا إليها وفي الياء) وكسر
ما قبلها لأنها لما انقلتا ياء ساكنة وجب بقاء الضمة قبلها لتغيرها
حركت بالكسر لتناسب الياء فصار مسلمي والواو المفتوح
يوم قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفو
(مع الفتحة (وفتحي الياء) اي ياء المتكلم في الصور الثلث (للساكنين)
ولزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفة (واما
الاسماء الستة) التي تجيء تارة مضافة الى غير ياء المتكلم فاعلم
ان (اي كالحال فانج وابنه منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال
في ابي فقل يدي ومرري بابي واردد الهدي وفي جعله نسيا منسيا
(واجاز المبرد) فيها (الخمسة وان) برد لام الفعل فيها وهي الواو
وجعلها ياء وادغام الياء الاولى فيالثانية فيقول الشاعر:
وان مالك دوالحاجات زيدا ... وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا
ومعنى واجاز بعضهم الوجهين بارادة ذلك خلافا لمن قياسوا استعمال الفصحى
مع تحتم ان يكون المقسم به اعلى جمع اب فاصلا اعني سقطت
النون بالاضافة فاجتمعت ياآن فادغمتا الاولى في الثانية فصار
الى وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين انني ابو ابنائه بالا

والاسماء فانقل هذا هَرٌ ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك (وذو ولا يضافان إلى مضمر لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس والمضمر ليس باسم جنس وقد أضيفا إليه على سبيل الشذوذ وكقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذوه ويقبل لا يضافان إلى غير اسم الجنس لكان اسما من وكان يجب أن يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث لكنه بني لشبهه بالمضمر للاكرة لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند ما فانه المضمر بالذكر لا يكون إلا للمذكر والمضمر المؤنث بالتاء لا يكون إلا للمؤنث وكان حق ذا أن يكون مبنيا لشبهه بالمضمر في إضافته إلى الياء المتكلم بالاختصاص بحكم باعتبار اضافته إليه (ولا يقطع) اذ وعن إلا إضافة لأن جعلته وصلة إلى وصف الأجناس ليس إلا باضافته إليها (التوابع وهو جمع تابع منقول من لوصفية إلى الاسمية والفاعل الاسم يجمع على فواعل كالكواهل والمرافق والمنصوبات والمجرورات التي هي أقسام الاسم فلا ينقض عدّها بخروج نحو إنّ وضرب لعدم كونهما من أقوال المحدود (لا كل ثان) أي ما جاء ممتنع سابقه كان وإلا لدخلت الثانية من نحو ضرب ضرب فدخل في التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس (بأعراب سابقه أي يجتمع اعراب سابقه بحيث يكون باعراب من جنس اعراب سابقه نائبا كلاهما (مرجع واحدة) شخصية من إعرابي زيدا العالم

فان العامل اما الوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه حينئذ اعراب سابقه وهو الرفع والرفع في كل منهما بما اشترك جزءه واحدة شخصية وهي قائم زيدا العالم لانا لجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوبا اليه مع تابعه الذي معلقا قصورا كل كان يشمل التوابع كلها وخبر المبتدا وخبري كان واخواتها ونائبه مفعولا باب ظننت واعطيت وقولنا اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقولنا مع جزءه واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر واخواتها هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه مبتدا وخبرا وناصبا عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعها من جزءه واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مفعولا ثانيا ومفعولا اعني من جزءه واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وما اخوذا على ما هو مقرر في محله فليس نصبهما من جزءه واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فالاول كما يريد بقولي هؤلاء الرجال وبا زيدا العالما فان كلا من هؤلاء الرجال وزيدا العالما لا يرتفع ولا ينتصب الا بالعامل لفظا والثاني كما يريد بقولي اكرمت اخاك وجاءني غلام زيد فان كلا من اخاك وغلام زيد لا يرتفع الا بالعامل تقديرا والثالث كما يريد بقولي ان زيدا قائم فان زيدا لا يرتفع الا بالعامل محلا والرابع كما يريد بقولي ان زيدا العالم فان زيدا لا يرتفع الا بالعامل حكما لان الجملة الواقعة خبرا لا محل لها من الاعراب حقيقة لكنها في حكم المفرد الواقع خبرا فيرتفع بالعامل حكما والخامس كما يريد بقولي ان زيدا قائم فان زيدا لا يرتفع الا بالعامل محلا لان الجملة الواقعة خبرا لها محل من الاعراب حقيقة لكنها في حكم المفرد الواقع خبرا فيرتفع بالعامل حكما والسادس كما يريد بقولي ان زيدا العالم فان زيدا لا يرتفع الا بالعامل لفظا لان الجملة الواقعة خبرا لا محل لها من الاعراب حقيقة ولا حكما

وقد شارح الناظم وابيها الواحدة تطلق الحرف المفرد ولا حاجة الى ذكر وصف الحرف

بينهما يدل على ذات بمكن ما يقوم معنى الفاعلية بها وهو الاخذية

بينهما يدل على ذات بمكن ما يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية

قوله واعلم انا لاعراب الخ اشارة الى دفع نقض يكاد يرد على هذا التعريف بمثل هؤلاء الرجال وبا زيدا العاقل فانهما لا كون الفاعل بالنصب محلا على محل زيد ولا رجل فانهما لا كون مرفوعا بالنصب محلا على محل رجل القريب لانا الرجل العاقل والظريف في هذه الامثلة المذكورة مما قد اتبع التابع مع انه لا يصدق على كل واحد منهما ان ملتبس جنسا باعراب سابقه وهو الحد لان سابق كل منهما فعل اعراب فيحتمل ان يكون ملتبسا فيكون وجه الدفع ان الاعراب المعتبر في كلام المصنف اما سابق اعم من ان يكون في كل واحد منهما لفظيا او تقديريا او محليا او في احدهما تقديريا وفي الاخر محليا فهؤلاء مثال للثاني لا الاول وان لم يكن مرفوعا لفظا او تقديرا لكنه مرفوع محلا فيصدق على الرجال مثلا قيد ان ملتبس جنسا باعراب سابقه وهو الرفع المحلي في زيد ورجل في الثالثين الاخرين وان لم يكونا منصوبين لفظا ولا تقديرا لكنهما منصوبان لا محلا فيصدق على العاقل وظريفا انهما ملتبسان جنسا باعراب سابقهما وهو المحلي فيهما فيندفع توهم النقض فيكون الحد جامعا ومانعا

لم يرد على هذا

الاحسن ان التعريف هنا للتابع في الاعراب وحينئذ يكون شاملا لتابع حركة المتادى وتابع اسم لا المركبة لهما في محلها ولم يرض باحدهما في هذا الباب

قوله حقيقة او حكما في الثلاثة المذكورة بتفصيل يشير هو فيها ستة اضرب فمثال الاعراب اللفظي حقيقة مجيء زيد العالم وقد مثال الاعراب اللفظي حكما زيد العالم قائل

(او لمجرد التاكيد) مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله (ولا فصل) اى لا فرق (بين ان يكون النعت (مشتقا او غيره) في صحة وقوعه نعتا (اذا كان وضعه) اى وضع غير المشتق (لغرض المعنى) اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (عموما) اى في جميع الاستعمالات (مثل تميمي وذي مال) فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال (او خصوصا) اى في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا (مثل مررت برجل اى رجل) اى كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا (و) مثل (مررت بهذا الرجل) فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه

وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين قب

٧ متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على اسم العدد في المعدود مجاز لاري

٨ والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة ع ص

٩ لانه كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا وجيه الدين

١٠ فان تميما وذا مال لا تستعملان الا ليدل على معنى في المتبوع وهو معنى كونها لغرض المعنى عموما واما قولك انا تميم وانا ذو مال فعلى تقدير رجل في الموصوف اى انا رجل تميمي وانا رجل ذو مال عافية

وفي بعضها لا يدل على ذلك المعنى وح لا يصح جعله نعتا ح

١١ والشرط ان يضاف الى مثل المنعوت لان القصد بها الى بيان كمال المنعوت في تحصيل الدال هو مثلها منا لرجولية وغيرها فلا يجوز جاء رجل اي عالم عوكل

١٢ استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجامع المجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه غب

١٣ اى معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شيء قبلها صالح للموصوفية بها لفظا او تقديرا لكونه مبتدأ او الظرف خبره

٢٢

على الشيء وتسمى واضارة وهو تخصيص الجنس بالنكرة بقولهم في حكم النكرة وفيه نظر لان الجنس في حكم النكرة تكونها الافادة نسبة مجهولا كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول فاذا اجعلت صفة لجنس تكون معلومة الجانب حتى تعين موصوف هذا الجنس فيما يعرف من النسبة والا قبل الاتصاف بعدم العلم بها وصيانتها الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واسلم الجهالة النسبية المعلومة طارئ على وضعها

المحترز الصدري والكذب محصوص للفائدة التي تخصلت لانه بقولنا مررت برجل يضرب يدل على ان مع من في الرجل بالنسبة فيهما اختلاف الاول وفيه ان المتبادر المقيد الموصوف بالجهل بان يكون نكرة وذلك لان الجهل نكرة باعتبار المتعلق ينسبك عنها ان اعاكون باعتبار وكم الذي يناسب النكرة والا فالتعريفين والتنكير متوجه اما الاسلم فاقتضاء ما نقول في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله تعالى الحكيم اتخذ بيتا فالموصوف بالجهل في هاتين الصورتين موصوف قلت ما مع الالف واللام ههنا تعريف الجنس والا لما دخل اخرج عن حكم النكرة في الخارج لعدم التوقف فيه والتالف فيه ذلك الجهل بالخبرية احترازا عن الاثنائية عوض

والمراد بالانشاء ما يقصد ايجاده أولا وبالذات بالمدح والذم وفي الدعاء كقولك تعالى بالرحم جاءني زيد ومقتضاه ان يكون الحال محصولة

لا ناقصة فيجب ان يكون مضمونها معلوما لذهن قبل ذكرها حتى يحصل فائدتها والانشاء لا يكون مضمونها معلوما لذهن قبل ذكرها وكذا حكم الصلة

والخبر اما حاصل والحاصل لا يطلب واما لا حاصل والانشائية لا يثبت لها في الخارج ثبوت فلا تقع هذه في نفسها

والناقصة انما تقوم لمعقول في مقام تفسير هذا التفسير تلاءم المعنى الحكمي ومعنى الحكاية ومعنى الخبر يتحقق لان يأمر مضمونه

بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وكان صيغة مشتركة تجري على المذكر كعلامة (او التأنيث) اى المنع بحالة متعلق الموصوف (بتبعية الفعل في الجنس الاول) وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها وكل تركيب اثنان (وفي البواقي) كالاسم الذي طابق الوصف المحسوس فيها كالكاف من مثلك الاموال العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (كالفعل) لشبهه به بمعنى انه قبل الى فاعل فاكان مفردا او مثنى او مجموعا أو مذكرا بفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما بقي وجوبا كما يطابقون الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي وحقيقيا مفصولا بذكر او بوثر جوازا تقول حضر زيد غلامه ومثل غلامه بعد غلامه ومثل بعد غلامه وزيد قاعد غلامها ومثل يقعد غلامها ورجال قاعد غلامها ومثل يقعدن غلامهن ومثل يقعدن غلامهن ومررت بامرأة قائم ابوها ومثل يقوم ابوها ورجل قائمة جاريته ومثل تقوم جاريته ورجل معمور داره وقائم ابواه ومثل قائمة في الدار جاريته ومثل يقومان وتقوم في الدار جاريته فاذا قلت انطلق حق النظر وجدتا الاولى وهو الوصف لما الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لانه فاعل كالضمير المستكن في الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع والنون في المؤنث ولا يوجد شيء من ذلك في الوصف لانه اسم والاسم لا يلحقه شيء من ذلك فلا يقال قاعدا الزيدان ولا قاعدون الزيدون ولا قاعدن الهندات ولا يجوز ان يكون الضمير في الوصف فاعلا لان الوصف لا يرفع الظاهر ولا يجوز ان يكون مبتدأ لان الوصف لا يبتدأ به الا بعد حرف النفي او الاستفهام ولا يجوز ان يكون خبرا لان الوصف لا يخبر به الا عن مبتدأ ولا يجوز ان يكون الضمير فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف لا يرفع الظاهر الا بعد حرف النفي او الاستفهام ولا يجوز ان يكون الضمير فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف لا يرفع الظاهر الا بعد حرف النفي او الاستفهام ولا يجوز ان يكون الضمير فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف لا يرفع الظاهر الا بعد حرف النفي او الاستفهام

ومعنى كون الف كالفعلان فهذا القسم مسند الى ما بعده كما ان الفعل مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يرفع اذا كان فاعله ظاهرا سواء كان تثنية او جمعا على لا مح كذلك الصيغة وكذلك كما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا وتأنيثه اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ويجوز الامران اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك الف التي بالنسبة الى ما بعده

أعلم أن الداعي حمله في هذا المقام على أن يخرج الواو من الاسم الذي هو المرفق ويجعل
الظهير دالة على الضمير ويجعل المعنى هو مقدم على البتة (والضمير الموصوف) لان
ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها فلا حاجة إلى أن التوضيح وحمل
عليها ضمير الغائب في كل موصوف توضيح الواضح والبين وغير هذا طرائق الهباء
(ولا يوصف) لا يدل على الضمير مع الموصوفية وهو دال لا على قيام معنى بالذات
لا يدل على الا لا على قيام معنى بها وكثيرا يقع في بعض النسخ قولا ولا يوصف
وقد أعتذر الشيخ الرضي قال لم يذكر الصلة لا يوصف بالضمير لانه يتبادر ذلك
بقولا ولا يوصف فاخبر أن الموصول أعرف المعارف لانه اختصها بالتعريف
والمعلومية من أصيفة تعريفهم لها لا يقصد الى معرفة أصل ضمير ليكون له
فيما قبلها الكلام الموصول العرفي ولكن أكثر ورود على قولهم
جيوانه ناطق فانه موصوف وهو الحيوان ليس بالضمير لان
الضمير لا أن يقال الخ هو يوم الخ ما تكون موصوفا بما بعد التوصيف
ويكون بعد التوصيف بالاخبار خبرا من لا يعقل وحكم الخبر
بيانه الواقع لا يكون الخ فانه الموصوف وهو الحيوان ليس بالضمير
ما يعقل وما يتوهم الخ الا بان يقال الراء صلة الذي المنطق بالراء
من الاحصاء أعرف كما اشار اليه

قوله أعرفها الضمير الخ قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب أعرف
ظاهر وأما الغائب فلان ما جاء الغائب بسبق ذكره يعرف بعود الضمير
اليه وأما كان العلم أعرف فلان الاشارة لا بد لها من العلم بتعيين
مخصوص عند الوضع والمسمى للعلم اسم الاشارة فاذا سمع لفظ
عند الوضع غير معين وانما تعين بالاشارة فكيف يكون أعرف
فالعلم اشارة الى شيء حسي فاذا كان أسماء الاشارة موضوعة
فلا يلزم وجود الشيء بغير ما وضع له فاسم الاشارة أعرف
اليه وأما كان اسم الاشارة أعرف المعارف باللام لانها للعهد فاذا
سمع لفظ اسم الاشارة بالقطع الحس معناه وبدا الموصول باللام يعرف
بالقلب لان العين وأما الموصول كالذي واللام للجنس فالموصول الذي
يعرفه المخاطب بالصلة فهو أعرف من اسم الاشارة

قوله ولا يوصف الخ قال الشيخ الرضي لا يكون الموصول موصوفا بشيء
لانه لا يوصف الا ما فيه ابهام ما والموصول مبهم في نفسه لا يزيل ابهامه
الا الصلة فلا يوصف بالصفة ولا بالبدل ولا بعطف البيان ولا بالتأكيد
ولا بالاستدراك ولا بالاضراب ولا بالغاية ولا بالتمييز ولا بالحال
ولا بالظرف ولا بالمجرور ولا بالمستثنى ولا بالمنادى ولا بالتعجب
ولا بالاستفهام ولا بالشرط ولا بالجزاء ولا بالقسم ولا بالجواب
ولا بالنفي ولا بالنهي ولا بالتحضيض ولا بالعرض ولا بالتمني
ولا بالترجي ولا بالدعاء ولا بالاغراء ولا بالتعجب ولا بالمدح
والذم وغيرها حملا على الموصوف طرد الباب

قوله يعني الضمير لا يوصف بالوصف الموضح ولا بالوصف المادح
لعدم الاستفادة والوجه أن يقال ان الضمير الراجع الى
اسم الفاعل الذي هو الموصوف قد يوضح ويكمل الوجه فيما ذكره
العبارة الآتية فيما يقصد به التوصيف

قوله في عدم التوصيف

قوله يرد عليه ان الضمير يوصف بالمؤكد نحو جاءني زيد نفسه
والجواب ان المراد بالوصف ما يفيد معنى زائدا على الذات
والتأكيد ليس كذلك

قوله والضمير المتصل الخ قال الشيخ الرضي ان قيل لم لا يوصف
الضمير المتصل بالوصف المادح والذم وغيرهما حملا على الموصوف طرد الباب
أجيب بان الضمير المتصل لا يستقل بنفسه فلا يستقل بوصفه
فلا يقال ضربت الظريف العاقل وانما يوصف المستقل بالوجود
وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر في الفعل

قوله ولا يوصف الخ قال الشيخ الرضي لا يوصف الضمير المتصل
بالوصف المادح والذم وغيرهما حملا على الموصوف طرد الباب
أجيب بان الضمير المتصل لا يستقل بنفسه فلا يستقل بوصفه
فلا يقال ضربت الظريف العاقل وانما يوصف المستقل بالوجود
وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر في الفعل

قوله ولا يوصف الخ قال الشيخ الرضي لا يوصف الضمير المتصل
بالوصف المادح والذم وغيرهما حملا على الموصوف طرد الباب
أجيب بان الضمير المتصل لا يستقل بنفسه فلا يستقل بوصفه
فلا يقال ضربت الظريف العاقل وانما يوصف المستقل بالوجود
وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر في الفعل

لكيلا يلزم معنى الاثنينية فيما الى التأكيد كمنفصل (مثل مررت انا وزيد) وزيد
انا قائمان ج الفصل المضمر لرفوع الفصل المضمر ه مثال الفصل المضمر
منع هو وعمرو الا الاذهاب فصل (بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
ش مسئلة
(فيجوز تركه) اي ترك التأكيد لدلالة ما قبله على الكلية ويوجد المنفصل فحسن الاتيان
بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف (نحو مررت اليوم وزيد) او بعده
وبالعكس ه تنبيه مثال الفصل المضمر قبل حرف العطف نحو مررت اليوم وزيد
الفصل المضمر بعد حرف العطف نحو مررت اليوم وزيد
العطف تأكيد الشيء او ما قام مقامه بأحد الحروف التسعة المعروفة
ابو البقاء هو الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم وبل ولا ولكن
تعالوا كلكم فيها هو الواو وقد لا يؤكد لانتفاء المانع كما في هذا الغلام
مذهب البصريين انه لا تأكيد بالمنفصل هو الاول وجوزوا ان العطف لا يؤكد ولا
يكون على قبح الكوفيون يجوز ويؤيده قبح ايا عطف على الضمير المجرور بدون اعادة
حرفه او اعادته لانتفاء الضمير المجرور بجواره ايضا مثل انتفائه بالمتصل
بفصل لان الفاعل اذا لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل لان
فكره العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار لا يعرف وقد اكد الله وليس الضمير
منفصلا كما يجيء في الضمير حتى يؤكد به او لانه يعطف على كاف هو المرفوع المتصل
وفائدة استعارة المرفوع لعدم لا ولا يكفي بالفصل لان الضمير المؤكد ليس بمرفوع الا في
جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحسب لا يكون التأكيد بالمنفصل لعدم
لا يقبح ذا ترك فكيف كفى نحو فلم يرد الا اعادة العامل الا وان الخروج من بلك وزيد
والمانع بين زيد والمعطوف هو الجرور والعامل مكرر وحرف الاول واما
دون الاكتفاء على ضمير المرفوع المتصل المعطوف

فان المعطوف فيهما ليس كحكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط الا لكونه يقتضي
منفيا في المعطوف اجترازا عن نحو قولنا جاءني زيد لا عمرو فانا نعلم ان عمرا معطوف على
الزيد وليس كحكمه من حيث تجرده عن لام الجحد فانه يقتضي خروجه عن ملابسة مجيء
اللام وحروف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو ربما جاءني زيد وعمرو فليس بنقض
لاشتماله على حرف التكثير لقصد عدم التعيين او ب بل شاة ومثل الها وحمل على باء الصير
في به وجعلا على الشذوذ او في بل شاة وحطا شاة وكذا المعطوف على حكم المعطوف
عليه في الاحوال المذكورة نظرا الى نفسه وغيره اما الاول فلان المعطوف ما يتبع المعطوف
عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لا في نحو يا زيد والنظر الى الحرف
النداء والا لكونه مفردا معرفة في نفسه وغير مثل زيد في كونه مفردا معرفة وان
بناء وفي غير يا زيد وعبدا لله فانه زيد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف فلا يتبعه في البناء او يجوز ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجوز
ويمتنع لا (لبخيل) تركيب مزج نحو لا زيد بخيل ولا عمرو فانه لا يجوز
فيما هيئة ذو نصب وجعفر لكا ما معطوف على قائم فيكون منصوبا محليا وهو ممنوع
لعطف على المحل قبل تمام المعطوف عليه لان المعطوف عليه انما يكون
لمبتدأ او خبر وهو غير موجود هنا لتسليط عطف المحل على المحل ولا ما لم تستو لما
كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بهؤلاء الذي يطير ويعيب فانه يطير في حكم
المعطوف عليه ويعيب المعطوف عليه ليس غيره الى الضمير
فان يطير في حكم يعود الى الموصول ويعيب المعطوف عليه ليس غيره الى الضمير
ولا يتحمل في المعطوف عليه لا يتحمل في المعطوف عليه كما مر فيجب
لا اشباه ما ذكرناه من الشروح فتفسد فراجعه
قولا وحمول آه اعلم انهم جعلوا الحمل على باء الضمير جوابا
والشذوذ وجوابا آخر واعترض عليهما ان الضمير انما يكون مجرورا
لزم ان يكون له مرجع كضمير ربه رجلا وليس ان يجاب عنه بان ذلك
مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر انما تجر لشبهها بالتنوين
لزم ان لا تكون تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت كذلك
كذا في
ان كثرة الضمير شاذ فيه ربما ساغ في ما مثلها لا يقاس
عليه غيره فلا يصح القياس في نحو رجلا ويجب الجر
يقول على الشذوذ متعلق ومرتبط بقوله كم به رجلا لاجواب
آخر كما قاله اللاري
هذا الحكم مختص بمعطوف ما اختار اليه الشارح فيما
سبق من حكم المذكور في الحق محوم قاله الامير
وذهب بعض الناس الى ان الضمير العائد الى النكرة نكرة وردّ
بانها اضمير معرفة سواء راجع الى المعرفة او الى النكرة بدليل
انك اذا قلت ما في رجل وهو فكم فيهم ان يكون مبتدأ
واذا عاد الى النكرة قال
كون زائدة هو خلاف ما ذهب اليه
الا لغو الا يجر الا في ومستعار في من هذا المقام يعني الاول
مع الاستثناء
بواسطة العطف
ولا زائدة فلم تعمل ولم يجز عطف فاهب على لفظ قائم وهو
لم العطف زيد عطف المفرد لانه لو عطف عليه لكان زائدا ذاهب
كثير مما تكرر لم يجز الا دخيل غير ما لعدم الضمير فيهما ولانه
يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف
عليه
اي الراجع الى الموصول

الواردة عليها ولا يقتضي على الصورة السماع بل بهما وبغيرهما وعدم جواز
ذلك العطف مع خلو في القراء جاز في جميع المواد عند الجمهور الا لا فيخرج في الدار
زيد والحجرة عمرو) وان في الدار زيدا والحجرة عمرو بخلاف الا فيخرج في الدار
زيد والحجرة عمرو) وان في الدار زيدا والحجرة عمرو بخلاف الا فيخرج في الدار
هذا العطف يجب تحققه في هذه الصورة ايضا بل يجب فيها عليه في المضاف
وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريد ون عرض الحصول الدنيا والله يريد
الاخرة مجرا الاخرة كما هو في بعض القراءة اي مع عرض الاخرة (التأكيد تابع
يقرأ مرفوعا (المتبوع) اي جاز وشاع عند السماع بعني يجعل حالا فاتا مقررا
عنده في (النسبة) اي في كونه منسوبا أو منسوبا اليه فليس عنده وتحقق
ان المنسوب والمنسوب اليه هذا في النسبة هو المتبوع لا غير وذلك أما لدفع
ضررا الغفل عن السامع او لدفع ظن المتكلم الخطاء وذلك لدفع يكون
بتكرير الغفل نحو ضرب زيد زيد وضرب عمرو عمرو ضرب زيد او لدفع ظن السامع
بتجوزا أما في المنسوب نحو فوك زيد قائما فتاتوهم فعا تتوهم السامع ان زيدا
بالقتل لا الضرب الشديد فيصح ايضا كرر لفظ حتى لا يبقى شك وارادة
المعنى الحقيقي (وفي المنسوب اليه فاذ ريتا نسب الفعل المتبوع والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في فعل الامير المراد فعل غلام الامير نحو ضرب المشوال

(لفظا نحو ضرب زيد زيد ايضرب هو لا مرير قوم مقاما وكرر به معنى نحو ضرب زيد نفسه
زيدا اكرر به لفظ زيد او معناه نفسه فافاد رفع التجوز والسهو والتخصيص ولذلك يجوز العطف
وعينه (او اى الشمول) اى التاكيد بما يفيد امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذى
يزيل احتمال المجاز والسهو والتخصيص ونحوها
ذكرناه او في شمول المتبوع فراده به فيما لظن السامع مجوزا لان يتنسل اسناده
على شمول كل افراده فاكثرها ما ينسب الفعل الى الجميع او اذا اسند الى المتبوع
يريد اسناده الى البعض فيدفع هذا التوهم بذكر كل واجمع واخوته وكلاهما
وتلتئم واردتهم ونحوها هذا الغرض بجميع الفاظ التاكيد كما ذكرنا في
هذا فتقول الخوج المصر الصفة والعطف والبدل فهذا تاكيد معنوى يقرر
امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجه جريانهما واما الصفة فلان في وصفها
للدلالة لاعلى معنى في متبوعها واما فيها توضيح متبوع في بعض المواضع
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوع هو يقرر امر متبوعه
لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه (وهو) اى التاكيد
(اللفظى) اى منسوب الى اللفظ تحصيل امر تكرير اللفظ (ومعنوى) اى منسوب
الى المعنى تحصيل في ملاحظة المعنى (فالاللفظ تكرير اللفظ الاول) اى
مكررا اللفظ الاول ومعاده حقيقة (نحو جاء زيد زيد) واحكما نحو ضربن
انت وضربن انا فاده بذلك مع تكرير اللفظ وادبكا نحو انا لا الاول لفظا
اذا الضرورة داعية الى الحذف الذى لا يجوز تكريره منفصلا (وتعريفى) اى
التكرير مطلقا الاالتكرير الذى هو لفظ كما لا اصطلاحى (في الالفاظ كلها)
والمعانى

(قوله اى التاكيد) اى المعنوى (قوله اى منسوب الى اللفظ) اى مضاف الى اللفظ
(قوله تحصيل امر تكرير اللفظ) اى ايجاد امر هو تكرير اللفظ (قوله اى مكررا اللفظ الاول)
اى ذا تكرير اللفظ الاول (قوله ومعاده) اى ومعاد التكرير (قوله حقيقة) اى
بالنظر الى المعنى الحقيقى (قوله نحو جاء زيد زيد) اى فالتكرير في اللفظ
والمعنى (قوله نحو ضربن انت وضربن انا) اى فالتكرير في اللفظ فقط
(قوله اذا الضرورة داعية الى الحذف) اى حذف احد اللفظين (قوله الذى لا يجوز تكريره منفصلا)
اى بان يكون بينهما فاصل (قوله وتعريفى) اى التكرير (قوله اى التكرير مطلقا) اى
سواء كان لفظا او معنى (قوله الا التكرير الذى هو لفظ كما لا اصطلاحى) اى
فانه خاص باللفظ (قوله في الالفاظ كلها) اى

المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا (واكتع واخواه) يعني ابتع وابصع (اتباع) بفتح الهمزة على ما هو المشهور (لاجمع) يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونها دالة على ما دل عليه اجمع وهو الجمعية (فلا تتقدم) يعني اكتع واخواه (عليه) اي على اجمع لو اجتمعت معه (وذكرها) اي ذكر اكتع مع اخوته (دونه) اي دون ذكر اجمع (ضعيف) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل (البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع) اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع (دونه) اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف واحد فان المتبوع فيه

على ان بس وبيطان ونايع اتباع لحسن وشيطان وجايع
عافية

قال و اكتع واخواه اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا فترتيبه ترتيب المتن اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم النفس اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع
شيخ الرضي وغيره

اي يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا خلاف ما عليه الجمهور

لان معنى كونه متبوعا ان يكون سابقا عليها فلو قدم واحد منها عليه لزم ابطال ذلك خلافا للقليل منهم ابن كيسان ومن تبعه فانهم جوزوا الابتداء بكل منها
عوض افندي

هو في اللغة قد يقال على المثل والنظير وقد يطلق على ما ينوب منا بالشيء وفي الاصطلاح ما ذكره المص
عافية

عقب التاكيد لمناسبة كونه ضدا له في المقصود لان المقصود ههنا الثاني وثمة الاول

يخرج النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة به وبقي العطف داخلا

والمراد هذه النسبة مصروفة الى التابع وان كان بحسب الظاهر الى المتبوع
حواشي هندي

والقائل ان يقول هذا الحد منتقض بقولنا ما قام احد الا زيد لان المتبوع ههنا ليس بمقصود بالنسبة لان صدر الكلام

مقصودا بما سبق الى الفهم تابعا ولا يقصد بالحكم المعطوف بل الامر منه مقصود بنفسه فالاول كقولك جاءني زيد لا عمرو وما ضربت عمرا بل زيدا وما مررت بعمرو لا بل بزيد والثاني كقولك جاءني زيد لا بل عمرو وما ضربت زيدا بل عمرا وما مررت بزيد لا بل بعمرو ويسمى الاول الابطال والثاني الاضراب

ابتداء ثم ان كان الاول مفردا فهو عطف مفرد وان كان جملة فهو عطف جملة

فان قصد بها الابطال والى الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فما زيد الا قائم وما ضربت احدا الا زيدا ضربته فما زيد الا مضروب وان لم يقصد نسبة ما نسب اليه من هذه القيام مقصودة بنسبته الى الذي بعد الا بنسبة القيام الى زيد في المثال الاول ولا نسبة الضرب الى زيد في المثال الثاني بل قصد نسبة ما نسب اليه من القيام المقصودة بنسبته الى زيد في المثال الاول ونسبة الضرب المقصودة بنسبته الى زيد في المثال الثاني الى المتبوع

فالاول نحو ما قام احد الا زيد وما ضربت احدا الا زيدا والثاني نحو ما زيد الا قائم وما زيد الا مضروب

وهما القيام والضرب المنسوبان الى المتبوع مقصودة ونسبتهما الى التابع بعينها ما نسبتا الى المتبوع

اثباتا فيقصد بجعل زيد اثباتا تابع مقصود نسبته بنسبته ما نسبتا الى المتبوع

فالنسبة المأخوذة في احد هذين الطريقين يكون بطريق الاثبات والنفي ويكون

الا ان يقصد بنسبتها الى نوع نفي نسبته الى نوع آخر اثباتا ويكون الاول توطئة

للثاني (وهو) اي البدل انواع اربعة (بدل الكل) ايبدل وهو كل البدل منه

(وبدل البعض) ايبدل هو بعض البدل منه فالاضافة هنا بمعنى من فاما في ما تم

فضة (و) بدل (الاشتمال) ايبدل لسبب غائبا عنا شمالها بالاضافة

عن الآخر اما شمالنا لبدل على البدل منه نحو سلب زيد ثوبه واما بالعكس

نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه (وبدل الغلط) ايبدل

مسمى الغلط والاصناف في الاخيرين مرفيل ما نافية للمسبب الى السبب

لان ذلك يلاحظ (فالاول) ايبدل الكل من المبدل منه الاول) نحو جاءني غلامك زيد

لا زيد مع عدم ما يكون ما تريده في نحو جاءني زيد الحوك قريب التأكيد

واحوك وأيا اختلفا مفهوما فيما متحدان ذاتا فالشائع الرضي والثاني

الآتي بأنهما يفرقان بحيث بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بالأول أنه

عطف البيان لا بد أن لا يكون وهما قالوا مزاك الفرق بينهما أن المبدل هو المقصود

بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين

فيكون المقصود هو الأول فالجواب أن الإسناد المقصود قد يكون هو الثاني

فقط والإسناد الأول لا بد منه لكن قال بعض المحققين في جواب الثاني

أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا بل أرادوا أنه ليس مقصودا

أصليا والمحاصل أن مثل قولك جاءني أخوك زيد أن قصدت فيه

الإسناد الى الأول وجئت بالثاني تتمة له وتوطئة فالثاني عطف بيان وإن

قصدت فيه الإسناد الى الثاني وجئت بالأول توطئة له فما نحن فيه

الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا بنحو الرد

اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة بالفرق ظاهر (والثاني) اي

بدل البعض (جزؤه) اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه

(والثالث) اعني بدل الاشتمال (به) اي بين الاول (اي المبدل منه

(ملابسه) بحيث توجد النسبة الى الثاني الملابس اجمالا

نحو اعجبني زيد علمه حيث تعلم ان المراد ليس زيد مجردا عما يرى صفاته

لا باعتبار ذاته بل باعتبار ما يعرض نسبة الاعجاب اليه بتلك الصفة اجمالا

نحو جاءني زيد اخوك (ومضمرين) نحو الزيدون لقيتهم يا قوم
(ومختلفين) نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضرب زيدا اباه ولا بد
ظاهرين ومضمر لان الكل لا يتبين الغائب على مضربته زيدا لان المضمر اليكون الا
قوى واخصر لدلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منها ابتدا الكل يتبين
ان يكون المقصود ابتدا من غير ان يقصد ما قبله ولهذا واجب البدا
بدل البعض والاشتمال والغلط قال المالغ فهما مقصودة اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلولا للاول فيقال شربت لبنه واشربتني نصفه واعجبني علمه
واعجبني علمه وضربته على رجله وضربتني على رجلي الحمار
عطف بيان تابع شاما لجميع التوابع غير صفة احتيز
بغير الصفة (يوضح متبوعه) احتيز به عن البدل والعطف
بالحروف والتاكيد ولا بد من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه لينتفي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل قسم الله ابا حفص عمر
فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان
لبه وقصته انه اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي
بعدوا علي فاهجرهم فاراد عمر ان يعظه ويعلمه ان الهجر
لا يحل فقال يا امير المؤمنين اتهجر اهلك في الله فقال
لا والله لا اكلمها ابدا فقال يا امير المؤمنين ارايت لو
ان ابنا احدنا عض اصبعه اكنا نقطعها فقال لا فقال
فكذلك اهلك هم منك بمنزلة اصابعك فان عضوا
اصبعك فلا تقطعها فقال عمر رضي الله عنه فما اراك
الا قد اصبت فاطلق

اقسم بالله ابو حفص عمر ۞ ما مسها من نقب ولا دبر ۞ اغفر له اللهم
ان كان فجر ۞ وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان
فجر قال اللهم صدق وصدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (وفصله
اى فرقه (عن البدل لفظا) اى من حيث الاحكام اللفظية واقع (فى
مثل انا ابن التارك البكرى بشر) فان قولك بشر ان جعل عطف بيان
للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون
التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب
زيد واخره ۞ عليه الطير ترقبه وقوعا ۞ وعليه الطير ثانى مفعولى
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه
ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة حوله مترقبة لازهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى
بينهما قد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما
كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى
كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول

قال المصنوا منع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب زيدا انما سقط بالالف واللام لا للاضافة وعند الفراء للاضافة لمحرره رضا

اعلم ان التارك من باب نصر و ترك بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا و بمعنى صير فيكون فعلا ناقصا اراد الشارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه خلاصة ايوبى

يكون البكرى مفعوله الاول ويكون عليه مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة مفعوله الثانى للتارك والمعنى انا ابن الرجل الذى هو جاعل البكرى عليه الطير تكملة

قال النحاة لو قال زوجتك بنتى فاطمة واسمها عائشة فاذا اراد عطف البيان صح النكاح لان اللفظ لم يقع فى معتمد الكلام وان البدل لم يصح لان الغلط وقع معتمد الحديث هذه القاعدة اوردها الحديثى حلبى

واما الفرق المعنوى فلان البدل هو الذى يعتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد فى قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف البيان ان كان له اخوة متوسط

اراد الشارح بهذا ان يبين وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف البيان الذى يكون مثلهما فقال والمراد شرح

و قصته ان رجلا جرح بشر بن عمرو من شجعان العرب ولم يعرف جارحه ابيات

صورة النداء أيضا فإذا قيل يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا جاز على اللفظ والمحل ومنصوبا جاز على المحل إذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم إذا جعلته بدلا والنحي الأول ظاهر والثاني أفيد (المبني) اعلم أن المبنى وهذا الحد لا يصح الا إذا توقف ماهية المبني على الإبداع ولا يعرف الاسم المبنى إذا لم يعرف ما كان يقتضيه المبني للإعراب فلفظ المبني (ما ناسب) أي اسم ناسب (مبنيات الأصل) وهو الحرف والفعل الماضي والأمر غير اللام والمراد بالمناسبة المشابهة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة وإنما فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بأنها إما معنوية بتضمن الاسم معنى مبنى الأصل مثل أين فإنه يتضمن معنى همزة الاستفهام أيضا شبهه في كلياته فإنها تشبه الحرف في الاحتياج إلى الجملة أو الصفة أو غيرهما أو وقوعه موقعه كإذا فإنه واقع موقع إذا زاد وشئت للواقع موقعه بخلاف إذا وقوعه موقع ما شبهه كلمتا المضمر فإنه واقع موقع كاف الخطاب ما شبهه في نحو ذلك وإذا ضاقت الكلمة تعالى من عناية من مزيد فيه وقع غير مزيد مع غيره على ما يستحقه معه عرضا مثله فعلى هذا للصفة في المركبات الامتزاجية المقلدة كخمسة عشر زيد وغلام عمرو وغلام بكر حبشي والمضاف إليه معرب فلما كان المبني قليلا المعرب وأعربوا المضاف ليقرب ويتميز المشابه لبنى الأصل كان

وأما إذا كان تعريفها بالاسم الذي قبلها وإضافة تعريف العام إليها لا بحد ورسم فغير لائق وكان تعريفها لبنى المطلق يلزم ألا يكون جامعا لخروج مبنى الأصل

الذي هو المجهول بنفسه لمجهولية ما أضيف إليه مع أنه من الأقسام

والعالم بخلاف ما ليس كذلك فإنه يجوز أن يعلم ما ناسب ويجهل أنه المبني المناسبة وبينه على البناء لكون المناسبة مكانا

قال ما ناسب معتبر في هذا القيد احتراز عن المناسبات التي ليست بمعتبرة أو معارضة كما سيء غير المصنف الفعل الماضي في القسمين ومناسبة أي بالجر على تقدير الإضافة إلى ما

قوله ما هو الذي يقوم مقام الاسم الظاهر

قوله وإنما فصل أي بين المناسبة المعنوية والصيغية

قوله فإن قلت جميع الأدوات مبنية في أصل وضعها قلت مبنى الأصل أعم من أن يكون مبنيا في أصل وضعه كالأسماء المذكورة فإنه لا يلزم منه معرب وإما المبنى اللازم فليس في أصل وضع توهم لوجود الأسماء المعربة كذا قالوا فيه إن أسماء الإشارة مبنية في الأصوب أن يقال المراد بمبنى الأصل ما لا يكون إلا مبنيا لا لفظا ولا تقديرا ولا لاحتمال ما شبهه

جواب سؤال مقدر وهو أن يقال إن المضمر قال وفي تعريف المعرب لم يشبه والمناسب أن يقول في تعريف المبني ما شابه في موضع ما ناسب

لا يكون المواضعة بين المعرب والمبني خروج من معرب باعتبار شارع يشبه مبنى الأصل وبمبني باعتبار ما ناسب مبنى الأصل

قوله فإن قلت يشكل بقوله الآتي الحرف المبني لمعنى في غيره

قوله ليرجع عليه فائدة لا يظهر لذكر الحرف بعد تحصيل الآلات مركب من الفاظ والاستفهام إنما ناسب بالكيفية والكمية كما سيأتي في الاسم الذي ناسب الحرف وما لا يوجد في الحرف وإنما يوجد في الفعل

التقدير يضرب الرجل زيد أقبل زيد

قوله في الحاشية فهو في الاحتياج

حاشية الشريف على شرح الكافية للرضي

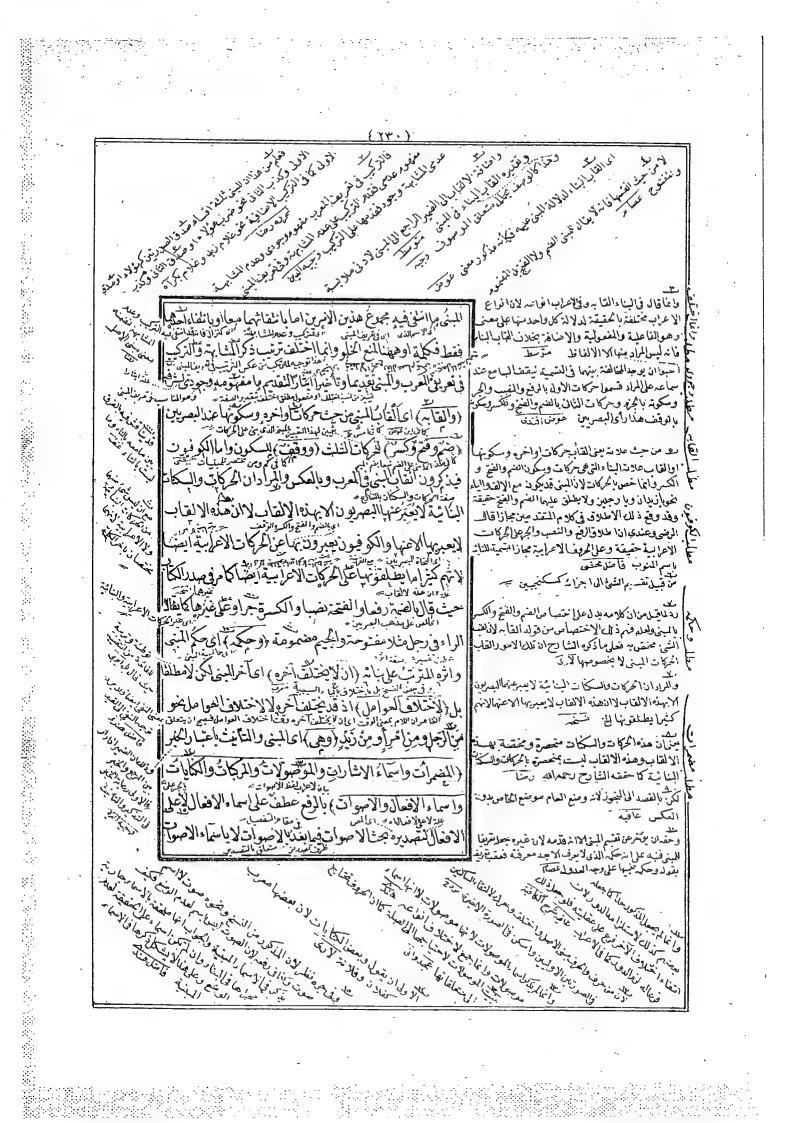

(وبعض الظروف) وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية

بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد

منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على

الحركة فلابد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة

فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دونه

الباقيين ❀ المضمر ما وضع لمتكلم) من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه

(او مخاطب) من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد

بالمتكلم من يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به

وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان

الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا (او غائب تقدم

ذكره) ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب

اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها (لفظا او معنى او حكما) اراد بالتقدم

اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه

او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا

من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله

تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من

قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى

المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم و المخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات وبالتعريف ظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجها عصام

الظاهر انه زاد قيد الحيثية للاحتراز عن لفظ المتكلم والمخاطب فانهما وان وضعا للدلالة على المتكلم والمخاطب الا انهما لم يوضعا لهما ولم يدلا عليها من تلك الحيثية بخلاف نحو انا وانت والنحويون لم يعتبروا الحيثية ويحترزون عن لفظ المتكلم والمخاطب بقيد المتكلم والمخاطب فانهما لم توضعا لمتكلم ومخاطب والظاهر ما قاله الشارح وجيه الدين

اى بقيد الحيثية على الاول ويكون المراد لمتكلم يتكلم به على الثانى وقال العصام اى بقيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا افرد القيد قدقى

فى حكم الغائب حيث يجرى احكامها عليها الا انها فى انفسها غيب لان مدلولاتها قد تكون مخاطبا وقد تكون غائبا وجيه

لا يقال هذا التعريف منقوض بلفظ متكلم والمخاطب والغائب لان الاول منها يصدق عليه انه ما وضع لمتكلم وكذا الكلام فى الثانى والثالث فانه يصدق عليهما انهما وضعا لمخاطب وغائب لانا نقول معنى الكلام ليعبر به المتكلم عن نفسه او مخاطبه وما ثمه فلفظ المتكلم والمخاطب والغائب ليس كل منها وضع على ذلك بل يدل على انه من له التكلم والمخاطب والغائب وفى كلام المص اشارة الى ان الضمير فى اياه واياك واياى ليس الا ايا واللواحق الباقية لبيان احوال من هو له من التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث خلافا للبعض وفيه اختلاف كثير لا يليق بهذا الكتاب حاشية على الكافية

على ان يراد الوضع على وجه الكلية فيخرج اسم الاشارة ونحوها وفيه ان نحو كم وكذا موضوع للغائب على وجه الكلية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلابد من التقييد به فكيف يكون غير داخل فى الحد فهو احتراز عن الاسماء الاشارة لكونها غيبا كسائر الاسماء الظاهرة بغير شرط التقديم هنـ

والتفصيل والجمود المقبل النوع (الاول) يعني الرفوع للفهم ضمير
(ضربت) على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي (وضربت) على
صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المتنهين وهما (الماضي) صيغة
جمع الغائبة المعلوم الماضي وقابلها (الى ضربن) صيغة جمع الغائبة
المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف والعارف واحر
ضمير الغائب لانه يدرون الكل وصورة الشريف هكذا ضربت ضربتا
ضربتم ضربتما ضربتن ضربنا ضربتم ضربتما ضربتن ضربت ضربتا
ضربوا ضربتا ضربن ضربت ضربتا ضربن ضربنا ضربتم ضربتما ضربتن
ضربت ضربتا ضربتم ضربتما ضربتن ضربت ضربتا ضربن ضربنا ضربتم
ضربتما ضربتن وعلى هذا القياس المجهول والنوع (الثاني) اى المرفوع
المتصل (الالف) (انا ضربن انت انتما انتم انتن انتا انتن هو هما
هم هن هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان جاءا واو والالف
لواحد المذكر على الاثنين الواو والنشية والجمع والتذكير والتانيث
(او) النوع (الثالث) اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل (نحو ضربني ضربن) ضربني ضربنا ضربك ضربك
ضربكما ضربكم ضربكما ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو اتى انا لك انكما لكم لكما لكن انكما
انكن (الى الاثنين) او النوع (الرابع) اى المنصوب المنفصل (اياى
اياك اياك اياكما اياكم اياكما اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهما اياهن) وفي اياك اللغات الاربع

قال الاول ان المتصل هو الضمير المرفوع المتصل بالفعل نحو ضربت وضربت وضربن والمنفصل هو الذي لا يتصل بالفعل نحو انا انت انتما الخ قال الثاني ان المتصل هو الذي لا يستقل في اللفظ بنفسه بل يتصل بما قبله في اللفظ والمنفصل هو الذي يستقل في اللفظ بنفسه ولا يتصل بما قبله في اللفظ قال الثالث ان المتصل هو الذي لا يبتدأ به في الكلام ولا يقع بعد الا في الاختيار والمنفصل هو الذي يبتدأ به في الكلام ويقع بعد الا في الاختيار قال الرابع ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال الخامس ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال السادس ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال السابع ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال الثامن ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال التاسع ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال العاشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال الحادي عشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال الثاني عشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال الثالث عشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال الرابع عشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال الخامس عشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال السادس عشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال السابع عشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال الثامن عشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال التاسع عشر ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار قال العشرون ان المتصل هو الذي لا يقع بعد الا الا في ضرورة الشعر والمنفصل هو الذي يقع بعد الا في الاختيار

والمخاطبة والتكلم والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس علم الجنس

مثال المتصل بالاسم (لي) مثال المتصل بالحرف (علي) مثال المتصل بالفعل (ضربني)

(الى غلامهن زيد) لما كان الضمير (لهن) وكان القياس ان يكون ضمائر الكل من التكلم والمخاطبة والغائبة ستة لكم وضعوا للتكلم لفظين للدلالة على ستة معان كضربت وضربنا وضعوا للمخاطب اربعة لفظ للواحد المذكر ولفظ للمؤنث ولفظ للمذكر والمؤنث ولفظ للمؤنث والجمع المذكر وضعوا للغائب خمسة لفظ للواحد المذكر ولفظ للمؤنث ولفظ للمذكر والمؤنث ولفظ للجمع المذكر ولفظ للجمع المؤنث فصار الجميع اثنى عشر كلمة

ثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة للغائب عشرة معنى يكون جملتها ستين كلمة يتبين معنى وتبقى اثنتا عشرة كلمة لا تتبين معنى فلهذا استغنوا عن ذكرها

الامور علالة وهي اسباب لاطول الكلام بذكرها (فالمرفوع المتصل علامته

يعني لا المنصوبة والمجرور المتصلان لانهما فضلة في الرفع

فاعل وهو خمسة المتحركة في باب الضمائر التي وضعها للاختصاص

استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما تجد في اخر الكلمة المشهورة

شيء ويكون هما بين دليل على ما بقي على ما مضى في الحرم ولكن هذا

الاستتار لبس في جميع الصيغ بل في (في) الفعل الماضي الغائب

الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة

المؤنثة الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت

فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع وانما يجتمع مع الفاعل

الظاهر في نحو ضربت هند (و) في الفعل المضارع المبدوء بحرف

سواء كان متنى او مجموعا او احادا وفوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب

ونضرب (و) في للواحد المذكر المخاطب نحو تضرب واضربت (و) للواحد

الغائب والغائبة (اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب و

هند تضرب (و) في الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او

صفة مشبهة او فعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا

او مؤنثا دام لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان كمولك زيد

ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون

ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في

ضاربون ضميرين لانهما يتغيران بتغير ما قبلهما في النصب والجر والضمائر لا تتغير

عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل فيهما ليس عاملا في الصفة

وانما هو عامل فی اسم الفاعل والضمیر فاعل له والضمیر باق علی ما کان علیه فی الرفع فلو کانت ضمائر لاتتغیر الا ری ان الیاء فی تضربین والنون فی یضربن والواو فی یضربون والالف فی یضربان لاتتغیر فیهما ای الالف والواو فی الصفة حرف التثنیة والجمع ولیسا بضمیرین (ولایسوغ) ای لایجوز الضمیر (المنفصل) مرفوعا کان ومنصوبا لاجل شیء (الا لتعذر المتصل) ای لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتی امکن لایسوغ الانفصال (وذلک) ای تعذر المتصل (بالتقدیم) ای تقدیم الضمیر (علی عامله) لانه اذا تقدم علی عامله لایمکن ان یتصل به اذ الاتصال انما یکون بآخر العامل (او بالفصل) الواقع (لغرض) لایحصل الا به اذ الفصل ینافی الاتصال وترکه یفوت الغرض (او بالحذف) ای حذف عامله لانه اذا حذف عامله لایوجد ما یتصل به (او بکون العامل) ای عامله (معنویا) لامتناع اتصال اللفظ بالمعنی (او) بکون عامله (حرفا والضمیر) المعمول له (مرفوع) اذ الضمیر المرفوع لایتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انی وانک (او بکونه) ای کون الضمیر (مسندا الیه) ای الی ذلک الضمیر (صفة جرت علی غیر من هی له) ای تلک الصفة کائنة له فانه لو لم ینفصل الضمیر عن هذه الصفة لزم الالتباس فی بعض الصور کما اذا قلت زید عمرو ضاربه هو

اذ لو حصل بغیره لم یتحقق تعذر الاتصال وذلک فیما یکون تابعا اما تأکید نحو اسکن انت وزوجک الجنة او بدلا کقولک بعد ذکر اخیک لقیت زیدا ایاه او عطف نسق نحو جاءنی زید وانت او وقع بعد الا وانما او ولی ما النافیة الثلاث من اول الامر جاءنی انت او زید او یکون ثانی مفعول باب اعطیت او علمت وجیه الدین

کالمبتدأ والخبر نحو انا زید لان الشیء الملفوظ لایمکن اتصاله بما لیس بملفوظ عافیة

لان الضمیر المرفوع لو اتصل بالحرف لوجب اسکانه اذا کان مفردا غائبا لوجوب ذلک مع استکنان الضمیر فی الحرف ممتنع لضعف عمل الحرف ولکونه علی خلاف لغتهم علی تقدیر الابراز کقولک زید ما هو قائما علی لغة اهل الحجاز ثم حمل الباقی من التکلم والخطاب والمثنی علی المفرد الغائب وان لم یجب الاستکنان فیها لاطراد الباب عافیة شرح الکافیة

ونعنی بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعنی بالجری ان یکون نعتا نحو مررت بهند رجل ضاربته هی او حالا نحو قولک جئتمانی وجاءنی زید ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه انت زید او خبرا نحو زید هند ضاربها هو شیخ الرضی

مفعول ما لم یسم فاعله بقوله مسندا اذکر عاملها لکون تأنیثها غیر حقیقی مع وجود الفصل سریة

قوله صفة جرت آه لیس المراد بالصفة ههنا النعت النحوی بل المراد بالصفة المعنویة المفسرة بالمعنی القائم بالغیر المفسرة بما دل علی ذات مبهمة باعتبار المعنی هو المقصود محمد وانی

إذا المرفوع كالجزء من الفعل كما تبين لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني اتصالا فحينئذ (فإن كان) على تقدير اجتماعهما وعدم الفصل
(أحدهما مرفوعا (أخص) أي حالا الضميرين (أشرف) من الآخر
اختيارا عند إذا أتانا ويأتينا أعطاها إياه حتى يجب الانفصال في
الثاني للزوم تقدم أحد المتآخرين من غير مرجح (وقوله منه أي
أحد الضميرين الذي هو أعرف على الآخر احترازا عما إذا كان الأعرف
مؤخرا نحو أعطيته إياك فإنه يجوز الفصل والتقديم والتأخير
ولا يلتفت طعن في أول الوهلة بأنه يراد به على خلاف الأصل وحكي من نحو
يجوز الاتصال نحو أعطيته إياك (فإن الخبر) أي الاختبار (في الضمير
(الثاني) أن شئت أوردته متصلا (نحو أعطيتكه) بإعتبار عدم الانفصال
بالفصل بما هو متصل وإن شئت أوردته منفصلا نحو أعطيتك إياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بالمفصول وإن كان متصلا (أو) نحو (مررت بك وإياك)
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وذلك الفصل نحو ضربت إياك
لا بإعتبار ما بالفصل (ولا) أي وإن لم يكن أحدهما أعرف (يكونان) أي
ما فيه ضمير (هو) أي الضمير الثاني على كل من التقديرين (منفصلا) الأخير

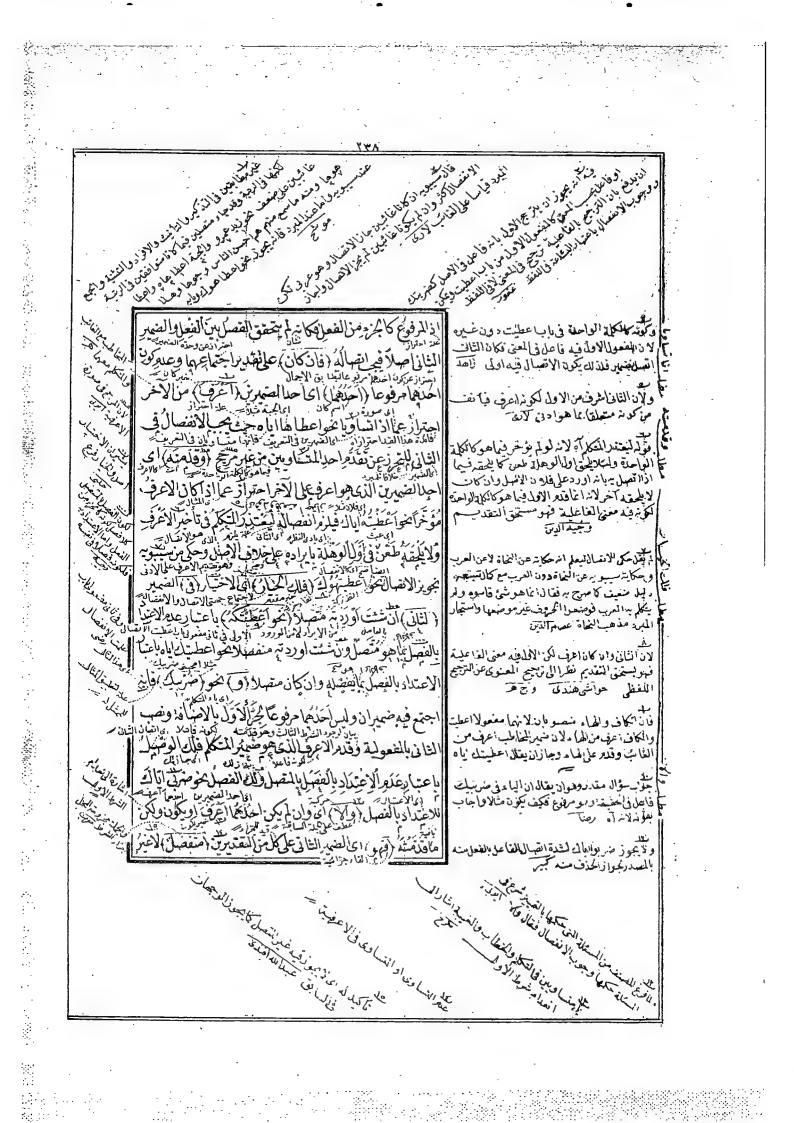

مثل كان زيد هو افضل من عمرو) و (القصر عليها) اى الجملة (فصل) بعد دخول العوامل
دون المبتدء وهو ان الخبر قبل العوامل لا يستفاد منه الا عين المحال لكذبهم او لا
موضع له) اما المهمل من الاعراب (عند الخليل) لانه عنده حرف على صورة
الضمير وعند غيرهما اسم سمى لا يستعمله بالاعراب ولا عامل لكى الخليل مستعمل
الفاء الاتم فهو الى آخره (وليس بجملة سببية) اى ليس جملة
ثم كان الفاء بكونه مبتدأ ولا الاعراب لا يعرف المبتدأ والخبر (وقد اجمعوا جميعا
فقولوا خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ان
مضمونه تجعله واما هو مبتدأ مرفوع من اعرب جعله مبتدأ ورفع ما بعده فى ذلك
الرقيب وعلى زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره وفى
الواو وجيئذ الرفع متعينين (او بفاء قبل الجملة) والراجح لفظ فيأتيا كقوله
الفهم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود والايمان يتعلق معنى الكلام
ويهم مقيدها من غير سبق مرجع وذلك من المضمر واعرض ان يكون الجملة
اولا ولا يلزم فيه بعد ولى الخبر اى فى المحذوف من الكلام (ضمير غائب
يسمى ضمير الشان) اذا كان مذكرا رعاية للمبتدأ اذ الضمير تابع للمرجع
مؤنثا لحصول المناسبة (يفسر) ذلك الضمير الغائب (بما يهم به) الجملة
المذكورة (بعده) اى بعد هذه الجملة من الجمل المذكورة والظاهر قولهم

(و) ضمير (القصة) اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيثه اذا كان للجملة فيها

هٰهنا مع كونه منصوبًا (لازمٌ) كقوله تعالى وآخر دعوٰيهم أن الحمد لله
رب العالمين وإذ لا آنه قد تحققت أن فإن تثقيلها بالتشديد والوقع
فيهم وبعد تخفيفها وجدنا إن المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما
قال الله تعالى وإن كلًا لما ليوفينهم ولم يجدنا أن المفتوحة المخففة عاملة
في الملفوظ مع أن المفتوحة أقوى تأثيرًا في التصرف من المكسورة وهي أبعد
بالعمل فإذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا
يزيل المكسورة عليه عن عمله مع أنه أجدر وما جوزوا وإظهار ذلك الضمير لئلا
يفوت التجنيس المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وتحكوا بلزوم
حذف ضمير الشأن مع أن المفتوحة إذا خففت ✻ أسماء الإشارة
أسماء الإشارة للمؤنثة من المنبأ بها بالمصطلح (مواضع)
أي أسماء وضع كل واحد منها (لمشار إليه) أي لمعنى يشار إليه إشارة
حسية فالبعيد للغائب ونحوه أو عقلية فالقريب للحاضر ونحوه والمتوسط
للمتوسط ونحوه فالإشارة الحسية (ذهنية وحسية ومثالية لكم أنه ربكم تمامًا ليس الإشارة الحسية مجرد
على التنزيل وإنما نبهت بها على الحرف فكما سبق (وهي) أي أسماء الإشارة
(ذا) حال كونها (للمذكر الواحد والعاقل في الحال معنى الفعل المشعر
بمزية المخبر له المبتدأ أو شبهه (دان) رفعًا (ودين) نصبًا وجرًا (ذان)

قوله الإشارة تعيينية هي تحويل استناد وأصل بالتحويل
والمصير غاية الاستناد وهي لا يكون إلا في المحسوس
مشاهد عبد الله آكمة

قوله فإذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للإشارة إلى
زيد لا إلى وجود في الذهن لا إلى زيد الموجود إلى حضر
المحسوس المشاهد عبد الله آكمة

قوله جواب سؤال مقدر تقديره ان قوله اسم الإشارة
موضع لمشار إليه اشارة حسية منقوض على ذلك
الله ويكفي فائدة ههنا الإشارة إلى الله والإشارة إليه
لا يكون حسية بل ذهنية لأنها لا يتصور إلا المحسوس
مشاهد والله تعالى منزه عن ذلك فأجاب
بما ذكر لحمزه

قوله الدار الآخرة اشارة لتعظيم فائدة الإشارة
القاها هران معنى التعظيم مستفاد من الإشارة لحفظ البعيد
تنزيلا لبعد درجة المشار إليه وقيل محمله منزلة المشاهد
الإشارة الى ذهنا بها الى المشاهد المحسوس قريبا او بعيدا
لانه قد اشار اليه المحسوس من غير مشاهدة الى ما تخيل
حاسه و تنزيلا الإشارة العقلية منزلة الحسية
وما نحن فيه من هذا القبيل عبد الحكيم

قوله على المجاز اي على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير
المحسوس بالمحسوس المشاهد في غاية الظهور ويطلق
عليه لفظ موضوع للمحسوس سرح

قوله اتجاهها في وضعها الها يعني به ان قرينة الاشارة
والاتيان وضعها بالاصالة وضع الحروف والبعض
تعويذا قائم حمل عليها البواقي عوض

Marginal commentary in Arabic and Persian surrounds the main text.

(ويقبل بها) اى باواخر اسماء الاشارة (حرف الخطاب) وهو الكاف
تنبيها على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وانما خصت هذه الكاف حرفا للاستغناء وقوع الظاهر موقعها ولو كانت
اسما لم يتسع ذلك مثل ليس زيد بقائم وضربت يدك (وهى) اى حرف الخطاب
(خمسة) والقياس يقتضى الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجح الى
خمسة مصروفة (فى خمسة) من انواع اسماء الاشارة يعنى لمعنى المذكور
وهو الدلالة على احوال المخاطب وذلك وذانك وذاك وذلك وتلك
والمؤنث ومثناها وجمعها وهى ستة تراجمة الخمسة لاشتراك جميعها
فى الدلالة على المؤنث وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان ذا وذان والمفرد المؤنث ترتقى الى ستة
(فيكون) اى الحاصل من الضرب (خمسة وعشرين وهى) اى الكاف
والعشرون (ذاك الذى اكن) يعنى ان اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا او ذا اكما ذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذا اكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين (و) على هذا القياس (ذانك) وذينك
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا (الى ذاكن) وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات (وكذلك لبعلى) يعنى الى ذاكن وذينك
الى تكن وتانك وتينك الى تاكن وتينكن ولو اتى بالمد والواو لكان القصر
الا ولكن والولكن فالماد بذلك فقد ورد القصر فى الشعر والمالكى وفى الصحاح
لا تقربا هذه فانها حطاء (ويقال فى القرب وذلك بالبعد وذاك للتوسط)

محمد

وآخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين وما رأى
المهرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الآخرين منها
ليتخذها الفرق مذهبا وآجالة الى غيره فقال (ويقال ذلك وذاك
وتاتك) حالكون هاتين الاخريين (مشددتين واولا لاك بالام)
اى عنه الكلمات الاربع (مثل) كلمة (ذلك) في افادة البعد والابعد
ان يجعل ذلك اشارة الى الكلمة ذلك المذكور سابقا واما تا لك وذاتك
وتاتك محققتين واولا لك بغير اللام فللمتوسط وقيل هو للمتوسط بعد
حذف حرف الخطاب منه للقرب (واما تحقيقها) بضم الهاء وتخفيف
النون (وهنا) بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجه بكبر الهاء
وتخفيف النون ايضا (فلكان) الحق الحسي (خاصة الاستعمال
في غيره لازما على سبيل التشبيه واما عداها فيجوز ساء والاشارة
فقد يستعمل في المكان وغيره) اى الموصول (اى الموصول الجنس
من المبنيات واصطلاح النحاة (ما لا يتجزأ) اى اسم لا يتجزأ من حيث
جزئيته يعني لا يكون جزأ ما دام كان جزأ متميزا والا يصير جزأ ما
الذكان تتم من الافعال التامة فيصير والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في
كونه جزأ اوليا بحيث اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كلمتا
والجزء الفاعل والمفعول وغيرها وانما نوى به جزأ ما لانه لا جزء مطلقا

لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول
جزأ ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما اوليا (الاصطلاحي وعائد) والمراد
بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة
مذكور بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فيرجع موضوعية
على معرفة الموصول فيرد عليه الموصول الذي يلزم الدور والقهقرى على المراد
بهما معناهما اللغوي لا الاصطلاحي فيلزم قهقرى فانه لو اريد بهما معناهما
الاصطلاحي لكان هذا القول سدى لانه لا يخرج مثل (الذي وحق والدي)
جملة اصطلاحية وفائدة ان يحمل تمكن ان يعرف الصلة عالما بالموضوع معرفة
على معرفة الموصول ان يقال الصلة جملة مشتملة تامة لا يصح لا جزء الاسم
هذه الجملة الشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يدور الدور والعايد يصح انه ما اخبر دون ومبتدأ
الصلة الاصطلاحية يخرج بها نحو ضربي زيدا قائما فانه لا اخبار عن مثل
اذ وحق ولما كانت الصلة بعينها اعم بحسب المفهوم من ان
تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول يجتنب بقوله
(وصلة) اي جملة ما لم يتم جزأ الا بصلة (جملية خبرية) اولا في معناها

فقد ظهر انا لا نحتاج الى ما قيل ان تعريف الصلة بحسب قصد ق
على الشروط للاسماء الشرعية نحو من ضرب امرئ
الى غير ذلك لانا نقول من فوق انا من ضرب مضروب مفعول
ضرب فهو وجزء يدل عليه جملة وبهذا عرفت ان من قال
لم يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي بل الاولى ان
الحد عن الشرائط فقد سمها سهوا بينا عاصم

واعلم ان المعرف الصلة الاصطلاحية بما يتوقف عليه الموصول
كما في التعريف السابق وهو جملة مذكورة بعد الموصول و
مشتملة على عائد اليه وجيه الدين

وقع لما توهم من ان تعريف الصلة بهذا يقتضي
اسناد ذلك قوله وعائد لان المعرف هو تعريف الشيء
هو مستغن في تعريف الموصول عنه اذ جاب بقوله
ذكر الخ آثره

لا يخفى انه كلف وسع ذلك يلزم ان يكون الاتم جزأ
لمعرف الخود وهو فاسد لتوقف معرفة الصلة اسفرايني

قوله الا بصلة فان الصلة يقتضي ضميرا عائدا اليه
وهدى سيد كرم

اي عائدا الاسما الذي التزم ذكرها بحيث وجد ها فيست وصل
فانه ذكر العائد في هذه الجملة الذي وقعت جملة وجب
ليس بلازم وبينها حصل الفرق بينها وبين الموصول فتدبر
شيخ الله آبادي

يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو الظاهر لصوغ
حتى يرد ان التعريف غير مانع لكونه تعريفا بالاعم
عصام

وان كانت مساوية يجب التحقق لان الصلة يتحقق
في الواقع الا بالموصل المقصود وما يجب بالمفهوم
قوله اعم من ان يكون خاشيه

والعالم يفيد بالايتم جزأ الا بجملة خبرية حتى يستفيد مرقد
وصدقه جملة خبرية تأبا عن اعتبار الاستقلال بالجيان
في التعريف لان الخلاف في الجملة عن عاصم الاتم والاتم مجاز حاشا

اى المنسوبة الى من يعلى لاختصاص صحيح بها موصولة لغيرهم بمعنى الذى

او التى قال الشاعر ويثرى ذى وحررت وذ وطوبت اى التى حررت

والتى طوبيها (وذا يعدها) الكائنة (للاستفهام نحو ماذا صنعت)

اى بتينها الجارة عطف على ما ذكر من الموصولات

اى بها الذى صنعت (والالف واللام) اى مجموعهما بمعنى الذى والتى

او المثنى والمجموع (والعائد المفعول) اى بها الذى لا يتم الموصول

الا به اذا كان مفعولا (بجوز حذفهم) اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا

كان فاعلا لكونه عمدة نحو فرقعها الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر

اى لمن يشاؤه واعلم ان الحذف وضعوه ايذانا بيسره وباب الاخبار بالذى

او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضع تمرين المتعلم فيما تعلم وفهما

الفرق بين السؤال وتذكيرها ايا ها فانهم اذا قالوا لاجلها غيروا عن الاسم السائل

فى الجملة الثلاثية بالذى فجعلوا بينهم طريقة الاخبار به لا بد لهم من تكرر

كثير من مسائل النحو وتدقق النظر فيها حتى تعلم ان ذلك الاخبار فى اى

اسم سمع وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال

(واذا اخبرت) اى اذا اردت الاخبار (عن مجرور حملته بالذى) اى باستعانة

الذى والتى والالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار بل الذى

مجرور عنها لاضمير ها (صدرتها) اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها

فى صدر الجملة الثانية (وجعلت موضع المجرور عنه) اى فى موضع ما

هو مبحوث عنه بأن الذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
الاولى (ضميرا لها) اي لكلمة الذي (وأخرته) اي الخبر عنه عن الضمير
(خبرا) نصب على الحال او مفعول آخر (تبعي) اي جعلته تبعي خبرا
متأخرا (فاذا اخرت) مثلا (عن زيد في) جملة (ضربت زيدا)
بكلمة الذي او معناها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو
مبحوث عنه في هذه الجملة أعني زيدا والمراد بموضع محلها التي كان لها في الجملة
الاولى وهو هنا المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت خبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي
مثل الذي (الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة يجيء بعدها اسم
الفاعل او المفعول) منها فالذي صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل
او المفعول ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من الفعل الذي لا فاعل له واسم
المفعول من الفعل الذي للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضيفه جملة
الفعلية مضرف فالاضافة في نحو نعم رجلا ومحمدا وعسى وليس
لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا تجيء الالف واللام عن زيد
في ليس زيد منطلقا فيقرطا لا يكون في اولة ذاك فتصلح ان لا يستعاد
من الشيء لفاعل او المفعول منها فالليس والعوض والحرى والحقيق والاستقام
فلا يجيء باللام عن زيد في جملة سقوم زيد فاي اذا بنى اسم الفاعل من سقوم

الذي ضربته زيد ولو عرفت الخبر
كون ذلك التخيير ريدا ولكن لم يعلم انك اوقعت
عليه الضرب قلت الذي هو زيد ضربته اي اوقعت
عليه الضرب عوضا فتنبه

ولما احتمل الاخبار بالالف واللام في الجملة الفعلية
من الجملة اراد العلم ان ينبه شرح

قوله في الجملة الفعلية واما الجملة الاسمية فليس شيء
من اسم الفاعل والمفعول مع المرفوع بمعناها حتى
يؤخذ منها مع المرفوع واما معنى قائم الزيدان فمعنى
قولك مرفوعين من وقوعه صلة اللام فاما ترتيب ان
لا يكون في اول تلك الجملة حرف لا يستفاد من اسم الفاعل
والمفعول كالسين وسوف وغيرهما كاتب فهذا

ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما
جملة اسمية نحو اضارب الزيدان ومما مضروب
البكران فلا يصح الاخبار بهما فلا ان هذين لا يعمل
بمعناهما من وقوعهما صلة اللام حضور

فان قلت عدم امكان اخذ اسم الفاعل والمفعول
من الجملة الاسمية اذا كان جزأ لا اسمية اسمين اما
اذا كان الخبر الاخير منها فعلا كان زيد يقوم فالاسم
ذلك قلت نعم لا ان هذا لا امكان لاحد بان يفعلها الالف
فههنا من وضع الضمير مكان الاسم المخبر عنه وهو
زيد فيلزم دخول الالف واللام على الضمير وذلك لا يصح

عاقبة

معذرة حرف

لفضارعه اذ ينبذ الالف واللام في محل الرفع بالابتداء
وضارب مبتدأ ثان ولما خبر مبتدأ ثان والمبتدأ الثاني
مع خبره صلة الالف واللام وزيد مضروبه والالف واللام
صلة الذي ابن الحاجب الكافية

الذي ضربته زيد
الذي ضربته زيد

يكون قائما فيفوت معنى السين (فان تعذر امر منها) اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخيره ذلك الاسم خبرا (تعذر الاخبار ومن ثمه) اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار (امتنع الاخبار بالذى (فى ضمير الشان) بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع (فى الموصوف) بدون الصفة (وفى الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل (و) كذلك امتنع (فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب (و) كذلك امتنع (فى الحال) لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية (و) كذلك امتنع (فى الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فى ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع

فانه لا يمتنع لعدم المانع لان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة محمد افندى

لامتناع وضع الضمير مكانه فلا يقال فى ضربى زيدا الذى هو زيدا ضربى لتعذر اعمال الضمير وان كان عبارة عن العامل لان لفظ العامل مرعى فى العمل والاضمار يزيله وان فرضنا بقاء الاعمال بالمصدر لزم تقديم معموله على المصدر وذلك لا يجوز اذ المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بصفة العاملية لانه لو لم يكن عاملا ليجوز الاخبار لعدم المحذور المذكور فتقول اعجبنى الضرب الذى اعجبنى هو الضرب عوض افندى

وانما قال بدون المعمول لانه لو كان الاخبار عن المصدر العامل مع معموله يجوز الاخبار فتقول فى اعجبنى ضربى زيدا الذى اعجبنى هو ضربى زيد لعدم المانع مبرح

وهو غير جائز لان المصدر يعمل بمشابهته الفعل باشتراكهما فى الحروف الاصول والمعنى الكلى ولفظ الضمير ليس من لفظ الفعل فى شىء وحيد الدين

مثل ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار محمد افندى

فلا يقال فى نحو ضربت زيدا قائما الذى ضربت زيدا اياه قائم لامتناع وضع الضمير مكانه لابهام وقوع الضمير حالا مع وجوب كون الحال نكرة وبهذا علم امتناع الاخبار بالطريق المذكور عن التمييز المنصوب ومجرور رب ومفتوح لا النافية لتعذر وضع الضمير مكان هذه الاشياء لان الضمائر معارف وهذه الاشياء لازمة التنكير فكذا حال كل ما يلزم التنكير عوض افندى

وانقطاع النامة والصفة فانّ الموصولة نحو اضرب ايّهم يقبل والاستفهامية نحو ايّهم اخوك وايّاهم لقيت والشرطية نحو ايّاً ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو مررت بانيها الرجل قبل اى تبع صفتاً بقفا فاً فجعفا والمصدرية التى لا تقع صفتاً او حالاً او خبراً الّا والوقتية نحو هى فى الاصل استفهامية لان تحيّة مررت برجل اى رجل عظيم سمّيا بها عن حالة لا تعرّف كلّ احد فحقيت عن الاستفهامية الى الصفة (وهى) اى كلّ فتى (واية) (معرّبة) بالاتفاق (وحدها) لا بشارتها والاجرار تقول من ايّهم اخوانه ومررت بايّهم اخوانه والموصولات الاصلى الاختلاف فى المكان واللسان وفى والطائية وانما اعربت لانها لم تضمّن معنى الحرف الذى هى نحو حاصل لاسم تمكن فالرفع حيث اذ واذا (الاذا) كانت موصولة احد صدر صلتها نحو قولك تقاتم لزيد عن كان ابوه اى ابو زيد عن ابوه اى ابو زيد هو ابوه والهاء بيت موصولة عند حذف هو من صدر صلتها اى اكد شبهه بالحرف من حيث الاحتياج الى ما قبلها وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما به صارت كالغايات ما بينها وهو وقوعها قبله وليست التى للموصولة لمباشرة مثل بانها الرجل كما استثنى التى تحذف من صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كلّ ما يقع منادّى نكرة مفردة فهو مبنى على ما يرفع به المفرد فلا حاجة الى الذكر ثانياً (وفى قولهم

الخ) المضمون هو الحسن وجهه والمشار اليه هو الرجل والتركيب اضافى والمعنى حسن وجه الرجل وهذا اولى مما قيل ان المضمون هو الرجل والمشار اليه هو الوجه والتركيب توصيفى والمعنى الرجل الموصوف بحسن الوجه لانه لا داعى الى العدول عن الظاهر من غير ضرورة موجبة له وفى قوله اذا اختلفت اشارة الى ان الاضافة فى مثل هذا التركيب ليست على معناها الحقيقى وهو ثبوت المضاف اليه للمضاف بل هى بمعنى اللام او فى بمعنى ان المضاف اليه مختص بالمضاف او ظرف له وقوله وهو مشكل اى ان ظاهر هذا الكلام مشكل لان الاضافة تقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه والمغايرة بين الشىء ونفسه محال فكيف يصح اضافة الشىء الى نفسه وقوله فى الاصل اى فى اصل الوضع وقوله لان تحيّة الخ اى لان تحيّة مررت برجل اى رجل عظيم سمّيا بها عن حالة لا تعرّف كلّ احد فحقيت عن الاستفهامية الى الصفة (وهى) اى كلّ فتى (واية) (معرّبة) بالاتفاق (وحدها) لا بشارتها والاجرار تقول من ايّهم اخوانه ومررت بايّهم اخوانه والموصولات الاصلى الاختلاف فى المكان واللسان وفى والطائية وانما اعربت لانها لم تضمّن معنى الحرف الذى هى نحو حاصل لاسم تمكن فالرفع حيث اذ واذا (الاذا) كانت موصولة احد صدر صلتها نحو قولك تقاتم لزيد عن كان ابوه اى ابو زيد عن ابوه اى ابو زيد هو ابوه والهاء بيت موصولة عند حذف هو من صدر صلتها اى اكد شبهه بالحرف من حيث الاحتياج الى ما قبلها وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما به صارت كالغايات ما بينها وهو وقوعها قبله وليست التى للموصولة لمباشرة مثل بانها الرجل كما استثنى التى تحذف من صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كلّ ما يقع منادّى نكرة مفردة فهو مبنى على ما يرفع به المفرد فلا حاجة الى الذكر ثانياً (وفى قولهم

الخ) المضمون هو الحسن وجهه والمشار اليه هو الرجل والتركيب اضافى والمعنى حسن وجه الرجل وهذا اولى مما قيل ان المضمون هو الرجل والمشار اليه هو الوجه والتركيب توصيفى والمعنى الرجل الموصوف بحسن الوجه لانه لا داعى الى العدول عن الظاهر من غير ضرورة موجبة له وفى قوله اذا اختلفت اشارة الى ان الاضافة فى مثل هذا التركيب ليست على معناها الحقيقى وهو ثبوت المضاف اليه للمضاف بل هى بمعنى اللام او فى بمعنى ان المضاف اليه مختص بالمضاف او ظرف له وقوله وهو مشكل اى ان ظاهر هذا الكلام مشكل لان الاضافة تقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه والمغايرة بين الشىء ونفسه محال فكيف يصح اضافة الشىء الى نفسه وقوله فى الاصل اى فى اصل الوضع وقوله لان تحيّة الخ اى لان تحيّة مررت برجل اى رجل عظيم سمّيا بها عن حالة لا تعرّف كلّ احد فحقيت عن الاستفهامية الى الصفة (وهى) اى كلّ فتى (واية) (معرّبة) بالاتفاق (وحدها) لا بشارتها والاجرار تقول من ايّهم اخوانه ومررت بايّهم اخوانه والموصولات الاصلى الاختلاف فى المكان واللسان وفى والطائية وانما اعربت لانها لم تضمّن معنى الحرف الذى هى نحو حاصل لاسم تمكن فالرفع حيث اذ واذا (الاذا) كانت موصولة احد صدر صلتها نحو قولك تقاتم لزيد عن كان ابوه اى ابو زيد عن ابوه اى ابو زيد هو ابوه والهاء بيت موصولة عند حذف هو من صدر صلتها اى اكد شبهه بالحرف من حيث الاحتياج الى ما قبلها وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما به صارت كالغايات ما بينها وهو وقوعها قبله وليست التى للموصولة لمباشرة مثل بانها الرجل كما استثنى التى تحذف من صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كلّ ما يقع منادّى نكرة مفردة فهو مبنى على ما يرفع به المفرد فلا حاجة الى الذكر ثانياً (وفى قولهم

الخ) المضمون هو الحسن وجهه والمشار اليه هو الرجل والتركيب اضافى والمعنى حسن وجه الرجل وهذا اولى مما قيل ان المضمون هو الرجل والمشار اليه هو الوجه والتركيب توصيفى والمعنى الرجل الموصوف بحسن الوجه لانه لا داعى الى العدول عن الظاهر من غير ضرورة موجبة له وفى قوله اذا اختلفت اشارة الى ان الاضافة فى مثل هذا التركيب ليست على معناها الحقيقى وهو ثبوت المضاف اليه للمضاف بل هى بمعنى اللام او فى بمعنى ان المضاف اليه مختص بالمضاف او ظرف له وقوله وهو مشكل اى ان ظاهر هذا الكلام مشكل لان الاضافة تقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه والمغايرة بين الشىء ونفسه محال فكيف يصح اضافة الشىء الى نفسه وقوله فى الاصل اى فى اصل الوضع وقوله لان تحيّة الخ اى لان تحيّة مررت برجل اى رجل عظيم سمّيا بها عن حالة لا تعرّف كلّ احد فحقيت عن الاستفهامية الى الصفة (وهى) اى كلّ فتى (واية) (معرّبة) بالاتفاق (وحدها) لا بشارتها والاجرار تقول من ايّهم اخوانه ومررت بايّهم اخوانه والموصولات الاصلى الاختلاف فى المكان واللسان وفى والطائية وانما اعربت لانها لم تضمّن معنى الحرف الذى هى نحو حاصل لاسم تمكن فالرفع حيث اذ واذا (الاذا) كانت موصولة احد صدر صلتها نحو قولك تقاتم لزيد عن كان ابوه اى ابو زيد عن ابوه اى ابو زيد هو ابوه والهاء بيت موصولة عند حذف هو من صدر صلتها اى اكد شبهه بالحرف من حيث الاحتياج الى ما قبلها وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما به صارت كالغايات ما بينها وهو وقوعها قبله وليست التى للموصولة لمباشرة مثل بانها الرجل كما استثنى التى تحذف من صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كلّ ما يقع منادّى نكرة مفردة فهو مبنى على ما يرفع به المفرد فلا حاجة الى الذكر ثانياً (وفى قولهم

الخ) المضمون هو الحسن وجهه والمشار اليه هو الرجل والتركيب اضافى والمعنى حسن وجه الرجل وهذا اولى مما قيل ان المضمون هو الرجل والمشار اليه هو الوجه والتركيب توصيفى والمعنى الرجل الموصوف بحسن الوجه لانه لا داعى الى العدول عن الظاهر من غير ضرورة موجبة له وفى قوله اذا اختلفت اشارة الى ان الاضافة فى مثل هذا التركيب ليست على معناها الحقيقى وهو ثبوت المضاف اليه للمضاف بل هى بمعنى اللام او فى بمعنى ان المضاف اليه مختص بالمضاف او ظرف له وقوله وهو مشكل اى ان ظاهر هذا الكلام مشكل لان الاضافة تقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه والمغايرة بين الشىء ونفسه محال فكيف يصح اضافة الشىء الى نفسه وقوله فى الاصل اى فى اصل الوضع وقوله لان تحيّة الخ اى لان تحيّة مررت برجل اى رجل عظيم سمّيا بها عن حالة لا تعرّف كلّ احد فحقيت عن الاستفهامية الى الصفة (وهى) اى كلّ فتى (واية) (معرّبة) بالاتفاق (وحدها) لا بشارتها والاجرار تقول من ايّهم اخوانه ومررت بايّهم اخوانه والموصولات الاصلى الاختلاف فى المكان واللسان وفى والطائية وانما اعربت لانها لم تضمّن معنى الحرف الذى هى نحو حاصل لاسم تمكن فالرفع حيث اذ واذا (الاذا) كانت موصولة احد صدر صلتها نحو قولك تقاتم لزيد عن كان ابوه اى ابو زيد عن ابوه اى ابو زيد هو ابوه والهاء بيت موصولة عند حذف هو من صدر صلتها اى اكد شبهه بالحرف من حيث الاحتياج الى ما قبلها وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما به صارت كالغايات ما بينها وهو وقوعها قبله وليست التى للموصولة لمباشرة مثل بانها الرجل كما استثنى التى تحذف من صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كلّ ما يقع منادّى نكرة مفردة فهو مبنى على ما يرفع به المفرد فلا حاجة الى الذكر ثانياً (وفى قولهم

ما اصنع وجهان احدهما ان معناه (ما الذي) على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي اصنعه اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس (وحينئذ جوابه زيد) اي فهو مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت اي الاكرام اي الذي اصنعه الاكرام اي اكرام زيد ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل واحد منهما جملة اسمية (وفي الوجه الآخر) ان معناه (اي شيء) وههنا عبارتان احداهما ان ما ايا كلها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر انه لو وجها بالاسلقلا لكون ذا زائدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء (وحينئذ جوابه هب) اي هب مصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام لكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول ان يقدر الفعل المذكور وفي الثاني فهو على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يقدر المصنف الموفيات المطابقة بين السؤال والجواب (اسماء الافعال اما كان) اي اسم كان (معنى الامر والماضي) الذين هما من اقسام المبنى لامر فعلة بناؤهما كونهما مشابهين بمعنى الاصل فما قيل ان في بمعنى تصور او وجه بمعنى توجه فالمراد بمعنى تصورت ووجهت عبرت عنه بالمصارع الحالي لان المعنى عبر الاشياء وقوله (وحينئذ نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل لما قبله او مشتغل عنه بضمير او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ما اذا عرض عليهم وما اذا فهلم فارفع لا غير سواء جعلت ذا موصولة او زائدة) قال وحينئذ نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل لما قبله او مشتغل عنه بضمير او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ما اذا عرض عليهم وما اذا فهلم فارفع لا غير سواء جعلت ذا موصولة او زائدة (قوله وحينئذ نصب هذا) اي حين اذ كان ما مبتدأ وذا موصولة او زائدة (قوله وفي الوجه الآخر) اي وهو ان ما ايا كلها بمعنى اي شيء (قوله وههنا عبارتان احداهما ان ما ايا كلها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر انه لو وجها بالاسلقلا لكون ذا زائدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء) اي ما ايا كلها بمعنى اي شيء وذا زائدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء (قوله وحينئذ جوابه هب) اي حين اذ كان ما مبتدأ وذا موصولة او زائدة جوابه هب (قوله اي هب مصوب على انه مفعول لفعل محذوف) اي هب مفعول به لفعل محذوف (قوله كما اذا قلت الاكرام لكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية) اي كما اذا قلت اي الاكرام اي الذي اصنعه الاكرام اي اكرام زيد ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية (قوله ويجوز في الاول ان يقدر الفعل المذكور وفي الثاني فهو على ان يكون خبر مبتدأ محذوف) اي ويجوز في الاول ان يقدر الفعل المذكور اي اصنعه وفي الثاني فهو اي الاكرام على ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هو الاكرام (قوله ولم يقدر المصنف الموفيات المطابقة بين السؤال والجواب) اي لم يقدر المصنف اصنعه ولا هو الاكرام (قوله اسماء الافعال اما كان) اي اسم كان (معنى الامر والماضي) الذين هما من اقسام المبنى لامر فعلة بناؤهما كونهما مشابهين بمعنى الاصل فما قيل ان في بمعنى تصور او وجه بمعنى توجه فالمراد بمعنى تصورت ووجهت عبرت عنه بالمصارع الحالي لان المعنى عبر الاشياء وقوله

باب ينصب عنده بالمضارع الحال (مثل زَيْدٌ ذَرِيبًا اى مهلهلا) مثال الاسم المشتق (وهو سَمَّهَاتٍ ذَاكَ) فتح التاء فى الجر زية وبكرها وفى تميم وبالم وفعلهم (او يَعْمَلُ) مثال للماهو بمعنى الماضى وقد يَرِدُ الامر لان الكرّ اسماء الافعال معناه والذى حملهم على ان قالوا انها ذهنه الكلمات واما لها ليست بافعال مع انها تدبهتها معانى الافعال امر فقط وهو ان صيغها محكمة لتصيغ الافعال فانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لتصيغ الافعال على ان يكون زَيْدٌ مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس هذا قال بحتم بل ان صح مثلا اسم لفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل وهو على لفظ الفعل لانه اسم ناخر اذ العرب لم تخترع الا لفظا يقولها صه مع انهم لم يخطروا له لفظا سكت ودمدم بمعنى اسكت ودعهما قال المصرح كان معناه الامر او كان معناه الماضى ولم يقترنا بما يدل على احدهما وان اقترنا بما يدل على احدهما فالمراد ما يدل عليه ما اقترن به فان اقترن بما يدل على الامر فهو امر وان اقترن بما يدل على الماضى فهو ماض وان لم يقترن بما يدل على احدهما فهو مشترك بينهما يرد مثل الماضى والشاذ بان يكون هذا بمعنى ذاك ويرد مثل الامر ويكون بمعنى الماضى فقط فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قام وقعد فيقال قُمْ واقْعُدْ لهما تأويل بمعنى قوله يسيبه بمعنى ارادوا به الاطراد والكثرة فكأنه قيل ان كثرته واما فى الرباعى فاقعنسى على انه لم يأت الا فاذا

(وفعال) حال كونه (مصدرا) معرفة (كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى وهو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه (او) حال كونه صفة (لمؤنث مثل يا فساق) بمعنى يا فاسقة (مبني) اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني (لمشابهته له) اي لفعال بمعنى الامر (عدلا وزنة) اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (وفعال) حال كونه (علما للاعيان) اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله (مؤنثا) صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك (كقطام) علما للمؤنث (وغلاب) كذلك (مبني في) استعمال اهل (الحجاز) لمشابهته بفعال بمعنى الامر

قوله بايراده بحرف النداء تنبيه على ذلك بنداء المؤنث — عافية

اى من جهة وجوب العدل في كل منها اما في فجار وفساق فلانهما معدولان عن الفجور او الفجرة وعن فاسقة واما في فعال الذي بمعنى الامر فلانه معدول منه للمبالغة — عوض افندي

على صيغة المتكلم المجهول من ارى اراءة اى اظن وقد حقق في محله ان الاراءة وما يشتق منها اذا استعملت على صيغة المجهول يكون بمعنى الظن كقوله ان الذين ترونهم اخوانكم — چلبي

فيرد عليه ان ثلث عدل من ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة تمامها ليست اسماء بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما التام منه اصله ومادة النقض من قبيل الثاني فلا نقض — عصام

يعني اذا كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول ان يكون اسما ايضا فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذلك — شرح الشرح

حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد به لجعل ضميره الى الفعال المقيد

قال علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في بني تميم اى اختلف فيه حال كونه للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بالحال من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما في باب التنازع — فاضل عبد الغفور

هو اى لمشابهته كلا من قطام وغلاب

عدلا وزنة ومعنى (معرف) استعمال (نحو تميم الاسما فاخره) اعلا في فعالا
على الاصح فيكون فاخره (واما) فانه نحو تميم اخلفوا فيه فاكثرهم
على الفتح والفقون الحجازيين في بنائه واقليهم لا يقولون بين ذات الراء وغيرها بل
يحكمون باعراب الكل انحو حضرمي على اللوكو وجه الاكثرين ان الراء
حرف مستثقل لكونه في مخرج كالكسر فاخيه فيه الياء لانها اخف
فالمشهور ان الاصوات ليست قسما من اقسام الكلمة
لانها وضع بها وانما يحث عنها في اقسام الكلمة الاتية
لمثالها بالبنى فتح الاسرار

اعلم ان المراد من الاصوات هنا ليس مطلق الاصوات
بل ما يكون من الفاظ الاسماء بكون في الاصل اصواتا
سماعية لاعلال ثم دالة على معان وكذا قال المصنف
فيما بعد عوض

قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بالنظر
العرب اما الزجر او الدعاء او غيرذ لك من تسكين الهيئة
او حمله على الشرب اذا تأخذ كما اذا قلت شخ لناقة
البعير اسقرا فتحي

ولما كان لفظ الاصوات الذي هو المعدود من المبنيات
اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة يبين
فيها انواعها ويظهر ان تلك الانواع ما هو معرب وما هو
مبني عليها فاذا راد الشارح ان يذكر تلك المقدمة
عبيد الله ابو ابي

فعرض له الندامة واراد انها رها والتنحي اي ما عرض
له اذ راك امر عظيم ويبدأ منه التنحي فاراد انها رها

Marginal Ottoman boilerplate

وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي وعند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار (كل لفظ) انما قال كل لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت (حكي به صوت) اي صدر على لسان الانسان لتشبيها بصوت شئ كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة (او صوت به للبهائم) يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور ولبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها (فالاول كغاق) اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب (والثاني كنخ) مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير فلذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما

والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل بما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكي به صوت عصام

جواب سؤال ورد على قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء ينبغي ان لا تذكر في عداد الاسماء فاجاب عنه بما ترى ايوبي

لم يقل ما حكي به صوت كالبيضاوي لئلا يتبادر منه اسم لشيوع اعادته منه لانه ليس اسما بل لفظا لم يوضع ولا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما محرره

قوله اي صدر آه انما فسر بذلك لان حقيقة الحكاية لا تتأتى ههنا اذ شرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك والحيوانات والجمادات لا يحسن الافصاح بالحروف افصاح الانسان وجيه الدين

قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه المرتضى واري انه الحق لدخوله في حدها بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان و دال على معنى الطبع كنخ عند الاعجاب ووي للمتندم وآه للمتوجع واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما تقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام امتحان الاذكياء

قوله يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل ليشمل من دوا عي اجرى التصويت به من فنائه تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم عصام

بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه

صوت الانسان من غير تعلق بغيره ﴿المركبات﴾ اى المركبات المعدودة

من المبنيات ﴿كل اسم﴾ حاصل ﴿من﴾ تركيب ﴿كلمتين﴾ حقيقة او حكما

اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلتا كلمة واحدة ﴿ليس بينهما

نسبة﴾ اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا

يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا

يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله

ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبدالله وتأبط شرا لان بين جزئى كل واحد

منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر

من الحد لانه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف

وتعيين النسبة على وجه آخر ليخرج منها هذه النسبة اصعب من

خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر

هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر

الهيئة التركيبية التى فى عبدالله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة

التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين الفعل والمفعول

بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على

نسبة اصلا كان هيئة تركيب احد شطرى جعفر مع الآخر لا تدل عليها

وانما لم يقل من اسمين لئلا يخرج سيبويه لان الجزء الاخير صوت لا اسم ففيه انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلمتين ايضا فلو قال من لفظين لكان اولى لئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثانى الجزئين فعل لكن يخرج منه جسق وبسق علما مركبا من مهملتين هندى ع

نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عنده صنم اسمه نصر نسب اليه خراب بيت المقدس ونصر ماضى التفعيل قاموس

رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عموم العبارة بلا داع لكنه يتيسر ذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة فى الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية حاشية

اراد بتمثيل خمسة عشر وبيت بيت ما يتضمن الثانى منه معنى حرف احرف العطف كان او حرف الجر كما فى بيت بيت

لان اصله خمسة وعشرة ثم لم يصدق قيد قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية لكون النكرة فى سياق النفى وقد خرج بقوله اصلا فصار نصا السلب الكلى فوجب الحمل على ما حمل عليه الشارح بقوله لا فى الحال ولا فى الاصل عبدالله افندى

اى تعيين تلك النسبة الاصعب كما هو الظاهر من كلام الشارح النحرير فاندفع ما لعصام هنا داود

بان يراد ليس بينهما نسبة اسناد ولا نسبة اضافة من خرط القتاد اى من امرار اليد على شجرة له شوك اذ لا قرينة عليه اصلا قال الجوهرى خرطت الورقة حلقته وهو ان يقبض على اعلاه ثم تمر يدك عليه الى اسفله فى المثل دونه خرط القتاد والقتاد شجر له شوك وهو العوسج وجيه

من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا (فان تضمن الحرف الثاني حرفا) اى حرف عطف او غيره (نحو اما ان الا ولو لو آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني تضمن الحرف الكسر عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة (ومثل احد عشر واخواتها) يعني اخوات احد عشر من اثني عشر الى تاسع عشر واخواتها كل من خمسة عشر وحادي عشر واثنا عشر ورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العلمية او الآلة الدالة على العشرة او صيغة الفاعل المشتق وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لم يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واريد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد بعض العدد السابق عليه مثل ثالث ثالث فانه اخذ من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين السابقين عليه ما كونا اراد وا ان يأخذوا مثالا لذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تتبع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في احد بعض الحروف وفي كليهما بقية الا يتأتى فاخذوا الاول لانه اسبق ليدل على المقصود من الاول والآخر فاخذوا مثالا من احد عشر للفتح وعلى

فاذا قيد باي شيء يعرف ما كان متضمنا لها والعطف وما لم يكن متضمنا له فتقول كالمظفرين ركبا فانظر الجامد فان اريد كل واحد من المظفرين معنى كأحد عشر فانه راد بقيد عدد وبعشر عدد ايضا فهو متضمن لها والعطف وان اريد بكلا المظفرين معنى واحد فهو غير متضمن نحو الذي به اواشباهه فانه لم يرد بكلا المظفرين الا الاولية والاثنائية بالفعل مظهر

قوله واما اورد مثالين آه لم يجعل مدارا لبناء كونه مركبا من عدد دين حتى يتنبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكم بانى على تضمن معنى الحرف وان لم يكن منها من جزئي عددا تحو بيت بيت فالاولى ان يقال ورد مثالين احدهما المتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله اسكندري

اي الجزء الثاني

مث اراد التفصيل

قوله بل باعتبار وقوعه بعد العدد الخ هذا لا يجري في الحادي فانه مشتق من الواحد لكن ليس باعتبار وقوعه بعد العدد السابق عليه الا ان يقال ان على الواحد وجوب ان الحادي لا يشتق من الواحد الا بتركيبه بعده حتى يرد ما ذكرتم واما بعد التركيب فباعتبار وقوعه بعد العدد السابق كما بين الشارح

عدد بتمير

اي يتعلق الواحد الذي هو آخر وحدات ذلك العدد الذي بلغ به ذلك المبلغ الثاني

من الجزئين

اي احد حروف الجزئين وفي بعض النسخ حروفها اي حروف الثلثة الاصلية مع الالف التي بعد الثاني تحرير

اي في الاحد

اي الاول من احد عشر

اي الاول من اثني عشر

اي من تسعة عشر

اي الاول من الجزئين

اي الاول من احد عشر

اي الاول من اثني عشر

اي من تسعة عشر

اي الاول من الجزئين

اي الاول من احد عشر

اي الاول من اثني عشر

اي من تسعة عشر

اي الاول من الجزئين

حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فاريعشر
مفعول اعط او مفعول محذوف
مضمن حرف العطف باعتبار رابدم ما يجوز من احد عشر المتضمن حرف
الواحد حال عاشر
العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشرا ذ لا معنى لهم وعلى هذا القياس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه (الا اثني عشر)
فالاول فالاول
فانه اثنتي عشرة فائدة لانه يبنى فيهما الجزآن على الضمين ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف ويستوفي النون (والا) اي وان لم تضمن الثاني فيه
الاخير
الثاني مع ما قبله صرف ونباء الاول اتمامهما في اثنا عشر وفيه لغتان
الجزءان احدهما اعرابهما معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرفه
للضاف اليه واعرابهما معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرفه
وصرف الثاني والكايات جمع كاية وهي في اللغة والاصطلاح
الاول
الذي يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامع كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد به
ههنا ما يكنى به للاعم المصدر ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا يخفى
بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك
البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكايات كما قال بعض الطوامير

لان الواحد الذي لا يتكثر فيه مدلول مطابقي لا يفهم الا بالاضافة
الى ما قبله او بعده فكأنه مضاف والتركيب الاضافي
لا يوجب البناء
لوجود العلتين اللتين من الصرف وهما التركيب
والعلمية واما قيد بذلك لان الاضافي وحده كذلك
فيه بعلتيه مبنيا قبل التركيب احترز عن مثل سيبويه
فانه يعرب فيه الجزء الاول ثم ان الاعراب يجوز ان يعرب
يلزم الاعراب في وسط الكلمة بسبب التركيب وهو
غير مألوف واصله بين الاعراب والبناء قيد البناء
وجه البيان
ان كان آخره حرفا صحيحا كما في مثال المتن والا بان كان
كعمدة في كرب لاستثقالهم اصالة الحركة على الياء وفعل
ذلك
كعمرو وزيد بخطوطه فان الجزء الثاني وهو ويه
لعدد عدد بناء وتضمن الحرفي في الثاني تحمل
لان فيه ما هو بين آخر من عدد على الاول اعراب الآخر
مما هو من صميم الصرف والثاني في الجملة
على وجب اعراب الصدر في الجزء ما هنا عن الصرف
على الاول جعل اسم مؤنث وذلك لتشبيههم اياه بالمذكر
والصاقه به تشبيه الفعلية من جهة انها اسبات
ذكر احدهما عقب الآخر وليس فيه حكم الاثنانية نحو
كان في غلام زيد فان زيدا غير الغلام نحو
اما البنوة والاخوة وفلانة فلانا سي والفلانة و
الفلانة للبهائم وليس من الكايات لثبت بمنزلة
نحو
فان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في
الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع تعظيما
او لشأنه عند المخاطب نحو فلان في الناس او الحقارة
كثير الرماد والمراد منها بعض الكايات لان كلها ليس بهذه
الصفة

Marginal Arabic commentary text

عن جنس المسؤل عنه (منصوب على التمييز (مفرد) لأنها لما كانت
موضوعة لمطلق العدد ووسط العدد وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين يميز بمفرد
منصوب جعل مميزها كذلك لأنه لو جعل كما جاء الطريفين لكان تحكما (و)
كم الخبرية) مميزها (مجرور) بالإضافة (مفرد) نادرا (وجموع) أحيانا
تقول كم رجل عندك وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة أثواب وأما تمامها
مفردا لأن العدد الكثير مميزه كذلك وأما تمامها مجموعا لأن العدد الكثير
فيه ما ينبئ عن كثرة مميزه كما كان هذا المميز مثله في التصريح بالكثرة وميزا
جميعا مميزة كما نائبة عن معنى التصريح بها (وتجر بمن) وفي
مميز الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من رجل ضربني
قال الناشر الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك ولهم من قرية وذلك
لموافقته جرا للمبين المفهوم إليه كم أما مميز كم الاستفهامية فلم أعثر
على مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا ورد على جوازه كتاب من كتب هذا الفن
هذا رد على الرضي فرده والسيد في حاشيته الرضي وتبعه الشارح
لكن جوز الزمخشري أن يكون كم في قوله تعالى سل بني إسرائيل كم اتيناهم
من آية بينة استفهامية مميزة وخبرية (وإما) إعاكم استفهامية كما آية
وخبرية (صدر الكلام) لأن الاستفهامية يقتضي الاستفهام وهو
يقتضي صدر الكلام ليعلم من أول الأمر الذي أي نوع من أنواع الكلام
والخبرية أيضا تدل على إنشاء التكثير وهو أيضا نوع من أنواع الكلام

فإن قلت جعلوا كم اسما فلم تحكم قلت الوسط لا يأبى ما
شيء من الطرفين في كونه ظرفا ويجيء عنها وسطا فلا تحكم
فلا حاجة في إخراجه عن التحكم إلى ما قاله الشارح اه أكثر
ولا إلى ما ذكره الرضي ان السائل في الأغلب لا يعرف إلا القلة
والكثرة فيها على السواء فجعل الوسطي إلى واحد من الطرفين إبطالا
لغرض المتكلم فالوجه على الرضي فالمراد من قوله الكثير
نصب مميز كم الاستفهامية لأنه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين
دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلها لكان وسطا
احدهما لا التحكم إلى الاستفهامية صيغة فضل لأن الوسط خيرا من
لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية صيغة لكن الاستفهامية
فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرفين مقدم على الوسط
فاعل تحتي
قد جعلها بالاعتبار الشاء وبما في الفائية تخالف وسط
ذالات وفي شيء بينهما مع ان فيه رجحان ايضا لان
خبر الامور اوسطها وجه الترجيح
منه
وفيه وجه آخر وهو ان يقال انما قدم الاستفهامية
لما جاز ها بالخبرية لا بعكس الترتيب بينهما ثم الخبرية اولى
لما جاء فضيل رب فلت عليها عاقبت
وعند الفراء جر مميز من المقدرة ويجوز عملا بالجار هنا
وان كانت معقودة وحمل من على مميز الخبرية والتنوين انما
عرض وهو ضعيف جدا لان كم دلالة الوضع عليه
وهم لتأكيد معنى الكثرة وظهور معنا هاتي الفقد بجملتي
العدد الصريح كما لم يحتج إلى تأكيد ما تحقيق
ويجوز الفصل بينها وبين مميزها بغير كم مالك وهما
زاد عليها جار خفيف في ميزها الرجحان المذكور فلم
يكم رجلا مررت وانما يقبح دون من وإنما عملها كغيرها لك
كم درهم تصدقت على بكم من درهم لا باسائة بكم ابله
ملء فاه زجاج
ان كان فعلا لجواز الفاصلة لما جيء له المفعول
نحو كم بالتي منهم فضلا والا فجيء نحو من ظلم
الجار لئلا يلتبس بالمفعول لجواز قولك ثمانية كم كم رجلا من قرية
وكم اهلنا من قرية عاقبت

Cambridge University Library

(اسماء الاستفهام والشرط) بمعنى انه تتاتى تلك الوجوه الاربعة فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك تتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضربه اضربه ومن يأتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ

لا فى كلها وهذا لا ينافى ان لا يوجد بعض الوجوه فى بعض تلك الاسماء عبد الله

اى منفردة لكونه للشرط مع انه غير جازم بخلاف الاخوات وجيها

مثال لما بعده فعل غير مشتغل منصوب المحل على انه مفعول به مقدم على ضربت محمد رحمه الله

قوله واذا كانتا شرطيتين آه واذا كان اسم الشرط مبتدأ ففى خبره اربعة مذاهب اما الشرط والجزاء او الشرط فقط فههنا ان ظاهرا من بيان المصنف ما فهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ الاخبار فاضل محشى

يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرط يتأتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية ان لم يجر فان دخل عليه الجار يجر به عبد الله افندى

قوله وانا لم اعثر لهذا اى لوقوع اذا اسما صريحا وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر فلا يخرج عن الظرفية فقولهم وما هو لازم آه ايضا كلام الرضى وجيه الدين

الضباء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة اليكن والقيد
بمعنى انها لكثرة لحمة صارت كذلك او هذه خلقة لها استعيذ الى
سوء الخلقة وانما عزت عليك لحسن خلقه ومعرفتك لاي كنت كارها
لحدتها مستمسكا منها فذمتني على كره مني واختارني من انواع حمق
الجلب لانه خرقة المواشي وهي اليابة في الذم من جذعة الامر والعيار
جمع عيراء وهي الناقة التي لا تحمل على جمها عشرة امثالها واختارها لانها
تأذى من الحلب ولا تطيق لسهولة فتحملها زيادة مشقة في ذكرته
وخاله اشارة الى ذلك طرقا بيده وامه فالاستفهام على تقدير
النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن ذكره عدة دعاه ذلك الى ذكره
عنه وكونه اخبرية على تقدير الحق على سبيل الحقيق اي كثر منهما لك
وخالا لئن قدحت على عثاري واذا احذرت الحمز لكم مرة او كم حلة
على انهكم او كم مرة واحلة على التكرار فارتفاع عمة على الابتداء
ويصح نصبه بفعل ذلك وخبره قد حلت وكم استفهامية كانت
او خبرية تميز بقدر ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وقد عاد واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وواك
واضع (وقد يحذف مميزها) استغنى بالمميز وخبرية وملكم مالك

هذه ابيات عز فهم المعنى

يعني الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة
الاستفهام تقتضي جهالة المتكلم والمخاطب
وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم والمراد الغرض من
سؤاله استدعاء المخاطب على سبيل الاستهزاء بحالنا
بعادته الذميمة لان كثرة الشيء ملزومة للجهل فكانه
من ذكر الملزوم وارادة اللازم

هنا دفع لما يتوهم من ان قوله عمة كيف تكون منه
لكونها نكرة وجاعل الدفع هو نكرته لكنها مخصصة
بالصفة

عنه لا حلاوة في هذا التغيير فالاولى ان يقال
مرة واحلة على انهكم والتكثير

منصوب على المصدرية

اذا كان المميز محذوفا فارتفاع عمة آه

اي عدكم وهو حلت
اي المنصوب الجنسا ما مفعول مطلق لخبر المحذوف
او ظرف وهو حلت

لانها بمعان لعمة قال الاولى عطف عليه والثالث
صفة له

محل الفائدة
معلق عليه
معلق عليه

فلما حذف صدرت غاية الكلام وانما يبتدأ بها الكلام لا بعجزها فاستحق الصدر
الاضافة او لشبهها بالمفرد في الاحتياج الى المضاف اليه واخر القسم
الخبر المنفصل (كمثل وغير) وما شبههما عن الظرف والمبهم فلحقها
عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها
ما معناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
فوقف قال الشاعر : فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فاذا وقفوا بنيا اعربوا هذه الظروف المقطوعة عما وراءها وبنوا على ما كانوا يبنونها عليه
قالوا ومن قبل ومن بعد ولا يجوز ان يعرب المضاف اذا حذف المضاف اليه
وقال بعضهم بل انما اعربت لنية لفظه ومعناه الاضافة فصحت قبلا
اي عدما وقال الشارح الرضي الاولى هو الحق واخرى تجراه اي
مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف
المضاف اليه والبناء على الضم واذا لم يكن غير من الظروف التي شبهت
بالغايات لشدة الابهام الذي كان فيها ولا يحذف عنه مضاف اليه
الا بعد ولا ليس نحو افعل ما لا غير وجاء في زيد ليس غير لكثرة استعمالها
غير بعدها (او كذلك اخرى مجرى الظروف) (حيث) في شبهها بغير في
كثرة الاستعمال وعدم ظهور المضاف اليه (ومنها) اي من الظروف
المبنية (حيث) المكان (وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف
الا الى جملة) اسمية كانت وفعلية (او الاكثر) اي اكثر الاستعمالات

(وفيها) اى فى اذا (معنى الشرط) وهو ترتب مضمون جملة على اخرى
فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها (ولذلك) اى لكون
معنى الشرط فيها (اختير) اى جعل مختارا (بعدها الفعل) لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها فى الشرط
مثل ان ولو (وقد تكون) اى اذا (للمفاجأة) مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته
وانت لا تشعر به (فيلزم المبتدأ بعدها) فرقا بين اذا هذه وبين اذا
الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو
خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر
والعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية
فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت
ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج اى ان اذا هذه
زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية
وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به

قوله للمفاجأة ولا يحتاج الى جواب ولا يقع فى الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال والاكثر توافقه بحال انت فيها قال وقد تراخى كقوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون ؛ وهو حرف عند الكوفيين والاخفش ولا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان سيلكوتى

علة اختيار الفعل على الاسم

قال العصام وهذا بعيد يعنى حمل اللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم لعدم اشتراطهم الاعتماد باشياء الستة ايوبى

اشارة الى الفرق بين كونها للشرط والمفاجأة

وهذا مخالف فيما سبق حيث قال وقد يحذف الخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع قال الشارح على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده لئلا يلزم ان يكون من قبيل حذف العامل وقيام المعمول مقامه شرح وحواشى

عند المص والزمخشرى وعند غيرهم الخبر المذكور والمقدر وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن الاضافة سيلكوتى

حذرا من لزوم عطف الاسمية على الفعلية

قوله وهو عامل لا يظهر اى الفعل اعنى فاجأت عامل لا يظهر ولا يجوز ان يكون العامل حرفا لفساد المعنى كما ذكره المص فى شرح المفصل وايضا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء وهو باطل وهذا ذكر ان العامل معنى المفاجأة فمراده ان العامل ذ وفيه المفاجأت مقدرا وجيه الدين

خبران

والاسم يُبْنَى إذا ظَرْفِيَّةً بِلَا تَصَرُّفٍ اسْمًا وَفِي إِذْ
فَاجْعَلْ فِي زَمَانٍ وَقُوعِ السَّعْيِ أَوْ مَكَانِهِ إِيَّاهُ اسْمًا سِمْ وَقِيلَ بِالْجَرِّ
إِزْمَانَ نَحْوِ أَيْمَنُ إِذَا أَحْرَزَ النَّصْرَا وَقْتَ أَحْرَزَ الْيُسْرَا وَقَدْ يُسَمَّعِلَا
اسْمًا مُجَرَّدًا عَنْ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ فِي نَحْوِ إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ أَيْ يَقْعُدُ عَمْرٌو
وَقَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِ الْإِشَارَةُ (وَمِنْهَا) أَيْ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ (إِذْ)
الْكَائِنَةُ (لِلْمَاضِي) وَبِنَا وَهِلَالَمْ فِي حِينٍ أَوْ كَوْمٍ وَضَعْهَا وَضَحْ
لِحَرْفٍ وَقَدْ يَجِيءُ لِلْمُسْتَقْبَلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ
فِي أَعْنَاقِهِمْ وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ) الْاسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ لَعِبْ
شَبَّهَا بِهَا عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ الْمَعْنَوِيِّ أَخْتَصَّ بِهَا بِالْفِعْلِيَّةِ مُلْتَزِمًا ذَاكَ
إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِذْ قَامَ زَيْدٌ وَقَدْ يَجِيءُ لِلْمُفَاجَأَةِ نَحْوِ خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ
قَائِمٌ وَلُقِلَّةِ مَجِيئِهَا لَمْ يَذْكُرْهَا النُّحَاةُ وَمِنْهَا (إِنْ وَإِنْ) فَهِمَا لِلْكَلَمْ
مُسْتَفْهَمًا وَشَرْطًا) اعْمَالُ كَوْنِهَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ وَبِنَا وَفِيهِمَا
لِتَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ أَوِ الشَّرْطِ نَحْوَ إِنْ يَزِيدُ وَإِنْ كَانَ أَيْنَ
وَأَنِّي زَيْدٌ وَأَنِّي يَجْلِسْ أَجْلِسْ وَقَدْ جَاءَ أَنِّي زَيْدٌ يَجِئْنِي كَيْفَ وَحَاشَا أَنِّي
لِلْمَقَالِ بِمَعْنَى مَتَى (وَ) مِنْهَا (أَيَّانَ مَتَى مَا رُمْتَ فِيهِمَا) أَيْ فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ
نَحْوُ مَتَى لِلْمَقَالِ وَمَتَى تَخْرُجْ (وَ) مِنْهَا (إِذْمَانَ لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا) مِثْلُ
مَتَى نَحْوُ إِيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ إِيَّانَ مُخْتَصٌّ بِالْأُمُورِ الْعِظَامِ

الاستفهام كما مضى قال ابن هشام وقد يكون للشرط كما في قوله ... أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا ما لم تؤمن منك نفس

الاغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون في الحميم ثم في النار يسجرون

فاجعل في زمان وقوع السعي أو مكانه إياه اسما سم وقيل بالجر

إزمان نحو أيمن إذا أحرز النصرا وقت أحرز اليسرا وقد يستعمل

وقد سبقت إليه الإشارة (ومنها) أي من الظروف المبنية (إذ)

الكائنة (للماضي) وبنا وهلالم في حين أو كوم وضعها وضح

لحرف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال

في أعناقهم ويقع بعدها المبتدأ) الاسمية والفعلية لعب

شبهها بها على معنى الشرط المعنوي فاختص بها بالفعلية ملتزما ذلك

إذ زيد قائم وإذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فإذا زيد

قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها النحاة (ومنها إن وإن) فهما للكلم

مستفهما وشرطا) اعمال كونها للاستفهام والشرط وبنا وفيهما

لتضمنهما معنى حرف الاستفهام أو الشرط نحو إن يزيد وإن كان أين

وأني زيد وأني يجلس أجلس وقد جاء أني زيد يجيئني كيف وحاشا أني

للمقال بمعنى متى (و) منها (أيان متى ما رمت فيهما) أي في الاستفهام والشرط

نحو متى للمقال ومتى تخرج (و) منها (إذ ان للزمان استفهاما) مثل

متى نحو أيان يوم الدين والفرق بينهما أن أيان مختص بالأمور العظام

والاسم يبنى إذا ظرفية بلا تصرف اسما وفي إذ

فاجعل في زمان وقوع السعي أو مكانه إياه اسما سم وقيل بالجر

إزمان نحو أيمن إذا أحرز النصرا وقت أحرز اليسرا وقد يستعمل

اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو إذا يقوم زيد أي يقعد عمرو

وقد سبقت إليه الإشارة (ومنها) أي من الظروف المبنية (إذ)

الكائنة (للماضي) وبنا وهلالم في حين أو كوم وضعها وضح

لحرف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال

في أعناقهم ويقع بعدها المبتدأ) الاسمية والفعلية لعب

شبهها بها على معنى الشرط المعنوي فاختص بها بالفعلية ملتزما ذلك

إذ زيد قائم وإذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فإذا زيد

قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها النحاة (ومنها إن وإن) فهما للكلم

مستفهما وشرطا) اعمال كونها للاستفهام والشرط وبنا وفيهما

لتضمنهما معنى حرف الاستفهام أو الشرط نحو إن يزيد وإن كان أين

وأني زيد وأني يجلس أجلس وقد جاء أني زيد يجيئني كيف وحاشا أني

للمقال بمعنى متى (و) منها (أيان متى ما رمت فيهما) أي في الاستفهام والشرط

نحو متى للمقال ومتى تخرج (و) منها (إذ ان للزمان استفهاما) مثل

متى نحو أيان يوم الدين والفرق بينهما أن أيان مختص بالأمور العظام

لا يحكم عليهما بأولية المدة لأن أول المدة إما يكون امرا واحدا لا شيئين
أو أشياء فالشيء والجميع إذا وقعا أول المدة يكونان في حكم المفرد
(اليوم) حقيقة كالمتلفظ أو حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتك
فيه بحصول العين المقصود من كونه معه وإنما كان العين مقصودا
لانه يفيد زمانا يتجزأ كون الفعل فيه حكما فيجوز
لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول أول مدة فعل لان أولية وقت مجهول
صدة الفعل معلوم بالضرورة (أو) تارة يكونان (بمعنى جميع المدة) اى
جميع مدة زمان الفعل المتقدم (قبلهما) اى مذ ومنذ (للمقصود) اى
الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا (بالعدد) اى بعدد الستة
جميع اجزائه ثبت أو لا يثبت منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع
اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا أزيد ولا أنقص (وقد يقع
بعد (المقصود) نحو ما خرجت مدة هذا بك (أو الفعل) نحو ما خرجت
منذ هذين (أو أن) اى ما كتب على هذه الصورة مشددة كأب أو مخففة
نحو ما خرجت منذ أنك ذاهب أو ما خرجت منذ أن ذهبت أو الجملة
الاسمية نحو ما خرجت منذ زيد ما قائم ولم يذكر له لفظ (وقد) يقع
(زمان مضاف) الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدها عليها فكأن
التقدير ما خرجت مذة ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا
القياس فيما يأتي (وهو) اى كل واحد من مذ ومنذ اسمان (مبتدأ

وهما معربتان لكونهما في تأويل الإضافة لأنهما إما بمعنى (و) لدة
(أو) الفلق ولا إضافة في هذين
(جميع المدة (وخبرهما بعد) أي خبر كل واحد منهما ما يقع بعد
(خلافا للزجاج) فإنهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ورد
عليه أنه يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك عندو مان كرة ولي مرة
(وذلك غير سائغ وإنما إذا كانتا مبتدأ وخبرا فيهما أيهان
صرفيان لإطراد (فلا تضع عندها من الظروف المبنية الآن يراد
بظرفيتها كونهما من أسماء الزمان لأنهما يقعان ظرفا في تراكيبهم
(ومنها) أعني من الظروف المبنية (لدن) بالألف المقصورة (ولدن)
بفتح اللام وفتح الدال وسكون النون (وقد جاء لدن) بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون (ولدن) بفتح اللام والدال وسكون النون (ولدن)
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون (ولد) بفتح اللام وسكون الدال
(ولد) بضم اللام وسكون الدال (ولد) بفتح اللام وضم الدال
وبناؤها لوضع بعيتها وضع الحروف وحملا لبقية عليه وكلها بمعنى
عند والفرق أن يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما لا
حزانه وإن كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد أو لدن زيد
إلا فيما يحضر عنده وحكمها أن تجر بها على الإضافة نحو المال لدن زيد
(وقد تنصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة عند سماعا

وهما معربتان لكونهما في تأويل الإضافة لأنهما إما بمعنى (و) لدة
(أو) الفلق ولا إضافة في هذين
(جميع المدة (وخبرهما بعد) أي خبر كل واحد منهما ما يقع بعد
(خلافا للزجاج) فإنهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ورد
عليه أنه يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك عندو مان كرة ولي مرة
(وذلك غير سائغ وإنما إذا كانتا مبتدأ وخبرا فيهما أيهان
صرفيان لإطراد (فلا تضع عندها من الظروف المبنية الآن يراد
بظرفيتها كونهما من أسماء الزمان لأنهما يقعان ظرفا في تراكيبهم
(ومنها) أعني من الظروف المبنية (لدن) بالألف المقصورة (ولدن)
بفتح اللام وفتح الدال وسكون النون (وقد جاء لدن) بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون (ولدن) بفتح اللام والدال وسكون النون (ولدن)
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون (ولد) بفتح اللام وسكون الدال
(ولد) بضم اللام وسكون الدال (ولد) بفتح اللام وضم الدال
وبناؤها لوضع بعيتها وضع الحروف وحملا لبقية عليه وكلها بمعنى
عند والفرق أن يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما لا
حزانه وإن كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد أو لدن زيد
إلا فيما يحضر عنده وحكمها أن تجر بها على الإضافة نحو المال لدن زيد
(وقد تنصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة عند سماعا

تشبيهه النون بها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تبعتها عنها
وتثبت وتكون عدوة اكثر استعمالا من نجرة وغيرها ومنها فقا
مفتوح القاف وضم الطاء المشددة وهذه اتم لغاته وقد
يخفف الطاء المضمومة وقد يضم الفا وتاء عاصمة الطاء المشددة
والمخففة وقد جاء قطا ساكنة الطاء مثل قبل الذي هو اسم وفعل
فهي تضم لغات كلها (للماضي المنفي) اي لاصل الفعل الماضي المنفي او
الزمان الماضي المنفي وقوع شئ فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية
نحو ما رأيته قطا وبناء المخففة لوضعها وضع الحرف وبناء المشددة
الشابهتها لاختها المخففة وقيل حملا على اختها عوض (ومنها عوض)
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها (للمستقبل)
اي لاجل الفعل المستقبل (المنفي) او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع
شئ ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا آتيه عوض وبناء
عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي هم الدائمون ومعنى
الدائم والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة و (اذ) المضافة الى الجملة (يجوز بناؤها) بالاكثر
البناء من المضاف اليه ولو بواسطة (على الفتح) للخفة نحو قوله

يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ
بالفتح ويجوز اعرابها بقيتها لكونها اسماء مبنية لاضافتها الى غير متمكن
بالفتح ويجوز اعرابها بقيتها لكونها اسماء مبنية لاضافتها الى غير متمكن
كتاب المضاف للياء منه وكذلك كورمن
الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب (مثل وغير) مذكورين
(مع ما وان) محققة او مشددة مثل ما قام زيد وفي ما
مثل ان يقوم زيد او مثل ان قام زيد بشبهتهما الظروف المضاف الى
الجملة مخيراً وحبّ ولهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز
اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب (المعرفة والنكرة)
اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم (المعرفة ما)
اي اسم وضع (بوضع جزئي وكلي (شخص) ملتبس (بعينه) اي بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المشهودة بينهما بالشخص مقبلة
المعلومية والمشهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع اسم
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقولنا
وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقولنا بعينه يخرج به النكرة
(وهي) اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار اخر كل فان الواضع لاجل ان

مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يتقاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص (و) الثاني (الاعلام) الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة (و) الثالث (المبهمات) يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما

جزئي وان كان العلم بوجه كلي على ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف الاله فان غلبته تحقيقية حاشيه

قوله فانه بجوهره وضع للجنس المعين بخلاف اسم الجنس كاسد فانه وضع لغير معين ثم جاء التعيين فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس شرح وضعيه

قوله اي اذا تصور هذا المفهوم في الذهن متميزا ممتازا عن سائر المفهومات ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته بهذا التصور الذهنية الفارقة من سائر المفهومات لفظ اسامة فبهذا الاعتبار يكون علما لهذا المعنى الجنسي ومعرفة وهذا فرق دقيق بين اسم الجنس وعلم الجنس چلبي

قوله تقدير الظروف في بعض الاحكام اللفظية كالعدل التقديري والى هذا ذهب كثير من النحاة حاشيه وجيه

قوله وفي علم الجنس مذهبان احدهما انه موضوع للماهية المعينة في الذهن من حيث تعينها وهذا مذهب سيبويه وثانيهما انه موضوع للماهية من حيث هو هو كالجنس لكن قيل انه علم تقدير الضرورة بعض احكام اللفظية كالعدل التقديري وغيره وعلى هذا كثير من النحاة شرح وضعيه

قوله ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو واللام العهدية بخلاف اسم الاشارة خواقي

قوله وهو هذا الحجر الذي خرج من النار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا شخص الذي في الثاني معلوم ومعهود بعنوان الخارج من النار فلفظ هذا في الاول والذي في الثاني موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين محرر

لان الصور المعتبرة في تمام وهو المشترك بين تلك الانواع والموضوع له خاصة بالخصوصية كل واحد من تلك الانواع لا المفهوم المشترك بينها (او) الرابع والخامس (ما عُرِّف بالالف واللام) العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم نقل ما دخلت عليه الالف واللام لئلا يدخل حرف الالف واللام الزائدة لتحسين اللفظ واليتم في ليمتر من امتر اصطاف في المسافر بدل من الالف فلا يعد ما دخلته فيما أخر من المعارف (او عُرِّف بـ (ايا التنبيه) نحو يا رجل اذا قصدت به معيَّن يخاطب يا رجل لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المصنف لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل ايها الرجل (او) السادس (المضاف الى احدها) اى احد اللام المعرفة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تضاف الا بالنسبة الى الرابع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليتعرف ايضا الى المعرفة انتهى مثل علام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك طرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظا غيرا والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم (معنى) اى اضافة معنى معنوية خلوصا معنى مفعول مطلق

بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها ومعنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف (و) قال (العلم) اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم (ما وضع لشئ بعينه) شخصيا او جنسيا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بمفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك (غير متناول غيره) اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول لغير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله (بوضع واحد) اي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال (واعرفها) اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها (المضمر المتكلم) لبعد وقوع الالتباس

اي هذا الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو اخص من مقابل الفعل والحرف عبدالله

قوله الاعلام الغالبة آه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهو في الاصل داخل في المعرف باللام العهدية والمعرف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال عبدالحكيم

بيان للتناول لغير معين مع كونه موضوعا له يعني ذلك التناول لا ينافي ذلك الوضع ايوبي

قوله واحترز به عن المعارف كلها فانها وان وضعت بخصوصيتها كل من افراد المعينة كما قرره الا انها اذا استعملت تتناول غيره ويحتمله لئلا يخرج العلم المشترك نحو زيد اذا سمي به رجل اخر لانه وضع لشئ بعينه ويتناول غيره ايضا لكن يتناول غيره باوضاع متعددة لا بوضع واحد وجيه الدين

لكونها متناولة لغيرها فان انت مثلا وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو وبكر اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه الاعلام التي وقع فيها الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان متناولا لغيره ولكن تناوله ليس بوضع واحد بل باوضاع متعددة متجددة والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص غيره الذي استعمل فيه اولا لكون مفهومه كليا هذا مما افاده صاحب المتوسط في هذا المقام عيسى الصفوي

لا من حيث انواعها فان اعرفها من حيث انواعها مطلق المضمر

فصل ثم المضمر (المخاطب) وإنما يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم لأن
المواضعة في المتكلم
يرى أنك إذا قلت أنا لم يلتبس غيرك وإذا قلت أنت جاز أن يلتبس
بالتوهم أن الخطاب له وليس المراد الا المعرفة لا كون المعرفة
بعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لاستعماله في عرف المتكلم
والمخاطب ابتداء دون منهما واقتصر على إبداء النسبة بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تتفاوت بين اصنافها الا المضاف
إلى احدهما فان تفاوتا فبأن عبارة تفاوت المضاف اليه ولهذا ما
ثبت التفاوت بين اصناف بعد بانهم من انواع المضاف اليه وهو
اصنافهم وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فانه في اختلاف
كثيرة (والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) اي لا باعتبار ذاته المعينة
المعلومة المعهودة من بحث هو كذلك فيدخل ما وضع لشيء شائع
للعرفة والنكرة وشيء لا بعينه خرجت المعرفة (اسماء العدد)
انما قيدها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي
واحدها وكيفية الاخبار عنها اذا سئل عن واحد وعن الكثير
من واحد من تلك المعدودات لكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكمية
(ما وضع) اي اللفاظ وضعت لكمية ايجاد الاشياء) متعرفة كانت
تلك الاعداد او مجهولة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد
واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد وعن الكثير
من واحد من تلك المعدودات كم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكمية

فيقال عشرة او مائة او الف (وهي) اي الاعداد (اما مفردة) كالامثلة
المذكورة (او مركبة) من مفرد ومفرد كاحد عشر الى تسعة عشر
او من مفرد ومركب كمائة وألف (او مركب) من مركب ومركب
كمائة الف (فالمفردة) من الاعداد (ما لا يتركب) اسم عدد
(من اسمين) من اسماء العدد (بتنزيل ثانيهما منزلة تاء التأنيث)
من احدى عشرة الى تسعة عشرة (من اولهما) اي من اسم العدد
الذي هو اول الاسمين (فيما عدا الاثنين) من العدد المعين عارضة
لاحاد الاشياء اي افراد الاجناس فان المعدود قد يكون من الاجناس
ما يصح تاء التأنيث في اسم عدده كالرجال والنساء والدراهم
والدنانير وقد لا يصح كالابل والخيل والثياب والعبيد والاماء
والدواب فان لم يصح التاء في اسم عدده فالاجناس اما مذكر
او مؤنث فان كان مذكرا فالمفرد من اسم عدده بغير تاء
كثلاثة رجال وان كان مؤنثا فالمفرد من اسم عدده بالتاء
كثلاثة نساء (والمركبة) من اسم العدد (ما تتركب) من اسمين
(بتنزيل ثانيهما منزلة تاء التأنيث من اولهما) اي من اسم العدد
الذي هو اول الاسمين (فيما عدا الاثنين) من العدد المعين
عارضة لاحاد الاشياء اي افراد الاجناس فان المعدود قد يكون
من الاجناس ما يصح تاء التأنيث في اسم عدده كالرجال والنساء
والدراهم والدنانير وقد لا يصح كالابل والخيل والثياب والعبيد
والاماء والدواب فان لم يصح التاء في اسم عدده فالاجناس اما
مذكر او مؤنث فان كان مذكرا فالمفرد من اسم عدده بغير تاء
كثلاثة رجال وان كان مؤنثا فالمفرد من اسم عدده بالتاء
كثلاثة نساء (والمركبة) من اسم العدد (ما تتركب) من اسمين
(بتنزيل ثانيهما منزلة تاء التأنيث من اولهما) اي من اسم العدد
الذي هو اول الاسمين (فيما عدا الاثنين) من العدد المعين
عارضة لاحاد الاشياء اي افراد الاجناس فان المعدود قد يكون
من الاجناس ما يصح تاء التأنيث في اسم عدده كالرجال والنساء
والدراهم والدنانير وقد لا يصح كالابل والخيل والثياب والعبيد
والاماء والدواب فان لم يصح التاء في اسم عدده فالاجناس اما
مذكر او مؤنث فان كان مذكرا فالمفرد من اسم عدده بغير تاء
كثلاثة رجال وان كان مؤنثا فالمفرد من اسم عدده بالتاء
كثلاثة نساء

بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت مفردة فاذا سئل
عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود ذين
يجاب بالاثنين وهكذا الى العاشرة فظهر من هذا التقرير ان لفظ
الواحد والاثنين ذا خلاف وهذا التعريف لا يتم من اسماء العدد
في عرف النحاة وان لم يكونوا عند بعض اهل العلم بعد العدد ولكن
المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع من غير اعتبار
معنى آخر لا ينقض التعريف بمثل رجل وتعلمين وذراع وذرعين
ومن ومتين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط بل صورها
اعاما حصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء
التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كذلك الى آخر او التثنية
كاثنين والفين او بالجمع كاثنين والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة
وعشرين الى تسعة عشر كلها واحدا الى عشرة وما شرّ والفاظها
في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة او معطوفة وهي
واثنان) في المفرد المذكر وتثنيته (واحدة واثنتان وثنتان) في المؤ

بل يفهم منها الوحدة والاثنينية مع الذات بخلاف
اسماء العدد فاذا قيل جاءني يفهم منه الوحدة مع الرجل
وجاءني اثنان يفهم الاثنينية مع الرجلية ايضا وهكذا
فيما سيذكر هما افادي

تنبيه اظهر ان المراد اصولها اسماء العدد من حيث انها اسماء
العدد وقد دل على الكمية لا من حيث انها مذكر ومؤنث
من حيثية هذه الخصوصية وتفرع مباحث التذكير والتانيث
وكذا لا من حيث انها مركبات امّا فيما لم يوجد الا مركبا
في الشرع وكالعشرين وغيره من الثلثة والعشرين مؤنث اسماء
العدد ومن فروعها فلا يلزم عدم المؤنث والمركب
الا منها في من فروع اسماء العدد وجيه الدين

قوله او باسقاطها اه فان الاصل في الاصل الثلثة ونحوها
واخواتها ثبوت التاء في شرح التسهيل للفاضل
المصري الثلاثة اثر واخواتها اسماء جماعات كثرة
وتجارة وامة وفرقة وحصنة وصحة وكريمة
وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون
بالهاء لان الاسماء التي هي ممتزلها في استحقيب
الاصليع المعدود المذكر تقدم تاءيه وحذفت
التاء مع المعدود المؤنث لتاخر تاءيه ويدل على
ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت تحرير العدد
تقول ثلثة انصف ستة وفي الرضي انما وضعت
على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مجموعا في
كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار
المذكر في نحو رجل مع ثلثة بسبب عرو من هذا العارض
فتانيث العارض في نفسه اولى سيلكوتي

كذا في اللغة اقول يحتمل التدارج وتضعيف الفاء
اللازمي وفي بعض النسخ اي الناصح وهو سهو
عبد الحكيم

لانّ هيئتها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع
لكل جزء من اجزائه متفردة ومن العشرين محمد

المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس (و) تقول للذكر (ثلثة الى عشرة) بالتاء (بجماعة المذكر عائدا الى التأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال (ثلث الى عشر بدونها) بجمع المؤنث وبما بين المذكر والمؤنث نحو ثلث أمرأة وعشر نسوة وليعلم الامر بالعكس لكون المذكر أسبق وتقول اذا جاوزت عشر (احد عشر والثا عشر) فى المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا (احدى عشرة واثنتا عشرة) فى المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد و الواحدة الى احد بالتخفيف وتقول (ثلثة عشر الى تسعة عشر) فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا (ثلث عشرة الى تسع عشرة) فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر وتأنيثه فى المؤنث لاجراء اجتماع التأنيثين من جنسين فيهما هو كالكلمة الواحدة فلا واحد عشرة واثنا عشرة وان اجتماع التأنيثين من جنسين لم يجز فيما هو كالكلمة الواحدة التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة ولهذا حكم عليه بانه جنس آخر من التأنيث فلم تحذف للتأنيث فى الثانى وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثانى فى المؤنث فلانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب

Bibliotheca Alexandrina

تأنيث المؤنث لاستغناء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
(وتميم تكسر الشين) عند التركيب (في المؤنث) أي من عشرة تجرى
عن نواله الرابع فتحات مع بقاء التركيب في أحد عشرة واثنا عشرة
وخمس فتحات في ثلاث عشرة الى تسع عشرة والمجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح والقول (عشر ون
واخواتها) بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين (المنصوب
محله بقولية القول وهو ثلثون وار بعون وخمسون الى تسعين
(فيهما) اى في المذكر والمؤنث من عشرين وهو عقود ثمانية و
قيل فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى العقد آخر (احد وعشرة
في المذكر (احدى وعشرون) في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة
هنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة
التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
حيث فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما قدم بل خصهما
بما عدها فقال (ثم العطف) اى عطف تلك العقود على الزائد
عليها كاثنا ذ ذلك الزائد (بلفظ ما تقدم) من اسماء الاعداد
بجيئه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان
واثنتان والعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون

قوله عقوده ثمانية اى عشرون وثلثون واربعون
وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون
قوله وهذا التفسير اشارة الى ان قوله احد وعشرون
عطف على عشرة واخواتها لمحذوف حرف العطف
قوله لكنه في اثنان الخ مستدرك على مر وهو الرفع
حيث قال تقول واحد اثنان لم مع ان القول
يقتضي فيهما لفظا هو الرفع اهـ
قوله ولما غير فيما يعني ان كل ما زاد على العقد يكون
معطوفا عليه لكن الواحد من تلك العقود والمعطوف
عليه مفرد والواحد والواحدة لا يتغيران وبحالة
الافراد ولما غير فيما زاد على كل عقد غير خبر عاد فيما
العطف بلفظ ما تقدم فلذلك خصص القاعدة بما عدلها
حيث يرد عليها في صورة العطف بذكرها الاولى
قال الشارح بالعطف بلفظ ما تقدم اهـ
قوله ولما غيرا لواحد والواحدة آه بيان من الشارح
لنكتة في تغيير المصنف لهما دون غيرهما حيث لم يقل
ضلما سبق من ذكر ابتداء عدد في كل نوع وانتهاء
حيث قال احد عشر الى تسعة عشر في كل نوع وانتهاء
بالانتهاء الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم
بالعطف فاحتاج الى تكلة الزيادة هنا وهي انه
لما غير الواحد والواحدة اه
والمراد من اللفظ المتقدم ومعنى هنا الواحد والواحدة
فانهما متقدمان مما عداهما في اسماء العدد
قوله من المعطوف في عدد المذكور او صفته للعطف الزائد في
المعطوف عليه مثلي بوجب تعاد في العطف

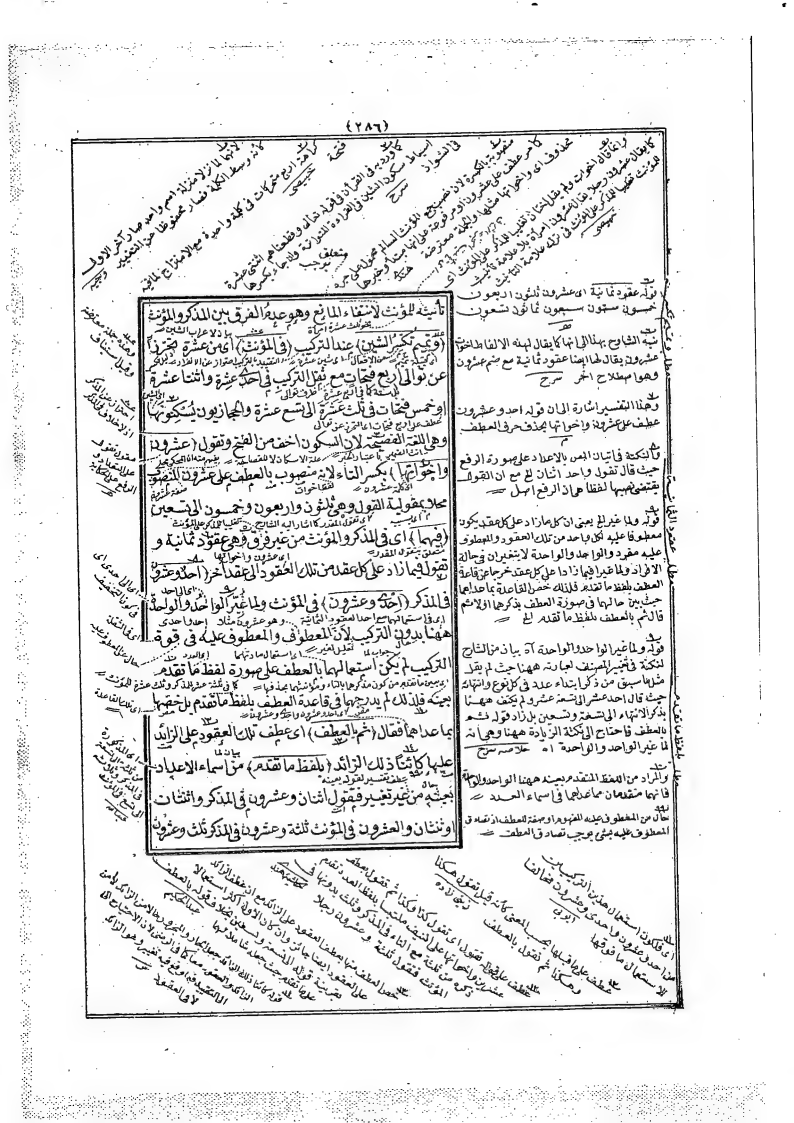

في المؤنث هكذا (الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين (مائة والف) في الواحد (مائتان والفان) في التثنية (فيهما) اى في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما (ثم) تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما (بالعطف) اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا (على) صورة (ما تقدم) من اسماء الاعداد من غير تغير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعهما ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا (و) الاصل (في ثماني عشرة فتح الياء) لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر (وجاء اسكانها) اى اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب (وشذ حذفها) اى حذف الياء (بفتح النون) لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي

قوله على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة واثنان ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة وواحد مائتان الف واثنان في المعلوم معدود وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد الى الالف بعطف الالف على ذلك العدد النيف عليه نحو واحد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف ان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف وهكذا لا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المآت اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ كل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف الى الف الف الف والفان والف الف وثلثة آلاف والف الف الى الف الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احد عشرة مائة بل مائة والف ولا اثنتي عشرة مائة بل مائتين والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف شيخ رضي

اذا كان مستعملا في المؤنث على الاكثر على القياس على سائر المركبات نحو خمسة عشر وغيرها جبيصي

اولانه لما سقطت الهاء من ثمانية بقيت الياء مفتوحة حاشية

يعني ينبغي ان يقال الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين كما يدل عليه السابق من قوله احد وعشرون واحدى وعشرون الى اخر ما ذكر وجيه الدين

بالوقف كما شاع في الاسماء السابقة واورد الواو بينهما لئلا يشعر بعدم اتصالها بخلاف العقود السابقة حاشية

نحو واحد ومائة وهذا النوع مخالف لما قبله لان كلا من واحد والف يعني ان حكم العطف على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا عطف الاقل الهندي

اشار بهذا الى ان قول المصنف على ما تقدم حال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف تحريره

الذي عطف على عدد المائة والالف او عطفها عليه عبد الله الهندي

فهو واحد مثلا في مائة وواحد فالمذكر والمؤنث وزيادة التاء وعدمه

وان ما كان عطف الاكثر على الاقل اكثر التعداد كما هو في التواريخ فالعكس اصالة هذا الوجه للنسبة الى ... المصنف

بل هو الاول في التواريخ

وانظر المستوحش في لغة والجلد استشهاد او اعلام

قوله كما في معدي كرب اي كما اسكنت في معدي كرب فان الياء في معدي كرب كانت متحركة ثم اسكنت فالتشبيه في الاسكان للتثاقل لا في جواز الاسكان اذ الاسكان في معدي كرب واجب وجيه الدين

تعليل لعدوله عن الفتح الذي هو الاصل الى الاسكان لتثاقل المركب شرح

وفي بعض النسخ وحذفها بفتح النون شاذ وعليه شرح الهندي ونسخة الجبيصي وحذفها مع كسر النون واما فتحها فشاذ تحريره

مرفوع الى الوجه العدول عن القياس الذي هو الكسر الى غير القياس الذي هو الفتح حاشية

(أو بالعكس) بان يكون المعدود مذكرا واللفظ
مؤنثا كالنفر والنفس (فوجهان) اي في العدد
وجهان التذكير والتانيث فان قلت قلتَ ثلاثة اشخص وانت تريد
النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان قلت قلتَ
اشخص اعتبارا بالمعنى (ولا يميز واحد) واحدة (و) لا (اثنان)
واثنتان يميز فلا يقال واحد رجل ولا
اثنان معه كما يقال اثنا رجلين لان لا يذكرون ما تضمحل ان يكون تمييزا لهما
على تقدير ذكر التمييز معها وطرحون الواحد والاثنين (استغناء
بلفظ التمييز) اي الصاحب لان يكون تمييز على تقدير ذكره معهما الدال
بصورهم على الجنس وبصيغة على الواحدية والاثنينية (وضعها) اي
عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى (مثل
رجل ورجلان) فان من جملة رجل بفهم الجنس والوحدة ومن
صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فلذكرها استغنى عن المفرد فان
قلت يجب ان يميز الواحد معنى عنه لكنا لا نسلم تمييز كذلك لانه اذا
كان مميزه مثنى يغني عنه لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية في تمييز الاحاد يغني ما يميز فيه عن تمييز الجمعية
فيه ما هو اولى بها وهو الاثنينية ولا يعتد ان يقال معنى الكلام

إ بلا تمييز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى فحواهر حروفه
المعلومة بسع خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او
علامة الاثنية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى
به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى
به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحوق العلامة التى هى عبارة عن ذكرها
والا فان رجلان اخصر من اثنان رجل وذلك الاستغناء انما يكون
(لافادته) اى لافادة لفظ التمييز (التخصيص) اى التخصيص على
العدد والتعريف به الذى فيه ذلك التخصيص والتعريف (بالعدد) اى بذلك
اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التخصيص استغنى فى افادة عن ذكر
العدد على حدة (وتقول) فى الفرد من المتعدد اعنى الواحد من المتعدد
(ياعبد رتصيبه) اى لسبب اعتبار تصيره اى تصيير ذلك الفرد عبدا
(أفضل زيد عليه واحد (الثانى) فى المذكر فقوله الثانى يقول القول
وذلك لقول انما هو باعتبار تصييره اثنين بانضمام الزيدين
معنى ان الواحد مصيره وبانضمامه اليه اثنين وانما اتى بالثانى اذ
ليس قول الواحد عند حتى يكون الواحد قصيرا واحدا (والثانية) فى
المؤنث عليها القيام وهكذا (الى العاشر) فى المذكر (والعاشرة) فى
المؤنث (الاخير) اى لتقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما فوق الاثنين

واتى بقوله فى المفرد من المتعدد المفرد المشتق من لفظ
المتعدد كذلك فانه لفظ مفرد وهو مشتق من متعدد
وهو الثانية وقد اتى الرابع من الاربعة يعنى بالمقرد
اسم الفاعل المشتق من لفظ المتعدد والمراد بالمتعدد
الدال بالتركيب تحتما فلتحكم

يعنى بالمفرد الواحد وبالمتعدد والمعدود وقد تقدم ان جميع
الفاظ العدد دكانت فى الاصل امورا للعدد كما تقول لنصف
نصف سنة ثم استعمل فى العدوات كما فى رجال ثلثة
وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال
مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فاذا اردت ذكره بلا ترتيب
جئت بواحد ايا حد الذى هو اول تلك الالفاظ الاثنى عشر
فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الرياضة
منهم مع حفظ الترتيب العشرة فقد لك ان تجعلهن احدا
ان يقتصد الى ذلك الواحد المعين درجته العدد وبالنظر
الى حال اعد درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار
عدة اخرى كما لك اى الواحد من الثلثة والثانى اى الواحد
من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار رتبته والثانى الاستغناء
ذلك الواحد المراعى درجة العدد مع التنظم الى
الدرجة التى فوقت درجته ايضا فيكون واحدا مزيدا
لسبب تصييره الدرجة التى فوقت درجته محمولة ذاهية
الاسم وجعله للجميع اسم درجة نفسه بسبب انتهاء ما
الها تحته نحو الثلث اثنين او واحد من ثلثة بالنظر الى
الاثنين وجعله للجميع اسم ثلثة وتحقيق معنى الجميع
اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصيرهن درجة ثالث اثنين بانضمامه
وهذا معنى قوله باعتبار تصييره اى باعتبار ما افضت اليه باعتبار
التصيير المجرد اى من واحد الى اثنين كما الاحد عشر ويعبر
عن احدا ما انضما مه الى الاحد وبحيث ان يبقى الاثنين نحو ثالث
واحدا ما مصيره احدا اثنين بنفسه فاذا جئت بعدد معتد
هذا التصيير الذى مجردا او منضموا وجب ان يكون عدد القصد
من العدد المشتق منه هذا التصيير درجة رابع ثلثة وفيما
اربعة ولا يجوز ان يكون اقصد اكثر من درجة ولا ازيد
بشئ اذ العدد المشتق مصيره صعود ما اقتضاه اليه على الحد المشتق

Boston Public Library

بالإضافة إلى الأعقد بدرجة (أي عشرها) أي الاثنين (ثلثة (من قولهم
(ثلثتهم) بالتضعيف صيرت الاثنين ثلثة (و) قل (في الثاني) أي في
المفرد من العدد باعتبار حاله (ثالث ثلثة) وأربعة وأخمسة بالإضافة
(لعدد) كما تساوى عدوه أو يكون فوقه (أي حاتها) لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه في المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة وإلا يلزم جواز إرادة
الواحد الإولي من عاشر العشرة وذلك مستحيل تعبا (وقل) في إضافة
ما زاد على العشرة (حادي عشر أحد عشر) بإضافة المركب الاول إلى
المركب الثاني (إي واعتبر بناء الحالي (خاصة) لأن الاعتبار الاول
لا يتهاوز العشرة كما عرفت (وإن شئت قلت) في أداء هذا المعنى
(حادي أحد عشر) بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه
بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول (الى تاسع تسعة عشر فعرب الجزء
(الاول) من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزء
الباقي لوجود موجبه لبناء فيهما وهو التركيب (المذكور والمؤنث
ذكرهما بعد لا لاجل رعاية حق الذكر للذكر والمؤنث وقيل
المذكر لاصالته وأخر تعريفه لأنه عدمي وتعريف الوجود وجودي
(المؤنث ما فيه) أي اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظا) أي ملفوظة

(ولا بد من ان يكون للمضاف إليه أقل مما في الاول من
العدد الذي اشتق منه اسم الفاعل وإلا يلزم منه ذلك المحذور
محمد وافق

(ولما توهم من قوله احدهما والمراد من احد تلك الاعداد
هو احدها سواء اعتبر في قرينة اولا اراد الشارح
ان يقيده بحيث يندفع عنه ذلك الوهم استدرك بما ذكر
الربع

(يجوز زيادة الياء والمثنى من ما عشر العشرة لانها في
المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار معدا خصائص

(ثم عند العدّ اذا التقاهم إن يقال اولا العشرة وثانيا العشرة
الى ما عشرها وما الاستعمال فغير واقع عبد الحكيم

(ولم يقل الاعتبار الاول لعدم فعل اشتق منه اسم الفاعل
فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة
شرح وسط

(سألزم الاعتبار الثاني وليبنا لفظا ومعنى وتضمن معنى
حرفي اعني خصوصا والجملة سالم ومعتزله
شرح باب

(بإضافة المركب الى المركب وبنى الجميع للتركيب فيتجاوز
العشرة بهذا الاعتبار اعتبارا عكس الحال تحقيق

(القاء عاطفة وتعرب مضارع نخاطب من الافعال
مجزوم تقديرا بان لانه الناقص الساكن آخرها سكون
الباء والتاء مكسورة لام التعريف حرك الباء بالكسرة
دغما لساكنين فصار الجزم تقديريا زيادة

(اشارة الى حذف المعدود

(وان شئت حذفت اول الثاني ايضا وقلت حادي عشر
والاكثرون على انها لقيام ثاني الثاني مقام الثاني
الاول وفي اعراب الاول وبنا الثاني فيقال هذا
ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر
وقيل باعرابها تحقيقي

(قوله المذكر والمؤنث هذا تقسيم آخر لما سبق اعني
التذكير والتأنيث تقسيمه الى المعرفة والنكرة
وجيه الدين

كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب ذا الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية (او تقديرا) اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية (والمذكر بخلافه) اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا (وعلامته) اى علامة التانيث (التاء والالف) حال كونها (مقصورة) كسلمى وحبلى (او ممدودة) كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت وهن (وهو) اى المؤنث (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) اى اسم (بازائه) اى في مقابلته (ذكر من) جنس (الحيوان كامرأة) في مقابلة رجل (وناقة) في مقابلة جمل (واللفظى بخلافه) اى ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى في معناه (كظلمة) مثال للتانيث اللفظى حقيقة (وعين) مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه (واذا اسند الفعل) بلا فصل كما هو الاصل (اليه) اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا

ث وَالْمُؤَنَّثُ السَّمَاعِيُّ سِتُّونَ

العين والاذنان والنفس والدار والدلو والسن والكتفان وجهنم وسعير وعقرب والارض والاست والعضدان والجحيم والنار والعصا والريح واللظى وكبدان والعرو والفردوس والفلك وعروض والذراع وثعلب والملح والفاس والوركان والقوس والمنجنيق واربت والخمر والبئر والفخذان وذئب وفهد وعرب والعين الينبوع والدرع والقدمان وكبد وكرش وسقر والحرب والنعلان وفرس وكاس وافعى والشمس والعقبان والعنكبوت والموسى واليمين واصبع الانثى والرجل والسراويل والشمال والضبع والكف والساقان

جمعها ابن الحاجب في قصيدة

التاء قد يكون للفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم كشيخ وشيخة او في الصفة كقائم وقائمة او بين الواحد والجنس كتمر وتمرة او بين الواحد والجمع كبغال وبغالة او بين الواحد والجمع وتكون علامة للجمع ككماء وكماة او لتاكيد الصفة كعلامة او لتاكيد التانيث كنعجة او لعلامة العجمة كجواربة في جمع جورب او علامة النسبة كالمغاربة او للعوض عن حرف محذوف كفرازنة في جمع فرزان اصل فرازين او عن ياء المتكلم في يا ابت يا امت او لتاكيد الجمع كجمالة حبيبى

قوله بازائه ذكر ولو قال الحقيقى ذات الفرج كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلى انتهى كلام الرضى لكن مادة النقض غير محققة فلذا قال اولى عبد الحكيم

يدخل فيه ما لا يكون بازائه شيء او يكون لكن لا يكون ذكرا كظلمة فان مقابلها النور وليس بذكر او يكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مؤنث لفظى حاشية

[illegible]

او مضمرا (فالتاء) اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه خ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله (وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء بما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام فى صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع هذا الالتباس (وحكم ظاهر الجمع) لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا (غير جمع المذكر السالم) لانه لو كان جمع المذكر السالم

واحترز به عن المضمر نحو الشمس طلعت فان التانيث فيه واجب عباب

انت مختار بين اتيان التاء وعدمها وتذكير الفعل وعدمه اعتبار جهتي التانيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى عباب

مالم يكن علما لمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءتني طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء ثم ان المؤنث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوى الامران فقول من قال ان تانيث قالت في قوله تعالى قالت نملة دال على انها كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفة النحويين قال المص في الايضاح اذا جاز هذه حمامة ذكر وثلث من البط ذكور مع التصريح بالذكور فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت ولا يجوز تانيث فعل المؤنث اللفظي اذا كان المذكر عليا له اولا فتانيث نملة عنده كتانيث طلحة سيالكوتي

هنا تخصيص لما قبله اى يجوز حذف التاء وعدمه اى من غير الحقيقي خبيصي

يعني اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي يجب ان يكون الفعل بالتاء ايري

حيث قال اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل متوسط

قوله وجعل بعض الشارحين فعنده قوله وانت في ظاهر آه ناسخ لقوله اذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند الش مخصص به ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج حقيقة كما بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناوله عبد الحكيم

يعني اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقي نحو ضربت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي نحو عين جرت فحكم كله وجوب الحاق التاء محرم

مجرى عبد العقلاء ﴿ المثنى ﴾ مجرى الجمع ﴿ آخره ﴾ اى آخر مفرده بتقدير المضاف اى وقوله وقوله ﴿ ونون مكسورة ﴾ قولنا مع قولناه ﴿ ولو ﴾ لا ﴿ يصدق التعريف ﴾ لاعلى شئ سلم من مثلان ﴿ ومثلين ﴾ كلا يعنى ولو اكتفى بظهور اللام ﴿ لاستغنى عن هذه التكلفات ﴿ الف ﴾ حالة الرفع ﴿ وياء ﴾ مفتوح ما قبلها ﴿ اى مفتوح حرف كائن قبل الياء حالتى النصب والجر ﴿ وبالجر ﴾ عن سبعة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ﴿ ونون ﴾ عوضا عن الحركة والتنوين ﴿ مكسورتين ﴾ لئلا يتوالى اعرابيتان في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي هي حكم الفتحتين وفتحة النون ﴿ ليدل ﴾ ذلك الباقي والاولى حذفه ﴿ وضع اللبس ﴾ على ذلك ﴿ على قدر ﴾ ما ﴿ يندفع ﴾ اللبس ﴿ به ﴾ اى بذلك القدر ﴿ فان ﴾ لم يكن احد الامرين به يندفع اللبس ﴿ فلا ﴾ يكون التثنية ﴿ جمع ﴾ المفرد ﴿ والالف والياء والنون ﴿ في فاعل ﴾ مفتوح ﴿ حالة ﴾ الرفع ﴿ وياء ﴾ مكسور ما قبلها ﴿ اى مكسور حرف كائن قبل الياء حالتى النصب والجر ﴿ بالعكس ﴾ اى عكس ما ذكر في المثنى ﴿ ونون ﴾ عوضا عن الحركة والتنوين ﴿ مفتوحتين ﴾ لئلا يتوالى اعرابيتان في صورة الرفع وهي ضمة ما قبل الالف التي هي حكم الضمتين وضمة النون ﴿ ليدل ﴾ ذلك الباقي ﴿ على ما ﴾ اى على الشئ الذي ﴿ حذف ﴾ منه ﴿ وهو التنوين ﴾ الذي ﴿ في المفرد ﴾ ﴿ وعلامة ﴾ الجمع ﴿ في ﴾ الاسم ﴿ المعرب ﴾ ﴿ ما ﴾ اى الذي ﴿ يتغير ﴾ ﴿ به ﴾ اى بسببه ﴿ لفظ ﴾ المفرد ﴿ وتقديرا ﴾ ﴿ او ﴾ يتغير ﴿ تقديرا ﴾ فقط ﴿ فالاول ﴾ اى ما يتغير لفظا وتقديرا ﴿ كقولك ﴾ في جمع ﴿ رجل ﴾ ﴿ رجال ﴾ ﴿ وفرس ﴾ ﴿ افراس ﴾ ﴿ والثاني ﴾ اى ما يتغير تقديرا فقط ﴿ كقولك ﴾ في جمع ﴿ قاض ﴾ ﴿ قضاة ﴾ ﴿ وغاز ﴾ ﴿ غزاة ﴾ ﴿ وداع ﴾ ﴿ دعاة ﴾ ﴿ وساع ﴾ ﴿ سعاة ﴾ ﴿ وعلامة ﴾ الجمع ﴿ في ﴾ الاسم ﴿ المبني ﴾ ﴿ ما ﴾ اى الذي ﴿ يتغير ﴾ ﴿ به ﴾ اى بسببه ﴿ لفظ ﴾ المفرد ﴿ وتقديرا ﴾ ﴿ او ﴾ يتغير ﴿ تقديرا ﴾ فقط ﴿ فالاول ﴾ اى ما يتغير لفظا وتقديرا ﴿ كقولك ﴾ في جمع ﴿ رجل ﴾ ﴿ رجال ﴾ ﴿ وفرس ﴾ ﴿ افراس ﴾ ﴿ والثاني ﴾ اى ما يتغير تقديرا فقط ﴿ كقولك ﴾ في جمع ﴿ قاض ﴾ ﴿ قضاة ﴾ ﴿ وغاز ﴾ ﴿ غزاة ﴾ ﴿ وداع ﴾ ﴿ دعاة ﴾ ﴿ وساع ﴾ ﴿ سعاة ﴾ ﴿ وعلامة ﴾ الجمع ﴿ في ﴾ الاسم ﴿ المبني ﴾

باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال وَإِذَا وَرَاءِ بِهِ الظَّهْرُ وَالْحِمَارُ بِلْ يُرَادُ
بِهِ طَهْرَانِ أَوْ حِمَارَانِ عَلَى الصَّحِيحِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا يُشْكِلُ الْأَبَوَيْنِ
لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْقَمَرَيْنِ لِلْقَمَرِ وَالشَّمْسِ فَإِنَّهُمْ يُثَنُّونَ الْأَبَ بِاعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ
بِخِلَافِ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَكَذَلِكَ يُثَنَّى الْقَمَرُ بِاعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ هُمَا اللَّوْنُ وَالشَّمْسُ
قُلْنَا جَازَ تَثْنِيَةُ الْأَبِ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ بِاسْمِ الْإِبَاءِ دُعَاءً لِقُوَّةِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا وَإِنْ
الْأَسْمَ مَحْكِيٌّ بِهِ يُجْعَلُ مَفْهُومُهُ شَيْئًا وَفِيمَا بَيْنَ أَنْ فِيمَنْ بِاعْتِبَارَيْنِ
فَيَكُونُ مَعْنَى الْأَبَوَيْنِ الْمُتَبَايِنَيْنِ بِالْأَبِ وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي الشَّمْسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَمَرِ
فَإِنْ ذَهَبَ فَلَيْسَ مَنْشَأُ هَذَا إِلَّا التَّأْوِيلَ فِي الْقَمَرَيْنِ إِمَّا بِالْتِزَامِ احْتِيَاجِ إِلَى إِضْمَارِ الشَّمْسِ
لِلظَّهْرِ وَالْحِمَارِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقِيقَةً وَإِمَّا بِأَوْلِ الْمُسَمَّى بِهِ
لِيَصِحَّ مَفْهُومٌ يُثَنَّى وَلَهُمَا شَيْئًا بِاعْتِبَارِهِ قُلْنَا لَا يَشْهَدُ وَصَحِيحٌ هَذَا الْاعْتِبَارُ
لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي جَوَازِ تَثْنِيَةِ مُجَرَّدِ الْإِشَارَةِ اللَّفْظِيَّةِ بِنَاءً وَهُوَ الْخِلَافُ
فِيمَا لِلْمُصَنِّفِ اخْتِيَارُ عَدَمِ جَوَازِهِ وَبِهَذَا الْاعْتِبَارِ صَحَّ تَثْنِيَةُ الْأَعْلَامِ الْمُشْتَرَكَةِ
حَقِيقَةً أَوْ دُعَاءً وَفِي جَمْعِهَا فَرْعَانِ إِذَا كَانَ عَلَمًا لِلْكَثْرَةِ بِأَوَّلٍ بِالْمُسَمَّى
بِزَيْدٍ ثُمَّ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ وَكَذَا بِغَيْرِهِ إِذَا كَانَ عَلَمًا دُعَائِيًّا لَا بِرَكِيٍّ بِأَوَّلٍ بِالْمُسَمَّى
بِغَيْرِ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ وَرَدَّ وَبِعَكْسِهِ وَقَالَ الْأَوْلَى إِنْ يُقَالَ الْأَعْلَامُ لِكَثْرَةِ
اسْتِعْمَالِهَا وَكَوْنِ الْحَقِيقَةِ مَطْلُوبَةً فِيهَا يَكْفِي تَثْنِيَتُهَا وَجَمْعُهَا بِخِلَافِ الْإِنْشَاءِ
فِي الْاسْمِ بِخِلَافِ اسْمَاءِ الْاجْنَاسِ فَعَلَى قَوْلِ هَذَا الْبَعْضِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُذْكَرَ

فى تعريف التثنية هو لغة من حسنه ولما كان أعم الاسم المفرد الذى يحكى علامة
التثنية فى بعض اللغات ويتغير اليه التثنية اراد المصنف ان يتكلم عليه فقال
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال (فالمقصور
اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة وليست مقصورة لالف
ضمير المفرد (اولا تثنية حموان من الحركات والقصر الحبيب (ان كان الفه
منقلبة عن واو) حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
وم يدر كما ان فى المثنى (الى) وقولنا فى (اى والحال ان ذالك المقصور فى
اى بعدما فيه اربعة احرف فصاعدا من ابنية اسمى فى الثلاثى المزيد فيه (كانت
الفه (واو) اعتبارا للاصل حقيقة وحكما وتحته الثانى مجملا وما
فوقه حيث لا ريبة فيه لمكان النقل (والا) اى وان لم يكن كذلك بان كان
الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل
او عديمه وقولنا مثل كيسان فى مرحى حيث جاء منى بالالف اوكارمان على اربعة
احرف فيما عدا اصلية كانت الالف كالاعلى المصطفى او زائدة كمثال
(فاليا) اى فالفه مقلوبة ياء اعتبارا للاصل فى اصله الياء
حقيقة او حكما وتضيف فيما زاد على الثلثة احرف او الاربع (المزيد
ان كانت همزته اصلية) اى مجردة زائدة والا منقلبة عن اصلية او زائدة
(بنت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقرأ بفتح القاف ونشد يد الراء

قوله وهو ما فى آخره الف مفردة اه احترز بقوله
مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله
لازمة عن الف زائد فى الوقف فانها لا يصير زائدا
بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحالة الوقف

هذا بيان لوجه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى

قوله ولانه ضد الممدود اه اى مشتق من القصر الحقيقى
مصدر قصره بمعنى ضد المد والحبس وما
القصر كمنع حلا فى الطول فهو لازم مصدر قصر
كنصر ولا يمكن بناء ما للمفعول منه

الظاهر كما مر بد لقوله كعصوان والوان والمراد
بالى فان عصوان والوان ثلاثى التثنية لا للمقصور
الفه منقلبة عن واو حقيقة او زيدت كعصوات
والوان بعد قوله قلبت الفه واوا

ورد المثنى من عديم الاصل فان الالف فى الاسماء الربعة
فى الستة فكمنى واذا والى لا اصل لها وفى الاحاد التحكم
فيها الاصل وهو محملا لاعراب وهو قد يكون معلوما
وقد لا يكون معلوما

فعلى الى يجهول الاصل محل نظر وسيجىء ان يقول
وهو مجمل واصل وكان الاصالة سبب لتبيز القلب
الالف بالياء فان الرضى شرط فى قلب عين الاصل
ويجهول ياء الكان مما سمع فيه الاصالة وليس هذا
سبب الاصالة غير القلوب الالف عن الياء فتأمل

واما تاسر بتقدم غير ما فيه اربعة احرف لخرج نحو
مزيد فيه رب

اقتصر على ثلثة احرف لعدم وجود ما فوقها فى الاسماء
الاصلية المتمكنة

Marginal Arabic commentary

بالياء وكذا ينبغي ترقيق المصروالاقوهجان بغيرلام العهد بكون تمارة
عن اثبات الظهرة وردها الاالاصل لا اشارة الى التوهمين للذكورين كما هو
المتبادر من اللام لكان قد تصحيحا كالتقاء كالمفصل والمفتاح والملاء
فاوجد فيها الزاما مما حكما شتهاره غيرها وقع في شرح الرضي ان قلب
الهمزة من صل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء (وتحذف
تو نة اى نون التثنية (للاضافة) اى لاجل الاضافة اذ النون لغيا
مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال
والامتزاج فيتدافعان (وتحذف تاء التانيث التي قبلها الالا يحذف
عن آخر المثنى حرفان وتمرتان (في حميان واليان) على خلاف القياس
مع جوازاتيانها فيهما على القياس ايضا فاو وجه حذفها في الكل والحق
من الخصيين والاليين الاشتراكهما بالاخرة بحيث لا يمكن الانفكاك
منهما فصارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وهل
خصية والية فلا يكون من باب حذف التاء
وجيء بالتثنية للاشعار بان المحذوف تاء التانيث لا نون التثنية فاعرف
المتاع المقيم للاستمرار يحالا وحذف تاء التانيث ليس فيه قاعدة
الماضي ﴿ المجموع ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره او تغيير
بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فليذا الى في بيانه بالنعل
اى مركب من اسم دل (على) جملة (اجزاء مقصودة

Marginalia and boilerplate

المتبادر من الدلالة المطابقية فخرج بقولنا ما دل لاسمها الإيحاس

قوله واسماء الاجناس التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها لاتدل لاعلى الاحاد واما التي لا تفرق بينها وبين واحدها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب والفضل والحل عبد الحكيم

قوله فانها وان لم تدل في المراد بالدلالة المذكورة في المجموع لكن وضعها فقط كما في المسترشدي الوا يحتاب مفارقة او في الاذعان لعزوفلويكا واستعمالها فقط كما في اسماء الاجناس او وضعها واستعمالا كما في الجموع المتعلقة في معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة وضعا كما فسر به الفصل خرج اسماء الاجناس بقولنا على الاحاد سيالكوتي

أقول تحقيقه على ما هو المقصود عن الاصل انها وان دلت على الاحاد والجملة لكن تلك الاحاد ليست مقصودة بالنفس لخفيفة واذا قصدت بها الافراد عليها وقع عليه الاستغراق فخرج بقوله بجرد في مفرده بالمد اخرت حروف مفرده وغيرت تغيرها الاحقرة لها اما اسماء العدد واما التي لفظها واما اسماء الاجناس نحو قرطاس فانها لو كانت مفردات لكانت جموعا لتلك الحروف ولو كانت جموعا لم يجز جمع الضمير اليها وجيه الدين

قوله لان مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف سيبويه الجمع محمد

قوله بل على جميع الماهيات واما دون العشرة من الرجال فاستغنوا

قوله لان ذلك لا لخلوها سم الجنس لا : صح الاستدلال به على انه دال على الاحاد استعمالا واما سم الجنس فانه فارق لانه موضوع لا يتغير احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه لعدم دلالته على الاحاد والتنصيص على محل الخلاف قال الذي لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء وليس بجمع اتفاقا عبد الحكيم

فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على
الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد
من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمرة وتمر ونخلة ونخل واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق (و) نحو (فلك) مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة
(جمع) لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان
جمعا ضمة اسد (وهو) اي الجمع نوعان (صحيح ومكسر فالصحيح) اي
الجمع الصحيح تارة يكون (للمذكر) تارة يكون (للمؤنث ف) الجمع الصحيح
(المذكر ما لحق آخره) اي آخر مفرده (واو مضموم ما قبلها) في حالة الرفع
(او ياء مكسور ما قبلها) في حالتي النصب والجر (ونون) عوضا عن الحركة
والتنوين على سبيل منع الخلو (مفتوحة) لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق (على
ان معه) اي مع مفرده الواحد من حيث معناه (اكثر منه) ولم يقل من
جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل
الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون

يعني ان اسماء الاجناس التي لها آحاد من تركيبها اكثر ونخل جمع

لكنه اعتبر الضمة والكسرة في المجموع عارضتين وفي الواحد اصليتين فيحصل التغير بهذا الاعتبار هندي

ولو قيل انه لفظ مشترك او اسم جنس لكان اجود فان تغير الحركة المفروض امر مستبعد والاشتراك او اطلاق اسم الجنس كثير شائع حواشي

كما اذا استعمل مفردا كما في قوله تعالى في الفلك المشحون فانه مفرد لاتصافه بالمفرد الذي هو المشحون ايوبي

كقوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا

والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع تكملة

وانما فسر بقوله تارة لئلا يتوهم من العطف بالواو انه يكون للمذكر والمؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما في المحل

قوله فالجمع الصحيح المذكر اي المذكر مفرده بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا ولم يفسر قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعني المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا لانه سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع

لفظا نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها سيالكوتي

مفعول لتعادل

قوله عوضا الخ بمعنى انه يجوز الجمع بينهما بان يكون عوضا عنهما وكذا هذا القيد مراد في المثنى وذلك انهم ذكروا ان النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو ضاربين لوجودهما في ضارب وعن الاولى وحدها في نحو ضاربين اذ لا تنوين في نحو الضارب وعن الثاني وحده في نحو ضاربي اذ هو الساقط دون الحركة وجيه الدين

اى فرضا عقليا بوجود اصل الفعل في المفضل عليه ليطابق القاعدة وجيه

محقق لو فرض ان في الحمار فقها وفي الجدار علما فيقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان ثبوت اصل الفعل على سبيل الفرض لا على التحقيق وكذلك ثبوت اصل الفعل في الواحد

فان قلت كيف يصدق في شان الياء المقدرة قوله حذفت فينبغي ان

واو الجمع اولا ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع

وليست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الاعلال في التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع والحاصل ان علة الحذف في المفرد غير علة في الجمع

لان سبب التقاء الساكنين في المفرد هو التنوين وفي الجمع سكون

واو الجمع عصام

جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه

محقق وسعى تفسير

محققا وعلى سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار

شروع في بعض التغيير بوقوع الياء او الالف في آخر مفرده

﴿فان كان آخره﴾ اى آخر مفرده ﴿ياء﴾ ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض

على حذف المضاف لان الياء والالف ليسا آخر الجمع بل وسطه

﴿قبلها كسرة حذفت﴾ اى الياء ﴿مثل قاضون﴾ جمع قاض فان اصله قاضيون

فاعل الظرف والجملة صفة الياء ظرف نقلت وهو كسرة الضاد لان المكسرة قبل ضمة الياء

نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت

فصار قاضون وهو المضاد والظرف خبر مقدم مبتدأ موخر علة النقل والسلب

الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين

احدهما الياء والثاني واو الجمع وهذا في حالة الرفع والحذف لالتقاء الساكنين

فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين

الحقيقيتين علة الحذف

اى الياء عطف على قوله ان كان

فسقطت لالتقاء الساكنين ﴿وان كان آخره﴾ اى آخر الاسم الذى اريد جمعه

خبر كان اراد بهذا التقسيم اشارة ان المراد بالمقصور معناه اللغوي تعليل مقدر وانما حذفت

﴿مقصورا﴾ اى الفا مقصورة ﴿حذفت الالف﴾ لالتقاء الساكنين

المقصورة في الآخر بالثلث فاعل بقي

﴿وبقي﴾ بعد الحذف ﴿ما قبلها﴾ اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه

حال من ما مجهول اشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الحرف تفسير لبقي

﴿مفتوحا﴾ ولم يغير ليدل الفتحة على الالف ﴿مصطفون﴾ في حالة الرفع

علة عدم التغيير التي بقيت بعد حذف الالف وحبلون

ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين

قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء

وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغيير ... اى اسما جامدا

الساكنين ﴿وشرطه﴾ اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح المذكر

مفعول المطلق لنوعي حذفت حركات

يعني شرط صحة جمعيته ﴿ان كان﴾ ذلك الاسم ﴿اسما﴾ اى اسما محضا ليس

خبر بعد خبر او صفة مذكر والجملة صفة المذكر او العلم

غير معنى وصفية فيه ﴿فمذكر علم﴾ اى فكونه مذكرا علما ﴿يعقل﴾ من حيث

اى كونه مذكرا وعلما للعاقل شرطا في صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسما لمن يعقل

مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة

اى الجمع الصحيح اى في هذا الجمع لعدم تغيير بناء مفرده من المؤنث وغير العاقل الجاكا ذكرنا

بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف

الجمع الصحيح

محقق

قوله كان قبل الالف اشارة الى ان قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور راجع الى الالف تكملة

ملا

اى على ان في آخره الفا محذوفة لانه لو غيرت من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا عبد الله اليوبي

محقق

وهذا اى مصطفون وحبلون رفعا ومصطفين نصبا وجرا عند البصريين واما الكوفيون فيلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص فيضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء جيمى

رو

اى شرط ما جمع بالواو والياء والنون او شرط بيان هذا الكلام او شرط هذا النوع من الجموع هندي

محقق

قوله اى شرط اسم ابيجعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشرط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون لجانب اللفظ لان ضميركان ان كان راجعا الى الاسم الذى اريد جمعه لا يلزم الاستغناء وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اى ان كان مفرده س

ملا

اعلم ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اى اذا اردتم الصلوة فاغسلوا الآية من نتائج الافكار

ملا

قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر قال الرضي هذه العبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبر لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فتخلو الجملة عن ضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه مع انه لا معنى لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله فمذكر وفيه محذوران الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه عن معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المفرد والثالث الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقولك ان الذى يصرع اخواه تصريع فلا يقال زيد ان لقيته يكرمك

فان فقدفيه الكل كعيش أو اثنان كالمرأة أو واحد نحو عوج عملا
للرسم بجمع هذا بالجمع وأراد المذكر يكون مجرداً عن التاء ملفوظة
او مقدرة نحو عند نحو طلحة فانه يجمع بالواو والنون خلافاً للكوفيين
وبزيادتان فانهما اجازوا طلحون بسكون اللام وأراد كان بفتحها
ويتبعانه نحو وثيقة وسلمان حيث جعلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقاً بان علامة التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعة بالواو
والنون لانها لم يدوره تقلب واواً فيمنع صورة علامة التأنيث للتصغير
تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها (وشرطه) اى شرط الاسم المذكر
ايضاً مع المؤنث لانه يكون المذكر كالمؤنث فيما ذكر (كونه صفة)
لعقلا كما مر (و) الشرط الثاني ان لا يكون فاذا لا يجمع الاسم الذي كان صفة
(أفعل فعلاء) اى مذكراً غير مسمى في صفة الصفة الكائن ذلك الاسم
ايا ما مع المؤنث لانه يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
(مثال احمر حمراء) فلا تقول هذا رجل مجمع ولا هذه امرأة مجمعة
فالالف والنون في فعلان وفعلى للتفضيل كما مر
معنى الصفة في افعل للتفضيل كما يأتي زيادة (و) الشرط الثالث
ان لا يكون (ذلك الاسم (فعلان فعلى) اى مذكراً غير مسمى في الآلة الصفة
مع المؤنث لان المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى نحو سكران

سكرى) فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها (و) الشرط الرابع ان (لا) يكون الاسم المذكور مذكرا (مستويا فيه) اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف (مع المؤنث مثل جريح وصبور) يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويا فيه مثل جرحى وصبرى (و) الشرط الخامس (ان لا يكون) الاسم المذكور مذكرا ملتبسا (بتاء التأنيث علامة) كراهة اجتماع صيغتي جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس (ويحذف نونه) اى نون الجمع (بالاضافة) لما مر فى التثنية (وقد شذ نحو سنين) بكسر السين جمع سنة او بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه (المؤنث) اى الجمع الصحيح المؤنث (ما الحق) اى جمع لحق (آخره) اى آخر مفرده

لان التاء فيه علامة للمبالغة فلو حذفت التاء لزم اللبس بين المبالغة وغيره هند

قوله ويحذف اعجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما فى قوله الحافظوا عورة العشيرة قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء فى الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب عصم

اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان اى الاضافة والنون معا جلبى

قوله وقد شذ جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة ونحوهما جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون ونحوهما مع انتفاء الشرائط المذكورة وهى كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شرطا واجاب عنه المص بقوله وقد شذ آه وقد تكلف فى توجيهها وحاصله ان الواو والنون والياء فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما فى ارض او عن الاعلال والادغام كما فى سنة ومرة وهى غاية السماعية متوسط

وانما قال الشارح بكسر السين تنبيها على انه ليس بجمع سلامة فى الحقيقة وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وقد جاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون ولبين مطرد واما مكسور الفاء لم يسمع فيه التغيير كمئين ومئين وفئين ولعل ذلك لاعتدال الكسر بين الضم والفتح عبد الحكيم

وقيل ان الواو والنون فيهما لجبر ما حذف عنهما من تاء التأنيث الثابتة فى سنة لفظا والمقدرة فى ارض وثبين وقلين وهما جمع ثبة وقلة والاصل ثبوة و قلوة فقلبت الواو الفا وحذفت والتاء كذا عند جمعهما بالواو والنون جبرا لنقصهما من بعد تاءيهما على ... وحرون جمع حرة واوزون جمع اوزة او وز

من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجية الزائدة كما يدل عليه ما
الاثنينية للاثنين
الاثنينية المفيدة للجمع فقوله يتوهم سواء كان ذلك التغير حقيقيا
(كرجال وأفراس) أو اعتباريا كأفضل كما مر
جمع القلة
وهو مطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما (أفعل) اتجمع يكون على وزن أفعل كأفلس
جمع فلس (أفعال) اتجمع يكون على وزن أفعال كأفراس جمع فرس وقد يطلق
هذا للقياس من حيث المبانى (وأفعلة) كأرغفة جمع رغيف (وفعلة) كغلمة
جمع غلام والجمع الصحيح منذكرا كان كسلمين أو مؤنثا كسلمات فى
شرح الرضى الظاهر انها اتجمع لسلامة بناء المفرد
والكثرة فيضطرا زلها (وما عدا ذلك) المذكور من الاوزان (أو الجمعة
الصحيح (جمع كثرة) يطلق على ما فوق العشرة الى ما لانهاية له وقد يستعمل
صريحا للاخير وجوبا وجود ذلك الاخير كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود أقراء
للصاحب اسم الحدث
يعنى الحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه
كالضرب والشتم وقع بمن صدر عنه أو لا كالطول والقصر الخارجين عن الفعل
بجريان
لنوعه وعدمه مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة وقتل القاتل
والعالمية ومثل دلالة وهو ما لم يشتق الفعل منه لايكون مصدرا
ولو كان الاخير مفعولا مطلقا (وهو أى المصدر من الثلاثى)

(الكثرة والقلة) اعلم ان الكثرة والقلة من الامور الاضافية فقد يكون
الشيء قليلا بالنسبة الى شيء وكثيرا بالنسبة الى آخر
(والفرق بينهما) أى بين جمع القلة وجمع الكثرة (ما هو) أى الفرق
(مقرر فى غير هذا الكتاب) من أن جمع القلة يدل على الكمية
المحدودة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق
العشرة الى ما لانهاية له (وهو) أى ما ذكر من الفرق
(غير مطرد) فى جميع الموارد (فى) جمع (الكثرة) الذى (بمعنى
الجماعة) كما مر (وقد يجعل) جمع الكثرة (بمعنى) جمع (القلة)
(كما فى قوله تعالى) فى حق المطلقات (ثلثة قروء) فان المراد
بالقروء الاطهار بالاجماع وهى ثلثة فقط (وقد يجعل) جمع القلة
(بمعنى) جمع (الكثرة) كما فى قوله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن
أن يضعن حملهن) فان المراد بالاجل الاوضاع بالاجماع وهى
أكثر من عشرة (وقد يجعل) كل (واحد منهما) أى من جمع القلة
وجمع الكثرة (بمعنى) جمع (الآخر) كما فى قوله تعالى (ثم قست
قلوبكم من بعد ذلك فهى كالحجارة أو أشد قسوة) فان الحجارة
جمع قلة وأشد قسوة جمع كثرة وقد جعل كل منهما بمعنى الآخر
(وقد يجعل) كل (واحد منهما) أى من جمع القلة وجمع الكثرة
(بمعنى) جمع (الواحد) كما فى قوله تعالى (ان أنكر الاصوات
لصوت الحمير) فان الصوت واحد وجمع بجمع الكثرة (وقد يجعل)
جمع القلة (بمعنى) جمع (الكثرة) كما فى قوله تعالى (ويقتلون
الانبياء بغير حق) فان الانبياء جمع قلة وقد جعل بمعنى جمع
الكثرة (وقد يجعل) جمع الكثرة (بمعنى) جمع (القلة) كما فى
قوله تعالى (وهم فى الغرفات آمنون) فان الغرفات جمع كثرة
وقد جعل بمعنى جمع القلة (وقد يجعل) كل (واحد منهما) أى
من جمع القلة وجمع الكثرة (بمعنى) جمع (الواحد) كما فى قوله
تعالى (ان أنكر الاصوات لصوت الحمير) فان الصوت واحد
وجمع بجمع الكثرة (وقد يجعل) جمع القلة (بمعنى) جمع
(الكثرة) كما فى قوله تعالى (ويقتلون الانبياء بغير حق) فان
الانبياء جمع قلة وقد جعل بمعنى جمع الكثرة (وقد يجعل)
جمع الكثرة (بمعنى) جمع (القلة) كما فى قوله تعالى (وهم
فى الغرفات آمنون) فان الغرفات جمع كثرة وقد جعل بمعنى
جمع القلة

(الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة) اعلم ان الفرق بين جمع
القلة وجمع الكثرة هو ان جمع القلة يدل على الكمية المحدودة
من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة
الى ما لانهاية له (وهو) أى ما ذكر من الفرق
(غير مطرد) فى جميع الموارد (فى) جمع (الكثرة) الذى (بمعنى
الجماعة) كما مر (وقد يجعل) جمع الكثرة (بمعنى) جمع (القلة)
(كما فى قوله تعالى) فى حق المطلقات (ثلثة قروء) فان المراد
بالقروء الاطهار بالاجماع وهى ثلثة فقط (وقد يجعل) جمع القلة
(بمعنى) جمع (الكثرة) كما فى قوله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن
أن يضعن حملهن) فان المراد بالاجل الاوضاع بالاجماع وهى
أكثر من عشرة (وقد يجعل) كل (واحد منهما) أى من جمع القلة
وجمع الكثرة (بمعنى) جمع (الآخر) كما فى قوله تعالى (ثم قست
قلوبكم من بعد ذلك فهى كالحجارة أو أشد قسوة) فان الحجارة
جمع قلة وأشد قسوة جمع كثرة وقد جعل كل منهما بمعنى الآخر
(وقد يجعل) كل (واحد منهما) أى من جمع القلة وجمع الكثرة
(بمعنى) جمع (الواحد) كما فى قوله تعالى (ان أنكر الاصوات
لصوت الحمير) فان الصوت واحد وجمع بجمع الكثرة (وقد يجعل)
جمع القلة (بمعنى) جمع (الكثرة) كما فى قوله تعالى (ويقتلون
الانبياء بغير حق) فان الانبياء جمع قلة وقد جعل بمعنى جمع
الكثرة (وقد يجعل) جمع الكثرة (بمعنى) جمع (القلة) كما فى
قوله تعالى (وهم فى الغرفات آمنون) فان الغرفات جمع كثرة
وقد جعل بمعنى جمع القلة

المجرد (صحاح) اى صحاح عي و بقي عدد هي الياآت ثنين وثلثين كما بين وكيت
التعريف (من غيره) اى غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه (قياسي) اى بما سمي به (نقول) كلما كان ماضيه
على فعل فمصدره على فعال وكلما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل (أخرج اخراجا واستخرج استخراجا
لان غيره لما كان عاملة في علم التصريف (وتعمل) اى المصدر بالقطع
(عمل الفعل) الشتقة منه حال كونه (ماضيا) نحو اعجبني ضرب زيد امس
(او حال كونه (غير) اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني
اكرامك عمرا غدا او الآن وذلك العمل بما ثبت الاشتقاق بينهما
لا بما عبارة السيد فليهما لم يشترط في الاكتفاء بسببي الفاعل و
المفعول (اذا لم يكن) مفعولا مطلقا) يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع
فيما حكمه او لا يتقدم معمولة) اى معمول المصدر عليه (لكونه تفسيرا
للفعل مع ان توسعا في الظروف ونحوها نحو عجبني عمرو مرور
زيد (ولا يضمر) اى معموله (فيه) ولكون الظرف ومفعول الم يسم
فاعله لانه نواضم في الاضمر في الشيء الجميع فما سمي الواحد قديرا
اخراج الثنتين واليمين نظرا للمصدر والفاعل والمفعول كان تثنية الفعل

وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل (ولا يلزم ذكر الفاعل) اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (ويجوز اضافته الى الفاعل) مع ان اعماله منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس (وقد يضاف) اي المصدر (الى المفعول) سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب (واعماله) اي اعمال المصدر ملتبسا (باللام) اي بلام التعريف (قليل) لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل لام التعريف على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء

قوله لان النسبة الى فاعل ما اي مطلقا معينا كان او مبهما غير مأخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل المعين الغير المأخوذة في مفهومه مأخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات مأخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة عبد الحكيم

فان النسبة الى شئ ما مأخوذة في مفهومه لان مفهومها التركيبي الحدث والزمان والنسبة الى شئ ما وجيه

وهو اكثر من اضافته الى المفعول ومنه دفع فاعله بغير اضافة لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد سيد عبد الله

قوله مع ان اعماله اه اشارة الى دفع ما يرد من ان الاضافة الى الفاعل اكثر من المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف اه فالائق ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر ووجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى حاشية

مع ذكر الفاعل مرفوعا وتركه نحو اعجبني دق الثوب القصار وقوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير لكون مدلوله غير الفاعل والمفعول فضرب زيد كزيد موشح

ولا يكثر اضافته الى المفعول الا اذا حذف الفاعل كما في قوله تعالى بسؤال نعجتك شرح الفية

واما قول الشاعر ، ضعيف النكاية اعدائه يخال الفرار يراخي الاجل ، فالمبرد منعه وجعله بتقدير في او بتقدير مصدر منكرا عاملا فيه اي هو ضعيف النكاية نكاية اعدائه او النكاية في اعدائه والنكاية ايصال القتل والجراحة الى الاعداء ويخال اي يظن ان الفرار يؤخر الاجل ويطول عمره خبيصي وغيره

والمصدر المعرف باللام عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو مقدر حاشية

فان كان اى المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابداله
من الفعل (فالعمل للفعل) من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا (وان كان) اى المصدر مفعولا
مطلقا واقعا (بدلا منه) اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما
نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له (فوجهان) اى فيجوز فيه وجهان عمل
الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله
للبدلية فى قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن
مفعولا مطلقا وما كان الخ بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم
تعلقه بالقسمين على سواء (اسم الفاعل ما اشتق) اى اسم اشتق (من
فعل) اى حدث موضوعا ذلك الاسم (لمن قام) اى الفعل (به) اى لذات
ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل امره يذكر
بلفظ ما ولعله قصد التغليب (بمعنى الحدوث) يعنى بالحدوث تجدد
وجوده له وقتا مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص فى شرحه
قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك فقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة

هذا شروع فى النوع الذى يكون العمل للفعل فقط

اى جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب على الفعل نحو سقيا زيدا فزيد منصوب بسقيا عند سيبويه من حيث انه قائم مقام سق لا من حيث كونه مصدرا فقال السيرافى فالعامل هو الفعل المحذوف لانه اصل فى العمل ايضا

قوله اى فيجوز فيه وجهان اشارة الى ان قوله فوجهان فاعل لفعل محذوف رضا

قوله وقيل اى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله احدهما عمل المصدر اه عبد الله

بدل او خبر لمبتدأ محذوف

قوله وانما فصل آه يعنى كان ينبغى ان لا يفصل بين قسمى المصدر بالجملة المعترضة لبيان بعض الاحكام بل يذكران معا الا انه فصل بينهما لئلا يتوهم تعلقهما على السواء وجيه الدين

قوله واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تأويله بان مع الفعل عبد الحكيم

قوله من فعل يشير الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة والفعل لفظ مشترك لانه تارة وضع لمثل ضرب ويضرب وتارة للحدث فالمراد ههنا الحدث والقرينة يكون المراد به الحدث ان ضمير قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث لا مثل ضرب هند وحاشيته

قوله اى حدث وفيه نظر لانه قد سبق فى صدر بحث المصدر ان المراد بالحدث معنى قائم بالغير ولا معنى لاشتقاق الاسم من المعنى الا ان يرتكب مجازا بذكر الحدث وارادة اللفظ الدال عليه

فى شرح الكافية وهو الايضاح

قوله اى يحدث والمراد بالحدوث ان يكون ذلك الوصف غير موجود زمانا ثم يزول ثم يعرض كقولك تضارب وتشاعر والذاهب وانما يصح فيمن يحدث له هذه الصفات هذا هو الاصل فيما كان بمعنى الثبوت لم يكن على ذات الفاعل غالبا هندى

باسم فاعل (وهو صفة مشبهة) او افعل التفضيل او صيغة المبالغة
كَسَرَ وَحَسُنَ وَمِضْرَاب (وَصِيغَة) اى صيغة اسم الفاعل (من مجرد)
الثلاثي على زِنَة (فَاعِل وَزِنَة غَيْره) ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا
او مزيدا فيه (على صيغة المضارع) العلوم (اسم) اى اسم مصوغ
مَوْضُوعٌ موضوع (لِمَوْضُوعٍ حرفي المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما
فَالْوَاو مع اكرم فى قولك الآخر وأن اكرم يكون فيها قبل اخر المضارع كعبر
كَالتَّاءِ يَتَعَلَّمُ وَنَاءِ تَعَلَّمُ وَالْيَاءِ يَتَعَلَّمُ (نحو مُدَحْرِج فيما ومِيم المضارعة مَوْضُوعٌ حرفي
المضارعة المضمومة (وَمُسْتَغْفِر) فيما ومِيمه مَوْضُوعٌ حرفي المضارعة
المَفْتُوحَة (ولو أقيم متعاطيا مقام مُسْتَغْفِر كان مثال الكسر لغير الرابع فيلحق
المضارع ايضا مذكورا فيكون لكل من قسمى اسم مثال يكون لكل من قسمى
الكسر ايضا كَسَائِل (ويعمل) اسم الفاعل (عَمَلَ فِعْلِهِ) فاذا كان فعله
لازما يكون هو ايضا لازما وان يعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى
مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان ايضا كذلك والمراد بفعله ما يعم الظرفين والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وسائر المفعولات كذلك يتعدى هو اليها
(بشرط حتى للحال والاستقبال) اى يعمل اسم الفاعل حالا او مستقبلا
بشرط اى شيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال

(وذلك سواء باسم الفاعل وباسم الفعل واسم المفعول
فلا تكثرة القول بتساوا اصلا انما يجب له هكذا قيل وفي
نظر لان تسميته باسم الفاعل لاكتوفه اسم قام بالفعل
وهو الفعل فاشبه المفعول فاشبه اسم من وقع عليه الفعل
سيد عبد الله
ثم مراد الشارح حرفا المضارعة بقوله سواء كانا الخ فيدخل
مضارع الرباعي والمجرد حتى والماضي شرح
واعلم ان الشارح تفنن في كلمة ومع ذكر فالاولى
واشبهها في الثاني مع انها في الموضعين مستدة الى الميم
فانها في الاول استدت الى ظاهرها فيما ذكر وفي الثاني
اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير استتبع وما في الشاف
فاسندت الى ضمير ما في وجب تأنيثها تحمله
احدهما الميم المضمومة الموضوعة موضع حرف المضارعة
المضمومة كدخل وانما ان الميم المضمومة الموضوعة
موضع حرف المضارعة المفتوحة نحو يتعاطى على
هذا ذكر
الثاني الكسر الواقع في آخر المضارع كدخل والشاف
الكسر الغير الواقع في آخر المضارع نحو متعاط لان
في مضارع لم يوجد الكسر وجيه المدة
يعني بكون كلام الشارح تمثيلا نقول انهم كما يوجد مثالا
لكل من قسمي الكسر كذا كرنا آنفا شرح
قوله مصدر اسم الفاعل اوضح بطلان عبارة الاحمد الكائن
فانه اجاز اعمال المصدر واعمال المنعوت وعن جميع العرب
فلسنى ترجيحا وسيورا صوحنا واجاز الاخفش اعمال مضارب
اى ضارب وما يتبع الكسائي في عمل الموصوف فوافق
الشارح اذا فاقد خطأه فرجين وجهت وكرت سليمان
في الخلاصة الخ مثل شرح
مفعولا مطلقا نوعيا ومفعولا به ليعمل لانه موصوف بنوع
الحدث كما في شرح
هذه المنفعلية حقيقية

فالاشتقاق بيانيان وانما اشترطا حينئذ ان علم لئلا يلتبس المضارع
فيلزم ان لا يجاء فيه فالزمان نحو زيد ضارب غلامه غدا الان اوضا
والمراد بالحال والاستقبال عموم زمان يكون تحققا وحكاية كقولك
ويلهم يأسا حاد عنه الكيد والمراد بالاستقبال عموم زمان لا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان تقدر للحكاية اسم الفاعل العامل
معنى الحاكية موجود في ذلك الزمان او يقدر وذلك الزمان كانه
موجود الآن (او) بشرط (الاعتماد) اى اعتماد اسم الفاعل (على
صاحبه) اى على المنسب اليه وهو المبتدأ او الموصول والموصوف
او ذو الحال المستغنى به وجهة الفاعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد
ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء
زيد راكبا فرسه (او) اعتماد له (على الهمزة) الاستفهامية وضوها
نحو الفاظ الاستفهام (او ما) النافية وتجرهما مجرى حروف النفي كلوان
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا على الفعل نحو
اقائم زيد ام قاعد وما قائم زيد وما قاعم زيدان (وان كان
اسم الفاعل للتجدد (الماضي) اى الزمان لما مضى لا استقبالا وفي
معنى الاستمرار واريد ذكر مفعوله (وجبت الاضافة) اى اضافة
اسم الفاعل المفعول (معنى) اى اضافة معنوية لفوات تمرير الاضافة

اللفظية مثل زيدٌ ضاربٌ عمرًا امس (خلافا للكسائي) فانه ذهب الى عدم
وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليس بالاضافة
محضة لانها غير مفيدة للتعريف فانها اذا دخل
عليها اسم الفاعل لا ينبغي عن شيء من شرائط العمل
صرح بذلك الرضي وجزم الدين

(لم) اعلم ان اسم الفاعل (معرفا كان) غير ما اضيف اسم الفاعل اليه (فيعمل
مقتضى اي فيما ينبغي بمقتضى قياس اسم الفاعل (لجريانه مجرى يفعل
درهما امس فدرهما منصوب لانه في معنى اعطى عمرا دينارا امس فدينارا
مما اعطاء فقياس دينارا اي اعطاء درهما (فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل (اسوى المجرد) اي جميع الازمنة فيقول هذا زيد الضارب
ابوه زيدا امس لان تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لان
فعل الحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكي افهم ان
اللام عليه (وما وضع منه) اي على اسم الفاعل بتغيير صيغة المتجرد
بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل (للمبالغة) في الفعل المشتق منه
(كضراب وضروب ونصراب) بمعنى كثير الضرب (وعليم) بمعنى
كثير العلم (وحذر) بمعنى كثير الحذر (عمل عمله) اعمل اسم الفاعل في
العمل واشتراطها ليس بشرط بل هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة

قوله زيد معطى عمرو بالامس يكون جملة مستأنفة
وجوابا لسؤال نشأ مما قبله

قوله الموصولة احترز عن لام التعريف فانها اذا دخلت
على اسم الفاعل لا ينبغي عن شرط من شرائط العمل
وجيه الدين

اي بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي
في كتاب الشواذ والرماني ان اسم الفاعل مع اللام لا يعمل
الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس لم يوجد
في كلامهم عاملا الا ومعناه

قوله وانما ازلنا ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر
وانما قدرنا ذلك لان اللام عنده ليس بموصولة
فليست واللام عنده في تحقيقه فعال

لان اسم الفاعل حين اذا دخل اللام عليه يجري مجرى
الفعل مطلقا اي في الماضي والحال والاستقبال
من حيث ان اللام موصولة واصلها ان توصل بفعل
لانها عند الاسم كما هنا ادخلها على الفعل وهي
ايضا ما تعمل به الكاف موضح

والكاف في دخول صيغة المبالغة في تعريف اسم الفاعل
تخديش بناء على ما في ترجمة الشريف وجه الخارج
قوله منه على وجه يقتضي خروج صيغة المبالغة
فقال بتغيير اي وضع آه مكمل

قوله حيث يخرج احترز عن تغيير لا يخرجه كالتثنية
والجمع والتقريب على احتمال بعيد قوله للمبالغة

بيان ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة في
الفعل لا مشتق ذلك الاسم من ذلك المبالغة على
عبد الله

خارجة عن حد اسم الفاعل وما اذا كانت داخلة فيه فنبه هنا العارة

اي جميع اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن ... مثل الفرد

للمبالغة نحو زيد مهذار ابوه وعمرو الآن او غدا مقرر زيدا المقرار عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة فانه يأتي ما فات من

الصفة المشبهة (والمشبهة) اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة (او كذلك (المجموع) منها صحيحا كان او مكسرا (منله) اي مثل اسم الفاعل

اذا كان معتمدا في العمل وشروطه لتعمل نصبا فيما صيغ منه فتقول هذا رجل ضراب رجلا بالمد في الحال او الاستقبال

ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون

عمرا الآن او غدا او امس (ويجوز حذف النون) اي من المثنى والجموع

(مع العمل) في معموله بنصبه على المفعولية لحلوله محل ما اذا كان مصاحبا اليه

فان حذفها لوجود هذين الشرطين ليقصد مجرد التخفيف لطول الصلة مع الكراهة

من قرأ الجمع الصلوة بحذف الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير

مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فقد مر ضعيف لان اسم الفاعل

لم يقع صلة اللام والقراءة عما لا اعتداد عليه (واسم المفعول هو المشتق

من فعل) اي حدث مبنوعا على ما لم يسم فاعله (فاي زمان مر حدث وقوع

المفعول عليه فهو نائب موضوح لذات ما وقع عليه الضرب واعتبار القيام
من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل ما من يحيي الامور
المشتقة من المصدر وقوله ليدل على وقوع عليه يخرج ما عدا المجرد واسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل فانها سواء وضع لتفضيل الفاعل او
لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل ليوصوف بزيادة على الغير في ذلك
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط (وسيتي من الثلاثي
المجرد عاروزن (مفعول كمضروب ومن غيره) اي غير الثلاثي المجرد (على
صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر مخففة وكسرة المفعول
(كمستخرج) بفتح الراء (واحرجه) اي اشار بحاله (في العمل) اي في عمل
النصب والاشتغال) اي اشتراط عمله باحد الامرين في الاعتماد على
صاحبه والهمزة او ما (كاسم الفاعل) اي في عمل اشتراط الاعتماد
معرفا باللام مجلى بمعنى الذي او بمعنى مع ما هو مع مقام الفاعل
ولو كان هناك مفعول اخر يتعلق على غير ما عمل فيه (خرزيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا او المعطي غلامه درهما الآن او غدا او اسم الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تتبع ويجمع وتذكر وتؤنث (ما استوى وفعل
لازم) احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (بنن) اي لما
(قارم) على معنى الثبوت (لا يعمل لحدوث احتراز عن ضرب قائم وذاهب

وقيد نظر لان الكلام في المفعول صيغة وكثرة المفعول
تركيب لان عدد المفاعيل نعمة لا كثرة في المفعول صيغة
لكثرته وجوابه ان يجعل المفعول واحد امتعولين او مفاعيل
احدها اعلى زيدا عمرا فانه مفعول ولا يتهيأ للفعل فاعلا اكثر من
واحد وكثرة المفعول على ما ذكر متحققة تجمرته

قوله ما موضوع عن تمام به الفعل
ليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط المحال و
الاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كالمانعين على وزن
بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل
رضي

قوله بيتي على نصبه اه فاسم المفعول ان كان بمعنى الحال
والاستقبال عمل عمل الفعل المبني للمفعول كما في
اسم الفاعل

قوله والهما اي ان جميع احكام اسم الفاعل جارية في اسم المفعول
الا في شيئين احدهما جواز العطف على محل المجرور و
اسم الفاعل وعدم الجواز في اسم المفعول وثانيهما
ان عمل اسم الفاعل عمل الفعل المعلوم وعمل اسم المفعول
عمل الفعل المجهول

بخلاف الصفة التي لبست باسم الفاعل ولا باسم المفعول
ولكنها اشبهته باسم الفاعل الآتي

وسميت الصفة المشبهة لشبهها باسم الفاعل معنى
لكونها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تذكر وتؤنث
وتثنى وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل

وجه المشابهة كونها بمعناه والا فالرقي بينهما الا باعتبار
الحدوث والثبوت اي اعتباره مع قطع النظر عن التقييد
باحدهما اذ الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث كما سيجيء
احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين
فانهما يدلان على الحدوث كما مر

قوله لازما اشارة الى ان المراد بالفعل اللازم ما يعم
الفعل المتعدي الذي حذف مفعوله فان اسم الفاعل منه يجوز
العمل بتقدير المفعول كما سيجيء

قوله بالازمنة الثلاثة
لا يخفى ان الزمان الماضي لا يتصور في الصفة المشبهة
لانها لا تدل على الحدوث فلا يتصور فيها الاستمرار
المقام يحتاج الى اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدوث
والتجدد بالاستمرار التجددي بخلاف الصفة المشبهة
فانها لا تدل على الحدوث والتجدد

قوله بالاستمرار التجددي
الاولى ان يقول بالاستمرار التجددي لان الاستمرار
التجددي هو الذي يكون في الافعال الدالة على الحدوث
والتجدد كما مر في اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة لا تدل على الحدوث والتجدد
كما مر فلا يتصور فيها الاستمرار التجددي
الا ان يقال ان الاستمرار التجددي في اسم الفاعل
واسم المفعول هو الاستمرار التجددي بحسب
الاصل وفي الصفة المشبهة هو الاستمرار
التجددي بحسب الاصل ايضا لكن بعد
تنزيلها منزلة الافعال الدالة على الحدوث
والتجدد فتدبر

قوله ولا يعمل اي لا يعمل عمل الفعل
قوله لازما اي لا يعمل عمل الفعل اللازم
قوله بنن اي بالتنوين
قوله لحدوث اي لدلالته على الحدوث
قوله لازما اي لا يعمل عمل الفعل اللازم
قوله بنن اي بالتنوين

مما اُشتُقَّ من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رَحِم بكسر العين بعد نقله الى رَحُم بضمها فلا يقال رحيم الا
من رَحُم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككَرُم بمعنى صار الكرم طبيعة له
والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت
بحسب الاستعمال (وصيغتها) اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف
انواعها (مخالفة لصيغة) اسم (الفاعل) او لصيغة الفاعل الذى هو
ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن
قطعا (على حسب السماع) اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف
منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر
(كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا) اى من غير اشتراط
زمان فيه لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام

لصيغ الثلاثى ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة ... لفظ فيختص بصيغة الثلاثى المجرد اشار الشارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله او لصيغة الفاعل الذى آه اشار الى الاحتمال الثانى بعنوان المراد بقوله لصيغة هى لفظ الفاعل ايوبى

وهذا تقسيم مسائل الصفة المشبهة

حَسَنٌ وَجْهُهُ نح	حسن وَجْهَهُ ق	حسن وجهِهِ ق
حسن الوَجْهُ	حسن الوَجْهَ	حسن الوَجْهِ
حسن وَجْهٌ	حسن وَجْهًا	حسن وَجْهٍ
الحسن وَجْهُهُ قبح	الحسن وجهَهُ م	الحسن وَجْهِهِ م
الحسن الوَجْهُ	الحسن الوَجْهَ	الحسن الوَجْهِ
الحسن وَجْهٌ م	الحسن وَجْهًا م	الحسن وَجْهٍ م

والبواقى من هذه الاقسام ثلثة اقسام

الاول ما كان فيه ضمير واحد وهو سبعة اقسام الحسن الوجهَ والحسن الوجهِ حسن الوجهَ حسن الوجهِ والحسن وجهًا وحسن وجهًا وحسن وجهٍ	والثانى ما كان فيه ضميران مثل حسن وَجْهَهُ والحسن وَجْهَهُ وهذا القسم حسن	والثالث ما لا ضمير فيه وهو اربعة اقسام الحسن الوَجْهُ وحسن الوَجْهُ وحسن وَجْهٌ والحسن وَجْهٌ وهذا القسم قبيح

والمذكور فى الصفة

واما فى المعمول مثل حسن وجهُهُ والحسن وجهَهُ وهذا القسم احسن

ويرد عليه ان ابن مالك صرح فى التسهيل ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل والجواب اشار الشارح بهذا التوجيه الى مذهب الجمهور لا الى مذهب ابن مالك

الداخلة عليها ليست بموصولة (وتسمى مسائلها) أي جملها قسما (أقسام الشبيه) بالفاعل (ثلاثة) أقسام (فقسم) منها (يسمى كم مسألة لانه يسأل بكم عما قبلها) أي عن عدد ما قبلها (كقولك) كم (قسما) أي كم عددا (أقسام الشبيه) بالفاعل (فيقال) في الجواب (ثلاثة) أقسام (وقسم) منها (يسمى كيف مسألة لانه يسأل بكيف عما قبلها) أي عن حال ما قبلها (كقولك) كيف (أقسام الشبيه) بالفاعل (فيقال) في الجواب (ستة) أقسام (وقسم) منها (يسمى كأين مسألة لانه يسأل بأين عما قبلها) أي عن مكان ما قبلها (كقولك) أين (أقسام الشبيه) بالفاعل (فيقال) في الجواب (في الفعل) أي في مكان الفعل (وفي المفعول) أي في مكانه (وفي الحال) أي في مكانها (وفي التمييز) أي في مكانه (وفي المستثنى) أي في مكانه (وفي المضاف إليه) أي في مكانه (ويجاب عنه) أي عن السؤال عن أقسام الشبيه بالفاعل (إن كان) الشبيه (معمولا) أي مفعولا به (أو) كان (ملتبسا) أي مقترنا (بالمعمول) أي بالمفعول به (أو) كان (محلا) أي ظرفا (له) أي للمفعول به (أو) كان (مبينا) أي مفسرا (لما) أي لمفعول به (انحصرت) أقسام الشبيه بالفاعل (في ثلاثة) أقسام (وإلا) أي وإن لم يكن الشبيه بالفاعل معمولا ولا ملتبسا بالمعمول ولا محلا له ولا مبينا لما انحصرت أقسام الشبيه بالفاعل في ثلاثة (فستة) أقسام (لأن المعمول) أي المفعول به (إما مضاف) أو غير مضاف (أو مجرد عنها) أي عن الإضافة (فهذه) أي المضاف والمجرد عنها (أقسام ستة) أقسام (تتضح بالمثال) أي بالتمثيل (وهو) أي المثال (في كل واحد منها) أي من هذه الأقسام الستة (مرفوع) تارة (ومنصوب) تارة (ومجرور) تارة أخرى فهذه (صارت) أي أقسام ما قبلها (ثمانية عشر قسما) حاصلة من ضرب الأقسام الثلاثة التي للعمول (في ستة ضروب) أي الرفع والنصب والجر (من حيث الاعراب) لا الأقسام الحاصلة من قبل (فالرفع) في المعمول (على الفاعلية) أي فاعلية ما للصفة المشبهة (والنصب على التشبيه) أي تشبيه معمول الصفة (بالمفعول) به (والجر على التمييز) أي جعله معمول الصفة تمييزا (عن) المعمول (النكرة) هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لأنهم يجوزون ضربه المتوقد وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والأولى التفصيل (والجر) في المعمول (على الإضافة) أي إضافة الصفة إليه (تقسيمها) أي تقسيم هذه الأقسام وبيانها مفصلة جزئية (قولك

قوله بالمفعول أي مفعولا به للتشبيه وإنما للفصل المعرفة باللام في نحو زيد الحسن وجهه ونحو كما في قولك نفسا لا يصلح الله الجهول السوء

قوله أي تشبيه معمول الصفة وجه تشبيهه به أنهم لما قصدوا التخفيف في الصفة بالإضافة ولا يمكن إضافتها إلا لفاعل لا بد ليلزم إضافتها لفظا إلى الصفة عين الفاعل شبهوها بما حرفوعها بالمفعول لأن الصفة تشبه الفاعل شبها مرفوعها بالمفعول فنصبوه لتبع الإضافة إليه لأن المفعول به يلي الصفة وجعلوا العمدة في اللفظ تابعا لغيره وأضمروا فيها الضمير الذي كان في اللفظ جارية على غير المحمول عليها وانفعالا وحالا وفي المجرور لأنه على عمدة له في نفسه سواء كانت هي العمدة المذكورة نحو زيد حسن الوجه في الدار أو عمدة بحسب وجهه أو لا نحو زيد عليظ الساقين أي وجهي قائد بكر أي في اللفظ عليه نحو زيد حسن الوجه في الدار فتحذف الهاء المضاف إليها لتحملها ما تحمل على عمدته له في نفسه مجرا استتر الضمير فيها فيقع ذو بيض الثوب قائلو سالكو

قوله وإنما والشارح قد أي جعلوه ثلاثة لاشارة المحاذرين الاعتبارين لان النصب في الأولى إنما هو على الشبيه بالمفعول وليس في المحولات مفعول معين يقال له الشبيه فليس فيه الجعل وإنما هو فيما إذا كان التمييز معمولا معينا عبر عنه بالجعل تأمل

قوله أي الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بأن يكون نصبه في الأول على الشبيه وفي الثاني على التمييز شرح

قوله أي كما ذكر البصريون بكونه منصوبا على الشبيه في الصورة الأولى منها على غيره جوازا على التمييز معرفة ينتظروا الحكم بالشبيه أو الشارح أن يبين لما ذكر البصريين مخالفون لهذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يجعلوا جميعا فلم يبينوا الحكم بمعمول غيره تأمل

قوله تتضح أحمد

قوله وقد ذكر الخ أي ذكر الشارح الرضي في شرح الكافية وقوله وهو أي ما ذكر الشارح الرضي وقوله ما ذكر أي الشارح الرضي وقوله وهو أي ما ذكر الشارح الرضي وقوله ما ذكر أي الشارح الرضي

قوله وهو أي ما ذكر الشارح الرضي وقوله ما ذكر أي الشارح الرضي

قوله وهو أي ما ذكر الشارح الرضي وقوله ما ذكر أي الشارح الرضي

(حسن وجهه) بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب (ثلثة) اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها ليتم بها تقسيم الاقسام (باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا (وكذلك) اى مثل (هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة (حسن الوجه) بالوجه المذكورة (وحسن وجهه) عطف على حسن الوجه اى وجهها بالوجه المذكور امثلة ثلثة (الحسن وجهه) بادخال اللام على صفة وترفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بتكرار العاطف بتكرار الامثلة شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام القسم الاول وجودي والثاني عدمي وغير الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة ثلثة فلو ذكرها واحدا منها بعد الآخر لزم التكرار وسائر الاقسام صحيح خلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال (اثنان منها) اى من تلك الاقسام (ممتنعان) احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فواسطة او بغير واسطة مثل (الحسن وجهه)

ثم الشارح اليه المثال الذى اما اضيف بواسطة فيكون البيان اما ... تكمله

اما اللفظية واللفظية لا تفيد الا تخفيفا اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما ولم يوجد مهنا شئ من الثلاثة

اى باضافة لفظ حسن الى معموله فوجد شرط الاضافة اللفظية وهو الخفة

فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن تكمله

مفعول افادة فى ضمن ابطال كل مشتق من الثلاثة فى هذا التركيب فكانه قال ان الخفة اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة آه ... الا ان التنوين سقط بالاضافة والضمير ...

قوله ولا خفة آه لان ... فى وجهه موجود

والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة

المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف

ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره

فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا

خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى

معمولها المجرد عن اللام (مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة

الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة

لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة

للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة (واختلف فى

صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى

ضمير الموصوف (مثل حسن وجهه) فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها

على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة وجه

الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ

اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين

ولا يتعرض لاعظمه مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما

استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف

فى الجملة وهو حذف التنوين (والبواقى) من الاقسام الثمانية عشر التى

قوله منها اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب امتنع فيه اضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع محرم

حيث خفف ما اضيف اليه وكان ذلك التخفيف كافيا فى الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف او التخصيص شرح

قوله لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود اى الاضافة اللفظية تجرى مجرى الاضافة المعنوية واتحدا فى الصورة وان اختلفا معنى وجيه الدين

لان المعهود اضافة النكرة الى المعرفة لاكتساب التعريف وحسن وجهه خلاف ذلك قدقى

اى المعنوية فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة اذ لا تفيد فيها فكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا تخالفها من كل وجه الاصل عبد الحكيم

قال بعضهم لا يجوز لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه وقال بعضهم يجوز الاضافة لان الحسن اعم من الوجه فالاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص كقولنا خاتم فضة حاشيه ع

والجار مع المجرور مفعول ما لم يسم فاعله لاختلف او نائبه ضمير المصدر فيه اى وقع الاختلاف فى قوله فى حسن وجهه ظرف لاختلف والجملة استيناف او اعتراض او عطف على جملة اثنان منها ممتنعان او على ما قبلها بحسب المعنى كانه قيل اتفق على امتناع هذين المثالين السابقين واختلف فى حسن وجهه هنك مع زينى زاده

من الصفة دون الضمير من المعمول الذى اضيفت اليه تلك الصفة رضا

عطف على الامتناع اى وافاد امتناع هذا القسم

اى لا فائدة فى الحسن وجه الغلام وجوهها لان ... علامه ... فى مثال الشارح شرح

اى بحذف التنوين من الصفة والضمير من المعمول فرعى الخفة من الطرفين

اى اضافة الصفة المشبهة ... الصورة

فى سيبويه والبصريين

من مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التخفيف وعدم التعرض

وقيل استينافا او اعتراض عطف على جملة اثنان منها ممتنعان او على جملة اختلف صادق

وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضى عدم التعرض الى اعظمه لاستقباح هذه الاضافة تكملة

افهم كون التنوين اهون كون اعظم التخفيف ممكنا هنا الكون المعمول وجهه

والاقتصار للشارح لفظ الصورة بين الجار والمجرور لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل شامل لصورة النوعية فلذا اورده بلفظ المثل ولم يقل وفى حسن وجهه حاشيه

خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما (اما كان
في ضمير واحد منها) اعني تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه مجرور وحسن الوجه بضمير
وحسن الوجه مجرور والحسن وجهها وحسن وجهها مجرور والشأن
المجموع مثل الحسن وجهه وحسن وجهه يرفعه فيهما وهما قسمان
والمجموع نصبا (حسن) لان الضمير في كل واحد من الصفة مغير زيادة
لاشتماله على الضمير الحاصل اليه وغير الحسن لاشتماله على ضمير زايد
على ذي الحالة (وما كان في ضمير ان متباينين احدهما في الصفة والآخر في المعمول
والانفصال (وهما) اي في ضميرا متباينين احدهما في الصفة والآخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه يرفعه فيهما وهما قسمان (حسن)
لاشتماله على الضمير الحاصل اليه وغير الحسن لاشتماله على ضمير زايد
على ذي الحالة (وما كان في ضمير ان متحدين لفظا ومعنى وهما اربعة اقسام الحسن وجهه
وحسن وجهه والحسن وجهه يرفعه فيها (قبيح) لعدم الرابط بالمعمول
لفظا ولا مكانا وجوزه الاخفش بضمير غير مفهوم في الصفة مثل هو زيد ضاربه
احتيج الى قاعدة يعلم بها وجوده وعدمه فقال (ومتى ظهر جاز
الصفة (بها فاعلا مضمرا فيها) اي في الصفة لان مفهوم الصفة فاعل فاعلا
فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل (فهي) اي تلك الصفة (كالفعل
فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع تثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك
تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع تثنية معمولها وجمعه (والا) اي وان لم يظهر

معمول الصفة بها بل تنصب وتجر (فيهما غير الموصوف) ليكون
احتراز الصفة للاشتقاق
فاعلا لها (فيحسن) انت الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة
(وجه اوجيدة وجهها) وتسمى (اذا كان الموصوف تثنية
بالتثنية للفاعل
مثل الزيدان حسنا وجه اوجيدا وجهها (وتجمع) ايضا الصفة
اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجهها
ارسل اسمين سندا وهو ذو شقين فالاول مسند اليه والثاني مسند
(واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين) اى اسم الفاعل الغير
مشتق من الفعل اللازم والمفعول الغير المشتق من الفعل المتعدي
المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى المفعول لاشتقاق
كل من الفاعل والمفعول الغير المتعديين من الفعل المتعدي الى مفعول واحد
(فاذا ابنى اسم الفاعل فبني غير متعد الى مفعول) اى اسم الصفة المشبهة
في ذلك (كما يبنى اذكر من الاقسام الثمانية عشر فيما ذكر الفاعل والمفعول
اسم الفاعل والمفعول
ما لرسم فاعده ونصبا انبها وثقافا ان اليها تقول زيد قائم الاب
اسم الفعل اسم مفعول اسم فاعل اسم فاعل
ومضروب الاب رفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لاتجر
اسم فاعل اسم مفعول
اضافتهم اليها ولا نصبهما الا لتشابههما بالمفعول فاذا قلت اما لازيد
اسم فاعل اسم مفعول
ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
اسم الفاعل اسم مفعول
اوفاعل الكي نصب تشبيهها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول كان
اسم الفاعل
لمعطي او مفعولا اولما قيم مقام الفاعل ونصب تشبيهها بالمفعول والفصل
اسم الفاعل
الثاني تجد وف وكذلك اى مثل الصفة المشبهة تقول زيد ضيغم الاب
اى كالاسم الفاعل والمفعول الغير المتعديين

اى الاسم الفاعل والمفعول الغير المتعديين

اى الاسم الفاعل والمفعول الغير المتعديين

اى اسماء هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد منهما
ست

اى المختار وزيد عن الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله
احترازا عن نحو ضارب زيدا وسعطى وهما فانهما ضاربا
لا يجري فيهما مع ما بعدهما الا ما من المعمول مما ذكرنا من الاقسام
بل يجري فيهما ما يجب للمعمول على المفعولية واخواته على
الاضافة
شارح الاول

واذا كان بين اسم الفاعل والمفعول فرق ههنا اراد ان يذيل
مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله واسم المفعول

وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل
من الفعل اللازم والمتعدي يكون المراد من اسم الفاعل الغير
المتعدي ما هو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدي
الى مفعول اصلا بتجاوز فاسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه
من الفعل اللازم بل هو مشتق من الفعل المتعدي لا محالة
يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعديا
الى المفعول الراجع بعينه الى حكم اسم المفعول الغير المتعدي
الى آخره
عبد الله ابو اليوب الانصاري

من الامتناع والاختلاف والجواز مع ما فيه من الجواز بحسن
والاحسن من البحسن كما مر
محمد

اراد بهذا ان المراد من الفاعل ههنا ما استد اليه الفعل
فيكون مفعولا ما لم يسم فاعل فاعلا باعتبار قامت مقامه
حاشيه حسني

اى الالتباس بالفاعل في المضاف اذا لقاه على
والتباس المفعول الاول بالمفعول الثاني في الصفة
الى المفعولين
حاشيه حسني

اى واضيف الى الصفة والمفعول محذوف
قد ق

وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين
كذلك اذ المضمر فيها فاعل بحيهما لا التباس
متوسط

اى لانه كما ان الصفة المشبهة المذكورة
الشبيهة نحو حسن الوجه في الاضافة
ترفع

بنين للمفضل عليه مذكورا وقوله لفظا وحكما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو والافضل اى اشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل للتفضيل الا للعهد فحينئذ لا تستعمل (اما مصاقبا) نحو زيدا فضل الناس او (بين) نحو زيدا فضل من عمرو (او مع فا باللام) نحو زيد الافضل (فلا يجوز) الخ بين الاشيئين منها (نحو زيد افضل من عمرو) ولا يكون ذكر اللام او من لغوا ما قيل ولا شيئا من الاكثر منهم حتى وانما العزة للكاثر فهيل بن فيه ليست بتفضيلية بالاتفاق اى ليست من بينهم بالاكثر حتى لا يجوز حلوه عن الكلا بينا لفواتى الغرض (نحو زيدا فضل الا آن تكلم) الله اكبر من كل كبير او نحو من ممو التفضيل فيه غير ظاهر للمفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان الجبار وهو المتعالى عن ان يناله شىء بالاضافة اى اكبر كل شىء او انه مع مجروره اى اكبر من كل شىء (واذا اضيف) اى اسم التفضيل (فلم يعبا دا حالها وهو الاكثر لان يضيف) اى احدهما زيادة موصوفه للمقرونة به (على مضيف اليه) اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تضمنه فى معنى من والا لما تم تفضيل الشىء على نفسه وانما كان هذا استعمال اكثر لان وضع افعل للتفضيل الشىء على غيره فالاولى ذكر المفضول (فيستوعب) فى استعمال المعنى (الا يكون) الموصوف (منهم) فزيد اما احدهما زيادة موصوفه المقرونة به كما مر او زيادة موصوف المضاف اليه نحو غلام هند افضل من غلام الزيدين او زيادة المضاف نحو غلام هند افضل من غلام الزيدين او زيادة المضاف نحو غلام هند افضل من غلام الزيدين او زيادة المضاف نحو غلام هند افضل من غلام الزيدين

وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيدا والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا الاثنيثا به افضل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة (له) نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة (واما) النوع (الثانى) من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة (و) القسم (المعرف باللام) منه (فلابد) فيهما (من المطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما (و) اسم التفضيل (الذى) استعمل (بمن مفرد مذكر لا غير) اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكأنها تمام الكلمة (ولا يعمل) اسم التفضيل (فى) اسم (مظهر) الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا اشتراط لان العمل فى المضمر ضعيف

قوله منه اشار الشارح الى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف باللام الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد حاشية

الفاء جزائية وهو خبر المبتدأين والضمير محذوف اى لابد لهما هندى

لعدم المشابهة لما اتى بافعل من تقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والفضليان والهندات الفضليات خبيصى

لمشابهة اسم التفضيل افعل التعجب فى الوزن وفى انه لم يبن الا مما يبنى منه التعجب فلا يغير التغيير كالوزن فى مثل التعجب موشح

قوله تمام الكلمة اى متممها ولذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو هى احسن لو انصفت من الشمس عبد الحكيم

لبعد مشابهته عن اسم الفاعل من حيث كان فى انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولانه ليس لاسم التفضيل فعل بمعناه فى الزيادة ليحمل عليه خبيصى

قد تقدم فى اول بحث المبتدأ والخبر اعماله فى الظاهر فى قول الشارح لخبر نحن عند الناس تحريره

قوله الرفع بالفاعلية يعنى ان الحكم بنفى عمله فى المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل فى الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيدا ضرب لعمرو فلابد من التقييد ليصلح قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول بلا واسطة فقيدنا بالفاعل فاندفع ما قيل انه يصلح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل بكونه متحققا فى ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل فى المظهر

اى مع كلاهما حدهما بخلاف ما يستعمل باللام فانه لا يجوز حذفها ... قولنا زيد الافضل فان المفضل عليه ليس مذكورا فيه صراحة

عائد الى من ويجوز التذكير مع تأنيث الموصوف كما ذكر المفضل ولم يترك التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد والذى بمن فقط مذكر لا غير وقوله من المطابقة خبره وفى محلها متعلقا

يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه من وجه لما يستعمل باللام ومن وجه آخر مشابه لما يستعمل بمن ... فيجوز الاعتباران ... كل منا الشبهين فمن حيث كونه مشابها بالاول حكمه ... مع الافراد ومن حيث كونه مشابها بالثانى اخذ حكمه ... مع المطابقة شرح الشرح

فاعلم ان قيد الموصوف ... ليحصل الفرق بينهما ... بالمضاف

لا يظهر أثره في اللفظ فلا يحتاج إلى قوة العامل وإنما خصوا العامل الذي لا يتعدى
المفعول سواء كان مظهراً أو مضمراً بأن وجد بعينه بما يوهم ذلك فاعمل
دال على الفعل الناصب له نحو قوله تعالى هؤلاء عام يعمل عن سبيله أي عام يركل
أحدهما من يصل وما من الظرف والمجاز والتمييز فيعمل فيهما إيصالا بالشرط
لأن الظرف والمجاز يكفيهما أدنى فضلة من الفعل نحو يوم الجمعة سرت فيه
وركبت شهراً وتميز بعشرين ما يحتاجون معنى الفعل أيضاً نحو طاب زيد أباً وعلماً
الرفع بالفاعلية لأن هذا العمل إنما يلزم إذا قوى عمل الفعل وهو لم يعمل
عمل الفعل لأنه ليس له فعل بعناه فالزيادة لم يعمل عمله ولأنه لما كان رافعاً
هو الاسم فيه وهو استحقاق بمن لا يحتاج ولا يثبت بعد منه
عن اسم الفاعل فلا يعمل لشابهته أيضاً (الا اذا كان) اسم التفضيل
(صفة) أي وصفاً سببياً هو في اللفظ (لشيء) شيئاً (طابقه) عليه بأن يقع
له وخبراً عنه وحالاً (وهو في المعنى) صفة (لسببي) مشتركة بين
ذلك الشيء وبين غيره (مفضل) ذلك السبب (باعتبار الأول) أي اعتبار
تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر أولاً (على نفسه) أي مضرفاً إلى ذلك السبب
(باعتبار غيره) أي باعتبار تقييده بغيره أي مجرداً ذلك الأول فيكون
باعتبار الأول مفضلاً وباعتبار الثاني مفضلاً عليه (منقياً) خبر بعد
خبر كان (وحال عن اسم او صفة لحق وفاء بعضهم لا منفياً (مثل

قوله ولا يعمل الخ اي لا يعمل عمل فعله الناصب لمفعوله لان الفعل اقوى منه
قوله لان الفعل الخ علة لقوله ولا يعمل الخ قوله لا يتعدى اي لا يتعدى الى مفعول
قوله سواء كان مظهراً الخ اي سواء كان مذكوراً او مضمراً قوله بعينه اي بلفظه
قوله بما يوهم ذلك اي بما يوهم ان له فعلاً بمعناه قوله فاعمل اي عمل فعله
قوله دال على الفعل الناصب له اي دال على فعل ناصب لذلك المفعول
قوله نحو قوله تعالى الخ مثال لما يعمل فيه الفعل المضمر
قوله هؤلاء عام الخ هؤلاء مبتدأ وعام خبره ويعمل جملة حالية
قوله يعمل عن سبيله اي يعمل عن سبيله فعلاً
قوله أي عام يركل الخ اي عام يركل فيه احدهما
قوله من يصل الخ من اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ
قوله وما من الظرف الخ ما اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ
قوله فيعمل فيهما اي يعمل في من وما
قوله إيصالا بالشرط اي لاجل ايصال الشرط
قوله لان الظرف الخ علة لقوله يعمل فيهما
قوله لان هذا العمل الخ علة لقوله لا يعمل
قوله لأنه ليس له فعل بمعناه علة لقوله لم يعمل
قوله فالزيادة الخ اي فالزيادة على الفعل
قوله لما كان رافعاً الخ علة لقوله لم يعمل
قوله هو الاسم فيه اي هو الفاعل فيه
قوله وهو استحقاق الخ اي والاستحقاق
قوله بمن لا يحتاج الخ اي بمن لا يحتاج الى الاسناد
قوله ولا يثبت بعد منه اي ولا يثبت بعد من لا يحتاج
قوله عن اسم الفاعل الخ اي عن عمل اسم الفاعل
قوله فلا يعمل لشابهته الخ اي فلا يعمل اسم التفضيل لشابهته اسم الفاعل
قوله أيضاً اي كما لا يعمل اسم الفاعل
قوله الا اذا كان الخ الا اداة استثناء كان فعل ماض ناقص
قوله اسم التفضيل اسم كان
قوله صفة الخ خبر كان
قوله أي وصفاً سببياً الخ اي في محل نصب على التمييز
قوله هو في اللفظ الخ هو مبتدأ وفي اللفظ خبره
قوله لشيء اي لمبتدأ
قوله شيئاً اي لمفعول به
قوله طابقه الخ اي وافقه
قوله عليه اي على الشيء
قوله بأن يقع له اي بأن يقع الوصف للشيء
قوله وخبراً عنه الخ اي وان يقع خبراً عن الشيء
قوله وحالاً الخ اي وان يقع حالاً من الشيء
قوله وهو في المعنى الخ اي والوصف في المعنى
قوله صفة لسببي الخ اي صفة لسبب ذلك الشيء
قوله مشتركة بين الخ اي مشتركة بين ذلك الشيء وبين غيره
قوله مفضل الخ مبتدأ
قوله ذلك السبب الخ اي مفضل ذلك السبب
قوله باعتبار الأول الخ اي باعتبار تقييده بالأول
قوله أي اعتبار تقييده الخ اي اعتبار كون السبب مقيداً بذلك الشيء
قوله الذي اعتبر أولاً اي اعتباراً أولياً
قوله على نفسه الخ اي على نفس السبب
قوله أي مضرفاً الخ اي مضافاً الى ذلك السبب
قوله باعتبار غيره الخ اي باعتبار تقييده بغيره
قوله أي مجرداً الخ اي مجرداً ذلك الأول
قوله فيكون باعتبار الأول الخ اي فيكون السبب باعتبار الأول مفضلاً
قوله وباعتبار الثاني الخ اي وباعتبار الثاني مفضلاً عليه
قوله منقياً الخ خبر بعد خبر كان
قوله وحال الخ معطوف على خبر كان
قوله عن اسم او صفة الخ اي عن اسم او صفة لحق وفاء بعضهم
قوله لا منفياً اي لا حالاً منفياً
قوله مثل الخ اي مثل قولك

(مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليتسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل (لانه) اي احسن في هذا المثال (بمعنى حسن) وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي

وفي العبارة تسامح لان الموصوف بالمفضل ومفضل عليه ليسا عينا رجل وزيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذي في عينيهما ولعل العدول عن الحقيقة للاشارة الى علة تغاير المعنيين بالاعتبار حاشية

قوله كالصفة المشبهة اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف في عمله كما كان كافيا في اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة ايوبي

شرع الشارح الى بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك

قوله لئلا يبقى دليل لقصد الاخراج يعني انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادهما بالذات ايوبي

اي في عين زيد

قوله عن معنى التفضيلي بالنفي لعدم قوة المعنى التفضيلي لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار وجيه الدين

متعلق بقوله لئلا يبقى

قوله وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيا في جميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول يتحقق الاعتماد والشرط الثاني يحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن الشارح في بيان القيود والشروط وجيه الدين

جعل الشارح هذا الدليل تمهيدا للكلام المص فما قال وانما قلنا ...

على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل
عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا
الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها
مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في
عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط
النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل
الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لاقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا
لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي
المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع
ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح
فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم
التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه
من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل

والفاء جواب شرط المصنف اي اذا لم يكن
ارادة المساواة مناسبا رجع معنى التركيب
تكملة

قوله مجردا عن الزيادة عرفا فان قيل لا يتأتى ذلك
مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها وقرينة
انهم يصدون اللفظ الصريح عن بعض معاني الاصلية لاجل
فلا يأبا عن التفضيلية التجريد لان الزيادة لا يلايم المدح
ان لا يلزم منه نفي المساواة حتى يتحقق كونه دونه مجردا
عن الزيادة فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل
بالنسبة الى حسن زيد مقيسا اليه اما بمساوات حسن زيد
او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام
مدح زيد لان المقصود اثبات كونه دونه لا نفي كونه
دونه فينفي المساواة الا انه ينفي الزيادة فينفي بالطريق الاولى
لاقتضاء المقام ذلك او يقصد نفي الزيادة نفي الزيادة
في ضمن المساواة لان الزيادة لا تكون بدون المساواة
لان الزيادة على الشيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان
يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا سواء كانت في ضمن
الزيادة اولا لا يقال قد نفي الزيادة اي قبل التجريد ثم
معنى النفي في ضمن المساواة لانا نقول بعد التجريد صار
التركيب مبتدأ لنفي المساواة واحتمل ثبوت الزيادة فنفي
الزيادة بوجهين بالطريق الاولى في ضمن المساواة
وجيه الدين

يعني ان حمل نفي المساواة على نفي الزيادة لامر اقتضاه
محرره

اي كما قصد به نفي المساواة بلا احتياج الى ضم المقام
اليه لان نفي المساواة مستلزم لنفي الزيادة

سواء بالزيادة كمساواة الثمانية مع زيادة العددين
او بالتساوي كمساواة العشر للعشر من غير زيادة العدد
لبعض الحواشي

لما انتفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد
الشق الثالث الذي هو النقصان تكملة

وجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس
بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساو له في احد لا يكون
ذلك المساوي الا مشابها له في كيفيته وان كان مساويا في كميته
عبد الله اليزدي

ان يكون للمفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات في صورة الاتحاد
اصنعه الحي المفضلي فاذا زال الذي زال بالكلية ولو بين لم يقوة ان يعود
بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل اليوم من زيد فان المفضل
ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عند جواز عمله في الظهر مع انهم
رفعوا بالاحسن بالجرية والكحل بالابتداء لان المفضلين بين اجزء معمولة
اما عامل فيما احسن من حيث اذ اسم تفضيل فهو في معنى الفعلية وذلك
المحول فيه من في عين زيد (باجنبي وهو الكحل) اذ كان ما ليس معمولا
له من هذه الجهة فهو اجنبي من هذه الجهة لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الجهة ولا تتمرد عن هذه الاجنبية ما عرض له
من معنى الابتداء العامل في البدل او لغير اذ العامل في الحقيقة معنى
الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه ليس
اجنبيا فانه من معمولاته من حيث اذ اسم التفضيل او لفاعليته قوله
منه في عين زيد على الكحل يلزم الفصل بين اجنبي ومعمول من حيث
ان اسم التفضيل ولكني في سناء تعتقد ركيك وكذا قولك في هذه العبارة
ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يجاوز
عن ركاكته وتعقيدا ايضا من اسوأ منها كما في قبيل العبارة المشهورة الواردة

وما قدره بهذه الصيغة ليتحقق اجنبية الكحل في قوله
كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذي هو احسن كحل
اذ المبتدأ اجنبي من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير
معمول فانه كما امتنع الفصل بالاجنبي بين المفضل فليجز
الفصل بالمعمول بجامع ان كلا يجوز العمل قبل من اجل ان يبايت
بخلاف هو هنا وقيل الهوية من الفصل لان اشتاءه
باعتبار كونه اسم التفضيل واشتاع الفصل باعتبار
كونه عاملا وهذا لوجه اعم فالامتناع اقوى
قال ذا اقدم الضمير
وقد في هذه الجملة اي من حيث اتاسم تفضيل في معنى
الفعلية سواء كان معمولا له باعتبار الزيادة او بتمثيل
معنى الفعل عبد الحكيم
الاولى هو الوارد المورد وهو ضمير
يخلص ما قبله من فاعلية او الفاعل غير اجنبي
شيخنا
اقول ان الخاة اختلفوا في ان العامل في البدل هو المبدل منه
بان يكون عامله عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى
الاول يحتاج الى هذه الجملة في اثبات اجنبية الكحل
ولما قدمه الشارح بالاجنبية ناظرا الى المذهب الاول
وقيد ولا تتمرد عما عرض له آه ناظرا الى المذهب الثاني
وهو منعها المقصود ههنا كان العامل في الكحل حالة
مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يضر الكحل بيرمي
اي الكحل
ولما كان لزوم الفصل مبنيا على كون الكحل اجنبيا اقتضى
جواز الفصل على تقدير فرضه غير اجنبي واشار اليه
بقوله بخلاف ما اذا تمرد
قوله بخلاف ما اذا ان الاجنبية المذكورة انما حصلت لاشكال
حسن عاملا في الكحل وكان عاملا لكن لا من حيث كونه
اسم تفضيل واما اذا عاملا شرح
قوله ولو لم يجز جواز هذا سؤال مقدر وتقرير السؤال انه لا يلزم
الفصل بجواز تقدم المعمول الذي هو منه على الكحل وفي جوابه
نظر لانه حينئذ يرجع الضمير الى غير مذكور حواشي جلبي

Ahmet III

في اداء مرتضا المقصود والكلام فيها والمانع من مسئلة الكحل وبين شرائطها
وغيرها عبر عنها على وجه طابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اذا ان يكون
على التعبير عنها غير محصور فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر
منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتقل هذا الغرب الى ما اشتمل سيبويه
واستبهه فان منه المسئلة وطبق بعض هذه الصور على فعاله
اولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد) بالمائة
من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو احسر منه بمقدار صدر منه و
كلمة و لو لم يقم لفظ العين مقامين زيد لكان الخروج طويلا
المعنى المقصود وعلى كلا التقديرين فالمعنى على ما كان في هذا الغرب لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فاسد لان كذلك لا
يكون من قبيل المذكور بل من قبيل
على اسم التفضيل (اذ كان العين) التي كان الكحل فيها مفضلا عليه (فلت
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) كان اصله ما رأيت عينا احسن
فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مضافا عليه استغنى عن ذكره
ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مما قدر عين زيد في اصل الكحل احسن فيها
الكحل من عيني زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في غيرها وليزم من هذا على بلغ وجه ان الكحل في عين زيد

حسنًا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا (مثل ولا ارى) مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبدئًا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه ❀ مررت على وادي السباع ولا ارى ❀ كوادي السباع حين يظلم واديا ❀ اقل به ركب اتوه تاية ❀ واخوف الا ما وقى الله ساريًا ❀ كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأية من ايّ اويّ كالتحية من حيي اوحيّ وهو المكث والتأني وساريا من السُّرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا

قوله على متعلق بمررت فان مررت كما يتعدى بالباء كما في مررت بزيد يتعدى بعلى كمررت على زيد فلا حاجة الى جعل على بمعنى الباء كما توهم — زيني زاده

واضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا كثر مرور الناس بالوادي كثر السباع فيه واما المراد بالسباع اشرار الناس وقطاع الطريق — زيني زاده

قوله ولا ارى الواو اعتراضية مثل قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وارى من افعال القلوب او بمعنى ابصرت — هند

قوله كوادي السباع اسم موضع ومفعول ثان مقدم او حال مقدمة من قوله واديا وهو مفعول لا ارى بمعنى ابصر — هند
والظرف حال من واديا او مفعول ثان متعدد لا ارى

قوله حين مفعول فيه لمعنى التشبيه المستفاد من الكاف ويجوز الهندي كونه ظرفا لقوله لا ارى — مقرب

قوله واديا عطف بيان او بدل او حال موطئة او تمييز عن نحو عبدي مثل زيد رجلا وانما ورد المظهر مع تقدم الذكر فلا يدخل المضمر لمكان التهويل بالذكر — عبد سرعب

اعلم ان الركب اسم جمع وليس بجمع على الاصح كما مر وهو جماعة الركبان مخصوص براكبي الابل في الاصل ثم اتسع فيه واطلق على كل من ركب دابة — شرح المشكوة

قوله اتوه والجملة مرفوع المحل صفة ركب ولا محل لها استيناف لبيان سبب القلة — زيني زاده

اي تثبتا وتوقفا وهو مصدر على وزن تفعلة من تركيب المكي وهو منصوب على التمييز من نسبة الاقل الى فاعله — رضي

مبني للمفعول وقيل مبني للفاعل وعلى هذا كان اسناد اخوف الى الوادي مجازا عقليا بعلاقة المفعولية

وتعبيرها النشد سيبويه بالعبارة الاولى ان تقول ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تاية بوادي السباع

اى فى نفس مدلول معنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الاسم كلة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية وكون

ارجاع ضمير نفسه فى المعنى وقع بكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن التطابق بما ذكره فى وجه تصوير رجوع الضمير الهادى كالايخفى اعراب الفعل مشتمل على ثلثة معان احداها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعلها ولا شك ان النسبة الى فاعلها معنى حرفى هو آلة للحاظ طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس ذلك بل النسبة والى ذلك المعنى بالاقتران بالازمان تعين ان يكون المراد به الحدث والمراد بالمجموع معنا والتطابق بالتمام كما لا يخفى الا فى ضمن القضى فيجئ بهذا القيد ايضا فى لانه ليس مستقلا بالمفهومية (مقترن) وضعا (باحد الازمنة الثلثة) فالغرض عن لفظه الدال عليه وهو صيغة بعد صيغة للمضى تخرج به الاسم عن ما لفعل وبقولنا ومنها تخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق وقد حرافيه الافعال النبئية عن الزمان نحو عسى وكاد لا اقترانا معا به بحسب الوضع ويقيد فى على المضارع اذ اقترن باحد الازمنة الثلثة

الحاضر الذهات فيه قليلة ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان قلة
بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فعلوم انما دل على زمان تام ملم الجميع
الافعال فقبل زمان تخرج ما عداه والمراد بما الموصولة الفعل فلا
ينقض صح الجد بمثل ضرب والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا يتقض
فتعين ان يضرب وتجب بان ضربت ضربا (مبني على الفتح) خبر مبتدا
محذوف اي هو مبني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضربا وتقديرا نحو
واما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلشابهته
المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب
وشرطا وجزاء نحو ان تضرب اضرب في موضع ان تضربني اضربك
واما الفتح فلكونه اخف الحركات (مع غير المعتل الرفوع المتحرك)
فانه مبني على السكون مع غير المذكر السالم كما هو اجتماع اربع حركات
متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قدر
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح
(او) مع غير (الواو) فانه يضم معها لمجانسته الفظا كضمير هو واقدرا
كرمو او المضارع ما اشبه (اي فعلا اشبه الاسم ما احدثوه في آيات)
احوال كونه مبنيا ما احدثوه في اين واذا اذ بعني الوقت ومتى ايان

وهذه المشابهة انما تكون (لوقوعه) اى لوقوع ذلك الفعل (مشتركا) بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين (وتخصيصه) بالجر عطف على قوله وقوعه اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال (بالسين) فانه للاستقبال القريب (وسوف) فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته بالاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا (فالهمزة) من تلك الحروف الاربعة (للمتكلم مفردا) مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب (والنون له) اى للمتكلم المفرد اذا كان (مع غيره) واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن (والتاء للمخاطب) واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا (وللمؤنث) الواحدة (والمؤنثين غيبة) اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات اوذوى غيبة (والياء للغائب غيرهما) اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة

قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون لخصص معنى واحد قرائن كثيرة والى كثرة الموارد سيالكوتى

قوله كأن كلا الشبهين جواب سؤال مقدر كأنه قيل ما المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى للمضارع حتى يقال انه سمى المستقبل مضارعا لان المستقبل مشابه لاسم الفاعل وتسمية المشبه الذى هو المضارع مضارعا غير مفهوم فى كلامهم فاوجهها فاجاب بقوله كلا الشبهين محرره

قوله فالهمزة آه لم يراع فى البيان ترتيب حروف نأيت بل يراعى قاعدة التصريف الفعل فانه يبتدء من المتكلم الواحد وينتهى الى الغائب عصام

قوله فالهمزة شروع فى معانى حروف المضارعة خبيصى

والقياس ان يكون الفا اذ حق الزوائد ان يكون من حروف المد واللين لكثرة دورانها فى الكلام اذ لا يخلو كلمة منها او من منشئها وهى الحركات الا انهم جعلوا الالف همزة لتعذر الابتداء بالساكن خبيصى

قوله للمتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب وانما وصف فى اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه فى نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير عصام

قوله مع غيره مؤنثين او مذكرين او مختلفين حكيم

مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا والفرق حاصل بالصوت ولذا لم يضعوا صيغة مستقلة لكل وتفصيله فى الصرف اى فى علم الصرف محرره

لان همزة انا يدل على المتكلم ونون نحن يدل على المتكلم معه غيره فيكون همزة اضرب ونون نضرب كذلك محرره

ولم يتعرض لتخصيصه للحال بلام الابتداء لانه مذهب الكوفيين واما البصريون فالمضارع بعد دخولها على الصلاحية فلذا لم يتعرض محرره

لا يخفى ان الشائع فيها كون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا ان ليس كل ما هو مشترك كذلك بخلاف المضارع فان اشتراكه عصام

قوله وحروف المضارعة آه اما الضم في الرباعي فلانه لما فتح اول الماضي ... والتباين بينهما واما الفتح فيما سواه فللتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال ... الثلاثي ...

اوبالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابق (وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي) اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج ويقاتل ويفرح (ومفتوحة فيما سواه) اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما (ولا يعرب من الفعل غيره) اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله (اذا لم يتصل به نون التاكيد) ثقيلة كانت او خفيفة (ولا نون جمع المؤنث) لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب (واعرابه رفع ونصب يشاركه الاسم فيهما (وجزم) يختص به كالجر بالاسم (فالصحيح) منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة (المجرد عن ضمير بارز مرفوع) متصل به (للتثنية) مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان (والجمع) المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن (والمخاطب المؤنث) مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكر المخاطب واضرب في المتكلم الوا

لان نون جمع المؤنث لا يقبل الاعراب لانها ضمائر والضمائر مبني والمبني لا يعرب محرره

قوله يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لشغل محل الاعراب بالحركة كما في غلامي ولا يخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامي فانهما لشدة الاتصال صارتا كالجزء منه فلم يبق ما قبلهما محل الاعراب اصلا بخلاف غلامي مسكوتي

قوله لشدة الاتصال اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام فلا يصير ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه حكيم

اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذات جزئين فكان كل منهما مدعى برأسه ح

وتلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء حكيم

قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة. فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله نصب بمعنى فتحة اوحذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون اوحذف نون او حرف اقتضاها العامل عصام

نحو تضرب
نحو يضرب لم يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه مجرد عن الضمير البارز المتصل عصام
مضارع

ولقائل ان يقول ان الضمير البارز المرفوع لا يكون الا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث فقوله للتثنية والجمع الخ مستدرك لا حاجة اليه كبير

قوله ان الضمير البارز في الصحيح ... المذكر والجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام ... لانتقض الحكم بجمع المؤنث عصام

ولما اشتمل الحكم الذي سيذكر ان يكون الصحيح مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله فهذه آه

ونضربُ في المتكلم مع الغير (بالضمة) في حال الرفع (والفتحة) في حال النصب (لفظا) اي حال كون الضمة والفتحة ملفوظتين (والسكون) في حال الجزم (مثل نضربُ) ولن نضربَ ولم نضربْ (و) المضارع (المتصل به ذلك) اي ذلك الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع (بالنون) حالة الرفع (وحذفها) اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر (مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين) ولم يضربا ولن يضربا اه (و) المضارع (المعتل) الآخر (بالواو والياء بالضمة تقديرا) في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي (والفتحة لفظا) في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي (والحذف) اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم (و) المضارع (المعتل) الآخر (بالالف بالضمة والفتحة تقديرا) لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى (والحذف) اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض (ويرتفع) المضارع (اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد) سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق

اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمسة مواضع وان كان الاتصال في سبعة مواضع فان المومنين اعني يضربن تضربن مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث حكيم

قوله حالتي النصب والجزم اما في حالة الجزم فظاهر لانه سقاط الاعراب واما في حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلابد من زواله الا انه زال في الواحد ببدله وهو الفتحة وههنا زال بلا بدل له فصار النصب تابعا للجزم وتحذف هذه النون مع نوني التأكيد اما لانه لا يكون في المعنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات عبد الحكيم

وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء . متوسط

ولعل وجه المناسبة كونه بمنزلة الحركتين فالواو بمنزلة الضمتين وكذا الالف والياء وجيه

قوله المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط عصام

قوله والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص محشي ع

قوله لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن التقدير فيه بخلاف آخر الجمع المؤنث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقديري فرع اللفظي فلابد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه عبد الحكيم

وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل عصام

اسبق إعراب الاسم وإقراره وهو الرفع وقد ألغى مذهب البصريين وأوردت عليه
التبريز رفع ذو ما هنئ لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي
نحو سيقوم ويسوء يقوم وفي خبره كما نحو كان زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
وأجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بأن رافع مثله قولك أليذ
مبارك وعلى إن مبارك خبر مبتدأ محذوف عليه ولذا قالوا الزيدان وكيلنا وقد
موقع الاسم وإن كان لا اسم رافع تقديره اسما أعني الرافع تقديره فعلوا عن
نحو سيقوم السين مع الاسم وأقام وقع الاسم لا يقوم وحده والسين مهما
كما جزاء الكلم وسوف في حكم السين وعن نحو كما زيد يقوم إن الاسم فيه
الاسم وإنما عدل عن الأصل المبحوث فيه بأبي لعمال القارئ لإشاء الله قطعا
(ويضرب) أي المضارع (بأن) ملفوظة (و) أن المقدرة قال الفراء أصله لأن
الالف نونا وقال الخليل أصله لا أن يقصر كما ينبل في ينبحي وقال سيبويه
أن حذفت (و) أن (أدن) فإن أصله إذن أن حذفت النون وقبل أصله إذا الظرفية
فوزن عوضا عن المضاف إليه (و) أن (إذا) مقدرة نحو (ما تحوست
حتى أدخلها) و (بعد لام كي) نحو جئت لأن أحلها و (بعد لام الجحود
وهي اللام الجارة للاسم الذي في خبر كان المنفي نحو لم يكن الله تعالى ليغفر لهم وما كان الله
ليعذبهم لأن هذه الثلاثة جارة فمتى وجد خرج على العمل لا يجعلهم صلة أن
يقدر أن المصدرية (و) بعد (الفاء) خبر رُبَّني فأكرمك (و) بعد الواو

نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن (و) بعد (او) نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه (فان) التي ينتصب بها المضارع (مثل اريد ان تحسن الي) مثال النصب بالفتحة ومثل (ان تصوموا خير لكم) مثال النصب بحذف النون (و) كلمة ان (التي تقع بعد العلم) اذا لم يكن بمعنى الظن (هي) ان (المخففة من ان المثقلة) لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه (وليست) اي ان الواقعة بعد العلم (هذه) اي ان الناصبة (نحو علمت ان سيقوموا وان لا يقوموا) ان (التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان) لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان (ولن مثل لن ابرح ومعناها) اي معنى لن (نفي المستقبل) نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي معنى التأبيد وحتى تقتضي الانتهاء (و) اذن) التي ينتصب بها المضارع (اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها)

فان في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف او السين او قد او حرف النفي مع ان المخففة ولاختصاص المخففة بالافعال الداخلة على المبتدأ والخبر وافية

قيد للعلم يعني ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذي لا يكون بمعنى الظن اي اذا كان العلم مستعملا في معناه الاصلي وهو الاعتقاد الجازم الذي يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه وقال العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك عبد الله اليزدي

قوله اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضي جوز بعضهم ان يأول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وفي تفسير ابي حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يحمل في ان المصدرية ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات لان القطع بايمانهن غير متصل اليه عبد الحكيم

اراد ان الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس لقصر المسند على المسند اليه ولا عكسه لانه يصير قوله وليست هذه تاكيدا تكرارا والاصل عدمه حكيم

والفرق بين ان المخففة وان المصدرية اذ ان المخففة يجيء بعد السين او سوف او لا النافية مثل ان سيقوم وان لا يقوم وافية

اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبته كثرته كما هو المتبادر عصام وقال عبد الحكيم فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثري الوقوع

اى اذا لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
لا ينتصب به المضارع لانها لم تعمل ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فيها
كانه بسقط حكم (وكان) عطف فعل مضارع منتصب بالمضارع اذا لم يعتمد ما
بعدها على ما قبلها واذا كان (الفعل) المذكور بعدها (مستقبلا) بالنظر الى ما قبلها
وجزاء وهي لا يمكن ان الا في الاستقبال فان فيها احتمال الشرط بخلاف اذا التي لتحقيق
وقولك ائتني اكرمك اذا اطلقته كان اذا اطلقته كانوا
وجب رفع (مثل) قولك ايزيد السلت (اذا) لان تنزع الجنة (منك تقاتل) لاجل
الا يستقبل الفعل بعد اذا ان مبتدأ وقع له اذا لم يعتمد ما قبله للخوط معها
كانها اليه وقوله فقال اذا ان تنزع الجنة منك اخبر المبتدا فصار التقدير اذا نزعها منك
وهذا دليل على طريقة تسمى النحاة بالاتكال على اشارة اليها وقوله فقال اذا ان تنزع الجنة منك اخبر المبتدا فصار التقدير اذا نزعها منك
استدلوا فيها بقول المتنبأ والخبز (اذا وقت) اى ان (بعد الواو والفاء فالرفع
جائز فيها بتقدير هي المبتدأ والخبز (اذا وقت) اى ان (بعد الواو والفاء فالرفع
جائز فيها بتقدير هي المبتدأ
(مثل سكت كي ادخل الجنة ومنها السببية) اى سببية ما قبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور (وحتى التي تنتهي بها
المضارع بعدها بشرط (ان كان) اى المضارع (مستقبلا بالنظر الى ما
قبلها) وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا فهو (محكي)

ان شرط وجوبا انصبا بالفعل في الا فصح بعد اذن ثلاثة
اشياء تصديره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل
غير مفصول بينهما بغير القسم وان عاد والنداء فاذن اذا
والله او رحمك الله او بارئها اكرمك واذا لا يكون الفعل
حالا واما اذا فقد يدرن وجهه دون وجهه كاذا واقع
بعدها علت كقولك تقول واذا لا يشتمون وكقولك
قد تجئ فاذن اكرمك جاز ذلك نصب الفعل لوقوعه فيه
وذلك لانك عطفت جملة مستقبلة على جملة مستقبلة
فمن حيث كان اذن فاذن جملة مستقبلة هو متصدر
الجواز انتصاب الفعل بعدها ومن حيث كون ما بعدها العاطف
من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بمعنى الكلام
بينهما هو متوسط وارتفاع الفعل بعدها لعدم عطف آخر وهذا
لم يجزاذا لا يشتموا الا في اذا لا يكون الا غير منصوبه والخاص

قوله بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع
بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرها
من حروف العطف لانهم لم يجدوها ولم يجدوها
واو يحسن نذير عقام

قوله فالوجهان في المعنى والتحقيق الله اقول الا تترك
ذا ولا تدنه واذا احسن اليك فان قدرت العطف على
الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعه حشوا وعلى
الحكاية جيء جاز الرفع والنصب لتقدم العامل ولا
يجوز ان يقدر فيها الرفع لان ما سبق وما يلحق
اذا لا يكونان في حيز بعدها الا ان يعتبر الوجهان
بالاهمال والالغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كترك الخفف
قد الوصول الملتاء

اذا لالغاء لخصول الاعتماد وهو الاكثر ويجاء بها
واذا لا يلبثون ولا يجاء لا لاستقبال الفعل مع فاعله
وقرئ واذا لا يلبثوا في غير السبعة

قوله بناء على ضعف آه لان حروف العطف كلها اصلا
في عطف المفردات ينبغي ان يكون المعطوف كالمعطوف

(مثال كون حتى بمعنى كي للسببية (أوالى) لانتهاء الغاية) اختار زمخشري الثاني ورجحه الشارح بأن الأول يستلزم كون الفعل علة غائية للعلة وهو غير معقول

(حتى دخلت الجنة) مثال لحتى بمعنى كي للاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبلها

(وبالنظر إلى زمان التكلم أيضا (وكنت سرت حتى دخلت البلدة) مثال لحتى بمعنى إلى

(أول للاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله وأما بالنظر إلى زمان التكلم فمحتمل

(أن يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا (وأسير حتى تغيب الشمس) مثال لحتى بمعنى إلى

(الى للاستقبال بما بعدها تحقيقا (فان أردت) بالفعل الذي ضمن معنى الشك

(الحال الذي هو المعمول

(بمعنى زمان الحال (تحقيقا) اي بطريق التحقيق بأن تكون هي بمعنى زمان التكلم

(وبمعنى مثاله (وحكاية) اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت حتى دخل

البلدة فاخبر في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كأنك كنت في زمان الدخول

(حتى هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم تقول ما كنت جئته وكنا بمأجد

حتى في هذه العبارة مرفوعا فاقتضى علما بما كان عليه وجئته في زمان الحكاية

ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ نقدر أن اتيانها على الاستقبال (كأنت)

اي حتى عند هذه الارادة (حرف ابتداء (لا جارة ولا عاطفة ومعنى

كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان تقدر بعدها مبتدأ

يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمهم (فيرفع

اي مما بعدها حتى اهم الناصب والجازم (وحتى السببية) اي حتى التي تفيد السببية

(سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي

(مثل مرض) فلان (حتى لا يرجونه) الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم (ومن ثمه) اى ومن اجل هذين الامرين اعني كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها (امتنع) نظرا الى الامر الاول (الرفع) اى رفع ما بعد حتى (في) قولك (كان سيري حتى ادخلها في) وقت حصول كان (الناقصة) في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى (و) امتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني (في) قولك (أسرت حتى تدخلها) لانه يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال (وجاز في) وقت حصول (كان التامة كان سيري حتى ادخلها) فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه (و) جاز (ايهم سار حتى يدخلها) بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اى جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه

ولا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلق بحتى فلك ان يقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره عصام

قوله فيبقى الناقصة بلا خبر اذ لا تعلق لها من جهة الاعراب عما قبلها وان كان لها تعلق معنوى فلا يقدر لها عامل فلا يكون جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قاله العصام فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فكأنه قال السير المحقق الحصول الذي هو مسبب عن الدخول سايره اى هو وجيه

بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر نسخة

لامتناعه بخلاف الامر الاول فانه لا يلزم منه المحذورات وان كان يلزم منه باعتبار استلزامه السببية وهذا مراد الشارح بقوله نظرا الى الامر الثاني وجيه

المفاد سببية له حتى بحتى فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب سيلكوتي

وبارادة الحال من المضارع

قوله ولا فساد فيه لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكره العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف ولهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير الفعل وجيه الدين

علة عدم الجواز

اى يجوز الرفع ويختار النصب ايضا لانتفاء مانع الرفع اذ الاستفهام ههنا عن السائر وهو ليس بسبب السير فتحقق السببية موشح

لان الاستفهام كان عن تعيين الفاعل لان سبب الدخول هو السير لا ان السائر المعين وههنا لم يقع الشك في السير حاشية

قوله لا ان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكره العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف ولهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير الفعل وجيه الدين

قوله ايهم عطف بتقدير جاز

(ولام كى) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان (مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة (ولام الجحود) التى ينتصب بها المضارع بعدها هى لام تاكيد) للنفى (بعد النفى لكان) لفظا (مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل انا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم (والفاء) التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية) اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها (والثانى ان يكون قبلها) اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة (امر) نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى (او نهى) نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك (او استفهام) نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى

قوله جمله خبر الفاء جملة محذوفة المبتدا ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين عصام

قوله للتنصيص على السببية يعنى ان المقصود السببية فلا بد ان يشترط للنصب ليدل على السببية كذا ذكره الفاضل الهندى وغيره وقيل انما يشترط السببية لان كون الاول سببا والثانى مسببا علم الاخبار ان يحكم الاستعمال وجيه الدين

قوله ليبعد تقديم الانشاء وما بمعناه اه اراد ان الفاء للعطف فيقدر ان ليعطف المفرد على المفرد المقصود من الانشاء المتقدم فلا بد من اشتراط ذلك ليبعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة وجيه الدين

قوله من توهم انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب س

قوله جملة معطوفة من غير ان يقصد سببية احدهما للاخرى اما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما فى الطلب او النفى عبد الحكيم

قوله ويندرج فيهما الدعاء ويندرج فيه التحضيض وما وقع على صيغة الترجى اشار بذلك الى دفع الاشكال وهو ان ما له ينحصر ترك الدعاء والتحضيض وما على صيغة الترجى ووجه الدفع ان الدعاء مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالبا والتحضيض مندرج فى النفى والترجى الذى اريد به التمنى وان كان على صيغة الترجى داخل فى التمنى وجيه الدين

قوله فيندرج فى الامر والنهى هذا عند النحويين واما عند المناطقة الانشاء اقسام ثلثة لانه اما ان يقارن الاستعلاء فهو امر كقول المولى لعبده مثلا واما ان يقارن التساوى

ضمير جئتك لان تكرمني ومع ما لكني بما مر لان اللام الزائدة تجاور ان لا تقوم
(ق) مع الحروف الجارة غير الخمسة التي مر ذكرها نحو اجيء في مجيئك
الثالث في الحروف العاطفة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واجيء من سير زيد وعمرو واردت
الثاني العاطفة على الاسم الصريح
الضمير بلي فان زال يظهر معها ما يقابل الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية وما
لام الجحود فانها تدخل على الاسم الصريح مع ظهور معها ان وكذا حتى لا يالاصق
فيها الا ان يتعين معنى لك وفي سد المعين تدخل على اسم صريح وضمير عليها
الا فقط حتى فاعل حتى
خلا التي معنى لك الا ان المعنى الاول اغلب حتى التي بلي الضمائر واما الواو
صفة حتى
والفاء واو فيلزم بما لها فقيت بعضها معها على التضيف على معنى السببية و
الا الثانية
الجهة والانتهاء صارت كواو القسم فلم يظهر الا اسم يليها وجئت
اي الواو التي
اما ظهرا ان (مع لا) الداخلة على المضارع المنصوب بها (في) صورة وحرف
(اللام) بمعنى على فيها اي على ان لا سكراه اللامين المتواليين لام كي فلام لا
تحو تعوقهم ان لا يخرجوا وقوله تعالى لئلا يعلم وا عم ان لا مناسبة تغيير في غير المواضع المذكورة
كثيرا من غير هذا الضعف نحو قولهم سمع بالمعيدي خير من ان يراه وقوع العمل
مع الشذوذ كقولك الا انتهذا الاتي خير الوفي رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولهذا لم يذكرها (وجحودا) اي
المضارع بلو ولما ولام الامر ولا الدعائية (ق) معنى (النهي) احترازا
عما استعمل في النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا (وكلم المجازاة)
قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذ قد دان
بعدها بالشروط المذكر لك بين الكل بخلاف ما لعاطفة
المقدد ان بعدها بشيء مخصوص كما قيل في حتى واخواتها
وهو المتبادر من قوله او العاطفة لان هذه الحروف ذكرت
بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل
فتأمل منه
قوله الجحودي فاسماء اشار بذلك الى ان المراد العاطفة
المذكورة سابقا وهو ما يكون قبلها اسم صريح
محشي له
اي على حتى يعمل كما =
يعني واما وجه عدم جوازا ظهارها رها بعد هذه العواطف
عبد الله الزوكي
حتى بعد عشرتم من النواصب لعدم التخالف في النصب
محمد
تجعل لا يجتمع العاملان الناصبان احدهما ان المقدرة
والآخر احد هذه الحروف التي توهن عاملة
الخمر كين وقوله فلا واو لها لا يلغى لما في ولا لها كم
شاذ حكيم
قيل الفيئة كان على الاول حمزة الحكيم فلما مات الحكيم وصف
ابنه عند السلطان بانه طبيب محرر طار هرا مر السلطان
ان يحضره فجاء وحمزه عند السلطان وكان صغير
الجثة كريه المنظر فقال له السلطان تتبع بالمفيئة حمزه ان
تراه قال المفيئة المرأة يعني القلب والسادة بمعنى
السلطان سيد شريف
الا سهله اذ المتبادر قدس المفيئة والمجيء بما يبلغ من قضاء حقه
والوفاء بحقه وكذا قاد زيا ته فلي راه استعمل
القصر فاعمه وفي وجهه واعضائه وقال للجيء بالمفيئة
حمزه من انه زاد فقد المفيئة جواب القضاء ان الرجال ليسوا

اى وجزمه المضارع بكل الجازاة اى كلات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان

(وهى) اى كلم الجازاة (اى ومهما وايا ومتى) فاذ وحيث (بغير ان المضارع مع ما واما بدونها فلا (واين وانى) وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا (وما ومن وأى) الجزام الشائع (مع لحقها) واذا (فشاذ) (لم يجئ) كلامهم على اعمال الاقراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال

وكيفية تقرأ انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر ايجاد واحدة فاترين

فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا هو موضوعة للتعيين فلا يجزم المقطوع به (واين مقدرة) عطف على قوله بلم اى وتجزم المضارع بأين مقدرة

(وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى (فالمقابل المضارع ماضيا وانعيه) اى عكس المضارع ولا يعتد بلو جعلا لتغيير ما بنا الما هو واريا عن ماضيا (ولما ملحقا بالماضى) اى لم فى هذا القلب والنفى (وتصل) اى بلما (بالاستغراق) اى استغراق الازمنة الماضية من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندمت فلانا ولم ينفعه الندم اى عاتبت نفسه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها وانما قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها

(وجواز حذف الفعل) اى ويجوز حذف الفعل المنهى عنه ان دل عليه دليل حضور رفيق المدينة ولما ايما الاولى حذفها ويخص ايضا بعد دخول واو الشرط عليها فلا تقول ان لا تضرب ومن لا تضرب كما تقول انْ لَمْ تَضْرِبْ ومَنْ لَمْ تَضْرِبْ كما تقول إنْ تَضْرِبْ ومَنْ تَضْرِبْ وكان ذلك لكونها فاصلة رتبة بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في الموقع التي تقع بها فعلية تفرق مَوْقِعٍ تقول لمن يوقع ركوب الامير لم تركب وقد يستعمل في غير الموقع

ايضا نحو ندم فلان وما ان ندم (والامر الاهم) اى الذي اللائم المطلوب تركه (الفعل) وتدخل لها لام الابتداء نحو ليقومن زيد لعمرك وانى لاحلف لاقومن وانى لاحلف لئن قمت لاقومن لغة وقد يكون بحذف الواو والالف وتم نحو وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ اى تركه فليصلوا وتم ليقضوا (والا للنهي) هي الا اللطلوب بها الترك اى تركه

الفعل او في بعض النسخ والا لانهي نحوها اى لا النهي التي هي بمعنى لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي الداخل على جميع انواع المضارع للنهي الماضر

والفعول بحاذيه الوتاء او تكلما (والكل للمجازاة) المذكورة من قول ذا ان تجد عاقلا

قوله فعلين لسببية الفعل الاول وسببية الفعل (الثاني) اى مدلول الفعل الاول بواسطة الشرط والثاني بواسطة الجزاء

الاول بها والثاني بـ اى شرح الكل وكل للمجازاة ما تدخل على شيئين بحيث يشمل الاول بها والثاني بـ اى بواسطة الشرط والاولى بواسطة الجزاء

الاول بسببية الثاني لانه لا تحقق لتركه الا بتحقق سببية الشرط فالمراد بجعلها

الشرط سببا ان المتكلم اعتبر سببية شرط الشيء للازومية شيء الشيء وحكم على الجزاء

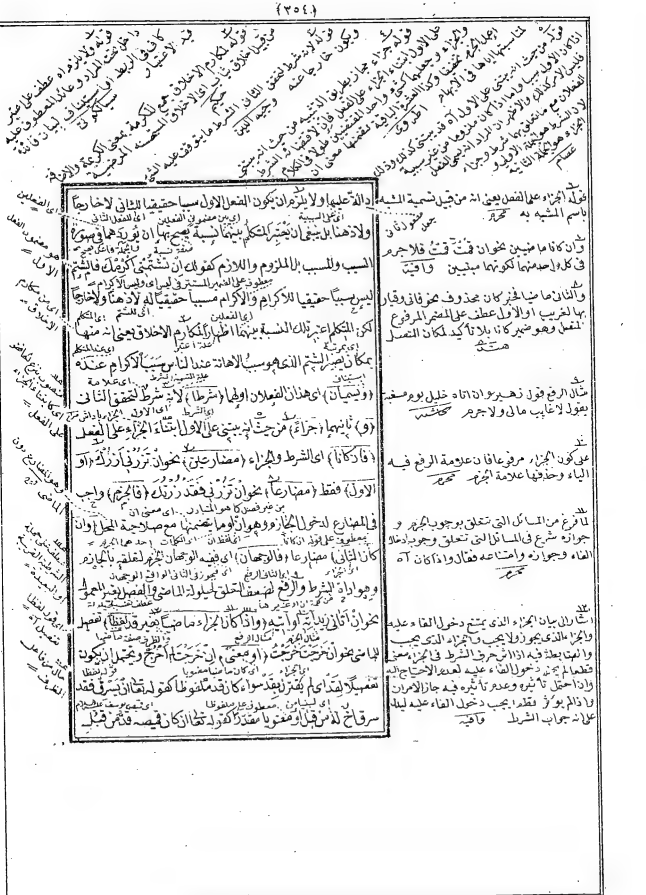

قوله لتحقق تأثير حرف الشرط آه اى تحقق التأثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما فان ضربت فظاهر واما فان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلا لان لفظه وسبقه معنى لان ان دخل عليه لم اخرج لا على انه ان خرج منه ما يكون سابقا في الطلب و يتصور فيه عصام

قوله وان كان مضارعا مثبتا ينبغى ان يقيد بغير الجزء وهو الفاء بلا بيانه لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكنه فانهما مستقبلان بلا بيانه الامر والنهى والدعاء ان فلا سيجئ الاستفهام عليها عصام

قوله مضارعا مثبتا قيل فى المضارع بالسين وسوف قرينة على انه الاطلاق قد يكون مضارعا منفيا بلا فالمعنى ان كان مضارعا مثبتا غير مقرون بالسين والمذكورة فى فعله سيالكوتى

فصدقت اى فقد صدقت ﴿لم يجز الفاء﴾ فى الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك واتما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه ﴿وان كان﴾ اى الجزاء ﴿مضارعا﴾ مثبتا ﴿او منفيا بلا﴾ احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى ﴿فالوجهان﴾ الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء او اثرت فى تغيير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه ﴿والا﴾ وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين ﴿فالفاء﴾ لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى الرابطة وهى الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما او لم او لن

مثال دخول الفاء فى المضارع المنفى بلا كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا امير

قوله معنى فيه ذلك لانه المناط لترك الفاء وايراده حكيم

مثل ان قمت فيقوم اى فهو يقوم من حيث انه يجعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط وافية

مثل ان قمت يقوم من حيث انه لم يجعل خبر مبتدأ بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف وافية

لان المضارع المثبت والمنفى بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة سيالكوتى

لتعذر تأثير اداة الشرط فى الجزاء هو فيما كان الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم الخالدون اذ يتعذر تأثير حرف الشرط فى الاسم لكن يجوز العطف على الجملة الاسمية بالجزم لكونها فى محل مجزوم ومنه قوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم فى بعض القراءة وقرأ مرفوعا حملا على ظاهر الجمل خبيصى

اى بلفظ قد وبما ولا

قوله اما ماض آه لان انتفائهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما المحققين فيكون اما امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضى عن قد ونحوه فيكون بقد وما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولا النهى او بانتفاء كون المضارع المنفى بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب فى جميع هذه الامور الفاء حكيم

اما فى لفظ الماضى فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقد امتنع ان يراد به الاستقبال سيالكوتى

الى غير ذلك كالتمني والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء (ويجيء اذا) التي للمفاجأة (مع الجملة الاسمية) التي وقعت جزاء (موضع الفاء) لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون (وان) التي تجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة (بعد الامر) نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك (او النهي) نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك (والاستفهام) نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه (والتمني) نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه (والعرض) نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم و (قصد السببية) اي سببية ما تقدم له فيقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل

لان غاية التعقيب ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان في تلك الافادة — ايوبي

قوله بعد الامر آه اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي — حكيم

وانما قيد بذلك لان قصد السببية متوقف والا فالشرط هو قصد السببية — وجيه الدين

قوله اذا كان آه اعتبر الصلاحية لان في الطلب مع ذكر يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به الرضي وليس مجردا لنفسه او ادعاء السببية كافيا في ذلك كما وهم =

الواهم عصام الدين حيث قال لاحاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كاذبا او ادعاء لنكتة فتدبر — على رضا

ظرف للانجزام المفهوم اي انما ينجزم المضارع وقت قصد السببية — محرم

اي سببية الاول للثاني والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني — امير

من الامر والنهي ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمني والعرض وغيرها مثلا يؤخذ المقدر في زرني اكرمك ان تزرني وفي لا تفعل الشر اي لا تفعل وهكذا — ايوبي

اي بان المقدرة وجزاء للشرط المقدر فيكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وكون السببية قرينة للشرط فانه لم تقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون استئنافا او حالا — ايوبي

المطلوب بتلك الاشياء لها فقدران مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزمونها (نحو اسلم تدخل الجنة) فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب وقصدا اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة (ونحو لا تكفر تدخل الجنة) اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت (و) لهذا (امتنع لا تكفر تدخل النار) عند الجمهور خلافا (للكسائى) فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور (لان التقدير) على ما عرفت (ان لا تكفر) تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر: وقال رائدهم ارسوا نزاولها * فكل حتف امرئ يجرى بمقدار (الامر) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفى بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع

قوله لان التقدير على ما عرفت اى يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم فى العرض الا تنزل بنا فتصب خيرا اى ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفى فتفيد الاثبات عبد الحكيم

اى لفظ ان

وهو كون النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت

قوله وهو ظاهر الفساد لان عدم الكفر ليس سببا لدخول النار وانما سببه الكفر نجيب الدين

قوله واما عدم امتناعه آه اى يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفى والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكر ليس ببعيد ان ساعده النقل رضى

يعنى ان مثل هذا التركيب مما رتب مدلولا للقرينتين احدهما قرينة النهى فمقتضاها الامتناع والاخرى قرينة العرف فمقتضاها الجواز فاعتبر الجمهور الاولى والكسائى الثانية عبد الله افندى

قال رائدهم هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء هذا اشارة الى الغنم وسائر المواشى ارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار اى اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وفيه حث على الشجاعة مختصر فى بحث الفصل

اى متحيرين ومترددين صحاح

اصله ارسيوا من الارساء وهو الاثبات اى اثبتوا فى مكانكم امير

من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير (زدت همزة وصل) على ما بقي بعد
حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة (مضمومة
ان كان بعده) اي بعد الساكن (ضمة) دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم
على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اُقتُل اَقتُل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول
وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اُقتِل بكسر التاء (ومكسورة فيما سواه)
اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل
اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في
اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي (نحو اقتل)
مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة (واضرب) مثال لما يكون بعده كسرة
(واعلم) مثال لما يكون بعده فتحة (وان كان رباعيا فمفتوحة) اي فالهمزة
مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين
في المتكلم الواحد لا همزة وصل (مقطوعة) لذلك بعينه (فعل ما لم يسم فاعله)
اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او
على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية (وهو ما حذف
فاعله) واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان) الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (ماضيا)

الساكن ليس بجائز عند اتباع حركة الهمزة حركة العين مع ان في فتح الهمزة التباسا — فاضل امير

والصواب بكسر الهمزة لزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل — عصام

قوله مكسورة فيما سواه اي زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعده ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن و الكلام على حذف المضافين وهذا مراد الشارح رحمه الله وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لا يخفى — سيالكوتي

قوله وان كان رباعيا عطف على قوله وليس برباعي بحسب المعنى اي فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا — عبد الحكيم

قوله لارتفاع موجب آه وتحقق مقتضى وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف عد فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسر لعدم مقتضى الرد واما نحو اكرم فانما زيدت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم اعتداد المص له — سيالكوتي

قوله في المتكلم الواحد فانه لم يجئ على صورة امر المخاطب المعلوم واسلوبه لم يعتبر الاطراد فيه اي في امر المخاطب في حذف الهمزة بخلاف امر الغائب معلوما او مجهولا فافهم ولا تغفل — فاضل امير

قوله يعني ان الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد للابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزاد لافادة معنى زائد على

اليا، الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة و
القراء بالإشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال
بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم
والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف (و) جاء
(الواو) ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها (ومثله) اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد
باب الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو (اختير وانقيد)
فى تجئ اللغات الثلث فيه اذ خير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت (دون استخير
واقيم) اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ
اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما
ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة
واحدة (وان كان) اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
(مضارعا ضم اوله) وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج
ويدحرج (وفتح ما قبل آخره) لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة (ومعتل العين
المبنى للمفعول (ينقلب) العين فيه (الفا) ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار
وينقاد ويستعار ويستقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما (المتعدى

حاشية بين السطور:

جانب – بين – شئ – بعد امالة الكسرة الى الضمة – اى بعد الضمة – اى ميلا قليلا الى حد يكون وا و اخالصا – نحو قيل وبيع كذا فى سيئ وجيئ وحيل فى القراءة المتواترة – اى فى باب معتل العين – اى الاشمام – انت – اى قول البعض – اى كقول البعض الاول – اى المقصود – اى الاشعار – اى كقول هذا البعض – كالاشمام – ومثله – عطف على جملة معتل العين – بيان لمعتل العين – من الانفعال – اشارة الى وجه المماثلة – مبتدء – اى فى اختير وانقيد – من الافتعال – خبره – استخير – اى كل واحد منهما – ولا – دليل لمقدر وانما لم يكونا مثلهما – اى القاعدة – فى استخير – فى اقوم – صفة الياء والواو – اى حركة الواو والياء – كما فى اقيم – اى الى ما قبلهما – اى عين الفعل الواوى – سكون الياء فقط – لموافقة الماضى فى عدم – خبر كان – جزاء الشرط – اى بسبب حرف المضارعة فى اوله – علة فتح – عطف على ضم – تفسير لمرجع الضمير – حال من فاعل ينقلب – الشيئان – اشارة الى حذف عائد من الخبر الى المبتدء – كما فى يقام – كما فى ينقاد

الحواشى:

يعنى اذا كانت ما قبلها فتحة تقلب الفا وان كانت كسرة استراحت فى حالها وان كانت ضمة اضطربت حالها منه

يعنى من غير امالة فى الفاء لان الياء بدون مساة عن ضمهم الشفتين

يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ماضى معتل العين تحرير

لانه قلب الياء واوا لمناسبة حركة ما قبلها وهذا القلب قليل لكون الواو اثقل من الياء ومن هنا القلب قول الشاعر ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بيع فاشتريت

اى فى وقوع الضمة على الفاء ووقوع بعدها على الواو والياء خبيصى

اى ما ذكره الرضى من معنى الاشمام فاضل امير

فجاز فيه ما جاز فى مثل قيل وبيع وجبه

علة لمقدر لا تجيء اللغات الثلاث فيها اذ ليس فيها الثلاث محرم

ولا يجئ الاشمام والواو فيهما لعدم كون ما قبلهما مضموما فى الاصل كما فى اختير وانقاد ايوبى

معطوف على جملة ان كان ماضيا الى آخره محرب

لما فرغ من بيان الماضى المجهول شرع فى بيان حكم مضارعه فقال وان كان آه تكملة

اى النحاة والقراء فانه لا رواية عند القراء بل الى القراءة ايوبى

والجملة خبر المبتدء بتقدير العائد الى المبتدء اى فيه وبهذا اشار الشارح بتقدير فيه محرره

قوله لتحركهما علة لمقدر وانما ينقلب لعين الفاء فى المذكورات محرره

قوله حقيقة كما فى ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة او حكما اى بعد النقل كما فى يقام فانه كانت فى الاصل متحركا واما انفتاح ما قبلها فهو حقيقة لا غير وجيه الدين

قوله المتعدى وغير المتعدى هذان قيدان للشيء الفعلى لا قسمان فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن من معنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فقول المصدر المتعدى ما يشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدى من الفعل عصام

اى فالفعل اما متعدا وغير متعدد محرر

فعلى المتعدى

قوله المتعدى وغير المتعدى التعدى فى اللغة التجاوز وفى الاصطلاح تجاوز الفعل من فاعله الى المفعول به فان تجاوز الى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعديا شرح التسهيل

حاشية منها اما ميلت الياء نحو الواو لان الياء تابعة

منصوب على الحالية او على الظرفية تحرره

وغير المتعدّي فالمتعدّي من الفعل (ما يتوقف فهمه على متعلق) أي مرغير
الفاعل يُسمّى الفعل ، (وتوقف فهمهم عليه) فإن كل فعل لا بد له من فاعل ، فهو
موقوف على فهم ما يكون منه الفعل إلى الفاعل بطريق السند ، وإلا كان قاصرا
هذا هو المراد من توقف فهم المتعدي على متعلقه ، وإلا فالمتعدي في الاصطلاح
متعلق غير الفاعل ، فالمراد من توقف فهمه عليه توقف فهم نسبته إلى غير الفاعل
موقوف على فهم ما يكون منه الفعل إلى الفاعل ، فإن ضربت موقوف على فهم الضرب
لا يمكن تعقله إلا بتعقل الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل ، وهيئة المفعول
فإن فهم الفعل لا يتقيد بزمانه الخاص ممكن ، (وغير المتعدي بخلافه) أي بخلاف
المتعدي ، يعني لا يتوقف فهمهم على فهم مرغير الفاعل (كقعد) فإنه وإن كان يتعلق
بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمهم مع التعقل مرتبط
التعلقات جائز ، وغير المتعدي بصيغ متعددة أبدا بالهمزة نحو أذهبت زيدا وبتضعيف
العين نحو فرّحت زيدا ، وبالمفاعلة نحو ماشيته ، وبين الاستفعال نحو
استخرجته ، أو بحرف الجر نحو ذهبت بزيد ، (والمتعدي يكون ، متعديا لـ (إلى)
مفعول (واحد نحو ضرب) وهذا في الكلام كثير ، (و) لـ (إلى (اثنين) ثانيهما
غير الأول لا كالأول بل هو الثاني ، أيهما عين الأول فيما صدق عليه (نحو علم
و (لـ) مفاعيل (ثلثة كأعلم وأرى) بمعنى أعرف وهما أصلان في هذا القسم
فإنهما كانا بلا همزة ، فلما دخلا همزة صيّرتهما إلى مفعولين بعد ما كانا لواحد

تمثيل للتقسيم في الاصطلاح وغير الفاعل هو المفعول به ، وإنما لم يقل
ما يتعلق ظاهرا وقيد التوقف بالإشارة إلى أن المراد من
ما يصدق عليه غير داخل في مفهومه غير مرتبط لفظيا

قوله وإن كان التعلق فقد دل على عبارته سيأتي هذه العبارة إن
المتعلق اسم الفاعل هو المفعول فالمتعلق لهو المتعلق
اسم المفعول بالحذف والإيصال فافهم في التعريف
اسم مفعوله لأن بطلان المتعلق من الجانبين فكان أدل
الفعل متعلق بالمفعول لأنه إيصال متعلق بفاعل
بيان لتعلق الفعل ، حيث التعلق الذي هو المتعلق

علامة المتعدّي أن يكون معنى مضروب بيده وكذا
برجله وبعصا بعينه وسمع بأذنه وتكلم بلسانه أو
كما مر كذلك وشرط وقت كعلم وظن تحقيقي

والمراد بالمدة الزمانية لا متناع تعلقهما شيئين في
زمان واحد بأن لا يمكن فعل مثل ضرب الأمير بفعل
المضروبية لعمرو إلا في زمان لما أن النسبة ماخوذة في
مفهومه ، وتمام النسبة متأخرة عن تمام الطرفين
زمانا ، أن كان الفعل لا يوجد بدون هذه الأمور

وعلامة اللازم ما كان فعل جميع البدن كقام وذهب
وشبههما وما كان من فعل مخصوص العين أو من
فعل مخصوصه مع العين

قوله وهيئة الفاعل قد تحقق المفعول بين الحالة
التي المفعول والحالة التي المتكلم إذ هو من التعدي والمعول الفعل
المقام فإن اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل
والمفعول فافهم تحقيق

قوله وغير المتعدّي وما قبل إن المتعدّي يصير لازما بسبب
الأفعال وتارة اللازم يتعدى بالهمزة إذ معنى التعدي وصول الفعل
إلى المفعول وعدم التجاوز اقتطاعا عنه فلا يدري من الأشتراك
والمجاز وليس كذلك فليس كذلك لأن باب الإفعال
والتفعيل منشأ التأثر والقبول والمطاوعة

Ali Gum-Taz

فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك هو كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا
أي ذكر المفعولين
وتصدير المبتدأ والخبر غير قليل أي المفعولين معا بخلاف ما اذا اسم واحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كمن ضرب في بعض
أي اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة عراقلة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء للمتوسط مرتبته بين القسمين الآخرين
هو أي المفعول الاول المحذوف
قوله تعالى هو خيرا لهم فزيد تعليم الله هو المفعول الاول وما بعده الثاني
فكما يقول القاعل لا يختار عاقل ان لا يتأمل المعاني وحتى ينال الاصابة اهـ
تعلما جائز بين فحذ وجاز بين الذي هو المفعول الثاني بخلاف ما اعطيت
أي في باب اعطيت أي احد المفعولين
فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا بقي ان يقال لم تعطى الثاني بغير ضرر
ذكر المعطى له ومعطى الفقير من غير ذكر المعطى وقد يحذف الثاني فقط
يعطى ويكسو اذ ليس فائدة من ذكر المفعولين بخلاف مفعولي ظننت
علت فانك لا تحذف فيهما شيئا منهما فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ
من المعلوم ان الانسان لا يعلم نفسه علما وظن نفسه ما لم يقم قرينة على ذلك
أي المصنف
فيصح فيها ما صح في ظننت من تجويز عدم احدهما فقط ومنها أي من خصائص ما يعلق
(حوازا للغاء) اي ابطال عملها (اذا توسطت) بين معمولية بغير زيد
طننت قائم (او تأخرت) عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء حال التوسط

(و) فِي (النَّفْيِ) الدَّاخِلِ عَلَى مَعْمُولِهَا (و) فِي (الكَلَامِ) أَيِ الكَلَامِ الإِيجَابِيِّ

المُدَاخَلَةِ عَلَى مَعْمُولِهَا (مِثْلُ مَا زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) مِثَالُ التَّعْلِيقِ بِالاِسْتِفْهَامِ

وَتَرْكُهُ مِثَالُ أَخَوَيْ بِالْقَائِمَةِ فَمِثَالُ النَّفْيِ عَلَى مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَمِثَالُ الكَلَامِ عَلَى

زِيَادَةِ مُتَعَلَّقٍ وَأَمَّا تَعَلُّقُ قَبْلَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَا بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَمَعَ فِي مَصْدَرِ الْفِعْلِ وَمَعَ

فَاقْتَضَتْ بَقَاءَ صُورَةِ الْجُمْلَةِ وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ وَضَعَ فَرْعِيًّا بِنَصْبِ جُزْأَيْهَا فَوَجَبَ

التَّوَافُقُ إِعْرَابًا وَاخْتَصَّ اللَّفْظُ وَالْآخَرُ مَعْنًى فَجَازَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى فَلِهَذَا جَازَ

وَلَامُ الِابْتِدَاءِ وَمَيَّزَتِ الْمَعْنَى وَعَيَّنَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالَ وَالتَّعْلِيقَ مَا أُخِذَ مِنْهُمْ

امْرَأَةٌ مُعَلَّقَةٌ أَيْ مَفْقُودَةُ الزَّوْجِ تَكُونُ كَالشَّيْءِ الْمُعَلَّقِ لَا مَعَ الزَّوْجِ لِفَقْدِهِ وَلَا

بِالزَّوْجِ لِتَعَذُّرِ وُجُودِهِ فَلَا تَقْدِيرَ عَلَى التَّزَوُّجِ فَأَنْجَعُ الْمُعَلَّقِ مَرْبُوعٌ مِنَ الْعَمَلِ

لِحِفْظِ عَامِلِهِ عَنِ التَّقْدِيرِ لِأَنَّ مَعْنَى عَلِمَ زَيْدٌ قَائِمٌ عَلِمَ قِيَامَ زَيْدٍ كَمَا كَانَ

كَذَلِكَ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْجَرِّ بِمِنْ وَمِنْهُ جَازَ عَطْفُ جُمْلَةِ الْمَنْصُوبِ جَرَّاهَا

عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُعَلِّقَةِ نَحْوَ عَلِمَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَبَكْرًا قَاعِدٌ فَرْقٌ بَيْنَ الْإِلْغَاءِ

وَالتَّعْلِيقِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْإِلْغَاءَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ وَالتَّعْلِيقُ وَاجِبٌ وَ

الثَّانِي أَنَّ الْإِلْغَاءَ إِهْمَالٌ لِلْعَرَبِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَالتَّعْلِيقُ إِبْطَالُ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ

لَا فِي الْمَعْنَى (وَمِنْهَا) أَيْ وَمِنْ خَصَائِصِهَا نُصِبَ اثْنَانِ بِالْقُلُوبِ (أَوْ تَنْصِبُ زَيْدًا وَعَمْرًا

أَيْ فَاعِلُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ (وَمَفْعُولَاهَا صَيَّرَ) مُتَعَلِّقٌ بِـ (أَشْيَخَ وَأَخَاهُ) وَ

قُلْنَا مُتَعَلِّقَيْنِ لِأَنَّ ذَاكَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَعَلِّقًا لَمْ يَجُزْ حَوَازُ اجْتِمَاعِهِمَا بِعَمَلٍ

دون آخر نحو رأيته ظنّي مثل عَلِمْتُهُ مطلقا) وعَلِمْتُكَ مطلقا ولا
يجوز ذلك في باقي الافعال فلا يقال ضربتني وشتمني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وفي الباقي لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
واصل المؤثران يغاير المتأثر فان اتحدا معنى وتغايرا لفظا فضمير هما ضميرا
معنى تغايرهما لفظا فقد الامكان فمن ثمه قالوا مررت بي فصيح ولم يقولوا ضربتني
فان الفاعل والمفعول به ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتحادهما من جهة كون
كل واحد منهما ضميرا متصلا مجازا في ضربت نفسي فان النفس ضمير متصل
كل واحد منهما ضميرا متصلا مجازا في ضربت نفسي فان النفس ضمير متصل
ضمير المتكلم وإن كانا متغايرين بقدر الامكان لاتحادهما في انه ضمير الغائب
والمفعول فيه متغايران بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول
فيها ليس المفعول الاول في الحقيقة بل مفعول الجملة جاز اقترانهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وانما اجري مجرى فاعل القلب فيه
وغلبتني لانها نقيضها وجرى على اعلى التقديرين على التخيير وكذلك
اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية مجازا في هما يجوز فيهما ما يجوز
فاعلها ومفعولها تغييرا لما يجوز فيهما ما يجوز فيهما من كونه
ذريته (ومن عَنَى بمعنى قارة وأما مي : وكقولك تعالى الله اعلم خيرا
(ونعلمها) اي نعلم افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت
(ضعفي الحس) قريب من معناها الاول وهما الظن والتخيل بخلاف
دون آخر نحو رأيته ظنّي مثل عَلِمْتُهُ مطلقا) وعَلِمْتُكَ مطلقا ولا
يجوز ذلك في باقي الافعال فلا يقال ضربتني وشتمني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وفي الباقي لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
واصل المؤثران يغاير المتأثر فان اتحدا معنى وتغايرا لفظا فضمير هما ضميرا
معنى تغايرهما لفظا فقد الامكان فمن ثمه قالوا مررت بي فصيح ولم يقولوا ضربتني
فان الفاعل والمفعول به ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتحادهما من جهة كون
كل واحد منهما ضميرا متصلا مجازا في ضربت نفسي فان النفس ضمير متصل
ضمير المتكلم وإن كانا متغايرين بقدر الامكان لاتحادهما في انه ضمير الغائب
والمفعول فيه متغايران بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول
فيها ليس المفعول الاول في الحقيقة بل مفعول الجملة جاز اقترانهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وانما اجري مجرى فاعل القلب فيه
وغلبتني لانها نقيضها وجرى على اعلى التقديرين على التخيير وكذلك
اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية مجازا في هما يجوز فيهما ما يجوز
فاعلها ومفعولها تغييرا لما يجوز فيهما ما يجوز فيهما من كونه
ذريته (ومن عَنَى بمعنى قارة وأما مي : وكقولك تعالى الله اعلم خيرا
(ونعلمها) اي نعلم افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت
(ضعفي الحس) قريب من معناها الاول وهما الظن والتخيل بخلاف

عن خلو الافعال التامة لانها موضوعة لصيغة وتقرير القاعل عليها كما مر والصيغة
والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير للذكور
عمدة للموضوع له في الافعال الناقصة لانها انما جعلت لاشتمالها على معان ثلاثة
على ذلك التقرير كالزمان في الكون والانتقال والتلوم والاستمرار ونحو ذلك
جعل الموضوع له مركبا من ثلاثة اشياء التقرير فقيل صار شيئا موضوعا لتقرير
القاعل على صفة على وجه الاشعار بانه في زمان الماضي وكذا كل فعل سلمها فاشعر
ان كل جزئي من جزئيات تلك الصيغة له وللصيغة خارجة عنه
فرح الافعال الناقصة منها ولا يجعلان يحتمل اللام في نحو لتقرير القاعل بالغرض
لاصل الوضع والاشارة الى الغرض من وضع افعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفات فخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها نفس التقرير
فلا كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يصلح للقيد
زائدا لاخراج الافعال التامة امسلا (وهي) اي الافعال الناقصة (كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح) وما زال
وما انفك وما فتئ) باظرة وفي الباء (وما برح وما دام) وليس (ولا يكون
سبوقة منها سوى كان وصار وما دام وليس قالوا وما كان يجوز من الفعل
بها لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد نصر كثير من الفضلاء انها
معنى التاقصة كقوله تعالى وكان الله سميعا عزيزا اي صيرت عزيزة تامة وكل زيد عالما

Marginal Ottoman boilerplate

اى صار زيد عالما كاملا (وقد جاء) فى قولهم (ما جاءت حاجتك) ناقصة
ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه
او استفهامية والضمير فى ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى
من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك (و) جاء ايضا قعدت
ناقصة فى قولهم ارهف شفرته (حتى قعدت) اى صارت الشفرة (كأنها حربة) اى
رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذى استعملهما العرب فيه
خلافا للفراء (تدخل) هذه الافعال وما كان نحوهن (على الجملة الاسمية) المركبة
من المبتدأ والخبر (لاعطاء الخبر) اى لاجل اعطائها الخبر (حكم معناها)
اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثلا صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال
وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر وهو غنى
اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه (فترفع) هذه الافعال الجزء (الاول)
لكونه فاعلا (وتنصب) الجزء (الثانى) لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل
عليه (مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة) كائنة (لثبوت خبرها) لاسمها
ثبوتا (ماضيا) اى كائنا فى الزمان الماضى (دائما) من غير دلالة على عدم سابق
وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا (او منقطعا) نحو كان زيد غنيا فافتقر

قوله ومعناه اية حاجة آه والاستفهام انكارى اى لم تصر حاجة من الحاجات متصفة بوصف كونها حاجتك وروى برفع حاجتك فخبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام عبد الحكيم

قوله ارهف شفرته والارهاف التحديد من الحدة الشفرة بفتح الشين او ضمها السكين العظيم يقال فلان حدد سكينه حتى صارت تلك السكينة مشبهة بالرمح القصير وحتى ابتدائية زينى زاده وغيره

قوله كأنها حربة فى موضع النصب خبر قعدت واصل التركيب وجاء لفظ فى قول الاعرابى ارهف شفرته حتى قعدت حربة ثم اقتصر على هذا افصاح

ولهذا انفهم من كلام المص كون قعدت وجاء مستعملين ناقصا فى هذين التركيبين فقط وان المص ذهب الى مذهب قال انه لا يتجاوز اشار الى المذهبين فقال قال الاندلسى آه محرم

قوله لا يتجاوز جاء وقعد ولهذا جاء المص بالتركيبين اللذين هما وقعا فيهما لكنه قال المص فى بعض تصانيفه الحق فى جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل فى ضبطه مواضع استعمال قعد اذ يكون الخبر كأنه هذا عصام

قوله وما كان نحوهن اشارة الى عموم هذا الحكم يعنى الافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلها فى كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل عبد الله

احترازعن المركبة من المبتدأ والفاعل نحو اقائم زيد وما قائم زيد عصام

كا يعطى الخبر حكم معناها يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا يجعل الغنا منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا حقائق

قوله لكونه فاعلا اى فاعلا اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظى ولذا لم يعد المصنف اسمها فى المرفوعات على حدة سيالكوتى

هذا التركيب وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الرضى فى جاءت تلك املاء والجملة خبر المبتدأ وان ضمير كانت باعتبار الذى هو الام وكذا بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ او فى محمد زاده توجيه آخر فارجع اليه

وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها فان من فى من كانت استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتدأ

حاجتك اى لم تجد نافعا فيما كنا نريد عصام

حين ارسل اليهم على رضى الله عنه ابن عباس اى ما جاءت تعنت قوله من الغزارة وهو الغفلة فان التركيب حدث من الخوارج

ما تحتاج اليه

تقدم من الغزارة ونحوها وما نافية اى لم تكن هذه على قدر

قوله جاءت ناقصة بمعنى كانت وضميرها اسمها يعود على ما افصاح

فى تعطيل تلبيس ابن الجوزى

البيت يجى ابن عباس الى الخوارج رسولا من على كرم الله وجهه مبين ابن زاده

ورد هم عن الخوارج

حين جاءهم رسولا من قبل على رضى الله عنه لدفع شبهتهم فاصل هذه

وهو اول ما قال الخوارج لابن عباس رضى الله عنه

بمعنى تقرير شئ على صفة

اى لفظ جاء يجئ فى كلام العرب امير

يعنى كان ان الفعل بدون الافعال لا يتم معناه بدون هذه المتعدى به لا يتم معنا هذه الافعال حكيم المفعول به وبدون اخبارها

فعل ان كان تفصيل لبيان المعانى التى يتميز بها بعض هذه الافعال عن بعض بعد ذكر القدر المشترك بينها المميز بها اخوها سيالكوتى

ظرف مستقر منصوب المحل صفة ناقصة او حال من المستكن فى تكون فيها ضمير الشان عليه كما اختاره المص لنصح عطف قوله وتكون

قوله كائنة لثبوت خبر بعد خبر لتكون مصرح الاقسام الثلثة احدها ما كان هذا التقسيم لكان الناقصة خبرها الفاعلها

ماضيا والثانى بمعنى صار والثالث هو لثبوت ما فيه ضمير الشان

ويعطف الاحال الاقسام الثلثة على الاخر وقال البعض كان

المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعله ذلك الضمير اى وقعت القصة

فى الشان لا مبتدأ بالجملة الاولى لانه لم يثبت فى كلام العرب غريب

جعل قوله ماضيا فاعمال وفى الاصل وجيه الدين

قوله من غير دلالة المصدر محذوف ليصح كون دائما او منقطعا مفعول

معنى ان الفعل اى دائما ماضيا من عدم دلالة

كان بل ناش من عدم الدلالة حكيم

(وبمعنى صار) عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيمه كقول الشاعر ÷ بتيهاء قفر والمطى كانها ÷ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ÷ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا (ويكون فيها ضمير الشان) هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله ÷ اذا مت كان الناس صنفان شامت ÷ وآخر مثن بالذى كنت اصنع ÷ (وتكون تامة) عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب (بمعنى ثبت) ووقع كقولهم كان الله ولم يكن معه شئ و كقولهم كائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون (و) تكون (زائدة) وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها (وصار للانتقال) اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول قال الله تعالى فارتد بصيرا

اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا وقت كونها فراخا وليس كذلك ايوبى

ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخية لا تثبت على البيض محرم

لا حال البيوضة ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها ولا تامة بان يكون فراخا حالا لانها تقتضى اجتماع البيوضة والفراخة سيالكوتى

فى الحال او فى الاستقبال بالانتقال من صفة الى صفة اخرى امير

والقرينة قوله صنفان ماخوذ بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء تكملة

والمثنى اسم فاعل من اثنى عليه بالخير وهو من يمدح الناس وجيه

والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح بموتى ونوع يحزن ويثنى بالذى كنت اصنعه فى حياتى وجيه

قوله ووقع زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق اعنى الحدوث وقال القاضى فى تفسير قوله اذا وقعت الواقعة اى حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من قدر الله تعالى ذلك عليه يقدره قدرا بمعنى قدره عليه تقديرا واورد الامثلة الثلثة اشارة الى مجيئها تامة بمتصرفاتها حكيم

قوله وكقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن فى موقع الايجاد بمعنى ثبت و فى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون فى الجميع ناقصة ويكون فى مقام الايجاد وايضا بمعنى كن موجودا عصام

قوله وكقوله اعاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن احدث فيحدث سواء كان حدوثه فى نفسه او فى محله لان خطاب كن تابع للارادة كما تدل عليه الآية وهى صفة تخصص وقوع المقدورات فى وقت دون وقت وليس معناه كن كذا كما توهم سيالكوتى

وقال الشاعر ان العداوة تسبح مؤونة ٭ فيالك من مستن وقال ٭ فيالك من ليل كأن نجومه

واصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون الجملة بها وفاتها) المدلول عليها

بواو هالا يصورها مثل صبح زيد قائما وامسى يذم وقائما وضحى يزيد حرثا

فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح

وعليها القياس المثالان الاخيران (وقد يكون (بمعنى صار) نحو اصبح امر او

مسا واضحى غنيا اى صار وليس المراد اتصافه نهارا في الصباح او المساء او

الضحى على هذه الصيغة (وتكون تامة) بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح

زيد اذا دخل في الصباح (وقليل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتها) فاذا

قلت ظل زيد باكيا او ضحك زيد في جميع نهاره وقاتا كان زيد ساترا

في جميع هذا الوقت بخلاف ما تقدم

فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله (وبمعنى نهار) نحو ظل زيد عنيا وبات عمرو

فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت عكاظ تدوث

بيتا قليلا لكن لما كان جميع ما تين في غاية القلة جعلت في حكم العدم ولذلك

لم يذكر لها ثانيا تين وفصيلها عن الافعال الثلثة الباقية وامر وفعل وعاد

ولاح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في ذلك

اشراوعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا

مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل وما تنفك المسبوق بكرهذه

الافعال الاربعة من الباب في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال

فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المشعر بالحصول في وقت الصبح وفي الزمان الماضي

يعني ان سرور زيد مقارن بوقت المساء في امسى

واما حزن زيد مقارن بوقت الضحى في اضحى

كقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا اى صرتم لان

خصوصية الاخوة في وقت الصباح ليست المرادة

وقولها الاشم ضمنا كانهم ورقوجف فالذي صيره العصا

فالذي يرجفها الى اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار

لا يكون المراد منها الا صاراه

وتمته فوله تعالى فيصبحوا الله حين يمسون وحين تصبحون

وقولنا الآخر اضحى يشيبها والمعنى دخل المشيب في وقت

الضحى موضح

اما الفائدة المذكورة في شرح التسهيل وتكون للثلاثة

اولها بمعنى اقام في الاوقات المذكور تحريره

وقد تضارع ظل يظل بفتح العين فظلا وظلوا بمعنى كان

في جميع النهار كما ذكرنا

كقوله تعالى ظلوا وجهه مسودا اى صاروا ليس المراد

السواد من النهار بل دام فاقبلوا والنهار وكقول شاعر

فظلت اعنافهم لها خاضعين اى صارت وانه

لا يتحصل بزمان ودون زمان تحقيق

قال ابن مالك يقال بات الغلام وبات بالقوم واذا زال

عنهم ليلا ليستمر متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره

تكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى

دام وطال وناقصة بمعناهم ويجيء قام نهارا

قوله وبمعنى صار يجيء اعن الزمان المدلول عليه بالمادة قال

تعالى ظل وجهه مسودا في الرضى يجيء بات بمعنى صار نحو

نظر فال الاندلسي جاء في الحديث بات يحمى صار ويجيء

قوله عليه السلام واذا استفظها حكم من نومه

وكأنّ الوجه في ذلك انها من المبهمات وقد قال بذكر صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آس دعاء وعداء راح فاسقطها عن البيان اشارة الى عدم الاعتداد
بها لانها من الملغيات (وما زال) من نزال لا من زال زوالا فانه تامة (وما
انفك) اي ما انفصل (وما فتئ) اي ما قطع (وما برح) بمعنى من برح اي زال ومنه البراح للبلدة الخالية (وما
بمعناه (وما انفك) اي ما انفصل (لا يستعمل) اي خبرتلك الافعال
(الا فعلا) فيراعى اسمها فاعلا تنبيها على انها ليست جوامد بل لتقرير مضمون
خبرها فتم بها جملة من المنصوبات (ما يقال) اي تقول فاعلم انها ايضا تقرر وقوف
(زيد على حالة) اي الوقف
(بمكان) بقلة عادة فمعنى ما زال زيد امر استمرار ما مادته من زمان قابليته و
صلاحيته للاضافة اذ لا يتأتى اضافة الشيء ما لم يوجد في معانيه الاضافة
فاذا دخلت دوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
(واذا ريد بها استمرار الثبوت (اتى بدخول دوات النفي عليها) فتقول ما هو ظاهر ولا ينفك
كقوله تعالى لا تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ ذاكرا ولا تدخل دوات النفي عليها
الا بلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها (ومادام توقيتي) اي يفيد
(اعتبار ثبوت خبرها لها فاعلا) بأن جعلت تلك الله ظرف زمان لهذا الذي لفظة
(ما) مصدرية (في موضع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدر بزمان قبل المصادر كزيد
(قدر الزمان الذي في قولك آتيك) من حصول كلام صبيحة ثالثة تامة والى هذا اشار بقوله

(ومن ثم) اى ومن اجل ان لتوقيت امر مبدد فى ثبوت خبره للفاعل ما (احتاج
الآن) اى وجد احتاج الآن (الى) وجود (كلام) مستقل بالافادة (الآن) مع اسمه وخبره (ظرف) وهو
الظرف فى مثل غير مستقل بالافادة مثل الجلوس (يا دائم) اى يا من (زيد جالسا) فى مجلس
مدة دوام جلوس زيد فيها دوام (لم يتضح) ما دام (بالجلوس) فى مجلس فلم يحصل من المجموع
كلام لانه قائمة بحلول الافعال المجددة بحرفى فيها مع اسمائها و
اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة لوجود كلام وراءها (والبيت الثانى
مصنوع لاجلها حالا) اى زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن وهذا هو مذهب
الجمهور (وقيل) هى فى مضمون الجملة (مطلقا) وبذلك يفيد تارة زمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة زمان الماضى كما تقول ليس عمرو قائما امس
مشيرة تارة لزمان الاستقبال كما تقول ليس عمرو قائما غدا او اليوم وتارة لهم
وهذا منهج سيبويه (ويجوز تقديم اخبارها) اى اخبار الافعال الناقصة
(كلها على اسمائها) وليس هذا بالتقديم المصطلح عليه بالرفع فيما مر بل فصل
فان اريد بجواز التقديم فى الضرورة عن ثبوتى وجوده وغدمه فينبغى ان
يقيد بمثل قولنا ما لم يؤد تقديمها الى ما يقتضى تقديمها عليها حكم كان مثلا او
تأخيرها عنها حكم ما سوف يجىء وان اريد به فى الضرورة عن جواز العدم
فظاهر فينبغى ان يقيد بمثل قولنا الا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز لان كون
واجبا كما ان المذكور (وهى) اى الافعال الناقصة (فى تقديمها) اى تقديم اخبارها

(عليها) اى على تلك الافعال واقعة (على ثلثة اقسام قسم يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو من كان الى راح) وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها (وقسم لا يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو) اى هذا القسم (ما فى اوله) كلمة (ما) نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم اختلافا ثابتا (لابن كيسان) بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكأنه لا مخالفة منهم (و) ذلك الخلاف منه (فى غير ما دام) لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى (وقسم مختلف فيه) ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا (وهو) اى القسم المختلف فيه كلمة (ليس) فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى لانه يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

قوله لانها للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل
قوله فكأنه لا مخالفة منهم ولا يتحقق التخالف المقتضى للمشاركة فى اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثانى فى القسم الثالث محشى

وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصنارة تغير المعنى والحق انه اعتبر نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبر النفى كان النفى الذى هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفى الى الفعل اولا ثم اعتبر بعد الصيرورة مثبتا نسبة الى الجملة لم تكن الجملة معمولة النفى فيجوز التقديم والظاهر هو الثانى لان صيرورته ناقص محاسبه

قوله فان الافتعال دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم فكأنه اجاب عنه بان الافتعال وان لم يدل على الخلاف لكنه دل عليه ههنا اه تكمله

قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانها للمشاركة امرين فى اصل الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا

قوله وسيبويه فى شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضى ذلك على انه يجوز فى الزنى وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فيوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيد فاضرب وبان ينصب يوم بفعل مقدم اى يعرفون يوما او بانه مبتدأ بنى لاضافته الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه سلكوتى
وهو ما لم يكن فى اوله ما مع كونه للنفى

وذلك ان المخالف فى ليس طائفة كثيرة من محققى البصرية بخلاف غير ما دام فان المخالف فيه ابن الانبارى فلم يعتد بالخلاف رحيم الدين

حاصل كلامه ان الدنو الذى اعتقده المتكلم فيكون سببه ومنشأه رجاء المتكلم بحصول الخبر للفاعل وقد يكون جزءه باشعار الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه وقد يكون جزءه بشروع الفاعل فى الخبر فالدنو يشتمل انواعا ثلثة باعتبار رمتة وحصول فى ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثانى مدلول لولا كاد والثالث مدلول طفق فافهم

قوله عسى موضوع لرجاء دنو الخبر ومثل لعسى وذو حصول الخبر ومثل اخذ لدنو الشروع فى الخبر وليس كذلك فان عسى لم يوضع لطمع دنو الخبر بل العلم مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعدة مدة بعيدة بحسب الله لا يدخل فى كلامه لاخذ واما الذى موضوع لدنو الشروع فى الخبر لانه لا شروع فيه صرح بذلك الامام العلامة المحقق كما قالها صاحب المطول اقول القادرية على رجاء كما سمعناه وعلى الاخذ فيه كطفق وحينئذ يتعين لفظ عسى يجب كون انشاء الفاعل بالخبر نوعان الاول طمع الاولى

قوله عسى طمع واشفاق يخرج عن تعريفها قولى القادرية عسى للاشفاق فينبغى ان يقول رجاء او اشفاق لا تقول عسى الاشفاق موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قد يطلق الحقيقة مراد وكيف لا فان القادرية قد يكون بعضها معنى لا يكون باعتباره منها عسى الاولى

قوله قال سيبويه عسى يجمع المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول منصوب مخصص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجىء للاشفاق ايضا واما قوله انه يجب ان يقول المعنى رجاء او اشفاقا فالدليل المقصود منه للمبان بان ضبط الاقسام ولا قسم خارج عن الاقسام الثلثة وان كان المذكور القسم الاول ممنوع آخر سالكوتى

مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيدا اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان معنى الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان تفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا وتفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب (وتقول) على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى

قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت حكيم

وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة

وهذا التوجيه موافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة محرره

شروع الى توجيه آخر الذي يقتضي ان يكون عسى من الافعال التامة ايوبي

قوله تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ ابدا لا في الخبر كذا في الرضي واعتذر بعضهم بانه من باب رجل عدل وصوم فلا يقدر مضاف وجيه

اي في كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذي محرم

فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من معناه الاصلي الذي هو اخبار بالمقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انشات طمعي بهذا اللفظ محرم

والظرف المستقر خبر مقدم

اي طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدي وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم سيالكوتي

قوله في صورة الخبر كما في ما احسن زيدا فان قبل معناه شيء جعل حسن ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب فلم يكن مفعولا فصار في صورة المفعول ومشبها به وجيه الدين

اي مع فعله الذي هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية في التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما في التوجيه الثاني بل هو في محل الرفع تكملة

قوله بدلا مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني وما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذ ان وعلى تضمنها معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذفا الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد عسى

وآخر وهو ان يجعل له لازما عن باب التفاعل نحو عسى وفتح في زيد ما أعسى

الأول كان زيد اسم عسى والذي يرجح خبرها متعلقه عليه والتقدير كان زيد راجيا القيام

عسى بالسكون فيه ضمير زيد والجملة خبره إن يخرج زيد هو أي عسى هذين الاحتمالين

تأنيثها (وقد يجرد ان) عن الفعل المضارع في الاستعمال الأول نحو عسى

الهيا بكا وعسى كاد زيد يخرج لم يكد فيه أن كذلك عسى زيد يخرج لا يكاد فيه أن

هذا هو الصحيح المشهور وأولى يكون فيه ضمير فيكون وارفع فيخرج فرقا بين كاد

وأولى يجيء قليلا دون الاستعمال الثاني فيعرد مشابهة نحو لك عسى أن يخرج زيد

بتجرده كاد يخرج (والثاني) اي ما وضع لدنو الخبر وحصوله كاد تقول

كاد زيد يخرج فخبره عن دنو الخبر لعدم إثباته أثر فيه على الحصول فالفاعل هو المفعول

اسم محصوص كاهم الامور وخبره فعل معنوي ليدل على قرب حصول الخبر من الجاد

باعتبار اسناده مخبريه من غير ان يدل لفظه على الاستقبال المحض او الحال وقد يدخل ان

على خبر كاد تشبيها له بعسى كما تدخل أن على خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم

فكاد من اللئم ان يسجدا وقولك كاد زيد ان يقوما شاذ لان كلا منهما أعطى حكم الآخر

حكم الآخر من وجه فلا يدخل النفي على كاد فهو اي كاد (كالافعال) الجامدة الا انها

في افادة ذات النفي في مضمونها (على القول الاصح) ماضيا كان او مستقبلا

(وقد ينفيه) اي ينفي كاد (بكون) ذات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في

الماضي كقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فان المراد انهم ما فعلوا الذبح البتة

فلا ينافي قوله في موضع آخر فذبحوها لجواز ان يكون ذبحها بعد تعذر الاستفهام

الانكاري التوبيخي الارتجاعي ولو كان الاستفهام حقيقيا لم يجز ذلك

لان نفي الفعل بعد الاستفهام الحقيقي يفيد ثبوته كما مر في محله

وأما في المستقبل فكقوله تعالى لم يكدير اها ولم يقل لم يرها

لان نفي الرجاء أبلغ من نفي الرؤية لان من لا يرجو الشيء لا يطلبه

فنفي الرجاء يستلزم نفي الرؤية من غير عكس

وقد تأتي كاد لمجرد المقاربة فلا تفيد نفيا ولا اثباتا نحو كاد زيد يقوم

وكاد عمرو يخرج ولم يكونا على شرف الخروج والقيام

وأما نحو كاد زيد يقوم ولم يقم فلقرينة

والنحاة يعدونها من أفعال المقاربة

(والمعنى عسى أخرها الذي استحبت فيه وصرت فاقدا فيه يكون ولو في ما مامه فرج وانفراج قريب)

شرح

هذا وما بعد على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو

كان اسم عسى وأن يخرج خبره ويكون اسم عسى

ضمير يدل عليه ما يجوز فالمشابهة منتفية كما مر

في الاستعمال الاول تمام

قول فاعل المعنى من حد سمع إلخ وأما رفيعه الآلام التي

والمصابح ومعناه قارب كما في الاتقاق وأن في

الاشهر وفي عند الاسمى

قول في القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه وفي

الشاح الاشفاء بمكارى جيئي رسيدن

قوله يا شرافه على الحصول اي بالشرافه على الخبر والطاهر

عن حصول الفاعل فان في الصحاح اشرفت عليه اي

اطلعت عليه من فوق وجيه الدين

قوله في الحال استعمل بالحصول في الزمان الحال لشدة قربه

منه لان الاسم المشرح فيه عن ماضي الرضى فاذا كان والاشتقاق

بدليل ثبوت شدة القرب واذا كان في الفعل يدل عليه شدة

في القرب لاعلى نفي الشدة كما ان الجملة الاسمية المثبتة

تدل على دوام المعنى لا على نفي دوامه فانتفى ما قيل انه

لابظهر الاشراف في قولك تعالى وما كادوا يفعلون وفي

لم يكد يراها بعيد تكلم

فاذا لو كان اصلا لايدل على الحصول والحدوث بل الثبوت

مطلقا ولو كان ماضيا فبعد حمله كاد يدل على قرب

حصول الخبر في الماضي بخلاف ما كان ماضيا وعا

حاشية

قوله لدلالته على الاستقبال اي لدلالة ان على زمان

الاستقبال المذكور في العبارة ولا يناسب ذكره مع كاد

الذي هو لمعنى الاشراف على الحصول وتقريبه سهل

غاية القرب

واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة ۞ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ۞
رسيس الهوى من حب مية يبرح ۞ فانه يدل على زوال الرسيس الهوى ولتسليمهم تخطئتهم
وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره
انقطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد
انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت
آخر واما عن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذي الرمة في تسليمه
تخطئتهم روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة
فغيره فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ
ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها (وقيل يكون
اى النفي الداخل على كاد وما يشتق منه (في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اى كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه (تمسكا) في الدعوى الاولى (بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون) وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه (و) في الدعوى الثانية
(بقول ذي الرمة ۞ اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ۞ حيث اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفي الداخل
على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها

اى شرع في ترميم المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فانا نقر بخطائه وان غيره الى لم اجد فكان لنفيه بكلامه على الصواب — ايوب

يعني المراد بالفعل الواقع خبر الكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو النفي فانه في معنى لم يرها فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الناس من كان في ظلمات عظيمة وبلغت في العظمة مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الكافر يده اى اعظاءه التي هي اقرب مرئياته لم يكد اى لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ما هو ابعد منها فح يكون معناها انه لم يرها وهو منفي ولو كان المراد به الرؤية فهو في ظاهر الفساد — تكملة

وهو شروع في القول الثالث وهو الفرق بين الماضي والمضارع عند ذلك القائل

زاد ههنا لانه لا يصح الحكم على النفي الداخل على كاد انه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كسائر الافعال فان التفصيل لا بد من الاجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او ولا يصح ههنا واختار ما يشتق على قوله ومستقبله اشارة ههنا الى جواز تقديم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وههنا قوله في المستقبل وان كون الماضي مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه مأخوذا منه وان الاصل للكل المصدر — حكيم

وقوله وقد عرفت وجه التمسك وهو المراد اثبات الفعل اى الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها واما الجواب عنه فهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لا من النفي الداخل على كاد وهذا مسلم بناء على ما مر من جواب لابهيئته — وحيد الدين

وهو انه لم يكن نفي كاد للاثبات للزم التناقض بين قوله تعالى فذبحوها وبين قوله تعالى وما كادوا يفعلون — وافيه

اى بمجرد التمسك بالقولين

وهو انتفاء عدم فعلهم الذبح في وقت وثبوت الذبح في وقت فلا يلزم التناقض — وافيه

قوله في الدعوى الثانية لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله اذا مستقبلا وكان من خطأ ذا الرمة رأى انه ماض وكانه غير ذي الرمة اما لغفلته عن تغيير اذا او سهوا اعتراضا من القاصرين — عصام

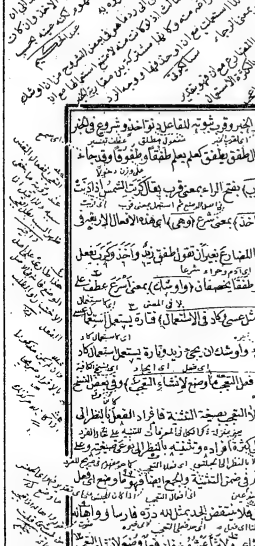

صلة الى اريد بها فعال النجيء لزاده وهي ما الصرة ما قربه ما اخرجه وغيرها فالتعريف يجعل على الجنس الموجود في ضمنها كما ان الناس في انا سحيوان ناطق لما اريد بزيد وعمرو وبكر. فيرجع حمل التعريف على الحيوان الناطق الموجود في ضمنهم وانما لما اريد بفعل النجيء نوعان وهما افعل وافعل من انا التعريف يجعل على الجنس الموجود في ضمنها كما ان انسانا في انسان حيوان ناطق لما اريد بزيد وعمرو وبكر وفي مثل حمل التعريف على الحيوان الناطق الموجود في ضمنهم وآتيه وهو ما يستعمل لانقضاء النجيء وليس بفعل فانا نجيء من غير مخصص قلت لله دره اي غيره

قوله فهو اما وضع يعني فعل وضع يعني ما اعتبر في التسميتين الاخيرتين للمرادات الكوفيين من التثنية او الجمع كما ان المثال هو اما وضع يعني انا لمجرد فلا يغير العلم عن الاصل في التعريف اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يرجع الجواب المذكور الى الجواب الثاني بان يقال ان اناقة التثنية كما ان قولهم بجملها معنا وجملنا في قبيل هذا الباب في وجيد الدين فارجع اليه ان كنت من اهل الدين ابدي وتيره

قوله ولا شك ان ذلك الشكل ليس في اليد وذا بها يقال شلت معروفا وبجميلا والمراد بالمعشر الاصابع وهذا نجيب من حسن الرمي حسام

دليلا لانتفاء من يعني ان كل واحد من قائله الله من شاعر ولا شل فعل وفاعل ومنه آه تحسره

في نفس معهد رهذا الفعل وقائله الله من شاعر ولا مثل عشر ليس كذلك حسام

قوله ولا يخفى ما في قوله الا ان يقال الخ من التكلف وقوله ولا يخفى ما في قوله الا ان يقال الخ من التكلف

قوله ولا يخفى ما في قوله الا ان يقال الخ من التكلف

قوله ولا يخفى ما في قوله الا ان يقال الخ من التكلف

قوله ولا يخفى ما في قوله الا ان يقال الخ من التكلف

اعلم هو لتأكيد النسبة بين شيئين على نحو ما تأتي بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر نحو هو زيد قائم هو عمرو ذاهب وقد يفيد الحصر نحو ما زيد إلا قائم وما عمرو إلا ذاهب وقد يفيد تقوية الحكم نحو إن كان لصديقا وإن كان لأخانا وقد يفيد التأكيد نحو إن هذا لهو القصص الحق وقد يفيد الفصل نحو كنت أنت الظريف وقد يفيد مجموع الأمرين نحو كان زيد هو العالم وقد يفيد مجموع التأكيد والحصر نحو ما كان زيد إلا هو القائم وقد يفيد مجموع التأكيد والفصل نحو كان زيد هو القائم وقد يفيد مجموع الحصر والفصل نحو ما كان زيد إلا هو القائم وقد يفيد مجموع الأمور الثلاثة نحو ما كان زيد إلا هو القائم وقد يفيد مجموع الأمور الثلاثة نحو ما كان زيد إلا هو القائم وقد يفيد مجموع الأمور الثلاثة نحو ما كان زيد إلا هو القائم

(فائدة) الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كأفعال القلوب وإن وقع بين غيرهما فهو ضمير مبتدأ نحو إن كان هو القائم زيد وإن كان هو القائم أخوك وإن كان هو القائم أبوك وإن كان هو القائم أنا وإن كان هو القائم نحن وإن كان هو القائم أنتم وإن كان هو القائم أنتما وإن كان هو القائم هما وإن كان هو القائم هم وإن كان هو القائم هن وإن كان هو القائم أنتن وإن كان هو القائم أنتما وإن كان هو القائم هما وإن كان هو القائم هم وإن كان هو القائم هن

(فائدة) الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كأفعال القلوب وإن وقع بين غيرهما فهو ضمير مبتدأ نحو إن كان هو القائم زيد وإن كان هو القائم أخوك وإن كان هو القائم أبوك وإن كان هو القائم أنا وإن كان هو القائم نحن وإن كان هو القائم أنتم وإن كان هو القائم أنتما وإن كان هو القائم هما وإن كان هو القائم هم وإن كان هو القائم هن وإن كان هو القائم أنتن وإن كان هو القائم أنتما وإن كان هو القائم هما وإن كان هو القائم هم وإن كان هو القائم هن

(فائدة) الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كأفعال القلوب وإن وقع بين غيرهما فهو ضمير مبتدأ نحو إن كان هو القائم زيد وإن كان هو القائم أخوك وإن كان هو القائم أبوك وإن كان هو القائم أنا وإن كان هو القائم نحن وإن كان هو القائم أنتم وإن كان هو القائم أنتما وإن كان هو القائم هما وإن كان هو القائم هم وإن كان هو القائم هن وإن كان هو القائم أنتن وإن كان هو القائم أنتما وإن كان هو القائم هما وإن كان هو القائم هم وإن كان هو القائم هن

(فائدة) الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كأفعال القلوب وإن وقع بين غيرهما فهو ضمير مبتدأ نحو إن كان هو القائم زيد وإن كان هو القائم أخوك وإن كان هو القائم أبوك وإن كان هو القائم أنا وإن كان هو القائم نحن وإن كان هو القائم أنتم وإن كان هو القائم أنتما وإن كان هو القائم هما وإن كان هو القائم هم وإن كان هو القائم هن وإن كان هو القائم أنتن وإن كان هو القائم أنتما وإن كان هو القائم هما وإن كان هو القائم هم وإن كان هو القائم هن

عند الاخفش) لا حَسِّنْ بمعنى صار ذا حُسْنٍ على ان يكون همزة اَفْعَلَ للصيرورة (والباء للتعدية) اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صَيِّرْهُ ذا حُسْنٍ (او) الباء (زائدة) على ان يكون اَحْسِنْ متعديا بنفسه ويكون همزة اَحْسِنْ للتعدية كاخرج (ففيه) اى في الفعل (ضمير) هو فاعله اى اَحْسِنْ انت بزيد او زيدا اى اجعله حُسْنًا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري اذ احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص ❀ افعال المدح والذم) يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب (ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء مدح او ذم) فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء (فمنها نعم وبئس) وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين فهي الاصل والثانية فَعْلٌ باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكأن عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم (وشرطهما) اى شرط نعم وبئس (ان يكون الفاعل معرفا باللام) للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد (او) يكون (مضافا

قوله يعني الافعال المشهورة يعني ليس المراد مفهوم التركيب الاضافي لئلا ينتقض الحد بمثل مدحته وذممته وغيرهما مما لم يوضع للانشاء والظاهر ان يقال فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين ما وضع لانشاء مدح وذم كما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا — وجيه الدين

قوله بهذا اللقب اى بهذا الاسم المشعر بالمدح او الذم بالوضع اللغوي كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علما — سيالكوتي

قوله لانشاء المدح وذلك اذا قلت نعم الرجل فانما ينشأ المدح ويحدث بهذا اللفظ وليس موجودا في الخارج في احد الازمنة — عبد الحكيم

قوله فلم يكن مثل مدحته لان القصد منه الاعلام بمدح موجود في الزمان الماضي يقصد مطابقة هذا الكلام اياه — سيالكوتي

واعلم ان البصريين اتفقوا على ان نعم وبئس فعلان ماضيان وتابعهم الكسائي بدليل لحوق الضمائر كنعموا وبئسوا وتاء التأنيث الساكنة وقال الكوفيون والفراء انهما اسمان لدخول حرف النداء في يا نعم المولى والنداء مختص بالاسم لان المنادى مفعول به ويجاب عنه بان المنادى محذوف فيكون التقدير يا الله نعم المولى فيكون الصواب ما ذهب اليه البصرية — شرح عوامل عتيق

اما اذا لم يقصد بهما المدح والذم فهو كسائر الافعال كما كان في عدم القصد بهما اياهما كسائر الافعال — تصريح

الثالث ورود فاعلها نكرة نحو نعم رجل زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم — س

والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن القاعل في المعنى نحو قام الرجلان وقعد الرجال
الزيدان وقام الرجال الزيدون وبشرت المرأة هندا وبشرت المرأة هند وبشرت المرأة
الهندان وبشرت الرجال المرأة هندا وبشرت المرأة هندا بالكاف للمخاطبة
اسمها الهمزة فلم يجز لحاق علامة التثنية ولا الجمع في قولك ما زيدوا
جوابا وما قام الا زيد وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جميعا مع اولوا الفاعل وغير
من القوم (وهم) مبتدأ (الذين) اي كذبوا (موسى) خبر المبتدأ والجملة مستأنفة
كذبوا او بيان للذين كذبوا فهم منه المخصوص (متعلق) بقديم من الذين
كذبوا او بمحذوف لانه في موضع الحال من القوم او من الذين كذبوا
(منهم) اي من القوم (في الايتان) اي الفاعل المخصوص (متأول) بقديم من الذين
كذبوا او بمحذوف لانه في موضع الحال من القوم او من الذين كذبوا
(وقد يحذف المخصوص) اذا علم (بالقرينة (مثل) قولك (نعم العبد) اي
ابو بكر بقرينة انه ذكر ذلك في قصته (وقولك نعم المذهب) اي يثرب (وساء مثل)
يثرب في افادة الذم والشرط والاحكام (ومنها اي من اضافة المدح والذم
حبذا زيدا) وهو اي حبذا مركب من زكيب الشيء ايرادا ما صار مجموعا ومن ذا
(وفاعله) اي فاعل هذا الفعل (ذا او الشعر) اي حبذا الفاعل او ذا كاهو
عليه في ذينك ولا يجوز ان ذا كان المخصوص من حيث هو هو لانه لم يقم به ما
منه ما علم ما سبق من ان المخصوص من حيث هو هو مشترك بين الامور
الاربعة التي لا تقبر فيقال حبذا الاريدان وحبذا الزيدان وحبذا هندان (ومعه)
اعني مع حبذا المخصوص واعرابه) اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
على الوجوه المذكورين (ويجوز ان يقع قبل المخصوص) اي مخصوص حبذا الواقعة
فاعليته (تمييزا وحال عليه وفي مخصوصه) في الافراد والتثنية والجمع
اعاد مخصوصه (تمييزا وحالا عليه وفي مخصوصه) في الافراد والتثنية والجمع

لصوق او امر بالمجرور بالباء هذه كاترق فمررت بزيد فالباء فيه تفيد لصوق
مرورك بزيد اى مجاوزا بمرورى به (والاستعانة) اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل
عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم (والمصاحبة) نحو اشترى الفرس بسرجه اى مع سرجه
(ويسمى التلابس) اى تلابس المجرور والمتبوع فى الوجود (ايضا) اى كما يسمى مصاحبة
فيسمى ايضا (مقارنة) اى مقارنة المجرور والمتبوع فى الوجود (ومجاوزة) اى مجاوزة
المجرور للمتبوع فى الوجود (وتعدية) اى تعدية الفعل القاصر الى المفعول به (وتسمى
ايضا الباء المتعدية) اى الباء التى تعدى الفعل القاصر الى المفعول به (وتسمى ايضا
باء النقل) لنقلها الفعل القاصر الى المفعول به (وتسمى ايضا باء التعدية) لتعدية
الفعل القاصر الى المفعول به (وتسمى ايضا باء التصيير) لتصيير الفاعل مفعولا به
(وتسمى ايضا باء التضمين) لتضمين الفعل القاصر معنى الفعل المتعدى (وتسمى ايضا
باء التعويض) لتعويضها عن همزة التعدية (وتسمى ايضا باء التوكيد) لتوكيدها
معنى الفعل القاصر (وتسمى ايضا باء الالصاق) لالصاقها معنى الفعل القاصر بالمفعول
به (والالصاق) اى الالصاق الحقيقى (مجاز) اى استعمال اللفظ فى غير ما وضع له
لعلاقة (فى المشاركة) اى لعلاقة المشاركة (فى مطلق الاتصال) اى لعلاقة مطلق
الاتصال (وهو) اى مطلق الاتصال (ان يكون احد الشيئين) اى المتصلين (بحيث لو
مس) اى لو مس احد الشيئين (مس الآخر) اى مس الشيء الآخر (بمسه) اى بمس
الشيء الآخر (ايا) اى اى جزء كان (من اجزائه) اى من اجزاء الشيء الآخر (بالذات)
اى بالذات لا بالعرض (فخرج) بقوله بالذات (نحو الكتاب مسك) اى نحو كتاب
مسك (بالعرض) اى فى عرض المسك (لمجاورته) اى لمجاورة الكتاب المسك (فى
الوعاء) اى فى وعاء المسك (ونحو) اى ونحو خرج (زيد من الدار) اى من دار عمرو
(بالعرض) اى فى عرض خروج زيد من الدار (لمجاورة) اى لمجاورة زيد (الخارج)
اى الخارج من الدار (فى المكان) اى فى مكان الخارج من الدار (ونحو) اى ونحو
مررت (بزيد) اى بمرور متصل بزيد (فالباء فيه) اى فى نحو مررت بزيد (تفيد
الالصاق) اى الالصاق الحقيقى (لان المرور) اى مرور زيد (لا يتصور) اى لا يتحقق
(الا بالمجاورة) اى بمجاورة زيد (بالذات) اى بالذات لا بالعرض (فى جزء من
اجزاء المكان) اى فى جزء من اجزاء المكان الذى يمر فيه زيد (ولا يتصور) اى لا
يتحقق (الالصاق) اى الالصاق الحقيقى (بدونها) اى بدون المجاورة بالذات (بخلاف
نحو خرج زيد من الدار) اى من دار عمرو (فانه) اى فان خروج زيد من الدار
(لا يتصور) اى لا يتحقق (الا بالمجاورة) اى بمجاورة زيد (بالعرض) اى فى عرض
خروج زيد من الدار (لمجاورة) اى لمجاورة زيد (الخارج) اى الخارج من الدار
(فى المكان) اى فى مكان الخارج من الدار (ونحو) اى ونحو مررت (بزيد) اى
بمرور متصل بزيد (فالباء فيه) اى فى نحو مررت بزيد (تفيد الالصاق) اى الالصاق
الحقيقى (لان المرور) اى مرور زيد (لا يتصور) اى لا يتحقق (الا بالمجاورة) اى
بمجاورة زيد (بالذات) اى بالذات لا بالعرض (فى جزء من اجزاء المكان) اى فى
جزء من اجزاء المكان الذى يمر فيه زيد (ولا يتصور) اى لا يتحقق (الالصاق)
اى الالصاق الحقيقى (بدونها) اى بدون المجاورة بالذات (بخلاف نحو خرج زيد
من الدار) اى من دار عمرو (فانه) اى فان خروج زيد من الدار (لا يتصور) اى لا
يتحقق (الا بالمجاورة) اى بمجاورة زيد (بالعرض) اى فى عرض خروج زيد من الدار
(لمجاورة) اى لمجاورة زيد (الخارج) اى الخارج من الدار (فى المكان) اى فى مكان
الخارج من الدار (ونحو) اى ونحو مررت (بزيد) اى بمرور متصل بزيد (فالباء فيه)
اى فى نحو مررت بزيد (تفيد الالصاق) اى الالصاق الحقيقى (لان المرور) اى مرور
زيد (لا يتصور) اى لا يتحقق (الا بالمجاورة) اى بمجاورة زيد (بالذات) اى بالذات
لا بالعرض (فى جزء من اجزاء المكان) اى فى جزء من اجزاء المكان الذى يمر فيه
زيد (ولا يتصور) اى لا يتحقق (الالصاق) اى الالصاق الحقيقى (بدونها) اى بدون
المجاورة بالذات (بخلاف نحو خرج زيد من الدار) اى من دار عمرو (فانه) اى فان
خروج زيد من الدار (لا يتصور) اى لا يتحقق (الا بالمجاورة) اى بمجاورة زيد

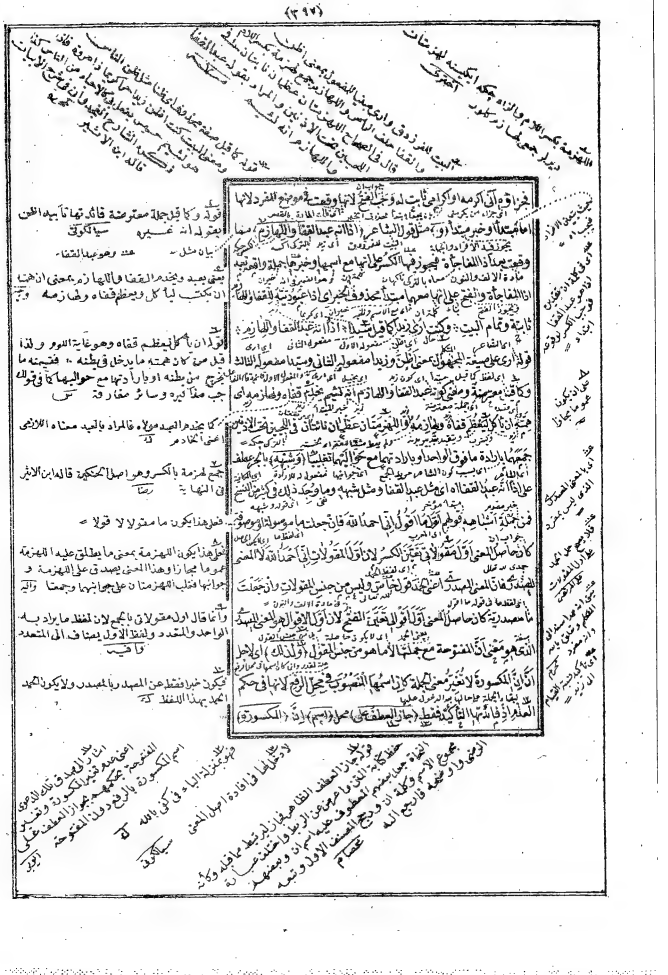

(خلافاً للبدر والكسائي) فإنهما يجوزان في مثل إنَّ زيداً هما ذاهبان التوكيد على محل
اسم إنَّ لا لإعطاء معنى آخر فإن لم يظهر ذلك في بعض صوره فلرجحانه في بعضها بسلامته من
لزوم الوقوع في ما ليس بمراد أو بقلته بالنسبة لما يقابله كما مثلنا لهما فهو كقولهم
فلا يلزم المحذور المذكور (ولكن) في جواز التعطيف على محل اسم (كذلك) أي مثل
أن لا يلابسه معنى آخر غير ما كان يلابسه قبل دخول فإن معناه الاستدراك وهو
لإنبائها أو التمني أو الترجي فلا يجوز ما قام زيد لكن عمرو قائم بالرفع على أنه
بالنصب على أنه معطوف على محل اسم إنَّ لأن محله النصب لأن المعنى ما قام زيد
لكن عمراً قائم فلا يجوز لما مر (أو) لكن (دخلت على جملة) اسمية أو فعلية
(مع المكسورة) التي هي بمعناها (لإفادة التأكيد) لمضمون الجملة (وتقرير
معناها) في ذهن السامع (نحو زيد لكن عمرو قائم) وقد يجتمعان نحو ما قام زيد لكن
عمرو قائم (وقد تزاد) لكن (الواو) على الأكثر (نحو ما قام زيد ولكن عمرو قائم)
وقد تزاد أيضاً الفاء نحو ما قام زيد فلكن عمرو قائم وقد تزاد أيضاً أو نحو ما قام
زيد أو لكن عمرو قائم (وقد تخفف) لكن (بالإسكان) فتهمل (نحو ما قام زيد لكن
عمرو قائم) وقد تخفف بالحذف مع بقاء عملها نحو ما قام زيد لكن عمرو قائم
(وقد تدخل) لكن (على المفرد) فتعطفه على مثله (نحو ما قام زيد لكن عمرو)
وقد تدخل على المفرد بعد الجملة نحو ما قام زيد لكن عمرو ولكن بكر (وقد تدخل
على الجملة بعد المفرد) نحو ما قام زيد لكن عمرو قام أبوه (وقد تدخل) لكن
(على الجملة بعد الجملة) نحو ما قام زيد لكن عمرو قام أبوه ولكن بكر قعد أخوه
(ولا يجوز) العطف على محل اسم إنَّ (قبل مجيء الخبر) لأن المعطوف عليه
حينئذ لم يستكمل ما يطلب (ولا) قبل (تمام الخبر) لأن المعطوف عليه حينئذ
لم يستكمل ما يطلب (ولا) قبل (الفصل بين المعطوف عليه) وهو اسم إنَّ
(والخبر) بأجنبي (على الأصح) لأن الفاصل أجنبي فأشبه ما لو فصل بين
المبتدأ والخبر بأجنبي (ويجوز) العطف على محل اسم إنَّ (بعد مجيء الخبر) لاستكمال
المعطوف عليه ما يطلب (وقبل) مجيء (معمول الخبر) لأن المعطوف عليه حينئذ
قد استكمل ما يطلب (نحو إنَّ زيداً قائم وعمرو) أو إنَّ زيداً قائم وعمراً
(وإنَّ زيداً قائم اليوم وعمرو) أو إنَّ زيداً قائم اليوم وعمراً (وليت زيداً قائم
وعمرو) أو ليت زيداً قائم وعمراً (ولعل زيداً قائم وعمرو) أو لعل زيداً قائم وعمراً
(وكأن زيداً منطلق هو وعمرو) أو كأن زيداً منطلق هو وعمراً (وليت زيداً قائم
وعمرو) أو ليت زيداً قائم وعمراً (ولعل زيداً قائم وعمرو) أو لعل زيداً قائم وعمراً
(وكأن زيداً منطلق هو وعمرو) أو كأن زيداً منطلق هو وعمراً (ويجوز) العطف
على محل اسم إنَّ (بعد مجيء الخبر) وقبل مجيء معمول الخبر (فيما وقع فيه
الاحتمال) لأن المعطوف عليه حينئذ لم يستكمل ما يطلب (نحو إنَّ زيداً قائم
وعمرو) أو إنَّ زيداً قائم وعمراً (وإنَّ زيداً قائم اليوم وعمرو) أو إنَّ زيداً قائم
اليوم وعمراً (وليت زيداً قائم وعمرو) أو ليت زيداً قائم وعمراً (ولعل زيداً قائم
وعمرو) أو لعل زيداً قائم وعمراً (وكأن زيداً منطلق هو وعمرو) أو كأن زيداً
منطلق هو وعمراً (وليت زيداً قائم وعمرو) أو ليت زيداً قائم وعمراً (ولعل زيداً
قائم وعمرو) أو لعل زيداً قائم وعمراً (وكأن زيداً منطلق هو وعمرو) أو كأن
زيداً منطلق هو وعمراً (وليت زيداً قائم وعمرو) أو ليت زيداً قائم وعمراً
(ولعل زيداً قائم وعمرو) أو لعل زيداً قائم وعمراً (وكأن زيداً منطلق هو وعمرو)
أو كأن

عند التخفيف على سبيل الوجوب (في ضميرشان كائن ممتدين والنصب في تقديرهما
مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة بحيث لا تقع المكسورة
بعد تخفيفها في سمت الكلام وإنهم كقولهم لم يك يقوم وإنا لا
المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سمت الكلام ويلزم منه تصيب الظاهر ترجيح
الأضعف على الأقوى وذلك غير جائز فيقدر في ضمير الشان تحقيقا اسم المفتوحة
بعد تخفيفها وأما في الجملة المفسرة لضمير الشان غير المفتقرة عاملة في المبتدأ والخبر
كانت في الأصل مرفوعا لا زال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد
لا تكون والفعل في اللفظ وإن كان ناقصا من الفعل في المقدر لكن دوام الجملة في المقدر
يقاوم العوض في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجح الأضعف على الأقوى
أي المفتوحة (على الجملة الحالية لا تكون مفسرة لضمير الشان (فتطلقا) سواء
كانت ذاهبة أو فعلية أو اخلا تعلم إلى المبتدأ والخبر أو غير داخل أو سدت
إحداهما) أي إحدى المفتوحة المخففة (أو غيرت) أي في ضمير الشان زلة كقد تكر
بمعنى أهل الفخر إحداهما في الضمير والستة نحو قولهم أظن أنك ذاهب وأحسب
أنه ذاهبة وهو رواية شاذة غير معروفة وأما في الضرورة فهي في الشعر
فقط قال الشاعر فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق
(ويلزمها) أي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة (مع الفعل المتصرف
المتصرف فخلافا لغير المفسرة وقيل أن ليس لان الا ما سمي وأن على أن يكون

فاقترب (السين) نحو عِلباز مسكون مكم مرسى (اوسوف) كقولك الشاعر واعلم فسيعلم الذين ظلموا ويكون ايضا للتأكيد فيفيد معنى الوعيد نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين فهذا امر يتنعم انه سوف يكون ولا قدرا (اوقد) نحو ليجزين الله قوما بالنار واما الآية فهم ليعلمون

واوم هذه الامور الثلاثة الفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون الناصبة وسوف وقد نحو على الظن يجزمون ولا يقولون واما نحو علموا

كالعوض من النون المحذوفة (اوحرفا التي) نحوا فلا يرون ان لا اترجح انهم ليس

لزوم حرف التي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يصلح مع حرف الجر في بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق في بينهما انما قد جيء للتي في فلان المخففة والمصدرية

ان عيسى الاستقبال فوجب المخففة والا فهي المصدرية اما مرجيا للفظ فلانها كما الفعل التي منويا فهي المصدرية والا فهي المخففة (وكان التشبيه) اعلم انها وهي حرف تربط على الصحيح جملة على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب منه قليل

انها مركبة من الكاف وان الكسورة واصلها كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فيه الكاف في اصله جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد واعنوا الصورة وفتح الهمزة (وان كان التشبيه على الكسر) وتخفف ايضا كان زيد قائم (فالفتح) امكان على العمل على الاستعمال (الافصح) لحرجها عن الشبه نحو ان فتحت الاخر كموت للشاعر

وغير مشرق اللون كأن ثيابه حمتان ان اعملتها قلت كان ثيابه لكنه يجعل على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعمل انتقل فيها مغايرة ان مقدر عندهم كأن فان المخففة ونحو ان يقال غير مقدر ويعدها الفعل نحو قالت

قوله الفرق بين المخففة والمصدرية
قوله الاستقبال دون المخففة
قوله بكون منويا والفرق بينهما
قوله الفرق بينهما
قوله الفرق بينهما
قوله ال

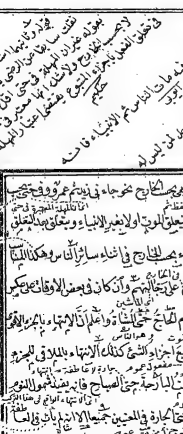

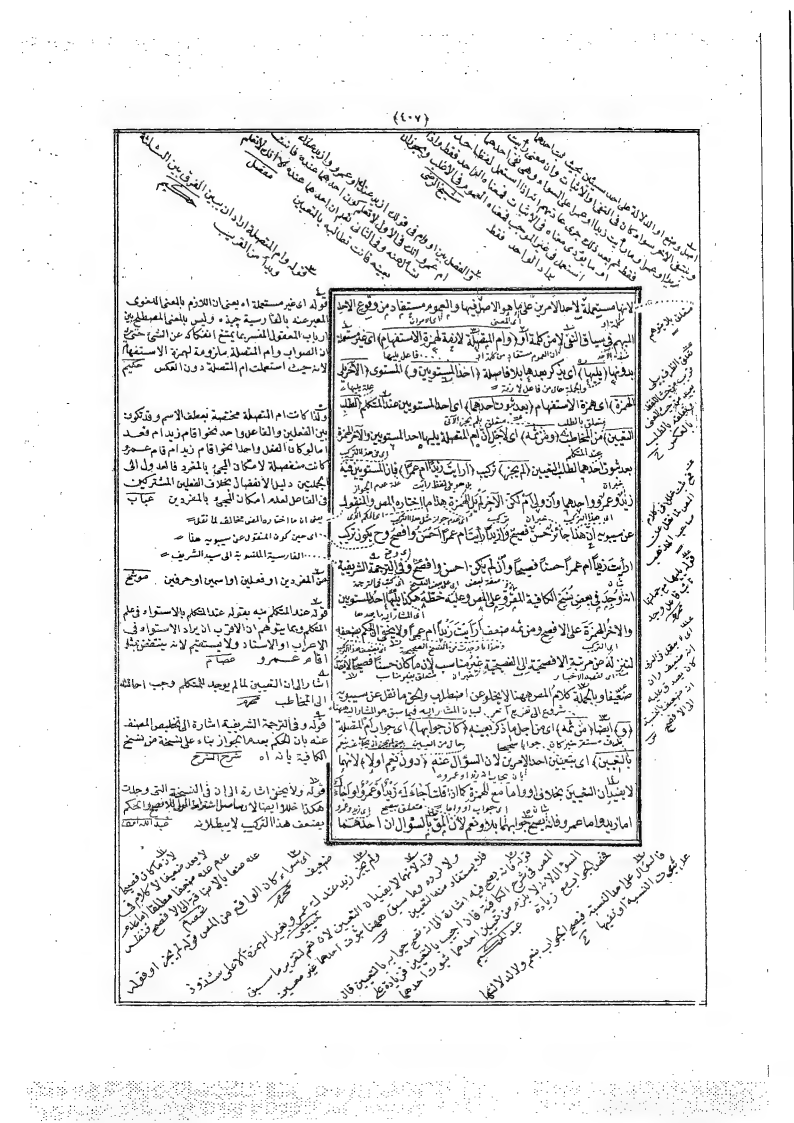

هل يصح العطف بلم إذا كان العاطف من معاوية كما هو المتبادر من كلامهم أو لا يصح إلا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بلا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بلكن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بأم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بأو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف ببل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بحتى إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بإما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بإن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بأن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بكي إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بلو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بلولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بلوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألألألألألألألألألألألألألألألألألألألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألهل إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألم إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألن إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألو إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألولا إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم؟ وهل يصح العطف بألوما إذا كان العاطف من الواو أو الفاء أو ثم

الأولى أما مختصة وضعا لتنبيه المخاطب على الشروع في الجملة المهمة كانت أو فضلة الجارية أو الناشئة وقد ترصيه على حسن الاستماع ينتظر ما يقال نحو الا ان زيدا منطلق والاقام زيد واما انك خارج وفي التنزيل الا يا اسجدوا ومن أشعارها في الذكر ألكي والمحك والذي امات واحيى وربما أتى بها مع اسم الاشارة عوضا عما هاء اوعينا وهو ضعيف الالف من الجميع تخصيص

أي يؤتى بها في صدر الجملة الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها قالوا وما واجبا التصدير وهما جائزة التصدير الا ان فصل بينها وبين اسم الاشارة عنوها كما مر في قد ونحوه فلا تصدر سبا لكون

فوله حتى لا يعتقد اه ومع ذلك يفيد الواو ما تضمنها بعدها لتركبها من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذا لا يكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بما يتلقى به القسم نحو قوله تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم واما مكسر مفردات اليمين نحو اما والذي لا يعلم الغيب غيره سبا لكون

يعني ان الالف واللام مختصة دالة على دخول على الجملة بخلاف ما هاء فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة في جميع المفردات بل يدخل من الاسماء على اسماء الاشارة

لأنها موضوعة للجزئيات بالوضع العام والوضع العام يشترط الاستعمال فيما تحزيات وعلى كلا التقديرين ما يرد على تعيين المراد بها الاشارة

أيا من حروف النداء وينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعراد ما كاد اسم جنس يشمل بعمومه فاذا دخلت عليه ايا صار علما لكل ما يصلح له من غير زيادة ولا نقصان فيما يصلح للقرب والبعد وهما مختلفان فالا يصلح لهما فلا يدخل عليه ايا ولا يخفى ان هذا كلام مستقيم وايها وايتها لا يلتبسان بايا

فان القريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بينه وبين البعد وكذا القرب اخص من

الايصاح بضم الهمزة (وايا) بكسر الهمزة وسكون الياء (وهيا) بكسر الهاء وفتح الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان ما في الحاء وفي ثلاثتهن وجه تسمية بهذه الالفاظ

(نعم بمعنى ما استفهم) اي محوّل بالمضمون استفهاما كما ذكرنا وخبرا فمن في جواب اقام زيد فمن يقول نعم زيد يقصد لم يفهم زيد وقال في جواب لم يقم زيد

بمعنى قام زيد فمعنى الجواب ليس زيد قائما ولو قيل في جواب من قال ما قام زيد بلى قام لكان كفرا فانه معناه ليس زيد قائما وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بمعنى اجل اذا لم يتقدم النفي على الاستفهام

عليه همزة الانكار او نحوها كما في قوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى وقوله تعالى أليس الله بكاف عبده

او بلى مختصة بالجواب للنفي بمعنى نقض النفي المقدر وتحويله ايجابا سواء كان ذلك النفي محضا او داخلا عليه القصور

مقرونا بهمزي الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد او قد قام

قالوا والاول ابلغ لان بلى انما وقعت جوابا وقد جاء بعد الاستفهام المقرون بالهمزة كما في قوله تعالى أفلا تذكرون بلى

فجواب قام زيد بلى قام زيد والجاء بعد الاستفهام ولا تقل في غلبة

استعمالها مشروطا بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق المخبر المنفي نحو الم نشرح لك صدرك بلى

وذكر ابن مالك ان اي تجيء نعم وهذا مخالف لما ذكره النحاة والذي في القسم اي

لاستغنى الاسم المقسم به عن ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت زيد ولا يكون

القسم الا بالله او احد اسمائه او صفاته او ما يذكر معه

وجير بالكسر والفتح وان تصدرا للخبر وفي بعض النسخ تصدر بدون للخبر كقولك

ايجل وجير وان للحور قد اتاله زيد اي لقد اتاني اولم يأتك اني قد اتيتك وجاءت

لتصديق المخبر ايضا نحو قول ابن الزبعرى فالله يعلم انه لقريع حمحمتي اليك

او تركاكم اني لعن الله ناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قوله

سقاح بجار

ليس شيء من هل يعلم شيئاً من جوك جهنم ؛ إن اللقاء أم إن اللقاء شفاء
للحيي فيها في هذين الموضعين خلو فيها ركوه للمن تكونها نصاً للحيز
(حروف الزيادة) وإنما سميت بذلك لأن الحرف زوائد لا نهاية تقع زائدة لا أنها
لا تقع الا زائدة وسميت بها زائدة لأن أصل المعنى بدونها لا يختل لأنها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية والمعنوية
تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما ليس وما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونه زيادة في الكلام او التكلم بسببها مهيئ
لاستقامة وزن الشعر او لحسن الجرس او لغير ذلك ولا يجوز خلو شيء من العاقلين
معاً ولا تهيئت عيناً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء بلا زيادة في كلام الله تعالى
(الواو وأن) مختصتين (بما ولا ومن والباء واللام فان) بكسر الهمزة وسكون
النون زائد (مع ما النافية كثيراً) لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيداً اي ما
رأيت زيداً (وقلت) زيادة ان (مع ما المصدرية) نحو انتظر فيما ان يأتي القاضي
اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضاً مع لما نحو لما ان أزرتك (وان) بفتح الهمزة
وسكون النون (زائدة مع لما) كثيراً نحو فلما ان جاء البشير (و) زيادة (بين لو والقسم
المتدم عليه نحو والله ان لو قام زيد لقمت (وقلت) زيادة (ما مع الكاف) نحو
كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير زيادة ظبية بالجر (و) زيادة (ما)
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) مع (متى) نحو متى ما تكرمني

قوله ان وان قيل لم يبينوا في ان هل وان الشرطية
او النافية او المخففة من المثقلة وفي اذ هل
هي الجحدية او الى اسمية او الحرفية والاحتمال
قائم وهو ما نبهنا عليها لذكرها سقا بلا لها في الخ
ذكر في اذ الاخفش قال ان الزائدة تشبه المضارع
كر وابيا والدهان وجماعة قيل ويعلم انا
الا لا تتوكل على الله وعلى الا تقاتل في سبيل الله
وقال غيره انها مصدرية وانها لم يجز لاوقوع ان
بعد لعيم احتمالها معها بالزيادة فحرق بالجر الزائدة
فانه كالجر لا سيما وقد ثبت الجمع بالاسم فذلك
عدم شم قال ولا معنى لان الزائدة هي التوكيد
كما ذكر الزائد

وعند الفراء انها ان النافية دخلت على النافية
للتأكيد واجتمعا بها تأكيد النفي كاجتماع ان واللام
لتأكيد الاثبات وعند غيره ان جاز اجتماعهما
في الاثبات لوجود الفائدة مهما صحيح

دخلت على جملة كما في الشرح او اسمية كقولنا فالنا ظننته
جبانا وفي هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقد
تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد لا الاستفتاحية
حكم

وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم
محكاه وبعدها للتنبيه نحو الا ان قام ابوه

قوله كان ظبية الواو وقوله ما ان رأيت مثله الخ
وللنفي يوما ما تأتيا الخ وقوله برجه حسن كظبية الخ
الى عرض اثناء من هذه الشعر ابانها شبهها بها في هذه الحالة
يكون احسن منظر وتجيد الرؤية

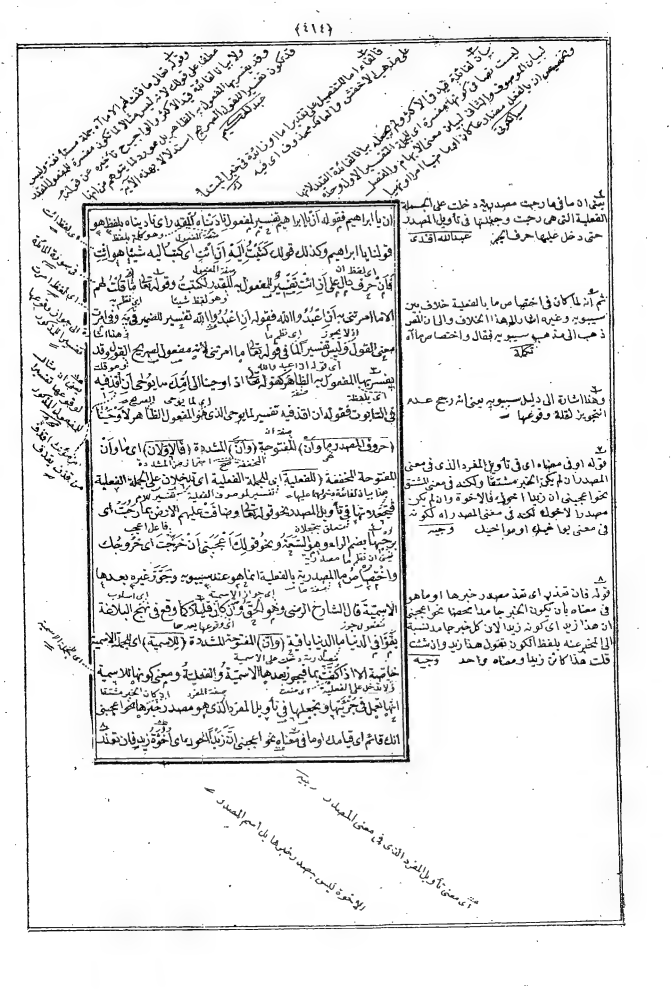

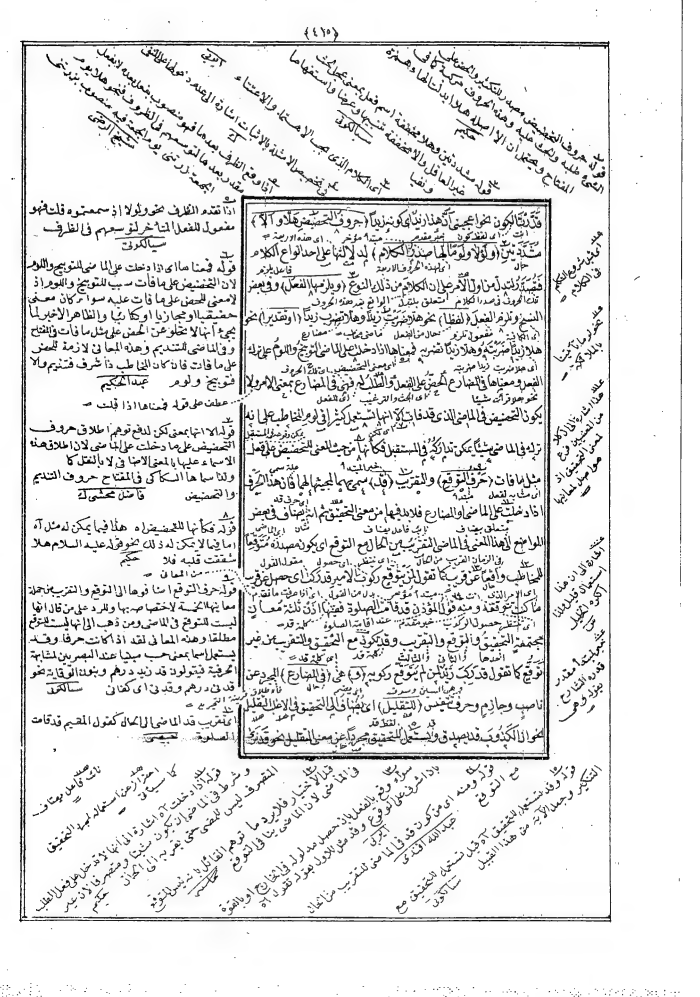

فاعلم لما قصد الاستفهام عن احد الامرين قدّم المستفهم عنه واستعمال الهمزة
في باب الاستفهام والاولى في هذا الباب وقوع هل
لان المستفهم عنه هو المتقدم لم يتعدد لها الا لامر ما عن السؤال
الاولى واستبدال سؤال آخر بالسؤال الاول
فرع الهمزة فلا تتقدم على اخواتها (حروف الشرط اذا ولوها اما فعل صدر الكلام
او فعل مضمر يفسره ما بعد الهمزة
لما هو أقرب لان الاستقبال ولذا جزم بكم يعني الماضي ولو كم يعني المستقبل
سواء خلص المضارع للاستقبال او لا
فمعنى المثال الثاني ايّ وقت منك اكرمك في الاستقبال
وقد تقرب ايضا كأنك قلت لولا يمنعني اني اخاف منك لاكرمتك
ولو تقرب ايضا كأنك قلت ايّ وقت منك ضربتني ضربتك
اضافي وقد يستعمل كأن في المستقبل نحو فهل لنا من شفعاء
فاما مقرونة بفعل ماض لفظا او معنى فتكون للشرط في الماضي نحو ان اكرمني زيد اكرمته امس
فالماضي تنقلب فعله قبلها الى المضارع فقط قبلها ما على ما قبلها اذا كان لو كذلك
فالشرط الاول انتفاء الثاني لانتفاء الاول
الشرط الثاني انتفاء الاول لوجود الثاني
الشرط الثالث ان يكون الثاني مسببا عن الاول
الشرط الرابع ان لا يكون الاول مسببا عن الثاني
الشرط الخامس ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط السادس ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط السابع ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط الثامن ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط التاسع ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط العاشر ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط الحادي عشر ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط الثاني عشر ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط الثالث عشر ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط الرابع عشر ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط الخامس عشر ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط السادس عشر ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط السابع عشر ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط الثامن عشر ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط التاسع عشر ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط العشرون ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط الحادي والعشرون ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط الثاني والعشرون ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط الثالث والعشرون ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط الرابع والعشرون ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط الخامس والعشرون ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط السادس والعشرون ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط السابع والعشرون ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط الثامن والعشرون ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط التاسع والعشرون ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط الثلاثون ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط الحادي والثلاثون ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط الثاني والثلاثون ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط الثالث والثلاثون ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط الرابع والثلاثون ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط الخامس والثلاثون ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط السادس والثلاثون ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط السابع والثلاثون ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط الثامن والثلاثون ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط التاسع والثلاثون ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط الاربعون ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط الحادي والاربعون ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط الثاني والاربعون ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط الثالث والاربعون ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط الرابع والاربعون ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط الخامس والاربعون ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط السادس والاربعون ان لا يكون بينهما تضاد
الشرط السابع والاربعون ان لا يكون الثاني مسببا عن امر ثالث
الشرط الثامن والاربعون ان لا يكون الاول مسببا عن امر ثالث
الشرط التاسع والاربعون ان لا يكون بينهما تلازم
الشرط الخمسون ان لا يكون بينهما تضاد

فالحذف للفعل جوازا منفصلا بالا او المبنية كما انا عاص الله الخبر وفي لا زيد
الفعل او الفاعل اي صيغ منه حذف للفعل وحده (ومن ثم) اي ومن اجل وقوع الفعل
بعدها (قيل) بعد (لي الحج وفي فعلي) (آكلم بالفتح لا بالكسر لانه اي
الموضع موضع منطلق نظرا الى حاله او الخبر
ويمكن توجيهه ان جعل ضميرا مبتدأ لغو لان لته
على ما مؤنث ايضا اعلم ان جواب لو اما ماض مثبت بلم
او فعل ماض دخل عليه لا مقترنة وقد في الكلام
قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او وصفا لـ
سر طبا بعد بوله فانه يكثر حذفه في الكلام ح ولا يكون
جملة اسمية خلافا لابن مالك حضرمي

قوله اي في موضع يليق اه اراد ان بين وجه
ان بعد ان الواجب ان يقال اظلفت كيف يصح ان
يقال ان اظلفت وقع موقع منطلق فوجهه بان
الموضع موضع منطلق نظرا الى حاله او الخبر
ويمكن توجيهه ان جعل ضميرا مبتدأ لغو لان له
على ما مؤنث ايضا اعلم ان جواب لو اما ماض مثبت بلم
او فعل ماض دخل عليه لا مقترنة وقد في الكلام
قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او وصفا لـ
سر طبا بعد بوله فانه يكثر حذفه في الكلام ح ولا يكون
جملة اسمية خلافا لابن مالك حضرمي

قوله وانما كان كالعوض اه اراد ان سيبويه وجه
لا ان الاداة دل على الثبوت المقدر تدل على الثبوت فيكون
من جهة المعنى عوضا عنه واقيد

قوله اي في اول زمان التكلم استكمل الناظر فيه وجه
نصب اول فذهب الشارح الى انه ظرف زمان بحذف
لفظ زمان والمراد باول زمان زمان التكلم على التوسع
وحمل الكلام بعضهم الشارح ولا يخفى ما فيه من تعسف
اللفظي والبشاعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم
في اول الكلام كما يفصح عنه قوله اي القسم بين جزاء
الكلام سيالكوتي

قوله اي في اول زمان التكلم بالكلام اشار بذلك الى
دفع اعتراض اورد في الحمل المذكورة وهو ان شرط
تقدير في ان يكون الظرف زمانا وامكانا مهما واول
ليس كذلك لانه مكان معين وتقدير الدفي ظاهر وهو
ان ظرف زمانا مبهم في الكلام واجيب للجواب

الاستثناء
المستثنى
المستثنى منه
الجار والمجرور
الفعل المحذوف
الفاعل المحذوف
الفعل المقدر
الفاعل المقدر
الفعل والفاعل
الفعل المحذوف
الفعل المقدر
الفعل والفاعل
الفعل المحذوف
الفعل المقدر
الفعل والفاعل
الفعل المحذوف
الف

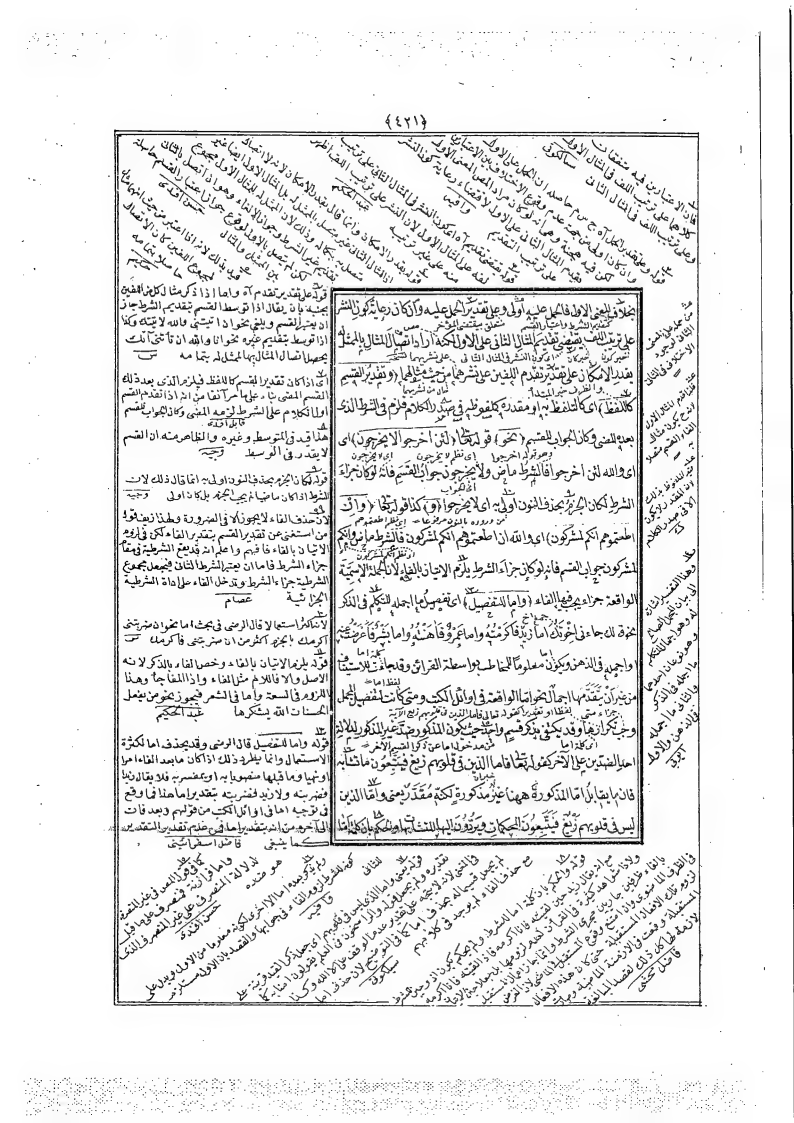

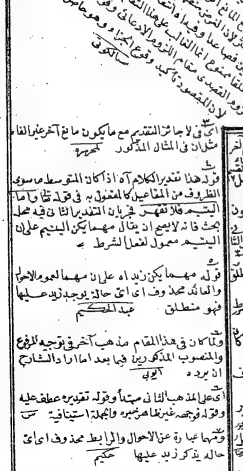

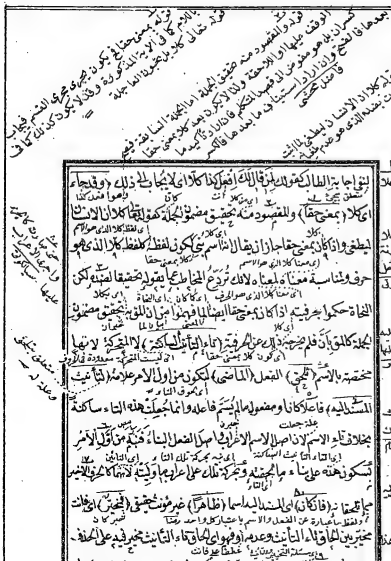

وأما كان للحروف والكلم الواقعة في أثنائها جاز إدراجها كما شاهد من أصحاب النحو والمعاني في أمثلتهم

الغناء لإن عمل التنوين إنما هو الإخبار بخفة الاسم بسلك النظير بحيث لا يكاد أن يأبان

والمسارع والأمثل إلى المعاني وهو ما يلحق الحروف المطلقة وهي ما كان روياً

متحركاً مشبعاً بإشباع حركته واصطلاح العروضيين الإلف والواو والياء وسميت هذه الحروف

حروف الإطلاق لإطلاق الصوت بإشباعها وحروف المد واللين لخروج القافية بها ليكون مبادياً

حروف الإطلاق بحكاية قول الشاعر أقوى القوم عاذ له الغنان: فقولي أن أتيت

فقد أصابت: وقوله لدى البيتاء وحبلي باشا فصحا الإشباع وعوض من الإلف

عند المتقدمين لزوم الترنم وأما الحرف الذي القافية مقيدة وهو ما كان روياً وقولها حرف ساكناً صحيحاً

كان أو غير صحيح وسميت هذه مقيدة لتقيد الصوت بإدماج امتداده بإدراجه في هذا الحرف

حركة تعصمه من إشباعها حرفاً للإطلاق ويتيسر امتداد الصوت كهو في الشاعرة وقائم

الأعماق وأخيل الطير الخ: فإن هذه القافية مقيدة

البيت الأول ساكن قبله الصاد الذي هو الروي وهو الميم والروي هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة

وتنسب إليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية الخ وقوله ساكن قبله الصاد الذي هو الروي

وقوله ساكن قبله الصاد الذي هو الروي

البيت الأول ساكن قبله الصاد الذي هو الروي

وأما الحروف التي القافية مقيدة بها فهي الساكن الصحيح

واما التنوينان الآخران باعتبار الوضع وهو اسمية بنيا على اصل (وفعلية) اى

التنوين وجوبا (من العلم) حال كونه (موضوعا بان جاء كذلك لان (مضافا

الى آخر) نحو جاءنى زيد بن بكر ورد لك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما

موصوف والآخر مضاف اليه فطال التخفيف فحذفوا تنوين الموصوف

وخطئ بعضهم فى ذلك فوهم هنا فلان بن فلان لانه لم يكثر ذكر علم العلم

وبقى بعد الحذف ما يدل على المحذوف فلم يحذف لغير العلم وكان منعا فى غير العلم

وزيادة بان علم الخ يجب فى التنوين من اللفظ والخط من حذف لغة الاستعاد

مرتجل موصوف اما الموصوف اذا لم يكن ابن مضافا نحو زيد وعمرو على الاكثر وان عرفوا

عزة وجوبا حكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف تائها فانها لا تحذف

ما كانت للتانيث سواء كانت فى ذاتها نحو هذه ابنة عاصم او لتوالى التاكيد نحو

ساكبة (لانها مبنية والاصل فى البناء السكون (ومشددة مفتوحة) لتوالى

اربع متحركات فى التشديد والفتح (نحو اضربانّ) والله (لاكسرنها

الا ان الفاصل بين فتح هذه النون والنون المشددة نحو اضربانّ فانها تكسر معها

لئلا يتوهم بها نون التثنية (تخفف) اى نون التاكيد (بالحذف) المستقبل) الكائن

(فى ضمن الامر) نحو اضربنّ بالتخفيف واضربنّ بالتشديد (والنهى) نحو لا تضربنّ

والاستفهام) نحو هل تضربنّ (والتمنى) نحو ليتك تضربنّ (والعرض) نحو الا

تنزلنّ بنا فتصيب خيرا (والقسم) نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والشد يلى جميع

قوله واما التنوينان الآخران الخ اى التنوين الذى هو علامة الاسم والذى هو علامة الفعل

قوله اسمية بنيا على اصل اى اسمية ثابتة بنيا على اصل

قوله وفعلية اى ثابتة اعرابا على اصل

قوله وجوبا اى لازما

قوله من العلم اى المنصرف من الاعلام

قوله موضوعا بان جاء كذلك اى موضوعا بان وضع كذلك

قوله لان مضافا الى آخر اى لان ابن مضافا الى آخر

قوله نحو جاءنى زيد بن بكر ورد لك اى نحو جاءنى زيد بن بكر ورد لك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف والآخر مضاف اليه

قوله فطال التخفيف اى فطال التخفيف لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف والآخر مضاف اليه

قوله فحذفوا تنوين الموصوف اى فحذفوا التنوين من الموصوف

قوله وخطئ بعضهم فى ذلك اى فى حذف التنوين من الموصوف

قوله فوهم هنا فلان بن فلان اى فوهم هنا من قال فلان بن فلان

قوله لانه لم يكثر ذكر علم العلم اى لانه لم يكثر ذكر علم العلم بعد حذف التنوين من الموصوف

قوله وبقى بعد الحذف ما يدل على المحذوف اى وبقى بعد حذف التنوين من الموصوف ما يدل على التنوين المحذوف وهو كون ابن مضافا الى علم العلم

قوله فلم يحذف لغير العلم اى فلم يحذف التنوين من الموصوف لغير العلم

قوله وكان منعا فى غير العلم اى وكان ابن مضافا الى غير العلم

قوله لقلة استعمال ابن بين غير العلمين اى لقلة استعمال ابن بين غير العلمين فى الموصوف

قوله وهذه العلة ليست موجودة فى المتماثلين اى وهذه العلة التى هى قلة استعمال ابن بين غير العلمين فى الموصوف ليست موجودة فى المتماثلين

قوله وجه التبيين اى وجه تبيين العلة

قوله وحكم الابنة حكم الابن اى وحكم بنت حكم ابن

قوله ولم يذكره اى ولم يذكر حكم الابنة

قوله لكفاية ما ذكر اى لكفاية ما ذكر من حكم الابن

قوله لان الاصل فى الاسماء الابن حكاه ابن كيسان اى لان الاصل فى الاسماء التى تضاف الى العلمين الابن حكاه ابن كيسان

قوله شرح تسهيل اى شرح تسهيل ابن مالك

قوله سواء كانت بين العلمين او غيرهما اى سواء كانت بين العلمين او بين غيرهما

قوله لتوالى التاكيد اى لتوالى نونى التاكيد

قوله واما لانها جملة اى واما لان ما بعدها جملة

قوله اسمان كما هو مذهب البصريين اى اسمان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون هى فعلية

قوله فعلية اصل ومعناها التاكيد اى فعلية اصل ومعناها التاكيد

قوله وقال المحلل التاكيد بالتقليل الخ اى وقال المحلل التاكيد بالتقليل الخ

قوله والمخفف اى والنون المخففة

قوله لكونها بمنزلة من المثقلة اى لكونها بمنزلة من المثقلة

قوله ومدلولها اى ومدلول المثقلة

قوله بعضهم مد لولها عكسه اى بعضهم عكس مدلولها عكسه

قوله كالاشتاء من قوله مفتوحة بعض ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف اى كالاشتاء من قوله مفتوحة بعض ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف

قوله والفاعلهم اختاره الشارح رعاية لمناسبة التشبيه وجعل عبارة القوم نصبا لمدلولها لانها عبارة المصنف والشارح تبع المصنف مع ما فيه من التعسف

قوله لان الفعل المستقبل اى لان الفعل المستقبل

قوله لان الفعل المستقبل اى لان الفعل المستقبل

قوله لان الفعل المستقبل اى لان الفعل المستقبل

هذه الاصلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات للدلالة على الطلب دون
الماضي والحال لانه لا يؤكد بها ما يكون مطلوبا (وقت) ايجاد التأكيد والا لتحقق
فلا يقال زيدا يقومن الا قبل ان يخطر عنه معنى الطلب وانما جاز قبله لتنزيلها
له بالنهي (ولزمت) اي نون التأكيد (في جواب القسم) اجماعا بالمثبت لان القسم
محلها لانه كما تكرر هو ان تؤكد بها الفعل ايام منفصل عنه وهو القسم فجاز ان يؤكد
بما يتصل به وهو النون بعد ملاحظته لذه وفي قولي (لم تزد اشارة الى ان زيادة نون
التأكيد فيما بعد مثبت القسم غير لازم (لكنها تزاد) وكثرت) اي نون التأكيد (فيما
اذا تفصل) اي الفعل المؤكد بها (عن ما التأكيد) وهي ما النافية او الزائدة
(بحرف) ما (التحضيض) وهو هلا (او) بحرف (النفي) وهو لا (او) بحرف (التنفيس)
وهو السين او سوف (او) بحرف (التقليل) وهو قد (او) بحرف (الشرط) وهو ان
(او) بحرف (الجزاء) وهو ما (او) بحرف (القسم) وهو لو (او) بحرف (الدعاء) وهو
ليت (او) بحرف (العرض) وهو الا (او) بحرف (التمني) وهو لعل (او) بحرف
(الاستفهام) وهو هل (او) بحرف (الجحد) وهو لم (او) بحرف (النفي) وهو لن
(او) بحرف (الاستقبال) وهو لا (او) بحرف (الاستغراق) وهو لن (او) بحرف
(الاستثناء) وهو الا (او) بحرف (الاستدراك) وهو لكن (او) بحرف (الاستفتاح)
وهو الا (او) بحرف (الاستغراق) وهو لن (او) بحرف (الاستثناء) وهو الا (او)
بحرف (الاستدراك) وهو لكن (او) بحرف (الاستفتاح) وهو الا (او) بحرف
(الاستغراق) وهو لن (او) بحرف (الاستثناء) وهو الا (او) بحرف (الاستدراك)
وهو لكن (او) بحرف (الاستفتاح) وهو الا (او) بحرف (الاستغراق) وهو لن
(او) بحرف (الاستثناء) وهو الا (او) بحرف (الاستدراك) وهو لكن (او) بحرف
(الاستفتاح) وهو الا (او) بحرف (الاستغراق) وهو لن (او) بحرف (الاستثناء)
وهو الا (او) بحرف (الاستدراك) وهو لكن (او) بحرف (الاستفتاح) وهو الا
(او) بحرف (الاستغراق) وهو لن (او) بحرف (الاستثناء) وهو الا (او) بحرف
(الاستدراك) وهو لكن (او) بحرف (الاستفتاح) وهو الا (او) بحرف (الاستغراق)
وهو لن (او) بحرف (الاستثناء) وهو الا (او) بحرف (الاستدراك) وهو لكن
(او) بحرف (الاستفتاح) وهو الا (او) بحرف (الاستغراق) وهو لن (او) بحرف
(الاستثناء) وهو الا (او) بحرف (الاستدراك) وهو لكن (او) بحرف (الاستفتاح)
وهو الا (او) بحرف (الاستغراق) وهو لن (او) بحرف (الاستثناء) وهو الا
(او)

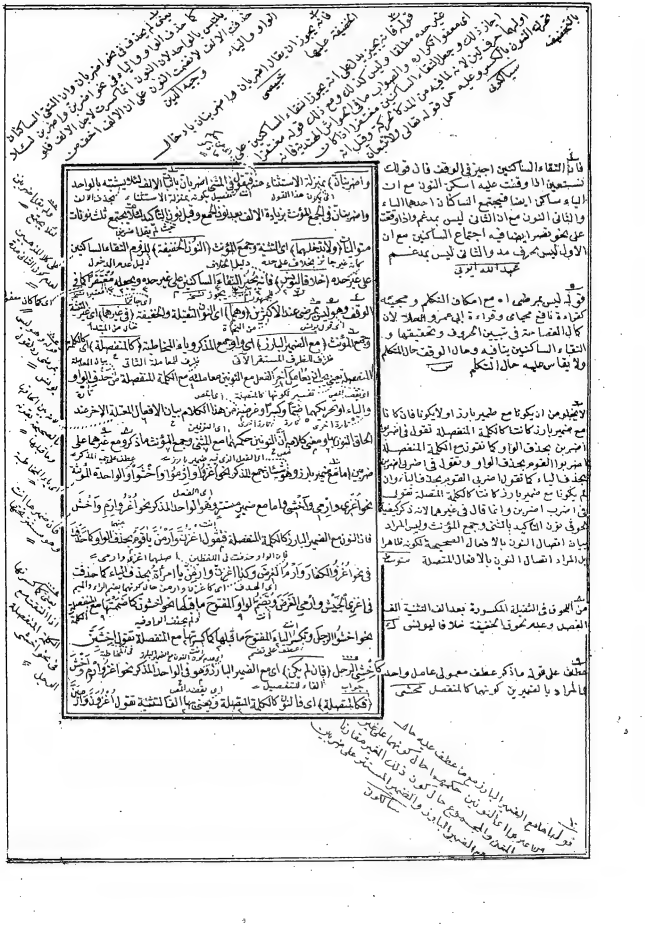

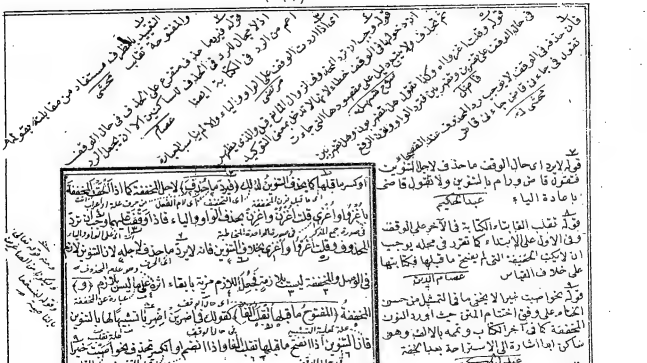

منتهية بالقاب وآداب جمة وبتلك على فتح الاستفاضة ؛ وصل على من كلت شفاعته في محاورة أرقام الضلالات كافية ؛ ومن عمت استقامته على الآلات شافية ؛ وعلى آله وأصحابه وعلينا ومن تبعهم من زمرة أحبابه ؛ فقد سرح مركب الانتهاض ؛ لتقل هذا الشرح من السواد إلى البياض ؛ العبد الفقير عبد الرحمن الباجوري وفقه الله سبحانه وتعالى في وظائف عبوديته للاغراض ؛ عن مطالبة الاعواض والاغراض ؛ لجمعة الثاني عشر من رمضان المعظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وماتين وألف من الهجرة النبوية عليه افضل التحية ؛ تم ١٢٩٧

الحمد لله الذي من علينا بإتمام نسوبي تحشية فوائد النبراسية اخذا من الفتح المفصول وفوائد اخذا معاني النظر والفكر العالية ؛ وهذا اخر ما اردنا جمعه من التحشية ونظمه والايضاح مع توزيع البيان وتشتت الاحوال وتقاعم الزحمات والهموم لكن الله تجاوز بكرمه قد وفقنا الاتمامه كما قدمه علينا من البلاغة المخيطة بنا ومن نطق قولنا احمد والقارئ لهذا الاسلوب يقول امين الامام وحقق لنا الفوز بمدد الكرام ؛ وقد بيّنا الفراغ من تبييضه في ثالث عشر جمادى الثانية من سنة ثلاث وثلثمائة بعد الالف بمدينة القسطنطينية صانها الله تعالى عن الآفات والبلية ؛ وكان الاشتغال بهذا الشرح يوم الاثنين من جمادى الاولى الواقع في سنة تسع وتسعين وماتين وبعد الالف بمدينة المذكورة ؛ والمرجو من عملاء ذمة الكرم ان يجعلوه في ميزان الحسنات ويكتبوا لي ما عانيت وبذلته في التحشية من الكد والعناء ؛ والله اسأله اغتنم فرصة التشبث بهذه الخصيصات الزكيات للحق بالبرور ؛ كما انتفع بأصلها وأصلها وعن طريقها الحق تأكيدا ؛ وغيرهم ممن تحصيل الحق لهم بين لا تصوروا بالمثل سورة اليقين ؛ وانا العبد الفقير الحقير المحتاج الى رحمة ربه القدير الشهير بدلوداه السيد علي رضا بن السيد علي رضا بن السيد احمد الدلوتي البصيري ؛ ممن ولاه بمكة مختار الشافعي عليه رحمة الخالق ابراهيم افندي الكركي ؛ وهو من تلامذة شمس فلك الفضائل وقطب دائرة الافاضل الشيخ الاسلام الشافعي علامة الزمان بالاتفاق الحاج عمر المطلي البدروني ؛ طال الله عمره بالعز الابدي وجعله الله تعالى محبوبا بالصحة والعافية الدائمي ؛ آمين آمين آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين ؛ اللهم احشرنا مع النبي عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ؛ وحسن اولئك رفيقا ؛ واجعل لكلمة ذليلا وعدوها خيلا وكل عدا حسنا جميلا وآخر كلامنا انه لا اله الا الله محمد رسول الله

الحمد لله الذي انعم علينا بطبع هذا الشرح الانيق مع التحشية والايضاح المنيف المشتمر بين الاماثل بمثابة اسمه المؤسس المتقن في القواعد والمباني المنسوب الى الفاضل الاديب عبد الرحمن الباجوري الازالا الله مزيده وجعل بحبوحة الجنان مضجعه وهو في زمن يقرن بالسعادة ومكرم العباد وطيلة البلاد وسامي سرير اهل الفضائل والعناد ؛ اعني به السلطان بن السلطان بن السلطان الغازي عبد الحميد خان ؛ حفت رياض دولته بازهار المعارف والعرفان في مطبعة عبد الله افندي الزهراوي المزينة بالرخصة والامتياز ؛ وقد تضاف ختام طبعه في اوائل ربيع الاول السنة الرابع عشرة وثلثمائة بعد الالف من هجرة من كان نبيا وآدم بين الماء والطين صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه المتكلمين بكماله ما لاح بدر تمام وفاح مسك ختام

فهرست منلا جامي

صحيفه		صحيفه		صحيفه	
٣	الكلمة	٧٤	واصل المبتدأ التقديم	١١٩	وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا
١١	الاسم ما دل	٧٥	شراهر ذا ناب	...	من تلك المواضع الاربعة ما اضمر
١٥	ومن خواصه	٧٦	والخبر قد يكون جملة	...	عامله على شريطة التفسير
١٧	فالمعرب	٧٧	واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام	١٢١	ويختار الرفع بالابتداء
٢٢	فالرفع علم الفاعلية	٨٠	وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط	١٢٢	ويختار النصب بالعطف
٢٦	جمع المذكر السالم	٨٢	وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا	١٢٤	ويستوي الامران اي الرفع والنصب
٢٧	التقدير فيما تعذر	٨٦	خبر ان واخواتها	١٢٥	ويجب النصب بعد حرف الشرط
٢٩	غير المنصرف	٨٨	خبر لا التي لنفي الجنس	١٢٧	والآية جملتان عند سيبويه
٣٣	فالعدل ـــ وجوهه	٨٩	اسم ما ولا المشبهتين بليس	١٢٨	الرابع التحذير
٣٨	الوصف شرطه	٩٠	المنصوبات ـــ	١٣٠	المفعول فيه
٤٠	التأنيث بالتاء شرطها العلمية	٩١	وقد يكون للتأكيد	١٣١	وشرط نصبه تقدير في وفسر
٤٠	المعرفة شرطها ان تكون علية	٩٢	وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه	...	المبهم بالجهات الست
٤٢	المجمة شرطها ان تكون علية	٩٣	وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول	١٣٣	المفعول له
٤٣	والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع	٠٠	المطلق فيا سا	١٣٤	وشرط نصبه تقدير اللام
٤٨	التركيب شرطها العلمية	٩٦	ويسمى تأكيدا لغيره	١٣٥	وانما يجوز حذف اللام اذا كان فعلاه
٤٩	الالف والنون اذا كانا في اسم	٠٠	ومنها ما وقع مثنى	١٣٦	المفعول معه
٥٠	وزن الفعل شرطه	٩٧	المفعول به هو ما وقع	١٣٨	الحال ما يبين هيئة الفاعل
٥٣	وخالف سيبويه الاخفش	٩٨	وقد يحذف الفعل وجوبا في اربعة مواضع	١٤١	وشرط الحال ان تكون نكرة ومعناها
٥٥	وجميع ابواب باللام	٩٩	الموضع الثاني المنادى	...	معرفة
٥٦	المرفوعات	١٠٠	ويبنى المنادى على ما يرفع به اذا كان	١٤٣	وجب تقديم الحال على صاحبها
٥٨	واذا انتفى الاعراب	...	مفردا معرفة	١٤٦	وتكون الحال جملة
٦٠	وجب تقديم الفاعل على المفعول	١٠١	وانما اغرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة	١٤٧	فالاسمية بالواو والضمير معا
٠٠	في جميع هذه الصور	١٠٢	ويفتح المنادى لالحاق الف الاستغاثة	١٤٨	ولا بد في الما متى المشبه من قد
٦٢	وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا	١٠٣	وتوابع المنادى المفردة	١٤٩	ويجوز حذف العامل في الحال
٦٣	وقد يحذفان معا في مثل نعم	١٠٦	والبدل والمعطوف حكمهما حكم المنادى المستقل	١٥٠	التمييز ما يرفع الابهام
٠٠	واذا تنازع الفعلان	١٠٩	والمنادى المضاف الى ياء المتكلم	١٦٠	ولا يتقدم التمييز على عامله
٦٤	مطلب عدم التنازع في ضمير الفضل	١١٠	يا ابت ويا امت معا	١٦٠	المستثنى
٦٩	مفعول ما لم يسم فاعله	١١١	وترخيم المنادى جائز	١٦٦	ويجوز في المستثنى النصب بخلاف البدل
٧١	ومنها المبتدأ والخبر	١١٥	وقد استجاروا صيغة النداء في المندوب	١٧٢	واعراب غير في الاستثناء كاعراب
٧٣	فان طابقت مفردا جاز الامران	١١٦	واخصص المندوب بيا وحكم المندوب	...	المستثنى بالا
٧٣	والخبر	١١٧	ويجوز حذف حرف النداء الاسم المشخص	١٧٣	لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

صحيفه		صحيفه		صحيفه	
١٧٤	واعراب سوى وسواء الشهب	٢٣٧	ولايبدل ظاهر من مضمر بدل الكل	٣٣٦	الفعل ما دل على معنى
١٧٥	خبركان واخواتها	٠٠٠	الامن الغائب	٣٣٨	ومن خواص الفعل دخول قد
١٧٧	اسم ان واخواتها	٢٤١	ويتوسط بين المبتدأ والخبر منفصل	٠٠٠	المامنها ما دل على زمان
٠٠٠	المفعول بلا الذى لنفى الجنس	٠٠٠	مطابق للمبتدأ وليس فيه لا	٣٣٩	المضارع ما اشبه الاسم
١٨٢	ونفت اسم المبنى	٢٤٢	ضمير غائب ليس ضمير الشان	٣٤٠	فالهمزة للتكلم
١٨٦	المجرورات هو ما اشتمل	٢٤٤	اسماء الاشارات	٣٤١	ولا بمرء من الفعل غير المضارع
١٨٧	والمضاف اليه كل اسم	٢٥٠	واذا اخرت بالذى وتبعها	٣٤٢	وينصب المضارع بان ولن وكى
١٨٩	الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام	٢٥٣	وما الاسمية موصولة وموصوفة	٣٤٩	وينتصب المضارع بتقدير ان بعد
١٩١	شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف	٢٥٥	اسماء الافعال	٠٠٠	الواو بشرطين
١٩٢	والاضافة اللفظية الى كون صفة	٢٦٠	المركبات	٣٥١	وينجزم المضارع بلم ولما ٥١
١٩٨	ولاضافة موصوف الى صفته	٢٦٢	الكنايات	٣٥٢	فلم يقبل المضارع ما مضى وينفيه
٠٠٠	وصفة الى موصوفها	٢٦٣	فحكم الاستفهامية تميزها	٣٥٣	وكم الجارة تدخل على المفعلين
١٩٩	ولايضاف اسم ما ل للمضاف اليه في العموم	٢٧٠	الظروف	٣٥٦	وان مقدرة بعد الامر والاستفهام
٢٠١	واذا اضيف الجميع الى اياه المتكلم كرر آخره	٢٧٩	المعرفة والنكرة	٠٠٠	والنفى والعرض
٢٠٤	التوابع كلها ان يأعراب سابقه	٢٨٠	الاعلام	٣٥٧	الامر
٢٠٦	النعت تابع يدل على معنى في متبوعه	٢٨٠	وميز الثلثة الى العشرة مخفوض	٣٦٢	والمتعدد يكون الى واحد والى اثنين
٠٠٠	وفائدة النعت	٢٨٩	وميز مائة والف وتثنيتها	٣٦٣	افعال القلوب ومن خواصها
٢٠٨	ويوصف النكرة بالجملة الخبرية وبالزمر	٠٠٠	وجمعه مخفوض مفرد	٣٦٨	افعال الناقصة
٠٠٠	الضمير ويوصف بفعال الموصوف	٢٩١	وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار ضميره	٣٧٤	ويجوز تقديم اخبار افعال الناقصة
٢١٤	واذا عطف على المرفوع المتصل	٠٠٠		٠٠٠	كلها على اسمائها
٠٠٠	اكد منفصل	٢٩٣	المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا	٣٧٦	افعال المقاربة
٢١٥	واذا عطف على الضمير المرفوع بعد الحائل	٢٩٥	واذا اسندت الفعل الى المؤنث فالتاء	٣٨٠	فعل التعجب
٢١٦	والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز	٢٩٧	المثنى ما لحق آخره	٣٨٣	افعال المدح والذم
٢١٨	واذا عطف على اسمين مختلفين	٣٠١	ويحذف نون التثنية للاضافة	٣٨٥	وقد يحذف المخصوص اذا علم
٢١٩	التأكيد تابع يقرر امر المتبوع	٠٠٠	المجموع ما دل	٣٨٦	الحرف ما دل وحروف الجر
٢٢٣	البدل تابع مقصود	٣٠٣	المجموع صحيح ومكسر	٣٨٩	الباء للالصاق
٢٢٤	البدل انواع اربعة	٣٠٧	جمع التكسير ما غير بناء واحده	٣٩٠	ورب للتقليل ولها صدر الكلام
٢٢٦	بدل الغلط واذا كان البدل اكثر سمى نسيا	٣٠٨	جمع القلة	٣٩١	واو القسم تما تكون عند حذف الفعل
٢٢٧	واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا	٣١١	اسم الفاعل ما اشتق	٣٩٢	وقد يحذف جواب القسم اذا توسط القسم
٢٢٩	المبنى سبنى الاصل	٣١٥	فاذا دخلت اللام على اسم الفاعل استوجب	٣٩٤	الحروف المشبهة بالفعل
٢٣٠	وهى المضمرات واسماء الاشارات	٣١٦	اسم المفعول هو ما اشتق	٣٩٥	فان المكسورة لا تغير معنى الجملة
٢٣١	المضمر ما وضع لمتكلم	٣١٧	الصفة المشبهة	٣٩٦	فان جاز التقديران جاز
٢٣٧	عطف البيان تابع يوضح	٣٢١	اسم التفضيل	٠٠٠	الامران

فِهْرِسْتُ مَا فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي ؟

صحيفة		صحيفة		صحيفة	
٤٠٠	ويجوز دخول ان المخففة على فعل	٢	فاعلم ان العلل اربع عندهم	٢٠٠	مطلب الفرق بين التارف والتالد
...	من افعال المبتدأ والخبر	٥	العلة الغائية	٢٠٦	مطلب الفرق بين الصفة والنعت
٤٠٠	وتخفف المفتوحة فتحمل في	٣	اعلم ان التقدم رتبة	٢١١	ان الاسماء بالنسبة الى الوصف
...	ضمير شان مقدر	٢٠	سبب اختلاف آخر المعرب ثلثة	...	والوصف بالثلثة اضرب
٤٠٣	ولكني للاستدراك	٤٣	ان العربية فحسبان عربية فقط وعربية بحتة	٢١٤	مطلب الشرط على الجزاء
٤٠٤	حروف التنبيه الا واما وها	...	وجميع الكتب تترك بالعربية	٢٢٦	مطلب بدل الكل من الكل يوافق
...	حروف النداء	٥٢	مطلب التضاد فتمان	...	المتبوع في الافراد
٤١٠	حروف الايجاب نعم وبلى واي	٥٣	بعض ترجمة سيبويه اعلم ان	٢٢٦	مطلب درجة الاسد
٤١١	واني اثبات بعد الاستفهام	...	الاخفش ثلثة	٢٤٣	مطلب الفرق بين ضميرالشان والمبهم
٤١٢	حروف الزيادة ان وان وما ومن	٨٠	مطلب التعدد بسبب اللفظ والمعنى	٢٥١	مطلب شرط اخبار بالذي
٤١٤	حروف المصدر ما وان واذ	٨٣	مطلب الفرق بين اذا الفاجأة	٢٦٣	مطلب الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية
٤١٥	حروف التخييض هلا والا ولولا	...	واذا الشرطية	٢٩١	مطلب باعتبار رتصييره
...	حروف التوقع قد	٨٤	مطلب لولا الشرعية العلماء يزرى	٢٩٤	مطلب المؤنث السماعي
٤١٦	حرفا الاستفهام الهمزة وهل	٩٩	مطلب النداء على سبعة مراتب	٣٠٨	مطلب الفرق بين جمع الكثرة والقلة
٤١٧	حروف الشرط ان ولو واما	...	في القرآن	٣٠٩	مطلب الفرق بين المصدر واسم المصدر
...	لها صدر الكلام	١٠٥	مطلب العلم عند المحققين على ثلثة انواع	٣٣١	مطلب شرط عمل اسم التفضيل
٤١٨	ويلزمان اذا ان ولو الفعل لفظا	١٠٧	مطلب اذا كان الزيدين العلمين في غير النسب	٣٨٨	مطلب الفرق بين الشاذ والنادر
٤٢١	واما للتفصيل	١١٠	مطلب الفرق بين جميعا ومعا	٣٩٢	الاستعلاء على ثلثة اقسام
٤٢٣	حرف الردع كلا	١٢٧	مطلب اخذ القراء القرآن عن اهل الشريعة		
٤٢٥	التنوين نون ساكنة	١٢٨	مطلب الحكمة في تقديم المرأة في		
		...	بيان حكم المرتاعلى المرء		
		٣٣٨	مطلب الحال تنقسم على اثنى عشر قسما		
		١٤٩	مطلب علامة حال المؤكدة		
		١٦٦	واما كان المختار ههنا لوجوه		
		١٨٥	مطلب الفرق بين لا التي لنفي الجنس		
		...	ولا المشابهة بليس		
		١٨٩	مطلب الاضافة بمعنى اللام على		
		...	ثلثة اوجه		
		١٨٩	مطلب نسب الاربع		
		١٩٤	مطلب المصادرة على اربعة		
		...	اضرب		